إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن (1973-1983م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب/ة: أسماء غازى نصار

Signature: التوقيع: أسماء غازي نصار

Date: التاريخ: 18 /4 / 2016

الجامعـــــة الإســـــلامية -غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــــــــــــــــة الآداب
قســـــم التـــــاريخ والآثـــــار

حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن

(1973-1983م)

إعداد الباحثة:

أسماء غازي نصار

إشراف الدكتور:

نهاد محمد الشيخ خليل

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ من قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة– فلسطين

1437هـ - 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س غ/35/..... Ref

التاريخ 2016/03/22م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **أسماء غازى عبدالقادر نصار** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم التاريخ** وموضوعها:

حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن (1973-1983م)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 22 جمادى الأولى 1437هـ، الموافق 2016/03/02م الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. نهاد محمد الشيخ خليل	مشرفاً و رئيساً	.....
د. زكريا إبراهيم السنوار	مناقشاً داخلياً	.....
د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم التاريخ**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

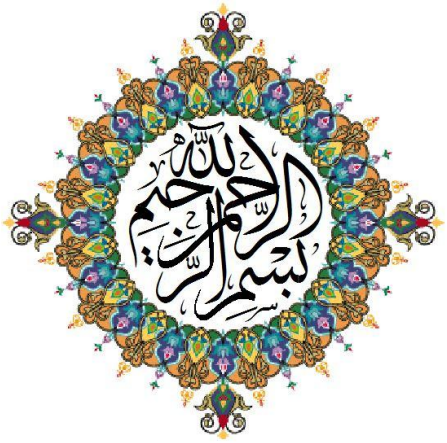

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

(النمل الآية:19)

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد (ﷺ).

إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الأمل والآمال الجميلة، واتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا، فروض الصعاب من أجلي، وسار في حلكة الدرب ليغرس معاني النور والصفاء في قلبي، وعلمني العيش من أجل الحق والعلم للفوز بحياة الذكر حتى لو فارقت أرواحنا أجسادنا، ولطالما تفطر قلبه شوقاً ورقت عيناه لرؤيتي متقلدة شهادة الماجستير، وها هي قد أينعت لأقدمها بين يديك، والدي الحبيب لقد كان إرضاؤك جزءاً من طموحي، وجزءاً من سيري في طريق الماجستير حتى ترى ثمرة جهدك وطيب غرسك فكنت معنى الحياة لي، فقد أرضاني فيك الله يا أبتاه!!! فهل رضيت عني؟

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، إلى التي تمتهن الحب وتغزل الأمل في قلبي عصفوراً يرفرف فوق ناصية الأحلام فتبقى روحي مشرقةً طالما كانت دعواتها عنوان دربي، وتبقى أمنياتي على وشك التحقق طالما يدها في يدي وصنارة جهدها وسهرها تصطاد لي الراحة وتخطف الألم والتعب من دربي، لكي يا والدتي الحبيبة يا سيدة القلب والحياة أهديكِ رسالتي لتهديني الرضا والدعاء.

إلى الروح التي سكنت روحي، إلى من رافقني منذ أن حملنا حقائب صغيرة وسرنا الدرب خطوة بخطوة، زرع البسمة وغرس الأمل، إلا أنه فارقني واختار جوار ربه، إلى أخي وتوأمي الشهيد محمد رحمة الله عليه.

إلى من هم أقرب إلي من روحي وبهم استمد عزي وإصراري، إلى من أرى التفاؤل في أعينهم والسعادة في ضحكاتهم، إخوتي وأخواتي.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تحلين بالإخاء، وتميزن بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق، إلى من معهن سعدت وبرفقتهن في دروب الحياة سرت، إلى من كن معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهن، وعلمنني ألا أضيعهن، صديقاتي.

إلى الشهداء الذين هم أفضل منا جميعاً.

إلى الأسود الرابضة خلف القضبان.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

يقول تعالى:{ ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه[1]}، وقال رسول الله(ﷺ): " من لا يشكر الناس لا يشكر الله[2]"، اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، ورداً المعروف إلى أهله من غير نقصان ولا نكران، فإني أحمد الله وأشكره الذي قدرني على كتابة هذا البحث، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور "نهاد محمد الشيخ خليل" الذي لم يضنَّ علي بعلمه الوافر، وثمين وقته، وتوجيهاته السديدة حتى تم إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة: الدكتور زكريا إبراهيم السنوار، والدكتور عدنان عبد الرحمن أبو عامر فجزاهما الله خيراً، وبارك الله في جهديهما.

أتقدم بالشكر الجزيل للعاملين في مكتبة مركز التخطيط الفلسطيني في غزة، وإلى العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية، ولكل من ساهم في إيصال الكتب العبرية والإنجليزية والعربية إلى قطاع غزة رغم كل ظروف الحصار الظالم.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل/ سعيد تمراز، على ما قدمه لي من مساعدة كريمة، ولا أنسى أن أشكر عمي الدكتور/ جهاد نصار الذي كان له الفضل تدقيق الرسالة نحوياً.

والله ولي التوفيق

الباحثة

أسماء غازي نصار

---

(1) سورة لقمان، آية 12.

(2) الترمذي، سنن الترمذي، ج4، ص 393.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
قائمة الملاحق	ي
قائمة الرموز	ل
فصل تمهيدي **جذور حزب الليكود ونشأته في الفترة ما بين عامي** (1948-1973م)	35-1
المبحث الأول حزب حيروت	2
أولاً- النشأة	3
ثانياً- المواقف السياسية لحركة حيروت (1948- 1973م)	4
ثالثاً: الخلافات الداخلية في حركة حيروت	13
المبحث الثاني حزب الأحرار(الليبرالي)	16
أولاً- النشأة	17
ثانياً- المواقف السياسية لحزب الأحرار في الفترة ما بين عامي (1948-1973م)	18
المبحث الثالث تحالف غاحل	22
أولاً- النشأة	23
ثانياً- المواقف السياسية لتحالف غاحل في الفترة ما بين عامي (1948-1973م)	23
ثالثاً- الخلافات الداخلية في تحالف غاحل	27
المبحث الرابع نشأة حزب الليكود (1973)	30
أولاً- المركز الحر	32
ثانياً- حركة أرض إسرائيل الكاملة	33
ثالثاً- القائمة الرسمية	34
الفصل الأول **المواقف السياسية لحزب الليكود ما بين عامي** (1973- 1983م)	93-36
المبحث الأول موقف حزب الليكود من القضية الفلسطينية ما بين عامي (1973-	37

الموضوع	الصفحة
1983م)	
أولاً– موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية	**38**
ثانياً– موقف حزب الليكود من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية	**47**
ثالثاً– موقف حزب الليكود من منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)	**50**
رابعاً– موقف حزب الليكود من قضية اللاجئين الفلسطينيين	**54**
المبحث الثاني: موقف حزب الليكود من مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.	**58**
أولاً– موقف حزب الليكود من مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة	**59**
ثانياً– موقف حزب الليكود من الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م	**64**
ثالثاً– موقف حزب الليكود من مستقبل مدينة القدس	**72**
المبحث الثالث موقف حزب الليكود من التسوية السياسية مع الدول العربية في الفترة ما بين عامي (1973– 1983م)	**76**
أولاً– شروط حزب الليكود للسلام مع الدول العربية	**77**
ثانياً– موقف حزب الليكود من مشاريع الحلول السياسية مع الدول العربية	**79**
الفصل الثاني **الفكر الاقتصادي والاجتماعي لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)**	**147-94**
المبحث الأول دور الدولة في الاقتصاد من وجهة نظر حزب الليكود ما بين عامي (1973– 1983م)	**95**
أولاً– رؤية حزب الليكود للاقتصاد الإسرائيلي في الفترة ما بين عامي (1973—1977م)	**96**
ثانياً– موقف حزب الليكود من الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة ما بين عامي (1977—1983م)	**100**
المبحث الثاني موقف حزب الليكود من القضايا الاجتماعية في الفترة ما بين عامي (1973– 1983م)	**111**
أولاً– موقف حزب الليكود من المكونات الأثنية "للشعب الإسرائيلي"	**112**
ثانياً– موقف حزب الليكود من قضايا "الأسرة اليهودية"	**125**
ثالثاً– موقف حزب الليكود من قضايا التعليم في "إسرائيل"	**128**

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة وعلاقته بالأحزاب الدينية في الفترة ما بين عامي (1973- 1983م)	**131**
أولاً – موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة	**132**
ثانياً – علاقة حزب الليكود بالأحزاب الدينية الإسرائيلية	**136**
الفصل الثالث **تمثيل حزب الليكود في الكنيست، وموقفه من الائتلافات الحكومية في الفترة ما بين عامي** (1973- 1983م)	**148-201**
المبحث الأول الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)	**149**
أولاً- تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام (1973م)	**150**
ثانياً- تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام 1977م	**154**
ثالثاً- تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام 1981م	**162**
المبحث الثاني تمثيل حزب الليكود في الكنيست في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)	**169**
أولاً- نتائج انتخابات الكنيست الثامن عام 1973م	**170**
ثانياً- نتائج انتخابات الكنيست التاسع 1977م	**174**
ثالثاً- نتائج انتخابات الكنيست العاشر عام 1981م	**179**
المبحث الثالث موقف حزب الليكود من الائتلافات الحكومية وعلاقاته بشركائه في الائتلافات الحكومية ما بين عامي (1973-1983م).	**184**
أولاً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1973م	**185**
ثانياً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي 1977م وعلاقته مع الأحزاب داخل الائتلاف	**187**
ثالثاً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1981وعلاقته مع الأحزاب داخل الائتلاف	**196**
الخاتمة	**202**
أولاً: النتائج	**202**
ثانياً: التوصيات	**204**

الموضوع	الصفحة
قائمة الملاحق	206
قائمة المصادر والمراجع	275

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	تطور حزب الليكود (1948-1983م)	207
(2)	موقف أعضاء حزب الليكود في الكنيست من اتفاقيات كامب ديفيد.	208
(3)	مرشحي حركة حيروت في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	210
(4)	مرشحي حركة حيروت في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	211
(5)	مرشحي حركة حيروت في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	212
(6)	مرشحي حزب الأحرار في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	213
(7)	مرشحي حزب الأحرار في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	214
(8)	مرشحي حزب الأحرار في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	215
(9)	مرشحي القائمة الرسمية في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	216
(10)	مرشحي المركز الحر في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	216
(11)	مرشحي حركة "أرض إسرائيل الكاملة" في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	217
(12)	مرشحي حركة لعام في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	218
(13)	مرشحي حركة لعام في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	219
(14)	مرشحي حركة أحدوت في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	220
(15)	التوزيع العمري والطائفي لأعضاء حزب الليكود في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	220
(16)	التوزيع العمري والطائفي لأعضاء حزب الليكود في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	222
(17)	التوزيع العمري والطائفي لأعضاء حزب الليكود في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	224
(18)	توزيع مرشحي حزب الليكود حسب التعليم في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	226
(19)	توزيع مرشحي حزب الليكود حسب التعليم في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	229

رقم الملاحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(20)	توزيع مرشحي حزب الليكود حسب التعليم في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	232
(21)	توزيع مرشحي حزب الليكود حسب الوظيفة في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.	235
(22)	توزيع مرشحي حزب الليكود حسب الوظيفة في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.	245
(23)	توزيع مرشحي حزب الليكود حسب الوظيفة في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	256
(24)	وزراء "الحكومة الإسرائيلية التاسعة" عام 1977م.	266
(25)	وزراء "الحكومة الإسرائيلية العاشرة" عام 1981م.	267
(26)	نواب "الحكومة الإسرائيلية" لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.	268
(27)	لجان "الحكومة الإسرائيلية" العاشرة عام 1981م.	269
(28)	نسبة التصويت لقائمة الليكود في المدن الرئيسة.	270
(29)	نسبة التصويت لقائمة الليكود في المدن ذات الأكثرية من اليهود الشرقية في الدورات الانتخابية (1973-1977م).	271
(30)	نسبة التصويت لقائمة الليكود في بلدات الإعمار في الدورات الانتخابية (1973-1977-1981م).	272
(31)	أعضاء الكنيست حسب القوائم الأساسية (1969-1981م).	273

قائمة الرموز

تم الإشارة إلى الرموز وهي كالتالي:

ص	صفحة.
مج	مجلد.
م	ميلادي.
ط	طبعة.
ب.ت	لا إشارة إلى سنة الطبع.
ب. م	لا إشارة إلى مكان النشر.
ب. ط	لا إشارة إلى الطبعة.
ع	عدد المجلة
ج	جزء
م. ت .ف	منظمة التحرير الفلسطينية

ملخص الدراسة

تعددت الأحزاب السياسية في "المجتمع الإسرائيلي"، وعكست واقعه بكل تناقضاته الدينية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والعقائدية، وقد حظيت تلك الأحزاب منذ نشأتها باهتمام الدارسين والباحثين، للتعرف على الأحزاب الإسرائيلية، وتُعد فترة حزب الليكود الإسرائيلي بقيادة مناحيم بيغن (1973–1983م) من أهم الفترات التي عاشتها الدولة الإسرائيلية، من حيث التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، كذلك تسلم الليكود الحكم لأول مرة عام 1977م، بعد تراجع نفوذ حزب العمل الإسرائيلي.

وتتمثل أهمية الدراسة في تقديم صورة واضحة للقارئ ولصانع القرار الفلسطيني والعربي، عن فكر حزب الليكود في "إسرائيل" في الفترة ما بين عامي(1973– 1983م)، كما تهدف إلى بيان الفكر السياسي لحزب الليكود، وموقفه من الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة، كذلك التعرف على فكره الاقتصادي والاجتماعي، وموقفه من علاقة الدين بالدولة.

اتبعت الدراسة على منهج البحث التاريخي، واعتمدت على مجموعة مصادر ومراجع عربية وعبرية وانجليزية، وتم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وكان الفصل التمهيدي: بعنوان نشأة وجذور حزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1948–1973م)، وتناول الفصل الأول: المواقف السياسية لحزب الليكود ما بين عامي (1973–1983م)، أما الفصل الثاني فكان بعنوان: الفكر الاقتصادي والاجتماعي لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973–1983م)، ودرس الفصل الثالث: تمثيل حزب الليكود في الكنيست في الفترة ما بين عامي (1973–1983م).

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن حزب الليكود يعد أحد القوى الرئيسة التي لعبت دوراً بارزاً في السياسة الإسرائيلية، وتكون من تحالف عدة كتل سياسية، اختلفت عن بعضها في أساسها وجذورها، واتفقت في برنامجها الانتخابي، حيث حملت أفكاراً واحدة في المجال السياسي والاقتصادي إلى جانب الاجتماعي والديني، ودخلت الانتخابات في قائمة مشتركة، تم الاتفاق عليها داخلياً فيما بينها، وكان عدد تلك الكتل يزيد وينقص؛ تبعاً للظروف السياسية في إسرائيل، ونتيجة تطور العلاقات الداخلية في كل كتلة، لذلك كان تشكيل الليكود نتاجاً لعملية التوحيد والانشقاق في الأحزاب الإسرائيلية.

لذلك يجب على الجهات المعنية أن توفر أكبر قدر من المصادر والمراجع العربية والعبرية والإنجليزية المتخصصة بهذا الموضوع، وأن تعمل مراكز البحث على ترجمة أهم الكتب الخاصة في الشؤون الإسرائيلية وطباعتها ونشرها، بالإضافة إلى نشر الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بالشؤون الإسرائيلية وتعميها على الجامعات ومراكز الدراسات العلمية.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعددت الأحزاب السياسية في "المجتمع الإسرائيلي"، وعكست واقعه بكل تناقضاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وقد حظيت تلك الأحزاب منذ نشأتها باهتمام الدارسين والباحثين، وتُعد فترة حزب الليكود الإسرائيلي بقيادة مناحيم بيغن (1973–1983م) من أهم الفترات التي واجهتها "الدولة الإسرائيلية"، من حيث التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، كذلك تسلم الليكود الحكم لأول مرة عام 1977م، بعد تراجع نفوذ حزب العمل الإسرائيلي.

وبناءً عليه اختارت الباحثة دراسة نشأة حزب الليكود منذ عام 1973م؛ لتوثيق تلك المرحلة، وتتبعوصول الحزب إلى الحكم في "إسرائيل"، ومناقشة مواقفه السياسية، مع تحليل مواقفه السياسية من القضية الفلسطينية، فيما يتعلق بالأرض وقضايا اللاجئين والقدس، ووجهة نظره من العملية السلمية، ثم توضيح دوره الاقتصادي والاجتماعي في "الدولة الإسرائيلية"، وموقفه من علاقة الدين بالدولة.

أهميــة الدراســة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

1- تقدم للقارئ الفلسطيني صورة واضحة عن فكر حزب الليكود في "إسرائيل: ما بين عامي(1973-1983م).
2- توضح للقيادات الحزبية والفصائلية تجربة حزب الليكود في صناعة الائتلافات والتكيف في الظروف المختلفة ما بين عامي(1973- 1983م).
3- تقدم للقارئ العربي، ولصانع القرار في الدول العربية صورة عن حزب الليكود في الكنيست في الفترة ما بين عامي(1973- 1983م).

أهــداف الدراســة:

تهدف الدراسة إلى:

1- دراسة الفكر السياسي لحزب الليكود في الفترة (1973-1983م).
2- دراسة موقف حزب الليكود من الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة (1973-1983م).
3- توضيح الفكر الاقتصادي والاجتماعي لحزب الليكود في الفترة (1973-1983م).
4- إبراز موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة في الفترة (1973-1983م).

أسئلــة الدراســة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، تسعى الباحثة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أثر مواقف حزب الليكود السياسية ما بين عامي (1973-1983م) في الدولة وخارجها؟
2- ما موقف حزب الليكود من الصراع العربي الإسرائيلي(1973-1983م)؟
3- ما محاور البرامج الاقتصادية والاجتماعية لحزب الليكود من الفترة (1973-1983م)؟
4- ما موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة في الفترة (1973-1983م)؟

حــدود الدراســة:

-**الحد الزماني:** تم اختيار عام 1973م، كبداية للدراسة؛ وذلك لأنها السنة التي أسس فيها حزب الليكود، وتم اختيار عام 1983م كنهاية الفترة الزمنية للدراسة؛ وذلك بسبب انتهاء حكومة مناحيم بيغن، واعتزاله العمل السياسي.

-**الحد المكاني:** "دولة إسرائيل"، وهي الدولة التي أقامتها الحركة الصهيونية على أرض فلسطين العربية، بعد اغتصابها من أهلها عام 1948م.

منهجيــة الدراســة:

تعتمد الدراسة على منهج البحث التاريخي، وقد خلا متن الدراسة من تعريفات العديد من شخصيات أعضاء حزب الليكود؛ نظراً لأن تعريفها تم في الملحق.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، في الفترة(1977- 1993م) رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان 2002م.

تناولت الدراسة الجوانب التاريخية لحزب الليكود من حيث النشأة، والأصول الفكرية، واستعرضت العوامل التي أدت لوصول حزب الليكود إلى الحكم، كما حللت وجهة نظر الليكود من العملية السلمية من خلال ممارسته للحكم، إلى جانب سياسته ومواقفه من الصراع العربي الإسرائيلي، ثم طرحت تحليلا لسياسة الليكود الخارجية منذ عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، حتى عهد الرئيس جورج بوش الأب، ومدى دعمهم لإسرائيل، وعلاقة إسرائيل بالاتحاد السوفيتي.

الدراسة الثانية: معتز رضوان حميدات، مناحيم بيغن ودوره في الحياة السياسية الإسرائيلية في الفترة (1913م- 1992م)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان 2003م.

تناولت الدراسة حياة مناحيم بيغن في طفولته، وتأثره بجابوتنسكي، ثم هجرته من لتوانيا إلى فلسطين، كذلك علاقته بمنظمة الأرغون، واستعرضت تأسيس حزب حيروت عام 1948م، ودوره في بناء الدولة الإسرائيلية، ثم تشكيل حزب جاحل، وإنشاء الليكود، إلى جانب دور مناحيم بيغن في تشكيل حكومة عام 1977م، وتناولت الدراسة زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ثم دور مناحيم بيغن في الاقتصاد الإسرائيلي، والخصومات الداخلية، والتعصب الديني، كذلك ضرب المفاعل الذري العراقي وكيفية استغلال ذلك لصالحه في انتخابات الكنيست عام 1981م.

كما تناولت الدراسة الدعم الأمريكي لإسرائيل في ظل حكومة الليكود، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عامي 1978، 1982م، وارتكاب المذبحة في صبرا وشاتيلا عام 1982م، وتشكيل لجنة التحقيق الإسرائيلية، وإدانة بيغن وحكومته فيها، وأخيراً استقالة بيغن ثم وفاته.

الدراسة الثالثة: يوسف عبد الله أبو جزر، موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية في الفترة (1977م -2003م)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين 2009م.

تناولت الدراسة مواقف حزب الليكود، وبرامجه الانتخابية، من الصراع العربي الإسرائيلي؛ خلال الدورتين المتتالين لرئاسته للحكومة الإسرائيلية، ما بين عامي (1977م-1982م)، وخلال حكومتي

الوحدة الوطنية، ما بين عامي(1984- 1990م)، وأشارت الدراسة إلى موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية خلال حكومة الليكود الائتلافية ما بين عامي (1990م- 1992م)، ثم تناولت موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية في الفترة التي فاز فيها أرئيل شارون برئاسة الحكومة، ما بين عامي (2001- 2003م)، وما رافقه من سياسة ضد القضية الفلسطينية، ورفض اللجنة المركزية لحزب الليكود قيام دولة فلسطينية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة؛ أنها ركزت على موقف حزب الليكود من القضية الفلسطينية، والحلول المقترحة لتسويتها، إضافة إلى إعطاء لمحة مختصرة عن نشأة الحزب، و تعداد العوامل التي ساعدت على فوز حزب الليكود في انتخابات عام 1977 و عام 1981م.

وهذه الدراسة ستغطي مجالاً واسعاً للحديث عن الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لحزب الليكود خلال فترة رئاسة بيغن له، وذلك بما يشمل كل مناحي الحياة الداخلية في " إسرائيل"، وستركز على توضيح تمثيل حزب الليكود في الكنيست في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)، وكيفية اختيار أعضاء الكنيست، وخلفياتهم الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى دور حزب الليكود في الكنيست خلال سنوات حكم الدولة.

تقسيمـات الدراســة:

قسمت الباحثة الدراسة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة.

أوضح **الفصل تمهيدي:** جذور ونشأة حزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1948-1973م).

ودرس الفصل الأول **المواقف السياسية لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)** وانقسم إلى ثلاثة مباحث، درس الأول موقف حزب الليكود من القضية الفلسطينية ما بين عامي (1973- 1983م) وتناول الثاني موقف حزب الليكود من مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وأوضح الثالث موقف حزب الليكود من التسويات السلمية مع الدول العربية ما بين عامي (1973- 1983م).

وتناول الفصل الثاني **الفكر الاقتصادي والاجتماعي لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)**، وتكون من ثلاثة مباحث: درس الأول دور الدولة في الاقتصاد من وجهة نظر حزب الليكود(1973- 1983م)، وتناول الثاني موقف حزب الليكود من القضايا الاجتماعية، وناقش الثالث موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة وعلاقته بالأحزاب الدينية في تلك الفترة.

وبحث الفصل الثالث: **تمثيل حزب الليكود في الكنيست وموقفه من الائتلافات الحكومية في الفترة ما بين (1973- 1983م)**، واشتمل على ثلاثة مباحث: درس الأول الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)، واستعرض الثاني تمثيل حزب الليكود في الكنيست، وتناول الثالث موقف حزب الليكود من الائتلافات الحكومية، وعلاقته بشركائه في الائتلافات الحكومية في تلك الفترة.

وانتهت الدراسة بالخاتمة التي تضمنت عدداً من النتائج وبعض التوصيات تلاها مجموعة من الملاحق وانتهت بقائمة المصادر والمراجع.

وأخيراً أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة مساهمة في تسليط الضوء على جانب من الشؤون الإسرائيلية وأن يكون فيها نفع لمن أراد أن يبحث في هذا الميدان.

قراءة في مصادر الدراسة

لقد اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على عدد من المجموعات الوثائقية وهي كالتالي:

1- وثائق البرامج الانتخابية لحزب الليكود في الكنيست الثامنة عام 1973م، والكنيست التاسعة عام 1977م، والكنيست العاشرة عام 1981م (عبري).
تحتوي الوثائق على المبادئ وخطوط العمل لحزب الليكود، وموقفه من السياسات الخارجية والأمنية في الدولة، إلى جانب السياسات الاقتصادية لحزب الليكود وأهدافها.

2- وثائق الاتفاقيات الائتلافية للكنيست التاسعة 1977م، والكنيست العاشرة 1981م بين حزب الليكود والأحزاب الدينية (عبري).
استندت الباحثة إلى هذه الوثائق لتوضيح الخطوط العريضة لعمل الحكومة الائتلافية، وحجم التنازلات التي كان يقدمها حزب الليكود لصالح الأحزاب المؤتلفة معه.

3- وثائق مواقف بيغن من العلاقات مع ألمانيا (عبري).
اشتملت على مواقف قائد حزب الليكود من التعويضات الألمانية التي منحتها "للدولة اليهودية" عام 1952م، وموقف الحزب من السياسة الاقتصادية لحزب العمل.

4- نص دستور الليكود (عبري).
استفادت منها الباحثة في تعريف حزب الليكود وأهم الأحزاب التي تشكل منها، إلى جانب توضيح أهداف الحزب والمبادئ التي قام عليها.

5- مجموعة وثائق تاريخية من عمر الدولة الإسرائيلية (1897-1979م) (عبري).
احتوت على وثائق عدة من بينها وثيقة اتفاقية "السلام الإسرائيلية" المصرية عام 1979م، واستفادت الباحثة منها في توضيح بعض نصوص الاتفاقية.

6- تقرير نتائج انتخابات الكنيست التاسعة الصادر عن اللجنة المركزية للإحصاء (عبري).
تعتبر من أهم المصادر للتعرف على تفاصيل القوائم التي شاركت في انتخابات الكنيست الثامنة والتاسعة، كذلك التعرف على أعضاء حزب الليكود حسب القائمة الانتخابية عام1973م و1977م، إلى جانب توضيح نتائج انتخابات الكنيست الثامنة والتاسعة وعدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الكنيست.

7- نص المبادئ الأساسية لحزب الليكود (عبري).
استندت إليها الباحثة للتعرف على موقف حزب الليكود من السياسة الاقتصادية للتجمع العمالي، وأهم السياسات الاقتصادية لحزب الليكود.

8- خطابات وأقوال مناحيم بيغن في الكنيست حول الدين والقومية (عبري).
اشتملت على موقف مناحيم بيغن من الدين اليهودي وقانون (من هو اليهودي).

9- خطابات وأقوال مناحيم بيغن عن القدس (عبري).
استفادت منه الباحثة في التعرف على موقف مناحيم بيغن وحزب الليكود من مدينة القدس، وتقسيمها وطرحها في مشاريع السلام.

10- كتاب بيغن (عبري).

استفادت منه الباحثة في التعرف على خطابات بيغن في موقفه من الدين اليهودي، وقضية (من هو اليهودي)، إلى جانب موقفه من قضية حرمة يوم السبت.

11- كتاب شخصيات وقادة (أقوال رئيس الوزراء السادس مناحيم بيغن في جلسات الحكومة) (عبري).
يحتوى الكتاب على أقوال مناحيم بيغن حول مدينة القدس، وموقفه وموقف حزب الليكود من اتفاقية السلام المصرية عام 1979م.

12- كتاب السياسات الخارجية لمناحيم بيغن (عبري).
استندت الباحثة إلى الكتاب لتوضيح موقف حزب الليكود من بعض القضايا السياسية وأهمها موقفه من السلام مع الدول العربية.

13- كتاب مزاعم بيغن والرد عليها بالوثائق، لكامل الزهيري.
يحتوي الكتاب على موقف مناحيم بيغن وحركة حيروت من قرار تقسيم فلسطين (181)، وقرار (242).

14- نشرة الدراسات الفلسطينية في أعدادها منذ عام (1973- 1983م).
اشتملت على مقالات مترجمة عن صحف عبرية أهمها: صحيفة معاريف، دافار، هارتس، عال همشمار، واستفادت منها الباحثة في توضيح الوضع الداخلي والحزبي لحزب الليكود، وموقفه من قضايا الدولة الإسرائيلية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية والدينية، وموقفه من تشكيل الائتلافات الحكومية وعلاقته مع الأحزاب الدينية، واشتملت النشرات على مجموعة وثائق أهمها:

أ- وثيقة انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.

ب-وثيقة تحليل النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.

ت-وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل (الكنيست التاسعة).

ث-وثيقة مشروع بيغن للسلام عام 1979م.

ج- وثيقة اتفاقية السلام مع مصر عام 1979م.

15- مجلة الأرض في أعدادها من عام (1973- 1983م).
واحتوت المجلة على الوضع الإسرائيلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وموقف حزب الليكود من ذلك، كما وضحت أهم السياسات الاقتصادية التي اتبعها الحزب فترة حكمه منذ عام (1977-1983م)، وموقف حزب الليكود منها، واشتملت المجلة على وثائق عدة من أهمها: وثيقة الاتفاق المصرية الإسرائيلية عام 1975م.

16- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية في أعداده منذ عام (1965- 1982م).
استفادت الباحثة من الكتب السنوية في توضيح أهم الأحزاب التي تشكل منها حزب الليكود، وموقفها من قضايا الدولة الداخلية في جميع المجالات، إلى جانب علاقاتها مع الأحزاب الدينية وموقفها من الائتلافات الحكومية.

17- واستندت الباحثة إلى مجموعة وثائق من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (Israel ministry of foreign affairs) وكان أهمها:

أ- Agreement on disengagement of forces between Israel and Syria- 13 may 1974.

احتوت على اتفاقية فصل القوات بين إسرائيل وسوريا، واستفادت الباحثة منها في توضيح بعض نصوص الاتفاقية.

ب- Treaty of Peace between Israel and Egypt Memorandum of Agreement between Israel and the US- Addresses of Presidents Carter and Sadat- Prime Minister Begin- 26 March 1979.

احتوت على نصوص معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر (البروتوكولات والملاحق) 26 مارس 1979م.

ت- Israel government reaction to joint US-Soviet statement on the Middle East- 2 October 1977.

اشتملت على رد فعل الحكومة الإسرائيلية على البيان مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الشرق، والبيان الإسرائيلي.

ث- Basic guidelines of the government- 20 June 1977

احتوت الوثيقة على المبادئ الأساسية للحكومة 20 (يوليو) 1977م.

ث- Cabinet communique on the massacre at the Sabra and Shatilla camps- 19 September 1982.

احتوت على بيان مجلس الوزراء حول المجزرة في صبرا وشاتيلا 19 (سبتمبر) 1982.

The Golan Heights Law-5742-1981- 14 December 1981

اشتملت الوثيقة على نصوص قانون ضم مرتفعات الجولان إلى "إسرائيل" 14 (ديسمبر) 1981.

ج- Report of the Commission of Inquiry into the events at the refugee camps in Beirut- 8 February 1983

احتوت الوثيقة على تقرير لجنة التحقيق في أحداث مخيمات اللاجئين في بيروت 8 فبراير 1983.

كما استفادت الباحثة من عشرات المصادر والمراجع العربية والانجليزية والعبرية مما ورد ذكره في قائمة المراجع.

وقد اجتهدت الباحثة إعداد جداول تشمل معلومات تعريفية عن أعضاء حزب الليكود في الكنيست، واعتمدت الباحثة في إعداد تلك الجداول على: موقع الكنيست الإسرائيلي، المركز الإسرائيلي للديمقراطية، بالإضافة إلى عدة موسوعات ومصادر عربية وعبرية.

فصل تمهيدي

جذور ونشأة حزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1948-1973م)

المبحث الأول: حركة حيروت.

المبحث الثاني: حزب الأحرار.

المبحث الثالث: تحالف غاحل.

المبحث الرابع: نشأة حزب الليكود.

المبحث الأول

حركة حيروت (Herut)

أولاً- النشأة.

ثانياً- المواقف السياسية لحركة حيروت (1948- 1973م).

ثالثاً- الخلافات الداخلية في حركة حيروت.

شكل تعدد الأحزاب مظهراً أساسياً تميزت به الحياة السياسية في إسرائيل، وعكس واقعها بكل تناقضاته السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، وقد برز من بين تلك الأحزاب حزب الليكود الذي لعب دوراً رئيساً في تاريخ "دولة إسرائيل" في الفترة ما بين عامي (1973–1983م)، وسيدرس هذا الفصل جذور حزب الليكود ونشأته، ونشاطه ما بين عامي (1948– 1973م)، وقسم إلى أربعة محاور، تحدث المحور الأول عن حركة حيروت، وتناول المحور الثاني حزب الأحرار، بينما درس المحور الثالث تحالف غاحل، وتحدث المحور الرابع عن نشأة حزب الليكود.

أولاً– النشأة:

تعود نشأة حركة حيروت إلى عام 1948م، حيث أعلن مناحيم بيغن(Menachem Begin)[1] بعد شهر من إعلان "دولة إسرائيل" في 15 أيار (مايو) عام 1948م، أن منظمته العسكرية الإتسل[2] حلت نفسها في حزيران (يونيو) 1948م، بناءً على قرار "الحكومة الإسرائيلية" بقيادة ديفيد بن غوريون(Ben–Gurion)[3] بحل المنظمات العسكرية، ودمجها في جيش "الدفاع الإسرائيلي"، فانضم العسكريون في المنظمة إلى الجيش، بينما أسست العناصر المدنية بالاشتراك مع عناصر من منظمة ليحي[4] حركة سياسية جديدة اسمها حيروت (الحرية)[5].

---

(1) مناحيم بيغن: (1913–1992م) : ولد في بولندا، تخرج من كلية الحقوق في بوارسو، وهو زعيم صهيوني تنقيحي وزعيم حركة حيروت وحزب الليكود وزعيم سابق لمنظمة الأرغون، المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات، ص 115.

(2) المنظمة العسكرية الاتسل: حدث انشقاق في الهاغاناة العسكرية في بداية الثلاثينات تشكلت على أثره منظمة عسكرية جديدة سميت هاغاناة(ب) ثم الهاغاناة القومية، واقتربت تدريجياً من اليمين ثم غيرت اسمها إلى المنظمة العسكرية القومية (اتسل)، وهي منظمة عسكرية إرهابية، تولى قيادتها مناحيم بيغن بعد جابوتنسكي، اتخذت الإرهاب وسيلة وحيدة لإقامة الوطن القومي. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، ص143.

(3) ديفيد بن غوريون (1886–1973م) : ولد في بولندا،هاجر إلى فلسطين عام 1906م، حيث عمل في البناء والزراعة في عدة مستوطنات، انتخب رئيساً للإدارة الصهيونية عام 1935م، وهو رئيس أول حكومة في تاريخ "دولة إسرائيل". عيلام، يغآل: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة عدنان أبو عامر، ص92.

(4) منظمة ليحي: عصابة يهودية إرهابية، أسسها أبراهام شتيرن عام 1940م في أعقاب وفاة جابوتنسكي، وهي تعني المحاربون من أجل حرية "إسرائيل" انشقت من الإتسل لرفض قيادة الاتسل قبول وقف عملياتها ضد بريطانيا، منصور، جوني: معجم الأعلام الصهيونية، ص 387.

(5) بدر، كاميليا، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص 111. فايس، يحيا عام: من الإتسل إلى غاحل، ص 234 (عبري) . المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص171. درون، اليعزر: قاموس الصهيونية واسرائيل، ص 116 (عبري) .

Authoritarian management style in the likud party under the leadership of Benjamin Netanyahu,p142.

تميزت حركة حيروت بمواقفها السياسية اليمينية[1]، والتزامها بأفكار فلاديمير جابوتنسكي (Jabotinsky)[2]مؤسس منظمة الإتسل، وحركة التصحيح الصهيونية[3]، وقد سعت إلى الوصول للحكم، واستلام السلطة في "إسرائيل"[4].

يتضح مما سبق أن حركة حيروت هي امتدادٌ للحركة التصحيحية، وهي تجمع سياسي معارض للتيار العمالي الذي قاد الحركة الصهيونية[5]، وأسس "دولة إسرائيل"، وينحدر أغلب مؤسسي الحركة وقادتها من المنظمات العسكرية الأشد تطرفاً، والأكثر ميلاً لاستخدام العنف ضد الفلسطينيين.

ثانياً- المواقف السياسية لحركة حيروت (1948- 1973م):

1- موقف حركة حيروت من القضايا الداخلية للدولة:

اتسمت مواقف حركة حيروت من القضايا الداخلية للدولة بشيء من الاختلاف عن التيار العمالي الحاكم، وتفصيلها على النحو التالي:

---

(1) تتألف أحزاب اليمين في إسرائيل من معسكرين هما: معسكر اليمين الديني، ومعسكر اليمين العلماني بقيادة حزب الليكود، ورجعت جذور تلك الأحزاب إلى الحركة الصهيونية التصحيحية وفكر جابوتنسكي، وتتميز بسياستها المتطرفة والمتشددة من القضايا السياسية والأمنية، وتلتقي من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من المناطق العربية المحتلة عام 1967م، وضرورة الاستيطان اليهودي فيها وشرعيته. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية، ج4، ص 229.

(2) فلاديمير جابوتنسكي (1880-1940): ولد في روسيا، وتوفي في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسس الحركة التصحيحية ومنظمة الاتسل، وكانت أفكاره التي دعا لها: الاعتراف من قبل دولة أو مجموعة من الدول المعنية بسيادة المنظمة الصهيونية على فلسطين و شرق الأردن، ثم الهجرة الواسعة التي تجعل من سكان فلسطين أغلبية يهودية تؤدي لتحقيق الهدف الصهيوني بإقامة الوطن القومي والدولة اليهودية، كذلك دعا إلى اعتبار ضفتي الأردن جزءًا من الوطن اليهودي. المسيري، عبد الوهاب محمد: موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص252. بيغن، مناحيم: الإرهاب (الثورة) ، ترجمة معين أحمد محمود، ص162.

(3) - الحركة التصحيحية: حركة أسسها جابوتنسكي عام 1925م في باريس(الاتحاد العالمي للصهيونيين التصحيحين) ، وانشقت عن المنظمة الصهيونية في 1935م، وعادت إليها في 1946م، وانضم معظم أعضاؤها الى حركة حيروت في 1948م. جوني، منصور: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص134.

(4) يونتانشبيرا: للسلطة انتخبونا طريق حركة حيروت، ص 79- (عبري) .
Authoritarian management style in the likud party under the leadership of Benjamin Netanyahu,p142.

(5) الصهيونية: تعتبر الصهيونية حركة عنصرية، ظهرت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر كمصطلح سياسي، اشتقت من كلمة صهيون، لتصف مدى تعلق اليهود بجبل صهيون وأرض فلسطين، وهي تشير إلى مجموعة من الحركات التي يجمع بينها عامل مشترك، تهدف إلى نقل اليهود إلى فلسطين، والاهتمام بالحياة الدينية والثقافية، والسياسية لهم. الكيالي، عبد الوهاب: الموسوعة السياسية،ج 6، ص 659.

أ- موقف حركة حيروت من حدود الدولة:

رفضت حركة حيروت قرار تقسيم فلسطين رقم (181) الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني(نوفمبر) 1947م واعتبرته باطلاً، وأن الموافقة عليه غير قانونية ولا تلزم "شعب إسرائيل"، وأكدّت في مؤتمر الحركة الأول عام 1948م برئاسة مناحيم بيغن، استمرار نهج ومبادئ جابوتنسكي والحركة الصهيونية التصحيحية[1].

رفعت حركة حيروت شعارها الرئيس (وحدة أرض إسرائيل) ضمن حدودها التاريخية التي تقع على ضفتي نهر الأردن وتضم فلسطين وشرق الأردن معاً، وهي وحدة تاريخية وجغرافية لا تتجزأ، كذلك اتخذت رمزاً لها خارطة "أرض إسرائيل الكاملة" وفي خلفيتها يد تحمل بندقية، ومن جانبي الرمز كلمتا وطن – حرية[2].

ب- موقف حركة حيروت من النظام الانتخابي والدستور:

طالبت حركة حيروت بتطبيق نظام الانتخاب النسبي[3]، وأصرت على وضع دستور دائم ومكتوب للدولة، فقد برزت مشكلة الدستور بعد إعلان "دولة إسرائيل" عام 1948م، لاختلاف الأحزاب الدينية والعلمانية على طبيعته، حيث طالبت كل فئة بدستور يوافق اتجاهها، فقرر بن غوريون حل المشكلة بوضع قوانين أساسية تقوم مقام الدستور، وأخرى ثانوية، إلى أن يزداد عدد اليهود في "إسرائيل"، وتستقر أحوال الدولة[4].

ت- موقف حركة حيروت من الدين والأحزاب الدينية:

شكل الدين أحد مرتكزات حركة حيروت الأيديولوجية، ورأت فيه رابطاً قوياً بين اليهود في فلسطين وفي الخارج، وأيدت فرض التعليم الديني؛ لأنه يعزز الوعي بالهوية الذاتية وبالمطلب اليهودي بالحق في "أرض إسرائيل"[5]، كما أيدت قرارات عدة للأحزاب الدينية منها: معارضة قرار "الحكومة الإسرائيلية" عندما أعلنت في 22 حزيران(يونيو) 1958م، بأن كل شخص يعلن عن نفسه بأنه يهودي فإنه سيمنح

---

(1) وثيقة خطاب بيغن في افتتاح المؤتمر العام للحزب ونشر في صحيفة حيروت (13-11-1973م) ، السياسات الخارجية لمناحيم بيغن: إعداد درور بار يوسف، ص11. السيد، يونس: الليكود تنظيما وممارسة، شؤون فلسطينية ع 208، ص47. شندلر، كولن: إسرائيل، والليكود والحلم الصهيوني، ص 59.

(2) وثيقة خطاب بيغن في افتتاح المؤتمر العام للحزب ونشر في صحيفة حيروت (13-11-1973م) ، السياسات الخارجية لمناحيم بيغن: إعداد درور بار يوسف، ص 11. نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص92.

(3) نظام الانتخاب النسبي: أن يقترع المنتخب لواحدة من قوائم المرشحين التي تقدمها مختلف الأحزاب السياسية. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، مج1، ص237.

(4) غزالة، بسام: الجذور الإرهابية لحركة حيروت، ص 73.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص55.

هوية "شخصية إسرائيلية"، الأمر الذي أثار غضب المتدينين عندما فسروا ذلك بأن كل طفل يولد من أم يهودية، أو أي شخص يتحول إلى الديانة اليهودية بواسطة حاخام، يمكن أن يعتبر يهودياً[1].

ث- موقف حركة حيروت من السياسة الاجتماعية الاقتصادية:

أثرت الأصول الأشكنازية(اليهود الغربيون) لحركة حيروت على سياستها الاجتماعية والاقتصادية، فمنذ تأسيسها لم تهتم باليهود الشرقيين(السفارديم) لكنها بدأت في اجتذابهم في الخمسينات؛ لتوسيع قاعدتها الجماهيرية، والحصول على دعمهم وأصواتهم في الانتخابات للوصول إلى الحكم، حتى زادت قاعدتها التنظيمية بينهم بعد عام 1965م[2].

وشكلت بلدات التطوير[3] التي سكنها اليهود الشرقيون المعاقل الأساسية لحركة حيروت، كما انتشرت قواعدها في أوساط الطبقة الوسطى وأصحاب المشروعات الخاصة الصغيرة، وبين متوسطي ومنخفضي الثقافة بوجه عام، وهي صفة ملازمة لليهود الشرقيين، ويرجع تأييد اليهود الشرقيين لحركة حيروت لسببين[4]:

أولهما: نفورهم من حزب العمل[5] المسيطر على الحكم في "إسرائيل"؛ حيث رأوا أنه كان سبباً في كثير من المشاكل التي عانوا منها، خاصة أثناء قدومهم إلى فلسطين في الخمسينات، ونادراً ما حظوا بدعم من الصناعات الكبرى، والمؤسسات المالية، فقد احتقرهم حزب العمل لأنه رأى فيهم بعض صفات العرب.

والآخر: اتصف اليهود الشرقيون بشدة عدائهم للعرب، فوجدوا في حركة حيروت تلبية لمشاعرهم تلك، فلجأوا إليها؛ لتمسكها بشعار "وحدة أرض إسرائيل"، وطرد الفلسطينيين منها.

---

(1) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 151.

(2) كوهين، أوري وأخرون: مركز حيروت والشرقيون 1965-1977م، ص19(عبري) .

(3) بلدات التطوير: بلدات أنشئت خصيصاً لمهمات استيعاب المهاجرين الجدد من اليهود إلى فلسطين خاصة اليهود الشرقيون، وتتصف تلك المدن ببنية تحتية متخلفة. ديمة: يهود المغرب العربي في إسرائيل، شؤون فلسطينية عام 1981، ع120، ص 69.

(4) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص 414- 415.غزالة، بسام: الجذور الإرهابية لحركة حيروت، ص 72. بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص 146.

(5) حزب العمل: حزب صهيوني عمالي، تكون عام 1968م بتحالف أحزاب المباي واتحاد العمل ورافي، نتيجة سعي الماباي لدعم هيمنته على الحياة السياسية في إسرائيل، فاتجه لجذب الأحزاب العمالية الأخرى إليه، وانتخبت غولدا مائير أمين عام الحزب. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 166.

بناءً على القاعدة الاجتماعية لحركة حيروت وتكونها من شرائح مختلفة، طالبت بتغليب المصالح القومية على المصالح الطبقية، واعتبرت الهستدروت[1] العدو المحلي الرئيس لها؛ بسبب الاختلاف بين سياسة الأحزاب العمالية المسيطرة عليه وبين سياسة حيروت الاقتصادية، ثم رأت أن بقاءها خارج الهستدروت يؤثر عليها سلباً،؛ لضعف مؤيدي الحركة القدماء من أعضاء الحركة التصحيحية والطوائف الغربية، وتزايد مؤيديها من اليهود الشرقيين؛ مما دفع الحركة لإجراء تطورات لاستيعابهم[2].

فقررت حركة حيروت دخول الهستدروت عام 1963م دون تغيير من مواقفها الأساسية، بل السعي لإحداث التغيير من الداخل، وأنشأت كتلة تمثلها في الهستدروت أطلقت عليها اسم (تخيلي – لفان) ازرق–أبيض، وتمثلت سياسة حيروت الاقتصادية في[3]:

- المطالبة باقتصاد وطني قائم بذاته، يعتمد على المبادرة الفردية والمنافسة الحرة في جميع الحقول الاقتصادية دون رقابة مشددة من الدولة، فقد شجعت الرأسمالية[4].
- نقل الشركات التجارية والصناعية والمالية التي يملكها الهستدروت إلى تعاونيات عمالية تقام لذلك.
- المطالبة بإلغاء الامتيازات الضريبية التي تتمتع بها شركات الهستدروت، وجعل الإعفاءات الضريبية وقفاً على مستوطنات الحدود.
- تأييد حق العمال في تشكيل نقابات مهنية خاصة بهم، دون أن يكون النشاط النقابي محصوراً في الهستدروت فقط، وطالبت بفصل نشاط الهستدروت الاقتصادي عن نشاطه النقابي.
- المناداة بنقل الخدمات الطبية والتأمينات الاجتماعية إلى الدولة، ودمجها في خدمات الدولة الصحية.

يلاحظ مما سبق أن حركة حيروت اهتمت بالشرائح الاجتماعية المختلفة والمتناقضة المصالح، خاصة من الشرائح الدنيا؛ لذلك عبرت في سياستها الاجتماعية الاقتصادية عن مصالحها، وعارضت

---

(1) الهستدروت: الاتحاد العام للعمال العبرانيين في إسرائيل، أسسه الصهاينة عام 1920م؛ ليساهم في توطين الصهاينة المهاجرين إلى فلسطين، وتكوين طبقة عاملة داخل فلسطين. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، مج7، ص 117.

(2) جولدشتاين، امير: مناحيم بيغن– حركة حيروت– الاحتجاج الشرقي، بين وادي صليب والنمور السود، ص17 (عبري).

(3) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص301.المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 172. غزالة، بسام: الجذور الإرهابية لحركة حيروت، ص 73. درون، أليعيزر: قاموس الصهيونية وإسرائيل، ص 116 (عبري) . أبو جابر، كامل: إطار القرار السياسي، ص 148.

(4) الرأسمالية: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين طبقة مالكي وسائل الإنتاج، وطبقة الرولتياريا المجبرة على بيع قوة عملها؛ لأن ليس لأفرادها وسائل إنتاج ورأس مال. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسية، مج2، ص788.

سياسة الهستدروت المناقضة لسياستها، ورأت أنه يخدم مصالح حزبية، فطالبت بتغليب مصلحة الجمهور على المصالح الخاصة.

خ- موقف حركة حيروت من المشاركة في انتخابات الكنيست:

سعت حركة حيروت منذ إنشائها أن تكون بديلاً عن الماباي في حكم "إسرائيل"، فدخلت الانتخابات لتحقيق هدفها، وشاركت في انتخابات الكنيست في دوراته السبع الأولى التي جرت في الفترة (1949- 1972م)، وكانت حركة المعارضة الرئيسة، باستثناء فترة الكنيست الثانية التي كان فيها حزب الأحرار أكبر أحزاب المعارضة.

جدول يوضح عدد المقاعد التي حصلت عليها حركة حيروت في الكنيست[1].

الكنيست	السنة	عدد المقاعد
الأول	1949م	14
الثاني	1951م	8
الثالث	1955م	15
الرابع	1959م	17
الخامس	1961م	17
السادس	1965م	15مقعداً من 26ضمن تحالف غاحل.
السابع	1969م	15مقعداً من 26 ضمن تحالف غاحل.

يتضح من الجدول، تفاوت المقاعد التي حصلت عليها حركة حيروت في انتخابات الكنيست السبعة، حيث حصلت في الانتخابات الأولى التي عقدت بتاريخ 25 كانون ثان(يناير) 1949م على 14 مقعداً من أصل 120 مقعداً، في حين حصلت على 8 مقاعد في انتخابات الكنيست الثانية التي عقدت في 30 حزيران(يوليو) 1951م، بعد أن فقدت 6 مقاعد من مقاعدها الأربعة عشر[2]؛ نتيجة استبعاد بن غوريون للحركة عن المشاركة في الحكومة بسبب نهجها المتطرف، فأخرجها بذلك من دائرة الشرعية عند

(1) نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 89 (عبري) .

(2) فايس، يحيا عام: من الاتسل إلى غاحل، ص 235 (عبري) .

الناخب الإسرائيلي والمهاجرين الجدد، بالإضافة إلى عدم تأييد الطوائف الشرقية للحركة؛ لأنها عملت على تهميشهم وعدم الاهتمام بهم في بداية هجرتهم إلى فلسطين[1].

زادت مقاعد الحركة إلى15مقعداً في انتخابات الكنيست الثالثة التي عقدت في30 يونيو(حزيران) 1955م، وأصبح الثاني من حيث القوة في الكنيست وحزب المعارضة الرئيس؛ بسبب نشاط عمليات الفدائيين من غزة والضفة الغربية، وعدم قدرة "الحكومة الإسرائيلية" على حل تلك المشكلة، كذلك دور بيغن في الحملة الدعائية للحركة أثناء تحضيراته للانتخابات، حيث عبر عن احترامه للقانون والديمقراطية في "إسرائيل"، ومعارضة المفاوضات الألمانية[2] التي رفضها غالبية (اليهود)، والتركيز على المهاجرين الجدد والاهتمام بهم؛ للاستفادة من أصواتهم[3]، بالإضافة إلى تأييد اليهود الشرقيين للحركة لاهتمامها بهم، وقد أرادوا أن يعبروا عن احتجاجهم على سياسة الحكومة لإهمالهم اجتماعياً واقتصادياً ورفض استيعابهم بشكل لائق[4].

استطاعت حركة حيروت الحصول على مقعدين إضافيين فبلغ 17 مقعداً في انتخابات الكنيست الرابعة التي عقدت في3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959م، وانتخابات الكنيست الخامسة التي عقدت في 15 آب (أغسطس) 1961م، واستمرت لتكون الثانية من حيث القوة في الكنيست، وحزب المعارضة الرئيس، لكنها لم تستطع تحقيق هدفها في الوصول للحكم؛ لاستخدام بن غوريون الدعاية الانتخابية المناهضة لحيروت[5]، والتركيز على أسلوب بيغن، من حيث موكبه والدراجات النارية التي كانت تسير

---

(1) جولدشتاين، أمير: مناحيم بيغن حركة حيروت الاحتجاج الشرقي، بين وادي صليب والنمور السود، مقالات 2007. ص 5.(عبري)

(2) التعويضات الألمانية 1951–1952م: أدى هجرة مئات آلاف اليهود من أوروبا والدول العربية إلى فلسطين، لحدوث مشكلة اقتصادية، فقرر بن غوريون في عام 1952م طرح مسألة التعويضات الألمانية المالية، وافق الألمان على تقديم تعويضات مبدئية لإسرائيل بقيمة بليون دولار، لكن كثيرا من الإسرائيليين على اختلاف أيدولوجياتهم شعروا بأن التعويض المالي تدنيس لذكرى ضحايا حرب الإبادة وكانت حركة حيروت ومناحيم بيغن المعارض الرئيس لتلك التعويضات، لأنها برأيه تسببت بالإهانة "للشعب اليهودي". وثيقة: مواقف بيغن من مسالة التعويضات مع ألمانية سنة 1952م، ص882–885.أفنف، يوني: الطاهرون ضد النجسون، ص72–85 (عبري) .

(3) فايس، يحيا عام: من الاتسل إلى غاحل، ص 241 (عبري) .

(4) جولدشتاين، أمير: مناحيم بيغن حركة حيروت الاحتجاج الشرقي، بين وادي صليب والنمور السود،مقالات 2007.ص 8.(عبري)

(5) وادي صليب: من أهم الأحداث التي أثرت على نسبة الانتخابات لحركة حيروت في الكنيست الرابع، حيث كان لها دور في تصعيد الخلافات الطائفية بين الشرقيين والغربيين، في منطقة وادي صليب في حيفا سنة 1959م، قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات، ووقفت حيروت ضد المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربية، وتسبب هذا في تقليص أعداد المؤيدين للحركة قبل الانتخابات، ولقد استغلت حركة مباي ذلك، ضد حركة حيروت في الدعاية الانتخابية. فايس، يحيا عام: من الاتسل إلى غاحل، ص 247 (عبري) .

حوله مطلقة صفاراتها، واستعراض القوة والعنف؛ الأمر الذي أخاف الناخبين من شخصية بيغن وشبهته بزعماء النازية[1].

بحث بيغن عن طرق جديدة تزيد عدد مقاعد حركته في الكنيست وتوصلها للحكم، فقام بجهود لتغيير صورته أمام "الإسرائيليين"، منها: تخليه عن عاداته القديمة من حيث الموكب والدراجات النارية، والبحث عن حلفاء جدد؛ لإيجاد تحالف يكون وسيلته للوصول إلى الحكم، ولم تكن تلك الفكرة جديدة على حركة حيروت، فقد توجه بيغن أكثر مرة لحزب الصهيونيين العموميين[2] لتكوين ائتلاف حزبي عامي 1955م و 1959م، لكن الاختلاف على رئاسة الحزب أدت إلى فشل التحالف، وفي عام 1965م بدأت المفاوضات بين الطرفين، وتم الاتفاق على إنشاء ائتلاف باسم غاحل (وحدة حيروت والليبراليين)[3].

شاركت حركة حيروت في انتخابات الكنيست السادسة في2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965م ضمن تحالف غاحل مع حزب الأحرار، فحصلا على 26 مقعداً، وهو أقل من عدد المقاعد التي حصل عليها التحالف في انتخابات الكنيست السابقة التي كانت 34 مقعداً؛ وذلك بسبب الانشقاق الذي حدث داخل الحزب الليبرالي وتشكيل حزب الأحرار المستقلين عام 1965م[4].

بقيت غاحل محتفظة بمقاعدها 26 في انتخابات الكنيست السابعة التي أجريت في تشرين أول (أكتوبر) 1969م؛ بسبب انشقاق المركز الحر عن حركة حيروت بزعامة شموئيل تمير عام 1969م، في المقابل نجحت الحركة في جذب شخصيات كبيرة وبارزة، كان أهمها قائد سلاح الجو عيزر وايزمن (Ezer Weizman) الذي انضم إليها عام 1969م، وتم تعيينه رئيساً لمجلس إدارتها، مما منح أعضاء الحركة شعوراً بالتجديد والحيوية، والتفاؤل السياسي[5].

---

(1) جولدشتاين، امير: مناحيم بيغن حركة حيروت الاحتجاج الشرقي،بين وادي صليب والنمور السود، مقالات 2007.ص 15.(عبري) . فايس، يحيا عام: من الاتسل إلى غاحل، ص 246 (عبري) .

(2) يعد حزب الأحرار امتداداً لحزب الصهيونيين العموميون الذي بدأ نشاطه في فلسطين عام 1922م، وكان يجذب القوى في الحركة الصهيونية التي لم تنتم إلى أي من التيارين العمالي والديني، وفي عام 1935م انشق الصهيونيون العموميون إلى جناحين (أ)، (ب) ، وترأس الجناح (أ) حاييم وايزمن، وكان أقرب إلى الجناح العمالي، بينما الجناح (ب) بزعامة مناحيم اوستشكين، وكان أقرب إلى الحركة التصحيحية، وعند إعلان قيام الدولة الإسرائيلية عام1948م، تحالف الجناح(أ) مع حزب الهجرة الجديدة، الذي أسس عام 1942م، ومع حزب العامل الصهيوني، ليشكلوا الحزب التقدمي(البروغرسيفيم) ، بينما احتفظ الجناح (ب) باسم الصهيونيين العموميين (حزب الأحرار). المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 256. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص201.

(3) فايس، يحيا عام: من الاتسل إلى غاحل، ص 249–250 (عبري) .

(4) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 153.

(5) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 153.

لكن حركة حيروت بقيت خارج الائتلافات الحكومية التي قادها بن غوريون؛ لرفضه التعاون معها[1]، وأعلن عن سياسته:" بدون حيروت والشيوعيين"، في جميع التشكيلات الحكومية التي ترأسها[2]، وكانت حكومة الوحدة الوطنية الأولى قبيل حرب حزيران (يونيو) 1967م، أول حكومة شاركت فيها حيروت مع حزب الأحرار ضمن تحالف غاحل، ومثل حيروت في تلك الوزارة زعيمها مناحيم بيغن كوزير بلا حقيبة[3].

كما شاركت في حكومة الحزب الوطني الثانية 1969م، لكنها لم تستمر طويلاً في الحكومة؛ لأن إدارة غاحل في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1970م، قررت الانسحاب من الحكومة، بعد موافقتها على مبادرة وليم روجرز(William Rogers) بعودة الأراضي المحتلة عام 1967م إلى العرب، ووصفت المبادرة بأنها تلحق أضراراً بأمن إسرائيل، ولن تأتي بالسلام[4].

يتضح مما سبق أن حركة حيروت امتلكت قدراً من المرونة في التعامل مع قضايا الدولة الداخلية، واتضح ذلك من خلال:

- قيام بيغن بحل تنظيم الأرغون بناءً على قرار الحكومة وحفاظاً على الوحدة الداخلية في الدولة، رغم أن قناعته الأساسية تمثلت حينها بضرورة الاحتفاظ بالمنظمات السرية؛ خشية انقلاب الأوضاع في غير صالح الصهاينة.
- المشاركة في الائتلاف الحكومي عام 1967م وذلك لدعم المجهود الحربي الذي قامت به الحكومة في عدوانها ضد الدول العربية.

ويتضح أن حركة حيروت سعت لزيادة نفوذه السياسي داخل الدولة من خلال توسيع الشرائح الاجتماعية المؤيدة له، الأمر الذي دفعه لتبني خطاب اقتصادي اجتماعي يتناسب مع الشرائح الشرقية الفقيرة في بلدات التطوير رغم أن أغلب قيادات وكوادر الحركة هم من طائفة الأشكناز.

---

(1) كوهين، اوري: مركز حيروت والشرقيون 1965-1977م من الشراكة السياسية الى الشراكة التنافسية، ص39 (عبري).

(2) غنطوس، الياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م، ص 346.

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص41.

(4) Grosbard Ph.D, Ofer: Menachem Begin the Absent Leader, p229.

أ- مواقف حركة حيروت من الصراع العربي- "الإسرائيلي": (1948-1973م):

حملت حركة حيروت شعار (وحدة أرض إسرائيل)، وتحويل الأراضي العربية لأراضٍ تابعة "للدولة اليهودية"، وعارضت أي سياسة تنادي بإقامة "الدولة الإسرائيلية" على جزء من أراضي فلسطين، لذلك انتهجت منذ تأسيسها سياسة السيطرة على كل فلسطين بالقوة، يصاحبها تشجيع الهجرة اليهودية المكثفة من خارج فلسطين وتوسيع دائرة الاستيطان[1].

ورأت أن الفلسطينيين لن يوافقوا على هجرة اليهود إلى "أرض إسرائيل"؛ لأنهم يدعون أنها بلادهم حسب زعم حركة حيروت، لذلك لا يمكن الوصول إلى اتفاق شامل بين الطرفين، فطالبت بالعنف والتطرف في معاملتهم، واعتبرت عمليات الفدائيين في بداية الخمسينات من الضفة الغربية وقطاع غزة فرصة للقيام بحرب ضدهم، وتصفية الوجود العربي من "أرض إسرائيل"، وبذلك ستنتهي مشكلة هجمات الفدائيين، وقد أثارت دعوة بيغن للحرب المستمرة النفور من الحركة على المستوى العام في "المجتمع اليهودي"[2].

وأيدت حركة حيروت العدوان الثلاثي(إسرائيل بريطانيا وفرنسا)على قطاع غزة ومصر في 29 تشرين أول (أكتوبر) 1956م، لكنها عارضت وبشدة سحب "إسرائيل" قواتها من سيناء وقطاع غزة عام 1957م، تحت ضغط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للعدوان، فقد اعتبرت تلك المناطق حقاً "إسرائيلياً"، وأنها جزء من أراضيها[3].

وعارضت الحركة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلها "الجيش الإسرائيلي" في حرب 1967م، وطرحت إلى جانب شعارها وحدة "أرض إسرائيل"، شعار الاستيطان الواسع؛ لمنع الانسحاب من تلك الأراضي، وقد أكد بيغن على تمسكه بمفاهيمه عبر انسحابه من حكومة الوحدة الوطنية الثانية في6 آب(أغسطس) 1970م، عندما وافقت الحكومة على مشروع وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الذي دعا فيه لتطبيق قرار مجلس الأمن 242، لأنها برأيه ليست أراض محتلة، وإنما هي أراضٍ إسرائيلية محررة[4].

---

(1) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 172. بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص 146.

(2) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 148.

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص50. شندلر، كولن: إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني، ص80.

(4) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 153. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 50. زهيري، كامل: مزاعم بيغن والرد عليها بالوثائق، ص 34. مائير، غولدا: اعترافات غولدا، ترجمة عزيز عزمي، ص 288.

يستنتج مما سبق أن المواقف السياسية لحركة حيروت اتسمت بالمبالغة في التطرف إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته، ويتضح هذا التطرف من خلال: تأييد الحركة لكل حالات العدوان ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ورفض الدخول في تسويات سياسية للمشاكل مثل الانسحاب من غزة وسيناء عام 1957م، ورفض قرار 242 ومبادرة روجرز.

ثالثاً- الخلافات الداخلية في حركة حيروت.

تعرضت حركة حيروت منذ إنشائها لصراعات داخلية على مراكز النفوذ والزعامة، وبذلت جهوداً كبيرة لحلها، لكن معظمها فشل؛ بسبب طموح بيغن في أن يكون القائد الوحيد للحركة، ويمكن إيجاز أشهر تلك الخلافات فيما يلي:

1- الخلافات مع عضو الكنيست شموئيل مرلين (Shmuel Merlin) عام 1949م:

حدثت خلافات على السلطة في حركة حيروت منذ تأسيسها بين مناحيم بيغن ومؤيديه من جهة، وبين الكتلة البرلمانية للحركة التي ترأسها عضو الكنيست شموئيل مرلين من جهة أخرى[1]، فقد أراد أعضاء الكتلة البرلمانية أن تكون الحركة بقيادة ديمقراطية وليست قيادة شخص واحد، وزادت الخلافات أثناء انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م؛ مما دفع عدداً كبيراً من أعضاء الحركة للانسحاب منها والانضمام لحزب الصهيونيين العموميون، كذلك انفصال أعضاء حيروت في الكنيست وتكوين قائمة جديدة باسم (لمرحاف) وطالبوا باستقالة بيغن، مما شكل خطراً على وجود حركة حيروت وبقائها السياسي، ولكن معارضة الحركة للمفاوضات الألمانية عام 1952م، أدى إلى زيادة شعبيتها ومكانة بيغن، وساعد في إعادة الذين انسحبوا منها، وتوحدوا في حمل شعار وقف تلك المفاوضات[2].

2- انشقاق شموئيل تمير(Shmuel Tamir)عام 1967م:

اعتبر المؤتمر الثامن لحركة حيروت الذي عقد في 26 حزيران(يونيو) 1966م في مدينة القدس، ساحة للصراع بين مناحيم بيغن والمعارضة داخل الحركة بزعامة شموئيل تمير، وكان سبب ذلك كما ذكره أحد المعارضين في الحركة أيهود أولمرت:" قد منى الحزب بالهزيمة في انتخابات الكنيست السادس، إذ لم يفز إلا بستة وعشرين مقعداً، ولم يتمكن من هزيمة مباي، وتشكيل حكومة معارضة، وبما أن مناحيم بيغن

(1) شموئيل مرلين: (1910- 1994م) ، ولد في بسرفيا، وهاجر إلى فلسطين عام 1948م، درس العلوم الاجتماعية والتاريخ في جامعة باريس. موقع الكنيست الإسرائيلي (عبري) .

(2) فايس، يحيا عام: من الاتسل إلى غاحل، ص 375 (عبري) .

لم يستطع حتى الآن تمكين حركة حيروت من الاستيلاء على الحكم، فعليه أن يستقيل، فإن آلاف الشباب من أعضاء الحركة وعشرات الآلاف من الناخبين يريدون زعيماً يقودهم إلى الحكم"[1].

رد بيغن على المعارضة بتقديم استقالته من رئاسة الحركة في اليوم الثالث من المؤتمر، مع الاحتفاظ بعضويته في اللجنة المركزية والإدارة، وطلب من إدارة الحركة محاكمة المعارضين، لكنه ومؤيديه أعلنوا عودته إلى رئاسة الحركة، وفي 15 شباط (فبراير) 1967م قرر مجلس حركة حيروت وجوب فصل شموئيل تمير لمدة سنة واحدة، ومنعه من تولي أي منصب في الحركة لمدة سنتين، ذلك دفع تمير للانشقاق، وإعلان تأسيس حزب جديد باسم المركز الحر في عام1967م[2].

3- الخلاف مع عيزر وايزمن عام 1970م:

انضم عيزر وايزمن إلى حركة حيروت عام 1969م، وانتخب في مؤتمرها العاشر عام 1970م، رئيساً لإدارتها رغم حداثة عضويته في الحركة، وقد شكل انتخابه تغيراً مهماً في تاريخ حيروت، إذ لم يسبق أن تولى ذلك المنصب أي عضو لم يرق بالتدرج في مراتب الحركة، وبدأت من حينها الخلافات بين نهج وايزمن المغاير لنهج بيغن، وتبلورت في أربع قضايا[3]:

- قرر مناحيم بيغن الانسحاب من حكومة الوحدة الوطنية الثانية عام 1970م؛ بسبب مبادرة روجرز، لكن عيزر وايزمن رأي عدم الانسحاب؛ لأنه يظهر حيروت كحركة متطرفة دون مبرر.
- النظام الانتخابي الإسرائيلي: سعى وايزمن لتغييره من نظام انتخابي نسبي إلى نظام انتخابي مناطقي، لأنه يعمل على إسقاط الأحزاب الصغيرة، ويمكن حزب غاحل (حيروت- الأحرار) من طرح نفسه بديلاً للحكم، أما برنامج الحركة الانتخابي فرأى وايزمن تركيز الدعاية الانتخابية على الشؤون الداخلية وعلى التقصيرات الاقتصادية والاجتماعية التي فشل حزب العمل فيها، وعلى الهوة الاجتماعية الآخذة بالاتساع، أما بيغن فرأى أن يركز البرنامج الانتخابي على الأمور السياسية والأمنية.
- رأى وايزمن توسيع تحالف غاحل ليشمل بعض الأحزاب اليمينية الأخرى مثل: المركز الحر والقائمة الرسمية؛ لتوسيع قاعدته الجماهيرية، وتوحيد صفوف المعسكر اليميني.
- سعى وايزمن لتعزيز نفوذه داخل الحركة، وإحداث تغيير جذري في تركيب إدارتها، وتشكيلها من أشخاص أصغر سناً في قيادة الحركة وممثليها في الكنيست، وإبعاد الأشخاص القدامى، أي رجال بيغن.

---

(1) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 156. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 51.

(2) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 52

(3) تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية(1-1-1973م) ع 1، ص15، نقلاً عن صحيفة (معاريف 1-11-1972م) ، (هارتس 15-12-1972م) . السيد، يونس: الليكود تنظيما وممارسة، شؤون فلسطينية ع 208، عام 1990م،ص47. الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1972م، ص 259.

نتج عن الخلاف بين الطرفين، تصدي بيغن لمحاولات وايزمن، ونجح في ذلك، حيث تمكن من فرض رأيه في ضرورة الانسحاب من الحكومة، ومعارضته لكل تغيير في النظام الانتخابي، بالإضافة إلى منع الاتصال بالمركز الحر، فقدم وايزمن استقالته من منصب رئيس إدارة الحركة، بعد أن أسفرت اجتماعات مؤتمره الحادي عشر الذي عقد في تل أبيب ما بين 17-21 كانون الأول(ديسمبر) 1972م، عن تشكيل لجنة مركزية ضمت أكثرية من أنصار بيغن ومؤيديه، وانتخبه المؤتمر رئيساً للحركة ولإدارتها، مما رسخ زعامة بيغن من جديد، وذكر وايزمن سبب استقالته:" إنني استقلت بعد أن اتضح لي أنه لا توجد ديمقراطية داخل حركة حيروت، لقد أيدني 35 من بين 65 عضواً في اللجنة الدائمة، وهي اللجنة الحاسمة بالنسبة إلى الحركة"[1].

يلاحظ مما سبق:

- أن الخلافات في حركة حيروت كانت صراعاً على السلطة، ومحاولة إحداث إصلاح وتغييرات تنظيمية داخل الحركة، وتغيير رجال القيادة القديمة بزعامة بيغن، وفتح المجال أمام العناصر الجديدة.
- انتهاج عيزر وايزمن سياسة تميزت بالمرونة داخل حركة حيروت؛ لجلب شرائح جديدة في المجتمع "الإسرائيلي"؛ تجعل الحركة بديلاً عن المعراخ في الحكم.
- أفشل بيغن كل محاولات التجديد، ولم يترك مجالاً لبديل داخل الحركة.
- تبنى بيغن مبدأ أن الحركة ستكون أكثر تماسكاً وتأييداً له، رغم حدوث الانشقاقات.

(1) تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة دراسات فلسطينية 1973، ع 1، ص 17، نقلاً عن صحيفة (معاريف 1-12-1972م) .

المبحث الثاني

حزب الأحرار(الليبرالي)(Liberal Party)

أولاً- النشأة.

ثانياً- المواقف السياسية لحزب الأحرار ما بين عامي (1948-1973م).

أولاً- النشأة:

جاء حزب الأحرار في المرتبة الثانية في حزب الليكود، وكانت نشأته نتيجة اتحاد حزب الصهيونيين العموميين والحزب التقدمي في 25 نيسان (إبريل) 1961م، بهدف تعزيز مواقفهم في السياسة "الإسرائيلية"، وأن يكونا بديلاً عن حزب العمل الحاكم، إذ حصل كلا الحزبين على عدد قليل من المقاعد في انتخابات الكنيست الرابعة عام 1959م، فالصهيونيين العموميون كان لهم (8) مقاعد، بينما الحزب التقدمي (6) مقاعد[1].

رغم عدم تكافؤ قوة التقدميين والصهيونيين العموميين عند إنشاء حزب الأحرار، فإن المراكز القيادية وزعت بالتساوي بينهما، وقد لاقى اتحاد الصهيونيين العموميين والتقدميين في حزب تأييد الطرفين؛ لأنهما يكملان بعضهما؛ فالتقدميون تتوفر لديهم قيادة قوية ولكن لا يتمتعون بشعبية كبيرة، بينما الصهيونيون العموميون على العكس، لا تتوفر لديهم قيادة قوية ويتمتعون بشعبية كبيرة[2].

وأدى فشل حزب الأحرار في زيادة قوته في الكنيست الخامسة عام 1961م، أو أن يشكل بديلاً في الحكم لأحزاب العمال، إلى الموافقة على التحالف مع حركة حيروت، رغم رفض التقدميين ذلك؛ بسبب معارضتهم لفكر منظمة الإتسل وطرقها الإرهابية، كما رأوا أن تحالفهم مع حيروت يعمل على بقائهم في المعارضة[3].

لكن عددًا من الزعماء الصهيونيين العموميين أكدوا عكس ذلك، بأن إنشاء تحالف برلماني مع حيروت، سيدعم وضع الأحزاب اليمينية ويزيد فرصتهم في الوصول للحكم، وبنوا رأيهم على أن لحركة حيروت مؤيدين من مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي، وأن نوابها في الكنيست يتكلمون باسم المناطق المختلفة، كما يتكلمون باسم بعض المناطق الغنية، لكنها لم تستطع لوحدها أن تحرز عدداً كافياً من المقاعد في الكنيست لتعديل ميزان القوى لصالح اليمين[4].

ومن ناحية أخرى رأى الصهيونيون العموميون أن مركزهم في الكنيست قد تقلب كثيراً، فبعد أن كان عدد مقاعدهم في انتخابات الكنيست الثالثة عام 1955م (13) مقعداً انخفض إلى (8) مقاعد في انتخابات الكنيست الرابعة عام 1959م، وبعد تحالف الصهيونيين العموميين مع التقدميين في حزب واحد وحصولهم على 17 مقعداً في الكنيست الخامسة 1961م، إلا أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى الحكم،

---

(1) درون، أليعزر: قاموس الصهيونية واسرائيل، ص159 (عبري) .عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 12-13. غازي السعدي: الأحزاب والحكم، ص284.

(2) غنطوس، الياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م،ص347.

(3) جريس، صبري: اليمين الصهيوني،ص72. غنطوس، الياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م،ص 346.

(4) غنطوس، الياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م،ص 346.

وقياساً عليه فإن تحالف حزب الأحرار مع حركة حيروت سيمكنها من أخذ عدد كبير من المقاعد في الكنيست[1].

وأقر حزب الأحرار بأكثرية الجناح الصهيوني العمومي التحالف مع حركة حيروت 17صوتاً مقابل 12 صوتاً للتقدميين، وتشكيل تحالف غاحل عام 1965م، فانشق الجناح التقدمي مشكلاً حزب الأحرار المستقلين في آذار (مارس) 1965م، والاشتراك بقائمة مستقلة في الانتخابات العامة[2].

ثانياً- المواقف السياسية لحزب الأحرار ما بين عامي (1948-1973م):

1- مواقف حزب الأحرار من القضايا الداخلية للدولة:

أ- موقف حزب الأحرار من حدود الدولة:

رفض حزب الأحرار مبدأ حركة حيروت (وحدة أرض إسرائيل الكاملة)، ضمن حدودها "التاريخية" التي تقع على ضفتي نهر الأردن وتضم فلسطين وشرق الأردن معاً، إلا أنه بعد حرب حزيران (يونيو)1967م، أيدها ووافق على قرار حيروت بعدم الانسحاب من المناطق المحتلة بالطرق السلمية، بحجة أن لليهود فيها حقوقا تاريخية[3].

وأكد الحزب في مؤتمره الذي عقده في تموز (يوليو) عام 1971م، على رفض قرار التقسيم (181)، وتمسك بحق اليهود في الاستيطان في أجزاء "أرض إسرائيل" كافة، باعتبار أن هذا الحق متداخل مع احتياجات الأمن الحيوية للدولة، ولا يشكل عقبة أمام السلام[4].

ب- موقف حزب الأحرار من النظام الانتخابي والدستور والدين:

نادى حزب الأحرار بتغيير طريقة الانتخابات من نسبية إلى دوائر مناطقية[5]، وطالب بوضع دستور للدولة يحافظ على الديمقراطية ويحقق التوازن الاجتماعي والسياسي فيها[6]، تقليص نفوذ رجال الدين،

---

(1) منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 204.غنطوس، الياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م،ص 346.

(2) غنطوس، الياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م،ص 346..

(3) أبو مرشد، وليد: الكتاب السنوي لعام 1968م، ص 461.

(4) تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص422. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص285.

(5) نظام الانتخاب المناطقي: تقسيم إسرائيل إلى دوائر انتخابية. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 398.

(6) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص60. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 285. بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص145.

وعارض الأحزاب الدينية في كثير من مواقفها المتشددة، وعند دخوله تحالف غاحل احتفظ بموقفه من الأحزاب الدينية[1].

ت- مواقف حزب الأحرار من السياسة الاجتماعية الاقتصادية:

تكون حزب الأحرار من القوى التي تنتمي للطبقة الوسطى، الذين كان تواجدهم خارج فلسطين في أواسط أوروبا، وشكلت بمختلف فئاتها الخلفية الاجتماعية الأساسية للحزب، وبانتقالها إلى فلسطين شكلت القاعدة التنظيمية له[2].

بناءً على القاعدة الاجتماعية للحزب، اتخذ خطاً ليبرالياً[3] فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذكر قادته أن إنشاءه كان ضرورياً لحفظ التوازن الاجتماعي في الدولة، حتى لا تسيطر أحزاب اليسار أو اليمين على مقدرات الشعب، ورفع شعار (أن الحرية الاقتصادية والضمان الاجتماعي هما العلامتان المميزتان للحكومة الديمقراطية الحرة)، كما شجع على العمل الاقتصادي الرأسمالي، وتبنىّ سياسة برنامج الاقتصاد الحر [4].

طالب حزب الأحرار بوضع الشؤون القومية العامة فوق كل اعتبار طبقي، وعدم إخضاعه لأي مصالح فئوية أخرى، وشجع المبادرات والاستثمارات الفردية، كما طالب بالعمل العبري الصرف، والحد من تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، وأن توزع الضرائب بشكل عادل بين القطاعين الحكومي والخاص، كذلك أن ينشأ نظام تأمين صحي تابع للحكومة وليس للهستدروت، وسعى الحزب لإلغاء التيارات في برامج التعليم، وتنظيم جهاز أعلى موحد يكون مسئولاً عن التربية والتعليم في المستوطنات اليهودية[5].

وانتسب الجناح العمالي في حزب الأحرار العموميين إلى الهستدروت عام 1946م، وعرف باسم منظمة العمال الصهيونيين العموميين، وفي عام 1961م بعد اتحاد الصهيونيين العموميين مع الحزب التقدمي

---

(1) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص60. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 285.بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص145.

(2) درون، أليعزر: قاموس الصهيونية واسرائيل، ص159 (عبري) . تيم، سعيد: النظام السياسي، ص420-421. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص13.

(3) الليبرالية: مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الاقتصاد والسياسة. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسية، مج4، ص566.

(4) درون، اليعيزر: قاموس الصهيونية وإسرائيل، ص 159 (عبري) .متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في إسرائيل، ص117.

(5) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص60. بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 112-113. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 284.

وتشكيل حزب الأحرار، اندمجت تلك المنظمة مع كتلة هعوفيد هاتسيوني (العامل الصهيوني[1]) في الهستدروت، وشكلت حركة العمال الليبراليين، وعندما انقسم حزب الأحرار في عام 1965م حدث انقسام أيضا في حركة العمال الليبراليين، فتشكلت حركة العمال الليبرالية المرتبطة بحزب الأحرار، والمنظمة الأخيرة شكلت في العام نفسه مع عمال حركة حيروت وكتلتها، كتلة (تخيلت –لفان) (الأزرق– الأبيض) كتلة غاحل في الهستدروت[2].

ث– موقف حزب الأحرار من المشاركة في انتخابات الكنيست:

شارك حزب الأحرار في انتخابات الكنيست الخامس عام 1961م وحصل على 17 مقعدا، ودخل انتخابات الكنيست السادسة والسابعة ضمن تحالف غاحل، وحصل التحالف على 26 مقعداً في الدورتين. والجدول التالي يوضح عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الأحرار في الكنيست[3]:

الكنيست	السنة	عدد المقاعد	
الأول	1949م	12	5 مقاعد للتقدمي 7 للعموميين
الثاني	1951م	24	4 مقاعد للتقدمي 20 للعموميين
الثالث	1955م	18	5 مقاعد للتقدمي 13 للعموميين
الرابع	1959م	14	6 مقاعد للتقدمي 8 للعموميين
الخامس	1961م	17	17 مقعد لحزب الأحرار
السادس	1965م	11	11 مقعد ضمن مقاعد كتلة غاحل (26)
السابع	1969م	11	11 مقعد ضمن مقاعد كتلة غاحل (26)

سعى حزب الأحرار من مشاركته في الانتخابات، أن يكون بديلاً لحزب الماباي في الحكم، لكنه لم يحصل على العدد الكافي من الأصوات التي تؤهله لذلك، أو أن يكون حزب المعارضة الأول بدل حركة حيروت، وقد حصلت حيروت على 17 مقعدا في الانتخابات الخامسة فتساوى الحزبان في المعارضة، ثم دخلا في تحالف غاحل، وشاركا ضمنه في الانتخابات السادسة والسابعة[4].

---

(1) العامل الصهيوني: حركة سياسية صهيونية، تأسست عام 1936م، وعملت ضمن نشاطات الهستدروت العامة ولكن ميولها كانت اقرب إلى تحالف الصهيونيين العموميين. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 303.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص47.

(3) تيم، سعيد: النظام السياسي، ص422.

(4) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص61.بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، 145

شارك حزب الأحرار مع حركة حيروت ضمن تحالف غاحل في حكومة الوحدة الوطنية الأولى عام 1967م، ومثل الأحرار زعيمهم يوسف سابير (Yosef Sapir) كوزير بلا حقيبة[1]، وشارك الحزب في حكومة الوحدة الوطنية الثانية 1969م، غير أن إدارة غاحل أعلنت الانسحاب من الحكومة في 1970م احتجاجاً على إعلان الحكومة قبولها لمبادرة روجرز التي دعت لتطبيق قرار مجلس الأمن 242، رغم معارضة حزب الأحرار الانسحاب من الحكومة[2].

1- المواقف السياسية لحزب الأحرار من القضايا الخارجية:

تميز حزب الأحرار بعدم تطرفه في السياسة الخارجية والأمنية، مقارنة بحركة حيروت، فقد طالب بإلغاء الحكم العسكري المفروض على الفلسطينيين[3]، وعارض انسحاب تحالف غاحل من حكومة الوحدة الوطنية الثانية عام 1969م؛ بسبب موافقتها على قرار مجلس الأمن (242)، حيث رأى الحزب أن بقاءه في الحكومة يمنعها من اتخاذ قرارات تتعلق بالانسحاب، ورغب في الاستمرار في المشاركة في الحكم؛ نظراً لاستحالة الوصول إليه بسبل أخرى غير الائتلاف[4].

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 41.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 283. بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص 146.

(3) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص61.

(4) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 283. بو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص 146.

المبحث الثالث

تحالف غاحل (Alliance Gahal)

أولاً- النشأة.

ثانياً- المواقف السياسية لتحالف غاحل ما بين عامي (1948-1973م).

ثالثاً- الخلافات الداخلية في تحالف غاحل.

سعي مناحيم بيغن للوصول إلى الحكم في "إسرائيل"، فتوجه إلى حزب الأحرار لإنشاء تحالف يساعده في تحقيق هدفه، لكن التقدميين رفضوا طلبه، خوفاً من أن يؤدي تحالفهم مع حركة حيروت إلى بقائهم في صفوف المعارضة؛ بسبب أساليبها الإرهابية، إلا أن قيادة الحزب من العموميين، راهنت على إمكان تشكيل تحالف، يجعل الأحزاب اليمينية بديلاً للتجمع العمالي في الحكم.

أولاً- النشأة:

تم الاتفاق بين حركة حيروت و12نائباً من أصل 17 نائباً من حزب الأحرار في 26 نيسان(إبريل) 1965م، على إقامة تحالف تحت اسم غاحل، وهو الأحرف الأولى لكتلة (حيروت- الأحرار) باللغة العبرية، وقد وقع الاتفاق مناحيم بيغن من جانب حيروت، ويوسف سابير(Yoseph Sapir)من جانب حزب الأحرار[1].

تم توحيد الحزبين ضمن تحالف غاحل في قائمة انتخابية واحدة للكنيست وللسلطات المحلية والهستدروت، ولم تكن الأحزاب متفقة من الناحية الأيدلوجية بشكل كامل، لكنها وجدت أن طريقها السياسي واحد، وهو تكوين اتحاد سياسي برلماني، لأجل منافسة حزب العمل على السلطة، وكلا الحزبين رفعا شعارات وأفكارا ليبرالية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[2].

حقق التحالف كسباً معنوياً لحركة حيروت المنبوذة من حزب العمل الحاكم؛ بسبب أساليبها المتطرفة، وزاد من إمكانية وصول الجناح اليميني إلى الحكم، لكن انتخابات الكنيست السادسة عام 1965م، أكدت فشل مناحيم بيغن في الوصول إلى هدفه، رغم التحالف الجديد[3].

ثانياً- المواقف السياسية لتحالف غاحل ما بين عامي (1948-1973م):

عالج تحالف غاحل في سياسته مجموعة من المواقف الهامة لدولة إسرائيل، منها:

1- المواقف السياسية لتحالف غاحل من قضايا الداخلية للدولة:

أ- موقف تحالف غاحل من قضايا الدولة الداخلية:

لم تلتزم غاحل بشعار حيروت (وحدة أرض إسرائيل) في بداية التحالف، إلا أن برنامجها السياسي تغير بعد حرب حزيران (يونيو)1967م، فطالب بإحلال السيادة الإسرائيلية على المناطق العربية المحتلة،

---

(1) درون، أليعزر: قاموس الصهيونية واسرائيل، ص65 (عبري) . شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 47. غطوس، إلياس:الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م، ص347.

(2) درون، اليعيزر: قاموس الصهيونية وإسرائيل، ص65 (عبري) . أبو جابر، كامل: إطار القرار السياسي، ص 144.

(3) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 47. غطوس، إلياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م، ص 348.

ورفض كل اقتراح تؤدي نتائجه إلى تقسيم "لأرض إسرائيل الغربية"[1]؛ لأنه يضعفها ويشكل خطراً على أمنها، ودعا غاحل أعضاء حزب العمل المؤيدين لمبدأ وحدة الوطن، للتضامن معه، من أجل عدم تقسيم "أرض إسرائيل"[2].

ب- موقف تحالف غاحل من الدستور والدين:

طالب تحالف غاحل بوضع دستور دائم ومكتوب للدولة[3]، وأكد في برنامجه السياسي عام 1965م على حرية الدين والاعتقاد، وبتجذير القيم التاريخية "للإرث الإسرائيلي" في حياة الشعب اليهودي[4]، واحتفظ حزب الأحرار بشيء من استقلاله داخل تحالف غاحل بالموقف من الأحزاب الدينية[5].

ت- موقف تحالف غاحل من السياسة الاجتماعية والاقتصادية:

عبّر تحالف غاحل في سياسته الاجتماعية الاقتصادية عن مصالح الفئات التي يمثلها، حيث تكونت قاعدته الاجتماعية من الطبقة الوسطى والرأسمالية المتمثلة بحزب الأحرار، وما جذبته حيروت من شرائح اجتماعية متباينة ومتناقضة المصالح، خاصة الشرائح الدنيا.

تبعاً للقاعدة الاجتماعية لتحالف غاحل، اتخذ سياسة اقتصادية قائمة على الحرية الاقتصادية والاعتماد على النفس، ورأى ضرورة فتح المجال أمام المبادرة الفردية الحرة، والحد من تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، وتصفية القطاعين الهستدورتي والرسمي، أو تقليصهما لصالح القطاع الخاص[6].

دخل تحالف غاحل الهستدروت عام 1965م وحمل مواقفه المغايرة لمواقف الأحزاب العمالية المسيطرة عليه، وتزعم المعارضة فيه، كما تزعمها في الكنيست، كما أعلن أن الهستدروت لم يخدم مصالح العمال بل كان أداة لخدمة مصالح المعراخ[7] الذي اتهم تحالف غاحل بمحاولة إضعاف

---

(1) نيويورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص112 (عبري) . أنور، سحر: دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لاسرائيل.(رسالة ماجستير) ص8.

(2) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص171.الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1972م، ص 261. نيويورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل،ص112(عبري) .

(3) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969، ص 300.

(4) نيويورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص114(عبري) .

(5) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص61.

(6) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 52. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص171.

(7) المعراخ: عقد حزب العمل عام 1969م، تحالفاً انتخابياً مع حزب مبام عرف باسم المعراخ، وقاد الحياة السياسية في "إسرائيل" حتى سقوطه في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، مج 2، ص 498.

الهستدروت عن طريق نشر التفرقة والتمييز، وتجريده من بعض صلاحياته، وبإضعاف الهستدروت تضعف قوة المعراخ العمالي، وذلك ما سعى إليه تحالف غاحل؛ لزيادة قواه وإقامة حكومة تتألف من أحزاب اليمين، كما طالب تغيير النظام الاجتماعي في "إسرائيل" بنهج اليمين[1].

طالب تحالف غاحل في برنامجه الانتخابي عام1969م بتوجيه الاقتصاد لخدمة المجهود الحربي، وتوجيه الاستثمارات في المشاريع الجديدة إلى بلدات التطوير، وإتباع سياسة أجور انتقائية مرتبطة بالإنتاج دون الخدمات، كما طالب بمجموعة قوانين أهمها: قانون الضمان ضد البطالة، وقانون للتعويضات الرسمية عن البطالة، وبقانون الضمان الصحي ودفع علاوة غلاء معيشة في حال رفع أسعار السلع، وقد رفض تحالف غاحل أوامر الحكومة بتقييد العمال بالعمل في حال الإضراب، وأشار عليها بدلاً من ذلك، أن تقوم بسن قانون وساطة إلزامي يلزم عمال الخدمات الحيوية بالعودة إلى العمل[2].

طالب تحالف غاحل بالتمييز بين النقابات المهنية وأصحاب الأعمال، ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح في مشاريع الهستدروت، وأن يساهم الهستدروت في الاستيطان في جميع المناطق العربية المحتلة، وأن يقيم فيها مجالس للعمال تهتم بإيجاد عمل للمستوطنين اليهود و العمال العرب فيها، كما نادى بفرض تأمين صحي إلزامي[3].

ث- موقف تحالف غاحل من المشاركة في انتخابات الكنيست:

شارك تحالف غاحل في انتخابات الكنيست السادس عام 1965م، وكان يأمل أن تكون بديلاً لحزب العمل في الحكم، لكنه حصل على 26 من 120 مقعداً في الكنيست، توزعت على الشكل التالي: 15 مقعداً لحركة حيروت، و11 مقعداً لحزب الأحرار، فشكل بذلك ثاني الأحزاب الكبرى في إسرائيل وحزب المعارضة الرئيس، وفي انتخابات الكنيست السابعة عام 1969م حصل على نفس عدد المقاعد[4].

اعتبرت حكومة الوحدة الوطنية الأولى في حزيران(يونيو) 1967م، أول حكومة تشارك فيها حركة حيروت، سوياً مع حزب الأحرار ضمن تحالف غاحل، فزاد شأنها ووقفت ضد أي قرار بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولجأت إلى التهديد بالانسحاب من الحكومة إذا صدر أي تصريح عن أعضائها بالاستعداد للانسحاب من تلك الأراضي[5] وعندما وافقت حكومة الوحدة الوطنية الثانية عام

---

(1) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1969، ص 302.

(2) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1969، ص 300- 302.

(3) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1969، ص 300- 302.

(4) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص171.

(5) غنطوس، إلياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م، ص 298. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص171. وغنر، أبراهام: القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، ص153.

1969م؛ قبولها لمبادرة روجرز التي دعت لتطبيق قرار مجلس الأمن(242)، انسحب تحالف غاحل من الحكومة احتجاجاً على ذلك، وأصبحت مرة أخرى في صفوف المعارضة[1].

2- المواقف السياسة من القضايا الخارجية:

تمثلت السياسة الخارجية للحزب في مواقف عدة منها:

أ- موقف تحالف غاحل من الصراع العربي الإسرائيلي:

نادى تحالف غاحل بانتهاج سياسة عسكرية متشددة، واستخدام العنف ضد العرب، مع التوسع في الاستيطان وإقامة "دولة إسرائيلية" تمتد من نهر النيل إلى الفرات، واحتلال الضفة الشرقية لنهر الأردن، وكانت حركة حيروت أكثر تطرفاً في ذلك، بينما كان حزب الأحرار في البداية رافضاً تلك السياسة، إلا أنه بعد حرب 1967م أيد حيروت بعدم الانسحاب من المناطق المحتلة بالطرق السلمية، بدعوى أن لليهود فيها حقوقا تاريخية[2]، وأكدوا في مؤتمر حزبهم في تموز(يوليو)1971م على قرار حركة حيروت بأنهم ضد تقسيم "أرض إسرائيل"، أن يكون الانسحاب وفقاً لشؤون ومصلحة الأمن[3].

نادت غاحل بدمج اقتصاد المناطق المحتلة في اقتصاد "إسرائيل"؛ حتى يصبحوا موجهين إلى الغرب لا إلى الشرق، وبذلك تزول الكراهية العميقة بين الطرفين، وطالبت بتطبيق القانون "الإسرائيلي" فيها؛ لفرض سياسة الأمر الواقع، وقرر مجلس حركة حيروت التوجه إلى الحكومة بطلب لاستخدام صلاحيتها القانونية من أجل تطبيق القانون والقضاء والإدارة "الإسرائيلية" في تلك المناطق، وتوسيع الاستيطان المدني والزراعي فيها[4].

أما جنسية عرب إسرائيل: فرأى التحالف أن لهم حرية الاختيار، فالعربي المقيم على "أرض إسرائيل" سيحصل على جنسية الدولة إذا طلبها، ولن يفرض عليه ذلك[5].

ب- موقف تحالف غاحل من الاستيطان:

يعد تحالف غاحل من أشد الدعاة إلى توسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م، لكنه كان أقل الأحزاب "الإسرائيلية" ممارسة في ذلك المجال؛ لأن الأحزاب التي تشكل منها افتقرت إلى الهيئات الاستيطانية التي كانت تملكها بعض الأحزاب "الإسرائيلية"، كما أن تحالف غاحل اختلف مع الحركة العمالية الصهيونية بالنسبة لنقاط الاستيطان الزراعية الصغيرة، حيث شجع الهجرة إلى المدن،

---

(1) هركابي، يهوشفاط: قرارات إسرائيل المصيرية، ترجمة منية سمارة، ص 11. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص171.

(2) أبو مرشد، وليد: الكتاب السنوي 1968م، ص 461.

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص285.

(4) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص301.

(5) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1972م، ص 261.

وإقامة التجمعات السكانية الكبيرة، كذلك رفض فكرة المستوطنات الجماعية على غرار الكيبوتس؛ انطلاقا من مفهومه القائم على تشجيع المبادرة الفردية، وتشجيع الملكية[1].

ونادى تحالف غاحل باستيطان مدينة الخليل، ومدن الضفة الغربية كافة، وذكر رئيس حزب الأحرار يوسف سابير عام 1972م أن قضية الاستيطان تقرر مستقبل التطور السياسي والعسكري لإسرائيل، وأعلن مناحيم بيغن أن حركة حيروت تنوي إقامة مستوطنة واحدة على الأقل كل عام في المناطق العربية المحتلة[2].

ثالثاً- الخلافات الداخلية في تحالف غاحل:

حدثت خلافات عدة داخل تحالف غاحل في الشؤون الإدارية والتنظيمية، كان أهمها:

أ- الخلافات داخل حيروت عام 1967م:

أدت التطورات داخل حركة حيروت متمثلة بالانشقاق الداخلي وإنشاء المركز الحر عام 1967م، إلى انعكاسات مختلفة داخل تحالف غاحل وهددت بتفككه، إذ قدم ليون دولتسين(Lyon Dulcin)أحد زعماء حزب الأحرار، استقالته من إدارة غاحل احتجاجاً على الوضع القائم داخله، وانتقد بشدة حركة حيروت بقوله:" أن غاحل لم تتمكن منذ قيامها قبل ثمانية عشر شهراً من اتخاذ أي قرار جدي، وأن التحالف فشل في إحراز عدد كبير من المقاعد في الكنيست السادس، فقد حصل على 26 مقعداً من أصل 120، وبالتالي استبعد إمكانية قيامه بتشكيل حكومة ائتلافية بديلة للحكومة الحاضرة"[3].

ب- الخلاف بشأن الموقف من مشروع روجرز 1969م:

أدى تمسك مناحيم بيغن المتشدد بمبدأ (وحدة أرض إسرائيل)، وتغليبه على المشاركة في السلطة، إلى التصدي لكل محاولة داخل حيروت وتحالف غاحل تخالف ذلك، واعتبر وجوده في حكومة الوحدة الوطنية الأولى عام1967م ضمانة ضد اتخاذ أي قرار بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وعلى أثر موافقة الحكومة على مشروع روجرز عام 1969م بعودة الأراضي المحتلة عام 1967م إلى العرب، ضغط بيغن على إدارة غاحل بالانسحاب من الحكومة، ووصف المشروع بأنه يلحق أضراراً بسلامة "الوطن" ولن يأتي بالسلام، فانقسم التحالف بين مؤيد الانسحاب ومعظمهم من أعضاء حيروت، وبين معارض له غالبيتهم من حزب الأحرار، فقد رغب حزب الأحرار في الاستمرار بالمشاركة في الحكم؛ نظراً لاستحالة الوصول إليه بطرق أخرى غير الائتلاف[4].

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب في إسرائيل، ص 73

(2) الأشقر، رياض:الكتاب السنوي 1972م، ص 261.

(3) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص53.

(4) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969م، 300.

بسبب الخلاف الداخلي في غاحل على الانسحاب، عقدت اجتماعات عدة للبحث في ذلك، كان نتيجتها أن 117 عضواً عارضوا الانسحاب من الحكومة و112 عضواً أيدوا ذلك، وامتنع عضوان عن التصويت، فأعلنت غاحل انسحابها من الحكومة عام 1970م، واضطر حزب الأحرار الموافقة على قرار حيروت، حيث فضل أن يكون في المعارضة مع شريك قوي، بدل أن يبقى في الحكومة[1].

ت- الخلافات حول الوحدة بين الحزبين داخل تحالف غاحل عام 1971م:

اتسمت العلاقات بين حيروت والأحرار في تحالف غاحل سنة 1971م بالكثير من الخلافات، رجعت إلى[2]:

1- خلافات تنظيمية بشأن موضوع الوحدة، إذ طالبت حركة حيروت بتحقيق دمج كامل بين الحزبين، وعارضت الأكثرية في الأحرار ذلك.

2- خلافات تتعلق بمستقبل تحالف غاحل، فقد رأى حزب الأحرار ضرورة توسيع التحالف ليشمل المركز الحر، والقائمة الرسمية، والأحرار المستقلين، بينما رفضت حركة حيروت التحالف مع المركز الحر.

تطورت الخلافات بين الطرفين، ورأى حزب الأحرار أنه منح حركة حيروت ما يشبه شهادة حسن السلوك في جميع الأوساط التي كانت تخاف من الحركة الصهيونية التصحيحية بسبب تطرفها، بينما ادعى البعض داخل حيروت أن الأحرار يحولون غاحل إلى حزب ضعيف لن يشكل بديلاً في الحكم عن حزب العمل[3].

أدى تطور الظروف إلى تحسن أوضاع غاحل، فالخلاف بشأن الوحدة تم حله بعد انعقاد مؤتمر حزب الأحرار عام 1971م، وحسم الصراع فيه لصالح عدم الاستجابة لدعوة حيروت للوحدة، أما بالنسبة لضم المركز الحر إلى التحالف، فقد حل الصراع بين الطرفين في اجتماع عقده قادة الحزبين لإعادة النظر في ذلك، وصرح يوسف سابير:" ليس هناك أي خطر لانحلال تحالف غاحل، فالاختلاف في الآراء ظاهرة مشروعة في الحزب الواحد، خاصة في كتلة مؤلفة من حزبين[4].

ث- الخلافات على طريقة الانتخابات:

حدث خلاف بين حزبي التحالف حول تغيير طريقة الانتخابات من نسبية إلى انتخابات دوائر مناطقية، واتضح ذلك عندما صوت (7) أعضاء من حزب الأحرار في الكنيست لصالح تغيير طريقة الانتخابات عام 1972م؛ مما أدى إلى خلاف بين الطرفين، وتخوف حزب الأحرار من حدوث حل

---

(1) محارب،عبد الحفيظ: موقف إسرائيل من مشروع روجرز، شؤون فلسطينية 1971، ع2، ص49.

(2) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 49.

(3) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 49.

(4) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 52

التحالف، فعقد زعماء الحزبين اجتماعاً في أب (أغسطس)1972م تمت فيه مصالحة بينهم، وأكدوا على استمرار التحالف، وبقيت النقاط المختلف عليها دون حل[1].

يستنتج مما سبق:

- عبرت سياسة غاحل في بداية التحالف عن صيغة توفيقية بين المواقف المختلفة للحزبين.
- اتبعت غاحل نهجاً قائماً على تبني منهج حركة حيروت في السياسة الخارجية والأمنية، ومنهج حزب الأحرار في السياسة الاجتماعية والاقتصادية.
- سيطرة بيغن المطلقة على غاحل وتحديد قراراتها، بينما كانت مواقف حزب الأحرار لا وزن لها داخل التحالف.

(1) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص286.

المبحث الرابع

نشأة حزب الليكود (Likud) 1973م

أولاً- المركز الحر (Free Center)

ثانياً- حركة أرض إسرائيل الكاملة (Greater Land of Israel party)

ثالثاً- القائمة الرسمية (State List)

رأى عيزر وايزمن عام 1970م ضرورة توسيع تحالف غاحل، ليشمل بعض الأحزاب اليمينية مثل: المركز الحر والقائمة الرسمية؛ لتوسيع قاعدته الجماهيرية، وتوحيد صفوف المعسكر اليميني، فتصدى بيغن لذلك، وعندما استقال أرئيل شارون(Ariel Sharon) من منصبه العسكري في تموز (يوليو) 1973م، قرر التفرغ للعمل السياسي، فانضم إلى حزب الأحرار، وبدأ الضغط على قيادة غاحل لتشكيل حزب يميني واسع، يضم جميع الأحزاب اليمينية في إسرائيل في قائمة موحدة؛ للمشاركة في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ضد تحالف حزب العمل[1].

عارضت قيادة غاحل تلك الفكرة في البداية؛ خوفاً من قيام تحالف ثلاثي بين وايزمن وشارون وشموئيل تمير؛ لإحداث تغيير داخلي في تحالف غاحل أو التحالف الجديد، لكنها وافقت على الاقتراح في نهاية تموز (يوليو) 1973م، نتيجة ضغط شارون ووايزمن إلى جانب قادة حزب الأحرار، وبدأت الاتصالات بالمركز الحر، والقائمة الرسمية، والأحرار المستقلين، وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة[2].

رفض حزب الأحرار المستقلين الانضمام إلى التحالف، لاختلاف سياسته الداعية إلى تسوية المناطق المحتلة من أجل السلام، مع سياسة تحالف غاحل التي نادت بوحدة "أرض إسرائيل"، أما باقي الأحزاب المدعوة، فقد وافقت على إقامة حزب يميني سياسي، أطلق عليه اسم (الليكود) بمعنى (أرض إسرائيل بحدودها التوراتية)، وتزعمه مناحيم بيغن، ووصف بأنه حزب وطني ليبرالي يسعى إلى جمع "الشتات" اليهودي في "أرض إسرائيل"، ويعمل من أجل حرية الإنسان اليهودي، والعدالة الاجتماعية، وتعميق قيم "الشعب الإسرائيلي" في تراث الشعب، وإقامة نظام حكم ديمقراطي، بالإضافة إلى دمج الأقليات في "إسرائيل" في حياة الدولة، والاهتمام بالجوانب التعليمية والصحية والبيئية والعمل للسكان في إسرائيل، كما جاء في البيان التأسيسي للحزب الصادر في 13 أيلول (سبتمبر) 1973م[3]، وتم توقيع الميثاق التأسيسي بين الكتل الحزبية التالية:

1- كتلة غاحل (تحالف حزبي حيروت والأحرار) بزعامة مناحيم بيغن.
2- حزب المركز الحر بزعامة شموئيل تمير.
3- الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة.
4- القائمة الرسمية بزعامة يغال هوروفيتس(Yigal Horovitz)[4].

---

(1) شارون، أرئيل: شارون لا يقف في الضوء الأحمر، ص 130. (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص232 (عبري) .

(2)Grosbard Ph.D, Ofer: Menachem Begin The Absent Leader,p214.

(3) وثيقة دستور الليكود، موقع الليكود، ص 3 (عبري) . جوني، منصور: معجم الأعلام والمصطلحات، ص 391.

(4) الأشقر، رياض: كتاب سنوي 1973م، ص 288. السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، ص 45، ع 208، 1990م. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص 61.

أولاً- المركز الحر (Free Center):

1- النشأة:

أسس شموئيل تمير المركز الحر عام 1967م، عندما انشق عن حركة حيروت، بعد فشلها في انتخابات الكنيست السادسة عام 1965م، وعدم تمكنها من السيطرة على الحكم في "إسرائيل"، فطالب تمير باستقالة مناحيم بيغن، وطرح نفسه كبديل عنه في زعامة حركة حيروت، وطالب بإصلاحات داخلية فيه، حيث عارض أسلوب بيغن المطلق في إدارة شؤون الحركة، فقدم بيغن استقالته نتيجة ذلك، ولكن اللجنة التنفيذية لحيروت دعت بيغن إلى العودة لرئاسة الحركة، وفصلت تمير لمدة سنة، مما دفعه للانشقاق عن الحركة، وإنشاء حزب المركز الحر[1].

شارك المركز الحر في انتخابات الكنيست السابعة، التي عقدت في تشرين أول (أكتوبر) 1969م، وحصل على مقعدين[2]، وكان أحد الأحزاب التي أسست حزب الليكود عام 1973م؛ لأنه رأى الأحزاب الكبيرة في إسرائيل تدخل في تحالفات ضمن حزب العمل عام 1968م، والحزب اليميني (الليكود)، وذلك يضعف قوة ومكانة الأحزاب الصغيرة، مثل المركز الحر[3].

2- المواقف السياسية لحزب المركز الحر(1967- 1973م):

دعا المركز الحر إلى تعديل طريقة الانتخابات من نسبية إلى مناطقية، وطالب بمحاربة الفساد والرشوة والانحلال في المجتمع الإسرائيلي[4]، ولم تختلف سياسته الخارجية عن سياسة حركة حيروت، وإن كان أكثر تطرفاً في بعض القضايا، حيث طالب في مؤتمره الأول الذي عقد بالقدس في 6 تموز (يوليو) 1969م، بالتوسع في الأراضي العربية، وضم المناطق المحتلة عام 1967م إلى "إسرائيل"، مع تطبيق القانون "الإسرائيلي" فيها، وعندما وافقت الحكومة على مشروع روجرز الذي دعا فيه إلى عودة الأراضي المحتلة عام 1967م إلى العرب في6 أب (أغسطس) 1970م، قدم اقتراحاً بحجب الثقة عن الحكومة[5].

وطالب المركز بتطبيق الاستيطان الواسع الريفي والمدني، والتشدد في معاملة العرب، ودمج الفلسطينيين في حياتها الاقتصادية، وحل قضايا اللاجئين الفلسطينيين بتوطينهم داخل حدود "إسرائيل"،

---

(1) منصور، كميل: دليل إسرائيل 2004م، ص164. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص296. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 51.

(2) أبو مرشد، وليد: الكتاب السنوي 1968م، ص 344. سعد الدين: إبراهيم: الكتاب السنوي 1970م، ص289 .جوني، منصور: معجم الأعلام والمصطلحات، ص206.

(3) دياب، محمد وآخرون: الكتاب السنوي 71، ص291.

(4) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص 36-307.السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص296.

(5) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص 36-307.المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم، ص 261.

مع إعطاء من يرغب في تركها تعويضات كبيرة، كما نادى بالسعي للسلام الدائم الذي يمنع الحرب، ويضمن الأمن "لدولة إسرائيل" وجاراتها[1].

ثانياً- حركة أرض إسرائيل الكاملة (Greater Land of Israel party):

1- النشأة:

أنشأت حركة أرض إسرائيل الكاملة مجموعة من الشخصيات "الإسرائيلية" الشعبية التي لها نشاطاتها في المجالات المختلفة، وبتأييد من شخصيات في الحكم، بعد شهر من حرب حزيران (يونيو) 1967م برئاسة أبراهام يافه(Abraham Yaffa)، بهدف منع الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة، والجزء الشرقي من القدس)، كذلك لضم مرتفعات الجولان، وجزءٍ أو كل شبه جزيرة سيناء؛ لأنه ضروري لأمن ورفاهية "إسرائيل"[2].

2- المواقف السياسية لحركة أرض إسرائيل الكاملة:(1967- 1973م):

عقدت الحركة مؤتمرها الأول في 5 حزيران (يونيو) 1968م، وكان أهم ما طالبت به: عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، لأن حدود "دولة إسرائيل" يجب أن تكون من النيل إلى الفرات، وطالبت بتوطين اليهود في جميع المناطق المحتلة، وتطبيق "القانون الإسرائيلي" فيها، حيث قال أحد زعمائها: "من حقنا الطبيعي أن نستوطن المناطق "المحررة" لإحيائها وتوطينها، فحقنا في الاستيطان لا يقبل الاعتراض"[3].

كما شجعت الحركة على الاستيطان المدني والقروي، خاصة استيطان مدينة الخليل؛ ليصبح عدد اليهود فيها أكثر من عدد سكانها الفلسطينيين، وطالبت بضم مدينة القدس، وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، ليحل مكانه المهاجرون اليهود، وطالبت بعرقلة عملية السلام مع العرب؛ لإيجاد مبرر لعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بحجة أن العرب لا يريدون السلام[4]، وحصرت الحركة نشاطها السياسي في عقد اجتماعات شعبية، وتنظيم تظاهرات ضد الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتوزيع منشورات[5].

حملت الحركة شعار(من أجل تكامل البلد، ومن أجل تهجير العرب) في انتخابات الكنيست السابعة عام 1969م، ولم يكن هدفها من المشاركة في الانتخابات الحصول على مقاعد في الكنيست، بل استغلال الانتخابات لنشر أفكارها السياسية، والضغط على الحكومة لعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة

---

(1) المسيري ،عبد الوهاب موسوعة المفاهيم، ص 261. الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص 36-307.

(2) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص 309.

(3) أبو مرشد، وليد: الكتاب السنوي 1968م، ص 471-472.

(4) أبو مرشد، وليد: الكتاب السنوي 1968م، ص 471-472.

(5) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص 309.

عام 1967م، فحصلت قائمتها على أقل من0.5%من مجموع الأصوات، وانتخب أبراهام يافه لعضوية الكنيست[1].

تم بمبادرة من الحركة تأسيس مجلس لرفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضم 25 شخصية يهودية، تمثل معظم "الأحزاب الإسرائيلية" مثل حيروت والأحرار والمركز الحر، والمتدينين وغير الحزبيين، وعضو كنيست واحد من حزب العمل دون موافقة حزبه، وقرر المجلس العمل بكل الوسائل والطرق ضد الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

ثالثاً- القائمة الرسمية (State List):

1- النشأة:

حزب أسسه بن غوريون عام 1968م، بعد انسحابه من حزب رافي[3] لرفضه الوحدة بين حزبي رافي والماباي لتأسيس حزب العمل، وشارك في انتخابات الكنيست السابعة التي عقدت في تشرين الأول(أكتوبر) 1969م، بهدف الحصول على أصوات تمكنه أن يكون بديلاً عن حزب العمل في الحكم، لكنه حصل على4 مقاعد فقط؛ مما أدى لاعتزال بن غوريون العمل السياسي، وتزعم يغال هورفيتس الحزب من بعده، وفي عام 1973م انضم الحزب إلى حزب الليكود[4].

المواقف السياسية لحزب القائمة الرسمية (1968- 1973م):

اعتبرت القائمة الرسمية أن "السيادة الإسرائيلية" يجب أن تكون في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، بحيث تكون الأردن الحد الطبيعي "لدولة إسرائيل" من الشرق[5]، وطالبت بتعديل طريقة الانتخابات من نسبية إلى مناطقية، ونادت بالاستقلال الاقتصادي، والضمان الصحي العام، ومجانية التعليم الثانوي، إلى جانب ضرورة الاهتمام بالريف، وتنمية المناطق القروية، كذلك إيقاف جميع مشاريع توسيع المدن وبنائها، خاصة "تل أبيب"؛ لأنها مشاريع تبناها الماباي، وطالبت بتجديد القيادات،

---

(1) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1969م، ص 309. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص294.

(2) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص296.

(3) أسس الحزب ديفيد بن غوريون عام 1965م، بعد انسحابه من حزب الماباي؛ لعدم رضاه عن نتائج قضية لافون، إلى جانب رفضه الوحدة بين حزبي ماباي واحدوت هعفودا، لتأسيس حزب العمل، المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 195.

(4) السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، ص 45، ع 208، 1990م. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 19. سعد الدين، إبراهيم: الكتاب السنوي 1970م، ص289.

(5) هلسه، تهاني: دافيد بن غوريون، ص 203. الأشقر، رياض: الكتاب سنوي 1973م، ص 289.

وبإتاحة الفرصة للشباب المتطلعين إلى الأمام، لمحاربة القيادات غير الكفء في الأحزاب الأخرى وخاصة الماباي، ودعت لتشكيل حكومة شباب" في العمر والعقلية"[1].

ودعت القائمة الرسمية إلى الحفاظ على أمن "إسرائيل" وسلامتها، واتخاذ موقف القوة المتشدد ضد الدول العربية، وتدعيم إمكانات "الجيش الإسرائيلي" لذلك[2]، كما تخوفت من بطء حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، فدعت الحكومة إلى الإسراع في توسيع الاستيطان في جميع المناطق، وتمكين اليهود من شراء أراض فيها[3].

يستنتج مما سبق:

- قدمت أحزاب حزب الليكود مثالاً على ظاهرة تعدد الانقسامات والاندماجات في "الأحزاب الإسرائيلية".
- كانت نواة الحزب الأساسية، حزبي حيروت والأحرار؛ لأن بقية كتل الليكود ظهرت حزبياً وسياسياً في بداية ومنتصف الستينات بفعل التطورات ال حزبية الداخلية.
- كان الهدف من إنشاء حزب الليكود، أن يكون البديل في الحكم عن حزب العمل.
- اتفاق أحزاب حزب الليكود في سياستها الداخلية والخارجية، كان أحد الأسباب المساعدة في تشكيله.
- رأت أحزاب حزب الليكود أن عملية السلام مع العرب تعيق أهدافهم الاستيطانية التوسعية، واحتلالهم المزيد من الأراضي، فكانت دعوتهم للسلام شكلية فقط.

---

(1) العابد، إبراهيم: الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل ، ص 126.

(2) هلسه، تهاني: دافيد بن غوريون، ص 203.جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل، ص138-139.

(3) الأشقر، رياض: الكتاب سنوي 1973م، ص 289.

الفصل الأول

المواقف السياسية لحزب الليكود ما بين عامي (1973- 1983م)

المبحث الأول– موقف حزب الليكود من القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني– موقف حزب الليكود من مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

المبحث الثالث– موقف حزب الليكود من التسويات السلمية مع الدول العربية.

المبحث الأول

موقف حزب الليكود من القضية الفلسطينية

ما بين عامي (1973-1983م)

أولاً- موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية.

ثانياً- موقف حزب الليكود من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية.

ثالثاً- موقف حزب الليكود من منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).

رابعاً- موقف حزب الليكود من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

تكوَّن حزب الليكود من تحالف عدة كتل سياسية، اختلفت عن بعضها في أساسها وجذورها، واتفقت في برنامجها الانتخابي، حيث حملت أفكاراً سياسية واحدة، ودخلت الانتخابات في قائمة مشتركة، تم الاتفاق عليها داخلياً فيما بينها.

كان عدد كتل الليكود يزيد وينقص؛ تبعاً للظروف السياسية في "إسرائيل"، ونتيجة تطور العلاقات الداخلية في كل كتلة، لذلك كان تشكيل الليكود نتاجاً لعملية التوحيد والانشقاق في "الأحزاب الإسرائيلية"، وبقيت كتله محافظة على أطرها التنظيمية المستقلة، وأهمها: حركة حيروت– وحزب الأحرار – وحزب المركز الحر– والقائمة الرسمية "رافي"– وحركة العمل الرسمية "لعام"– كتلة أحدوت– وكتلة ياعد– وحركة سلامة صهيون.

تعرض حزب الليكود منذ تشكيله لهزات سياسية عنيفة تمحورت حول: خطه السياسي بشكل عام، ومواقفه من مسألة التسوية السياسية، ومستقبل الضفة الغربية بشكل خاص، وتجاوزت تلك الهزات الأطر التنظيمية للحزب، وعكست نفسها داخل الأحزاب والقوى التي تشكل منها، سعياً لتكوين موقف موحد لتلك القوى من القضايا السياسية العامة، التي طرحت نفسها بوضوح على كل قوة سياسية مؤهلة لتسلم الحكم في "إسرائيل".

وانتهج حزب الليكود منذ تأسيسه موقفاً معادياً للشعب الفلسطيني، تمثل بتجاهل وجوده، ومن ثم التنكر لحقوقه الوطنية؛ سعياً للسيطرة على جميع الأراضي الفلسطينية، التي اعتبرها جزءاً من "أرض إسرائيل"، وانطلاقاً من ذلك، دعا لإخلاء فلسطين من أهلها، والسيطرة على أرضهم وممتلكاتهم، وإنشاء المستوطنات؛ لاستيعاب المهاجرين الصهاينة، ثم تهويد فلسطين وخلق الكيان الصهيوني فيها.

وسيدرس هذا المبحث موقف حزب الليكود من القضية الفلسطينية من خلال التعرف على موقفه من قضايا: الدولة الفلسطينية، ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، قضية اللاجئين الفلسطينيين.

أولاً– موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية:

تمكنت "إسرائيل" بعد حرب حزيران (يونيو) 1967م، من احتلال باقي الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) وادّعى حزب الليكود أن تلك الأراضي جزءٌ من "أرض إسرائيل" التاريخية والدينية، واعتبر أن أساس الصراع ضد الفلسطينيين قائم على مصير سكان أراضي الضفة

الغربية وقطاع غزة، وشكل ذلك الموقف أحد العوامل المؤسسة لرفض حزب الليكود فكرة الدولة الفلسطينية[1].

وحدد حزب الليكود في المؤتمر الذي عقده في الخليل بتاريخ 12 كانون الثاني (يناير) 1975م، مصير الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث جاء فيه:

- للعرب الحق في العيش في "إسرائيل"، ولكن السلطة والسيادة تخص "الشعب اليهودي" كافة.
- سيتم فرض مساواة في الحقوق لكل مواطني الدولة، بدون فرق في الأصل أو العرق أو القومية أو الدين أو الجنس أو الطائفة.
- أمام "عرب إسرائيل" (الفلسطينيين) مجال الاختيار الحر بالنسبة إلى المواطنة، ستعطى لهم "الجنسية الإسرائيلية" إذا أرادوها، والتزموا بالولاء "لدولة إسرائيل" سيتمتعون بها، وإذا فضلوا جنسيتهم السابقة أو جنسية أخرى، فلن نفرض عليهم "الجنسية الإسرائيلية[2].
- إذا أصبحوا مواطنين فستكون لهم كافة الحقوق؛ بما فيها التصويت للكنيست، أما إذا فضلوا أن يكونوا مقيمين لا مواطنين، فستكون لهم كل الحقوق كأفراد وكقومية، باستثناء التصويت للكنيست، على أساس القواعد نفسها المطبقة على اليهود إذا كانوا مواطنين أو مقيمين.

استمر حزب الليكود بعد فوزه في "الانتخابات الإسرائيلية" عام 1977م، في معارضته لفرض السيادة الفلسطينية على أجزاء من "أرض إسرائيل" (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ لاعتبارها حقّاً أبدياً وخالداً للشعب اليهودي[3]، ورفض إقامة دولة فلسطينية فيها؛ لأنها ستعرض حقوق "شعب إسرائيل" وحياة مواطنيها للخطر؛ لأن تلك الدولة ستكون قريبة منهم[4].

---

(1) بكري، محمد مصطفى: بيغن وقضايا العنف والسلام ص70.

(2) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م. ص2 (عبري) .
Grosbard Ph.D, Ofer: Menachem Begin The Absent Leader,p229.

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م. ص2 (عبري) . وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 2 (عبري) . تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية ص287.السعدي، غازي: الكتاب السنوي عام 1981م، ص 9-10.

(4) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 2 (عبري) .
Platforms of Israeli political parties on the two- state solutusn and apeace agreement,p54.

وصرح حزب الليكود أن الحل الوحيد لمستقبل الفلسطينيين في الضفة والقطاع هو منحهم حكماً ذاتياً للسكان فقط دون الأرض، وطرح مناحيم بيغن في خطابه أمام "الكنيست الإسرائيلي" عام 1977م، مشروعاً للحكم الذاتي اشتهر باسم مشروع بيغن للحكم الذاتي، أهم ما تضمنه:

إلغاء الحكم العسكري، وإقامة حكم ذاتي إداري في الضفة الغربية وقطاع غزة للسكان المواطنين العرب، يقومون بانتخاب مجلس إداري مكون من أحد عشر عضواً، مدة ولايته أربع سنوات، ويكون مقره في بيت لحم، كما تشمل صلاحياته جميع المسائل الإدارية، أما شؤون الأمن والنظام العام فيعهد بها إلى "السلطات الإسرائيلية"، وللسكان العرب حق الاختيار بين الجنسيتين "الإسرائيلية" أو الأردنية، وللاختيار الأول التمتع بحقوق "المواطنة الإسرائيلية" من انتخاب وترشيح، كذلك تتمسك "إسرائيل" بحقها ومطلبها في السيادة على الضفة الغربية والقطاع، وامتلاك الأراضي والاستيطان فيها[1].

وفي 17 أيلول (سبتمبر) 1978م، وقع كل من الرؤساء الثلاثة؛ الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter)، والمصري محمد أنور السادات(Mohammed Sadat)، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن على اتفاقيتي كامب ديفيد، الأولى باسم (إطار السلام في الشرق الأوسط) والثانية (إطار لتوقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل)، واستندت الأولى على قراري مجلس الأمن (242) و(338)[2] لتسوية النزاع سلمياً بين "إسرائيل" وجيرانها، بالإضافة إلى ما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، وتضمنت ثلاث مراحل كما يلي[3]:

1- تحديد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات يمارس خلالها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً كاملاً، دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية، وبمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي تنسحب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية.
2- تتفق مصر و"إسرائيل" من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة، وأن يشمل الاتفاق على ترتيبات انتقالية للضفة الغربية والقطاع لفترة لا تتجاوز خمس سنوات.

---

(1) وثيقة خطة السلام الإسرائيلية، مجموعة وثائق تاريخية من عمر الدولة الإسرائيلية (1897-1979م) ، رقم 76، ص332 (عبري) . تقرير عن مفاوضات التسوية الإسرائيلية المصرية، دراسات فلسطينية 1978م، ع 1، ص 25، نقلاً عن (هارتس 29-12-1979م) . النيرب، محمد: أي حكم ذاتي، ص 76. عناب، محمد: القدس في مشاريع التسوية، ص 71-72.

(2) قرار مجلس الأمن (338) صدر في 22 أكتوبر 1973م، أهم ما نص عليه: أن مجلس الأمن يدعو الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه.
Security Council Resolution 338- 22 October 1973, Israel ministry of foreign affairs .
(3)Address to the Congress of the United States by President Carter- 18 September 1978 . Israel ministry of foreign affairs.
وثائق اتفاقيات كامب ديفيد، شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 84، ص219.

3- تتفق مصر و"إسرائيل" على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى أهم صلاحياتها ومسؤولياتها.

أثناء المفاوضات المصرية "الإسرائيلية" في 3 أيار(مايو) 1979م، طرح بيغن وثيقة للحكم الذاتي نقاطها مستمدة من مشروعه الذي طرحه عام 1977م، مع إدخال بعض التعديلات تلخصت؛ في توفير حكم ذاتي كامل للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، إلى جانب اقتباس فكرة المجلس الإداري المنتخب تحت اسم سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان، ومنحه صلاحيات إدارية فقط، دون التشريعية التي ستبقى مع إسرائيل بالإضافة إلى الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام، وأن مسألة السيادة والوضع النهائي للضفة والقطاع سيتم بحثها خلال مفاوضات تتم بعد مرور عامين على تطبيق نظام الحكم الذاتي[1].

وقد تضمن المشروع إعلانين منفصلين، الأول: لن تسمح "إسرائيل" أبداً بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأنها ستشكل خطراً على وجودها وأمنها، والثاني: بعد سنوات الحكم الذاتي الخمس، ستطالب "إسرائيل" بحقها في إحلال سيادتها في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

يستنتج مما سبق:

- أن مشروع الحكم الذاتي لم يقترح حرية تقرير المصير للفلسطينيين؛ خوفاً من أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتشكل خطراً على "الإسرائيليين" كما زعم الليكود.
- يتوجب على الفلسطينيين وفق مشروع الحكم الذاتي أن ينقسموا بين دولتين ذات سيادة، إما تحت السيادة الأردنية أو تحت "السيادة الإسرائيلية".
- تم حصر القضية الفلسطينية في مشروع الحكم الذاتي واتفاقية كامب ديفيد في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أن الحكم الذاتي ينطبق على السكان دون الأرض؛ لأنها جزء من "أرض إسرائيل التاريخية" باعتقادهم.
- ضمن الحكم الذاتي استمرار السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وممارسة الاستيطان فيها، ومصادرة الأراضي.

---

(1) السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، شؤون فلسطينية 1990م، ص54-55. عبد الرحمن، أسعد وآخرون: لفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة بعد الانتفاضة، ص28. شاس، السفير طاهر: التطرف الإسرائيلي، ص 108 .

(2) السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، شؤون فلسطينية 1990م، ص54. عبد الرحمن، أسعد وآخرون: لفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة بعد الانتفاضة، ص26.

اعتراض أقطاب حزب الليكود على مشروع الحكم الذاتي:

طرح مناحيم بيغن مشروعه على الكنيست في 28 كانون الأول (ديسمبر) 1977م، فأقره بأكثرية 64 صوتا ضد ثمانية أصوات فقط، وامتناع 40 عضواً عن التصويت[1]، أما كتلة الليكود في الكنيست فقد صادقت على المشروع بغالبية 29 صوتاً، وامتنع 9عن التصويت، حيث أيدها في حركة حيروت 12عضواً، وعارضها 14، بينما امتنع 5 عن التصويت، وصوت إلى جانبها كل أعضاء الكنيست الممثلين لحزب الأحرار، وفي حركة لعام أيد الاتفاقية الوزير شوستاك فقط، وعارضها 3 وامتنع 4عن التصويت[2].

وقد تباينت مواقف الأحزاب التي تشكل منها حزب الليكود اتجاه المشروع على النحو التالي:

عكس مشروع الحكم الذاتي انشقاقاً داخل حركة حيروت وتمرداً ضد مناحيم بيغن، وتزعم المعارضة عضو الكنيست غيئولا كوهين(Gaiola Cohen)، حيث اتهمت بيغن بالخيانة والتراجع عن مبادئ الحركة؛ (بعدم وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت أي سيادة عربية)، واعتبرت أن الحكم الذاتي خطرُ على تلك المناطق، ويهدف إلى إقامة دولة فلسطينية[3]، وطالبت بإيقاف المشروع؛ عن طريق فرض "السيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ خطط استيطانية واسعة فيها[4]، كذلك تبديل القيادة وإجراء انتخابات جديدة؛ لأن الحكومة لم تحصل على تفويض لإقرار المشروع، ولم تأخذ بآراء ومواقف أعضاء حزب الليكود[5].

وبادرت غيئولا كوهين لتأسيس حركة المخلصين لمبادئ حيروت (هتحياه[6] عام 1978م؛ احتجاجاً على المشروع، وانضم إليها موشى شامير الذي انشق عن القائمة الرسمية، وطالبوا بإعادة النظر

---

(1) وثيقة مشروع بيغن للسلام، نشرة الدراسات فلسطينية 1978م، ص 29، نقلاً عن صحيفة (هارتس 1979/12/29م) . عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص63.

(2) تقرير عن: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 10، ص587.

(3) وثيقة محاضر الكنيست، ص 38. شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة الشؤون الفلسطينية1979م، ع 91، ص 92 –91.

(4) تقرير عن: مواقف القوى والأحزاب السياسية من مشروع بيغن، دراسات فلسطينية 1978، ع1، ص 34– 82، نقلاً عن صحيفة (معاريف 1978/1/15م) .

(5) شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة الشؤون الفلسطينية1979م، ع 91، ص91. تقرير عن: أحزاب الإئتلاف الحكومي، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 5، ص463.

(6) هتحياه: حزب سياسي نشط بين عامي (1979–1992م) أسسه معارضي اتفاقيات كامب ديفيد، ونادى إلى فرض "القانون الإسرائيلي" على كل أراضي فلسطين باعتبارها أرض إسرائيل الكاملة، وأنها حق تاريخي للشعب اليهودي. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 485.

في مشروع الحكم الذاتي، وحل مشكلة الفلسطينيين عن طريق تهجير سكان المخيمات الفلسطينية إلى الدول العربية[1].

كذلك تكون تنظيم معارض لبيغن داخل حركة حيروت، مكون من مجموعة أعضاء سابقين في منظمة الاتسل، قاموا بجمع تواقيع أعضاء المنظمة ضد المشروع، وظهر تيار فكري بين شباب الحركة وخاصة الطلاب، سمي (الوسط الفكري للنقد الذاتي)، حيث اعتبروا عيزر وايزمن زعيمهم، وطالبوا بتسوية إقليمية في الضفة الغربية بدلاً من الحكم الذاتي الذي سيؤدي برأيهم إلى تشويه حدود "الدولة الإسرائيلية" وإقامة دولة فلسطينية[2].

وقدم أحد الحاخامات في حركة حيروت في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1978م، شكوى ضد بيغن إلى المحكمة الحاخامية في القدس، معتبراً سياسته تتعارض مع التوراة ومع مصالح "الشعب اليهودي" "في أرض إسرائيل"، وطالب بإدانة بيغن لأنه قام بتسليم أجزاء من "أرض إسرائيل" للعرب، وعرض سكان المستوطنات للخطر، وسبب في قيام دولة عربية ذات سيادة داخل "إسرائيل"[3].

لم تنجح تلك المعارضة داخل حركة حيروت ضد مشروع بيغن؛ بسبب مساندة إدارة الحركة للمشروع بكل قوة، وقد دافع عنه عيزر وايزمن، ويوسف روم(Yoseph Romy) رئيس مركز حيروت، وأكدوا أن المشروع لا يتعارض مع مبادئ حزب الليكود، ولا يتنازل عن مبدأ "أرض إسرائيل الكاملة"، كذلك اعتبروه فرصة لعقد سلام مع أكبر دولة عربية[4]، وبذل وايزمن جهوداً مع مؤيديه لتجنيد كتلة الليكود في الكنيست لسياسة الحكومة[5]، كذلك أيد شارون المشروع ودعا إلى زيادة النشاط الاستيطاني

---

(1) تقرير عن: أحزاب الإئتلاف الحكومي، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 5، ص 465، نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 1978/2/12م) . تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية، ص 282.عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 21. نيويورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل ،ص97 (عبري) .

(2) تقرير عن: الوضع الحزبي والحكومي داخل إسرائيل، مجلة الأرض 1978، ع 10، ص10، نقلاً عن صحيفة (هارتس 1978/12/11م) . شاهين، حنة: ردود الفعل الحزبية على اتفاقيات كامب ديفيد، مجلة شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 84، ص 181.

(3) تقرير عن: الوضع الحزبي والحكومي داخل إسرائيل، مجلة الأرض 1978، ع 10، ص10، نقلاً عن صحيفة (يديعوت 1978/12/8م) .

(4) تقرير عن مواقف القوى والأحزاب السياسية من مشروع بيغن للسلام، دراسات فلسطينية 1978م، ع1، ص30، نقلاً عن صحيفة (معاريف 1978/12/23م) .

(5) تقرير عن: الوضع الحزبي والحكومي داخل إسرائيل، مجلة الأرض 1978، ع 10، ص8.

في كافة أجزاء "أرض إسرائيل"[1]. ويلاحظ أن المعارضة داخل حيروت شملت كثيراً من أصحاب المناصب في الحركة ضد زعيمهم مناحيم بيغن، وحدوث تمرد لأول مرة بعد عام 1970م.

أيد حزب الأحرار مشروع الحكم الذاتي، ولم يعتبره متعارضاً مع برنامج حزب الليكود، فقد سبق أن اقترح اليميلخ ريملط(Ahlmyk Remote) زعيم الحزب عام 1974م، مشروعاً بشأن مستقبل الضفة الغربية، تضمن إدارة ذاتية للمناطق المحتلة، وإعطاء سكان الضفة حق الاختيار بين الاحتفاظ بهويتهم الأردنية، أو الحصول على "الهوية الإسرائيلية"، بينما يواصل "الجيش الإسرائيلي" مهماته الأمنية والدفاعية في المناطق[2]، وقد دعت لجنة الحزب المركزية[3] نوابها في الكنيست، في جلسة عقدها في 18 آذار (مارس) 1979م إلى التصويت مع المشروع، والوقوف إلى جانب الحكومة في جهودها لتطبيقه[4].

وتباينت المواقف من مشروع الحكم الذاتي في حركة العمل الرسمية (لعام) التي تشكلت ضمن حزب الليكود في15 كانون ثاني (يناير) 1976م من الأحزاب الثلاثة (القائمة الرسمية، والمركز المستقل، وحركة العمل من أجل ارض إسرائيل الكاملة)، حيث برزت المعارضة الرئيسة لمشروع الحكم الذاتي في أحد الأحزاب المشكلة لها، وهي الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة، الذي استقال رئيسها تسفي شيلواح(Zvi SHilwah) من إدارة الليكود؛ احتجاجاً على المشروع، وقال:" لقد استقلت لأنني لا أستطيع كعضو يمثل تياراً، أن أتحمل مسؤولية إدخال تغييرات بعيدة المدى على برنامج الليكود من دون أن تبحث إدارة الليكود ذلك"[5].

وأصدرت حركة إسرائيل الكاملة بياناً جاء فيه: (لقد أصيبت الحركة بصدمة من خيانة رئيس الحكومة، لقد تنازل عن معظم مكاسب حرب الأيام الستة، منها تنازل عن سيادتنا في الضفة الغربية،

---

(1) شارون أرئيل: مذكرات شارون، ترجمة أنطوان عبيد، ص 529. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 68.

(2) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1974م، ص 242–243. تقرير عن : القوى والأحزاب السياسية في إسرائيل، دراسات فلسطينية عام 1974، ع 20، ص 692.

(3) اللجنة المركزية: هي تنتخب إدارة الحزب وتعيين ممثليه في الكنيست. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 11. تيم ، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص 413

(4) تقرير عن: مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع بيغن للسلام، دراسات فلسطينية 1978، ع1، ص34–41 نقلاً عن صحيفة (هارتس 12/2/ 1978م) .عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص69.

(5) تقرير عن: مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع بيغن للسلام، دراسات فلسطينية 1978، ع1، ص 29، نقلاً عن صحيفة هارتس(1977/12/12م) . تقرير عن: حكومة بيغن وإمكانية استمرارها، مجلة الأرض عام 1978م، ع23، ص7.

وحتى الاستيطان فيها بشكل دائم أو مؤقت)، لكن رغم معارضة الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة، أقرت كتلة لعام مشروع بيغن بأكثرية ثمانية أصوات ضد أربعة[1].

وذكر يغال هوروفيتس في جلسة مناقشة الكنيست التي عقدت في 18 آذار (مارس) 1979م، أن الحكم الذاتي سيؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر قرار عدم السماح بإقامة مستوطنات في الضفة الغربية صدمة لا يستطيع تقبلها، وقرر اتخاذ إجراءات تمنع إقامة الدولة الفلسطينية عن طريق؛ وجود "الجيش الإسرائيلي" في الضفة الغربية، وتكثيف الاستيطان الرسمي بدعم من الحكومة، ليستوطن مئات الألوف من اليهود فيها، وأضاف أنه انضم إلى الحكومة من أجل الحفاظ على إنجازات حرب عام 1967م[2].

وسعى يغال هوروفيتس إلى تشكيل جبهة واسعة مع أعضاء حركة لعام وحيروت الذين عارضوا الاتفاقية لإفشال المشروع، ثم قدم استقالته من الحكومة؛ احتجاجاً على المشروع، وأيده في ذلك موشي شامير، الذي اتهم بيغن بعدم الوفاء بتعهداته للناخبين، وأنه يقود "إسرائيل" إلى خطر الإبادة، بإقامة دولة فلسطينية، أما الوزير أليعيزر شوستاك(Eliezer Shostak) فقد أيد المشروع، كذلك يغال كوهين(Yigal Cohen) رئيس كتلة لعام في الكنيست، وعارضوا قرارات هوروفيتس، واتهموه بالعمل دون مشاورة رفاقه في الحزب، وأنه لا يملك موقفاً واضحاً عن مستقبل الضفة الغربية[3].

أدى الخلاف حول مشروع بيغن داخل حركة لعام إلى انقسامها لكتلتين في 2 نيسان (ابريل) 1979م، ضمت كل واحدة منها أربعة أعضاء كنيست، الأولى هي كتلة هوروفيتس وغيرت اسمها لكتلة رافي، والثانية كتلة أليعيزر شوستاك[4].

وفي حركة ياعد[5] أيد المشروع ممثلها في الكنيست أساف ياغوري(Assaf Yaguri)، ولكنه

---

(1) تقرير عن: مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع بيغن للسلام، دراسات فلسطينية 1978، ع1، ص 29، نقلاً عن صحيفة (معاريف 1977/12/27) .عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص64.

(2) تقرير عن: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 11، ص683- 699.- 607. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص69.

(3) تقرير عن: انعكاسات معاهدة السلام على الوضعين الحكومي والحزبي، دراسات فلسطينية 1979م، ع5 ، ص 331- 332، نقلاً عن صحيفة (هارتس- معاريف 1979/4/3م) . تقرير عن: الوضع الحزبي والحكومي داخل إسرائيل، مجلة الأرض 1978، ع 10، ص10.

(4) تقرير عن: الوضع الحزبي والحكومي داخل إسرائيل، مجلة الأرض 1978، ع 10، ص10.

(5) حركة ياعد: حركة سياسية إسرائيلية، تأسست عام 1975م برئاسة أساف ياغوري، في أعقاب الانشقاق الذي حصل في الحركة الديمقراطية للتغيير عام 1975م، وبقيت الحركة تعمل في إطار مستقل داخل الكنيست وفي صفوف المعارضة حتى أواخر عام 1979م، حيث انضمت إلى الليكود. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 519.

انتقده واعتبره حلاً سيئاً يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية' وقررت إدارة كتلة أحدوت[1] في 18 آذار (مارس) 1979م، أن يصوت ممثلو الحركة في الكنيست إلى جانب المشروع[2].

رد بيغن على المعارضة في خطاب ألقاه في الكنيست في 22 آذار (مارس) 1979م، معتبراً أن الحكم الذاتي مجلساً إدارياً يتولى إدارة شؤون السكان اليومية دون أن يكون لهم حق تغيير الاتفاقية، وأكد أنه لن يتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة، أو يعمل على إقامة دولة فلسطينية، أو يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كذلك أكد على استمرار التوسع الاستيطاني في تلك المناطق[3].

وقد مارس الليكود فترة تسلمه الحكم (1977– 1983) مفاهيمه الخاصة تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارهم "أقلية عربية" في تلك المناطق، ويجب وضعهم تحت "السيادة الإسرائيلية"، فحاول بيغن طوال فترة حكمه إخضاعهم بالقوة، واتخذ إجراءات شديدة ضد من لا يثبت ولاؤه "لإسرائيل"، ومنها: حرمان الطلبة من الالتحاق "بالجامعات الإسرائيلية"، وإبعاد من يثبت اتصاله بمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتقال إداري وقمع مظاهرات بالقوة[4]، وقد دعم حزب الليكود السياسة القمعية التي انتهجها بيغن، ودعا إلى اتباع سياسة القبضة الحديدية، بما فيها من عمليات إبعاد واعتقالات، وفرض حظر التجول وهدم البيوت[5].

يتضح مما سبق أن حزب الليكود اعتبر أن الأرض الفلسطينية ملكاً لما يسميه "شعب إسرائيل" وأن القضية الفلسطينية من وجهة نظره عبارة عن مشكلة سكان يحتاجون لترتيب أوضاعهم وليست مشكلة شعب له الحق في الحرية والاستقلال وتقرير المصير أو السيادة على أرضه؛ لذلك رأى أن حل القضية الفلسطينية يتم من خلال منح السكان حكماً إدارياً ذاتياً بينما تبقى السيادة على الأرض وسلطة الأمن العليا وإقامة العلاقات الخارجية وحتى الحق في التشريع ملكاً لدولة الاحتلال.

---

(1) حركة أحدوت: حركة أسسها مجموعة أعضاء من حزب الأحرار المستقلين برئاسة هيلل زايدل عام 1977م، بعد رفض الأغلبية من أعضاء حزب الأحرار المستقلين اقتراحه بالانضمام إلى الليكود ككتلة مستقلة أو الاندماج في حزب الأحرار. شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة ص 87–88.

(2) تقرير عن: الوضع السياسي داخل إسرائيل، دراسات فلسطينية 1979م، ع4، ص 226، نقلاً عن صحيفة (معاريف– هآرتس 1979/3/22م) و(دافار 1979/3/12م) .

(3) تقرير عن: الوضع السياسي داخل إسرائيل، دراسات فلسطينية 1979م، ع 4، ص 218–221، نقلاً عن صحيفة (دافار 1979/3/21م) . جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ص 285. أبو النمل، حسين: مشروع الحكم الذاتي، شؤون فلسطينية 1979م، ع 85، ص 47.

(4) شاس، السفير طاهر: التطرف الإسرائيلي، ص 102.

(5) بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب: ص 120.

ثانياً- موقف حزب الليكود من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية:

شهدت مراحل الصراع العربي الإسرائيلي خلال سنواته الطويلة عدة مشاريع سياسية للتسوية، وقد تباينت مواقف أطراف الصراع منها، وكان موقف حزب الليكود من بعض تلك المشاريع على النحو التالي:

1- البيان الأمريكي السوفييتي1977م:

صدر بيان عن وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في 2 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1977م، أكدا فيه على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة باشتراك جميع الأطراف، بما فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني؛ لحل قضايا التسوية مثل؛ انسحاب "القوات الإسرائيلية" من المناطق المحتلة عام1967م، وحل المشكلة الفلسطينية بما فيها ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب، إلى جانب الاعتراف المتبادل بالسيادة والتكامل الإقليمي[1].

أدى البيان لغضب "الأوساط الإسرائيلية" وحزب الليكود، وركز معظم انتقاده على كلمة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ورأى أن تلك العبارة تعني تغييراً في موقف الإدارة الأمريكية، والاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المشاركة في المفاوضات[2].

واحتج حزب الليكود على عدم ذكر البيان لقراري مجلس الأمن (242[3]- (338)، وأكد على رفض إشراك المنظمة في المفاوضات، أو الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، باعتبارها جزءاً من "أرض إسرائيل التاريخية"، وشدد على الحق في الاستيطان في تلك المناطق، كما حذر من قيام دولة فلسطينية؛ لأنها تشكل خطراً على أمن دولتهم وعلى الغرب؛ بسبب العلاقة القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي[4].

وقد احتج بيغن على البيان، ووصفه بأنه خطير جداً على "إسرائيل"، وقدم مذكرة احتجاج إلى واشنطن، وضح فيها أن البيان يناقض التزامات الولايات المتحدة تجاه "إسرائيل"، وطالب بإثارة الرأي العام

---

(1) دايان، موشيه: الاختراق، ص 54.

Israel government reaction to joint US-Soviet statement on the Middle East- 2 October 1977. . Israel ministry of foreign affairs

(2) حاتم، نبيل: البيان السوفيتي الأمريكي المشترك، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 73، ص 163.

(3) أعاد حزب الليكود تفسير قرار(242) بما يناسب أهدافه التوسعية، بأنه يشير إلى الانسحاب من سيناء والجولان فقط، وليس الضفة الغربية لأنها جزء من أرض إسرائيل التاريخية، لذلك اعتبر القرار فيما بعد أنه الأساس الوحيد لأي تسوية، وسيتم ذكره في المبحث الثاني.

(4) تقرير عن: حكومة بيغن واحتمالات نشوب حرب، مجلة الأرض ع 5 عام 1977 ص21، نقلاً عن(هارتس 1977/10/3) . دايان، موشيه: الاختراق، ترجمة رضوان أبو عايش، ص56-58. سويد، محمود: الصراع على ارض التسوية السياسية، ص 113

الأمريكي والصهيوني في الولايات المتحدة للتصدي له، كما وجه اللوبي الصهيوني[1] في الولايات المتحدة للضغط على الإدارة الأمريكية؛ للتراجع عن موقفها الذي ظهر في البيان[2]، فنفذت الولايات ذلك، وعملت على إبطال قيمة البيان بإصدارها ورقة عمل مشتركة مع "إسرائيل" في 5 تشرين أول(أكتوبر) 1977م، تتعلق بترتيبات عقد مؤتمر جنيف، وتتطرق إلى طبيعة المحادثات التي ستجري فيه[3].

وقد تضمنت الورقة "الإسرائيلية" الأمريكية: (أن قراري مجلس الأمن 242 و 338 هما الأساس المتفق عليه بين أمريكا "وإسرائيل" لعقد مؤتمر جنيف، وأن البيان الأمريكي السوفييتي لن يكون أساساً لعقد المؤتمر، فبإمكان إسرائيل الذهاب إلى جنيف بدون موافقة عليه، وأن القرار (242) لن يشمل العودة إلى حدود 1967في المواضيع المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك يشترك ممثلو الفلسطينيين إلى جانب الممثلين المصريين والأردنيين، ويجوز لمنظمة التحرير اختيار الممثلين بشرط أن لا يكونوا من أتباعها المعروفين)، وأعلن حزب الليكود موافقته على" الورقة الإسرائيلية الأمريكية"[4].

2- موقف حزب الليكود من مشروع ريغان 1982:

قدم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan) مشروعاً سمي باسمه، في الأول من أيلول(سبتمبر) 1982م؛ لمعالجة الصراع العربي "الإسرائيلي"، والتوفيق بين الأمور الأمنية التي تهم "إسرائيل" والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونص المشروع على: معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فرض "السيطرة الإسرائيلية" عليها، ونفي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما لم يعترف بأن م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلى جانب رفض أي دور تفاوضي لها، حيث اعتبرها منظمة إرهابية[5].

وقد رفض حزب الليكود المشروع لأنه يتعارض مع الأفكار التي قام عليها الحزب، وصرح بأنه يشكل خطراً على وجود إسرائيل؛ لكونه رفض فرض "السيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعا

---

(1) اللوبي الصهيوني: يُعَدّ اللوبي اليهودي والصهيوني أداة الضغط الفعالة في يد من يمثلون مصالح الدولة الإسرائيلية، ويحاولون التأثير على هيئة تشريعية ما. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 343.

(2) شاهين، حنة: الموقف الإسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية 1980ع 98، ص96. تقرير عن: حكومة بيغن واحتمالات نشوب حرب، مجلة الأرض 1977، ع 5، ص 20. ص25.

(3) دايان، موشيه: الاختراق، ترجمة رضوان عايش، ص 59. تقرير عن: حكومة بيغن واحتمالات نشوب حرب، مجلة الأرض ع 5 عام 1977 ص22. سويد، محمود: الصراع على ارض التسوية السياسية، ص 114.

(4) حاتم، نبيل: البيان السوفيتي الأمريكي المشترك، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 73، ص 163.
Israel government reaction to joint US-Soviet statement on the Middle East- 2 October 1977. Israel ministry of foreign affairs .

(5) تمراز، سعيد: مشاريع التسوية السلمية، ص354.

لحكم ذاتي للفلسطينيين على تلك الأراضي وعلى القدس الشرقية، وأكد زعيم الحزب مناحيم بيغن أن "إسرائيل" ستحتفظ بسيطرتها على تلك المناطق، ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية تهدد أمنها[1].

3- موقف حزب الليكود من مشروع فاس عام 1982:

طرح رؤساء وملوك العرب في شهر أيلول(سبتمبر) 1982م، مشروعاً لحل القضية الفلسطينية، نص على: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وممارسة كامل حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعد الممثل الوحيد والشرعي له، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمة لها[2].

رفض حزب الليكود مشروع فاس، وأصر على إبقاء جميع الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن ضمن "أرض إسرائيل الكاملة"، التي لا يمكن التخلي عنها، ووصفه بيغن أنه خطة إعلان حرب على "إسرائيل" لتدميرها، كما أصدرت حكومة الليكود بياناً أعلنت فيه عن رفضها للمشروع[3].

4- موقف حزب الليكود من مبادرة بريجنيف 1982م:

رفض حزب الليكود مبادرة بريجنيف التي طرحها الرئيس السوفيتي بريجنيف(Brezhnev) في 15 أيلول(سبتمبر) عام 1982م، والتي نصت على: وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة خاصة به، في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها من "الاحتلال الصهيوني"، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مشاريع السلام، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني[4].

يلاحظ مما سبق أن المشاريع السابقة لم تخرج بأهدافها عما تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد، فهي مكملة لها، وقد عجزت جميعها عن حل الصراع العربي "الإسرائيلي"، وإحلال السلام في الشرق الأوسط، ويتضح أن موقف حزب الليكود منها كان في قمة التطرف، رغم أن تلك المشاريع مبنية على أساس الاعتراف "بدولة الاحتلال" وضمان أمنها، إلا أن الحزب أصر في مواقفه على إلغاء حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية.

---

(1) جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية، ترجمة محمد هشام، ص 300. غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 241.

(2) شاهين، حنة: فشل مؤتمر فاس، مجلة شؤون فلسطينية 1982م، ع 123/122، ص 236. جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية، ترجمة محمد هشام، ص 593.

(3) عناب، رشيد: القدس في مشاريع التسوية، ص 79. جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، ص594. شاهين، حنة: فشل مؤتمر فاس، مجلة شؤون فلسطينية 1982م، ع 123/122، ص 236.

(4) تمراز، سعيد: مشاريع التسوية السلمية، ص354- 356.

ثالثاً– موقف حزب الليكود من منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف):

رفض حزب الليكود الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (م .ت .ف) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وجاء ذلك الرفض من عدم اعترافه بوجود شعب فلسطيني، وأن القضية الفلسطينية تُبحث مع الدول العربية، فرفض المفاوضات مع المنظمة ورئيسها ياسر عرفات، وأكد على ذلك في برامجه الانتخابية، وفي أكثر من مناسبة.

هاجم حزب الليكود في اجتماع عقده يوم 29 أيلول (سبتمبر) 1974م، أي اتجاه لإجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية[1]، وأيد ما أقرته الكنيست عام 1975م أن المنظمة المسماة (م ت ف)، هي منظمة قتلة، هدفها المعلن هو تدمير "دولة إسرائيل"، و"إسرائيل" لن تجري مفاوضات مع منظمات القتلة في أي إطار، لأنها لا تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود، وأكد حزب الليكود ذلك القرار عند تسلمه الحكم عام 1977م، وأقرته الكنيست في الأول من أيلول (سبتمبر) 1977م[2].

صرح حزب الليكود في تموز (يوليو) 1977م رفضه المشاركة في مؤتمر جنيف لحل الصراع العربي "الإسرائيلي" إذا دُعي إليه ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه وافق على مشاركة عرب فلسطينيين ليسوا أعضاء في المنظمة ضمن وفد أردني، وقال بيغن:" لا يمكنهم المشاركة في المفاوضات، فلديهم ما يسمى بميثاق فلسطيني جاء في المادة (19) منه، أن قيام "دولة إسرائيل" باطل من أساسه، ما هو الشيء الذي سنتفاوض عليه معهم؟ هل هو تدمير "إسرائيل"؟ وهم ليسوا شركاء في مشاكلنا"[3].

وتوجه بيغن لبحث مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م (الضفة الغربية وقطاع غزة) مع الرئيس المصري السادات أثناء مفاوضات كامب ديفيد التي انطلقت عام 1977م، دون إشراك المنظمة في تلك المفاوضات، وشكل مشروع بيغن للحكم الذاتي عام1977م، التنفيذ الفعلي والسياسي له؛ لأنه نص على: (إنشاء حكم إداري ذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة

---

(1) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 74، ص 243. بكري، محمد مصطفى: بيغن وقضايا العنف والسلام ص 71.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص72. مهنا، محمد نصر وآخرون: الحكم والإدارة، ص 204. سويد، محمود: إستراتيجية التسوية، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 73، ص 40.

(3) بيغن، مناحيم: يوميات مناحيم بيغن، ترجمة سعيد محمود، ص203. كيفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ص 208. .Slater,Robert: Warrior statesman,p398

الإسرائيلية) [1]، فهو لا يشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في إطار دولة مستقلة، أو وحدانية تمثيل (م. ت. ف) له.

وقد اتفق جميع أعضاء حزب الليكود على مبدأ عدم الاعتراف بـ (م. ت. ف)، ورفض التفاوض معها، حتى تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود، باستثناء أرئيل شارون وعيزر وايزمن، حيث أيد شارون التفاوض مع أي جهة فلسطينية؛ من أجل حل القضية الفلسطينية حتى لو كانت المنظمة، ولكن بشرط أن يكون الحل الذي يتم التوصل إليه ضمن المفاوضات خارج الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأنه عارض الانسحاب منها[2]، وحاول تنسيق عقد اجتماع أكثر من مرة بينه وبين ياسر عرفات أو أحد نوابه، لكنهم رفضوا ذلك[3].

وأيد عيزر وايزمن إجراء مفاوضات مع (م. ت. ف) في حال إعلانها أنها ترغب في إيجاد سبيل للعيش إلى جانب "الإسرائيليين"، ودعا وايزمن الدول الأوروبية واليهود، إلى ممارسة نفوذ على جميع الدول العربية بما في ذلك (م. ت. ف) من أجل الاعتدال وإقناعها بالتخلي عن مواقفها تجاه "إسرائيل"[4].

وقد وصف حزب الليكود منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة إرهابية، وأطلق عليها منظمة الدمار الفلسطينية (م. د. ف)، وقال زعيم الحزب مناحيم بيغن:" إن (م. ت. ف) واقترح أن تدعوهم (م. د. ف) منظمة الدمار الفلسطينية، التحرير من ماذا وممن؟ من الشعب الذي يعيش في هذه البلاد؟ إنهم يريدون تدمير أمة وليس إنقاذ أمة، إن م. د. ف، قد حولت سكاننا المدنيين إلى أهداف لهجماتها"[5].

وشبه بيغن قادة (م. ت. ف) النازين الذين يدعون لإبادة الشعب اليهودي "وطرده من أرضه"، "وإعادته إلى المنافي"، كما قارن رئيس المنظمة ياسر عرفات(Yasser Arafat) بهتلر(Hitler)، وأطلق عليه ألقاباً عدة منها:(القذر –رئيس القتلة العرب– عدو الإنسانية –النازي الصغير–المتعطش لدم الأطفال)[6].

---

(1) عبد الله، هاني: تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة دراسات فلسطينية، ع 3، ص 131، نقلاً عن صحيفة يديعوت احرنوت 1979/2/7م) . الحلاج، محمد: إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية عام 1980م، ع 108، ص 5–8.

(2) تقرير عن: الانتخابات الإسرائيلية انتصار لليمين، مجلة شؤون فلسطينية 1977م، ع 67، ص 242.

(3) الأسمر، حلمي: شارون ملك الإرهاب، ج2، ص 61.

(4) تقرير عن: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات فلسطينية عام1981م، ع9، ص 513، نقلاً عن صحيفة (دافار 1981/11/17م) .

(5) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 83– 84.

(6) أفيف: الطاهرون ضد النجسون، ص85–86. (عبري) .

فالمنظمة كما ادعى حزب الليكود تسعى لتدمير "دولة إسرائيل"، وقتل اليهود المدنيين بسلاحها الذي تأخذه من الاتحاد السوفيتي، لتخدم مصالحه بإثارة المشاكل في المنطقة، كما أنها أداة حربية للدول العربية، تهدف لإنشاء دولة فلسطينية عرفاتية، وجعل "أرض إسرائيل" حسب زعمهم جزءاً من العالم العربي، ويجب على جيش "الدفاع الإسرائيلي" التصدي لها، كما قرر القيام بعمليات ضدها، بالإضافة لضرب مقراتها؛ لحماية اليهود المدنيين، والحفاظ على أمن الدولة[1].

واتخذ قادة حزب الليكود وفي مقدمتهم أرئيل شارون قراراً بنقل الصراع مع المنظمة إلى خارج فلسطين، بالتوجه لضربها في لبنان؛ لتدمير وجودها العسكري والسياسي، كذلك ضرب الأحياء والتجمعات السكنية الفلسطينية هناك؛ لأن إضعاف المنظمة في خارج فلسطين سيقضي على العناصر المتعاونة معها في الداخل[2]، وصرح بذلك بيغن عندما قال :" سنطارد المخربين ما أمكننا ذلك، سنضربهم في كل مكان، وفي أي وقت، كل من يرفع يده على طفل يهودي في أرض إسرائيل، أو على امرأة، أو رجل يهودي، لن يتمتع بأي حصانة لا في بيروت ولا في أي مكان آخر في العالم[3]"،

وتنفيذاً لذلك قامت حكومة الليكود بتكثيف عملياتها العسكرية لتصفية الوجود السياسي والعسكري للمنظمة، فقررت في 14 آذار (مارس) عام 1978م، إطلاق عملية تحت اسم عملية الليطاني تستهدف (م. ت.ف) وتشمل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني مسافة 25 كم من الحدود، استمرت ثلاثة أسابيع، ونجحت العملية عسكرياً حيث انسحبت المنظمة شمال النهر، كذلك في 17 تموز (يوليو) 1981م، قامت بشن غارات جوية على مواقع للمنظمة في جنوب لبنان استمرت حتى 24 يوليو بعد صدور قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار بين الطرفين[4].

وفي 6 حزيران (يونيو) 1982م، أطلقت حكومة الليكود عملية ضد منظمة التحرير الفلسطينية تحت اسم (سلامة الجليل)؛ أي حماية مستوطنات الجليل الشمالية من المدفعية الفلسطينية في جنوب لبنان هدفت من خلالها: تدمير المنظمة وإخراجها من جنوب لبنان وقواتها العسكرية ومكاتبها الإدارية والسياسية، فبدأت بقصف جوي ومدفعي على مقرات المنظمة، وأماكن تواجد الفلسطينيين في بيروت بعد محاصرة المدينة، واستمر ذلك 88 يوماً حتى قررت المنظمة في 12 آب (أغسطس) الانسحاب من لبنان

---

(1) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 3 (عبري) . السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 288. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 83- 84. كيبفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ص 207.

(2) جفال، مصطفى: حكومة بيغن الثانية وعملية السلام، (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ص 103.

(3) وهب، عبد الوهاب: الوضع الداخلي. نشرة دارسات فلسطينية 1979م ص 473.

(4) شارون، أرئيل: مذكرات شارون، ترجمة أنطوان عبيد، ص 559- 600 . بشارة، عزمي: من يهودية الدولة إلى شارون، ص183. مائير، بن يهودا: صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، ص 120.

بمعاونة المبعوث الدولي فيليب حبيب، وتحت حماية قوات حفظ السلام الدولية، ليتوزعوا في عواصم عربية عدة أهمها تونس[1]).

عكست نتائج حرب لبنان تناقضات في مواقف أعضاء حزب الليكود، فقد وافق الجميع على الحرب عندما أقنعهم بيغن وشارون أن هدفها هو إزالة خطر المنظمة من جنوب لبنان؛ لتحقيق السلام في الجليل وليس غزو بيروت، لكن بعد أن تطورت العملية وزادت الخسائر وتم ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا، رفض عددٌ من أعضاء حزب الليكود تلك الحرب بقوة وفي مقدمتهم حزب الأحرار[2].

فقد رأى المعارضون أن الحرب مبررة ورفضوا دخول الجيش إلى بيروت، محذرين من خطر قيام المسيحيين المتحالفين مع الجيش الإسرائيلي بعمليات انتقام ضد السكان الفلسطينيين في بيروت، وبالفعل قامت عناصر ميلشيات الكتائب المسيحية بارتكاب مذبحة ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا بمساعدة الجيش الإسرائيلي، كذلك تخوفوا من فرض عقوبات أمريكية وأوروبية على إسرائيل، في المقابل رأى البعض الآخر أن الحرب عادلة ويجب دعم شارون ضد المنظمة لتصفيتها[3].

برر بيغن وشارون أن الحرب نجحت في تحقيق أهدافها في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً وعسكرياً وطردها من الجنوب اللبناني، بعد أن كانت تهدد "إسرائيل"؛ بسبب دعم وتأييد الاتحاد السوفيتي لها[4]، وبرر شارون أن ظروف الحرب أجبرته على التوغل في بيروت وضرب المخيمات الفلسطينية فيها؛ لأنها شكلت قواعد لقادة المنظمة[5]، واعتبر بيغن أن مجزرة صبرا وشاتيلا أعمال وحشية قامت بها وحدة الكتائب اللبنانية وصرح :" غرباء غير يهود يقتلون غرباء والعالم كله يحاول إلصاق الجريمة باليهود"[6].

---

(1) جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية، ترجمة محمد هشام، ص267. شارون، أرئيل: مذكرات شارون، ترجمة أنطوان عبيد، ص 559– 600. المصري، إبراهيم: اتجاهات الفكر السياسي، ص 174–178.

(2) تقرير عن: مواقف الأوساط الصهيونية من الحرب اللبنانية، مجلة الأرض ع 21، نقلاً عن صحيفة (يديعوت 1983/5/13م) ، (دافار 1983/6/15م) . سيفر، اريك: بيغن سيرة حياته، ص 158. كيمجي، دافيد: الخيار الأخير، ص186.

(3) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي، ص 332 (عبري) .

(4) The Golan Heights Law-5742-1981- 14 December 1981.Israel ministry of foregn affairs.

(5) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 310. صلاح، محمد: الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، ص 85.

(6) شندلر، كولن: اسرائيل الليكود والحلم الصهيوني، ص 159.

يتضح مما سبق أن حزب الليكود اتخذ موقفاً رافضاً للاعتراف ب (م.ت.ف) كممثل للشعب الفلسطيني، ويعتبر هذا امتداداً لرفض الليكود الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ولم يقتصر الرفض على الجانب النظري بل إنه عمل على:

- تشويه صورة (م. ت. ف) وقيادتها وتصويرهم على أنهم قتلة وإرهابيون أمام العالم.
- رفض التعامل معهم في أي تسوية سياسية ممكنة.
- ملاحقتهم داخل الأراضي المحتلة.
- ملاحقتهم في الخارج واقتلاع وجودهم من جنوب لبنان.

ويتضح أن حرب لبنان لم يكن هدفها مجرد إزالة الخطر المتمثل في قواعد منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، بل كان الهدف الأساسي هو توجيه ضربة إلى المنظمة للقضاء على نفوذها في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعزيز ارتباط هاتين المنطقتين باسرائيل، كما أن الحرب ظهرت وكأنها حرب وقائية من خطر يهدد "إسرائيل".

رابعاً– موقف حزب الليكود من قضية اللاجئين الفلسطينيين:

رفض حزب الليكود الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم الفلسطينية، أو الاعتراف بذلك على أنه حق سياسي، كما رفض الاعتراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (حق العودة) رقم (194)؛ لأن اعترافه به يؤدي لتحمله المسؤولية لإيجاد حلول لتلك المشكلة[1].

واعتبر حزب الليكود أن السبب الرئيس في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرجع إلى زعمائهم الذين دعوهم للخروج من فلسطين، وترك أراضيهم، حيث قال بيغن : "لم نكن نرغب في أن يصبح أي عربي لاجئاً في عام 1948م، طلبنا منهم البقاء في "بلادنا"، وهؤلاء الزعماء الذين دعوهم إلى تدميرنا، هم الذين طلبوا إليهم المغادرة، وللعرب الحق في العيش في البلاد، ولكنها من حيث السلطة والسيادة تخص الشعب اليهودي"[2].

كما اعتبر أن مشكلة اللاجئين قضية إنسانية فقط؛ لذا يجب حلها حلاً إنسانيا لائقاً، بأن تلتزم إسرائيل بتقديم المساعدات المالية؛ لإخلاء وتصفية المخيمات الموجودة في "أرض إسرائيل"، بما فيها

(1) غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 271. .Rutherford, Evan: Palestinians and Israelis on peace,p42

(2) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص83.

المناطق المحتلة عام 1967م؛ لإصلاح وضع اللاجئين بتوطينهم في أحياء سكنية لائقة في المدن الواقعة بالقرب من تلك المخيمات، وتحل الدول العربية مشكلة اللاجئين الموجودة فيها بنفس الطريقة[1].

وقد طرح حزب الليكود في المؤتمر الذي عقده في كانون الثاني(يناير) 1975م، مشروع تسوية حدد موقفه من قضية اللاجئين، نص على: (بذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم، ولمسألة ممتلكات "اللاجئين اليهود" الذين تركوا البلاد العربية "وهاجروا" إلى إسرائيل)[2]، حيث أصر على أن أي تسوية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة، يجب أن تشمل موضوع اللاجئين اليهود في الدول العربية، أي حل مشكلة اللاجئين العرب وتعويض اللاجئين اليهود[3].

وقدم بيغن في خطاب له بالكنيست عام 1977م، حلاً لمشكلة اللاجئين، دعا فيه: بأن تشكل لجنة من ممثلين عن "إسرائيل" والأردن والمجلس الإداري الذي ستقترحه "إسرائيل" لإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الحكم الذاتي، لتحديد أنظمة الهجرة بمقدار معقول لتلك المناطق، على أن تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، لكنه لم يشر لعودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة عام 1948م، والتي تشرد منها آلاف اللاجئين[4].

وقد رفض حزب الليكود حل مشكلة اللاجئين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، واقترح بأن يتم حل مشكلتهم بتوطينهم في المناطق العربية التي هم فيها، خاصة منطقة شرق الأردن؛ لأنهم يشكلون غالبية سكانها، وأشار إلى تجميع كافة اللاجئين المشتتين في الوطن العربي فيها، مع إعطائهم حق التمثيل المستقل[5].

وأكد حزب الليكود أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين مستحيلة، فعودتهم فيها تأثير كبير على الشعب و"المجتمع الإسرائيلي"؛ لأن جزءاً كبيراً من "المستوطنات الإسرائيلية" القائمة سواء في المدن أو القرى هي بالأساس قائمة على قرى ومدن عربية فلسطينية؛ لذلك لا توجد أي طريقة لإعادة تلك الممتلكات إلى أصحابها الذين كانوا يملكونها؛ لأن ذلك يعني هجرة آلاف "الإسرائيليين" والتسبب في مشاكل "للمجتمع الإسرائيلي"، فالليكود من خلال عقد المفاوضات مع الدول العربية، هدف لبحث مدى

---

(1) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م. ص2 (عبري) . بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص117. كيفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ص 207.

(2) غوانمة، نرمين، حزب الليكود، ص 271.

(3) مهنا، محمد نصر وآخرون: الحكم والإدارة، ص204.

(4) غوانمة، نرمين، حزب الليكود، ص 272.

(5) كيفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ص 207. بكري، محمد مصطفى: بيغن وقضايا العنف والسلام ص 70.

إمكانية توطين اللاجئين في تلك الدول؛ لعدم وجود مكان لهم في "إسرائيل"، وأن رجوعهم إليها سيعمل على جعل اليهود أقلية أمامهم، كذلك ستؤدي لزيادة الخطر الديمغرافي، وتشكل تهديداً في حدود عام 1967[1].

تمكن بيغن من تثبيت ذلك الموقف في اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م في الوثيقة المسماة إطار السلام في الشرق الأوسط، واتفق أن تعمل "إسرائيل" مع مصر ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها، للتنفيذ الكامل والدائم لحل مشكلة اللاجئين، ولم توضح الاتفاقية كيفية حل تلك المشكلة، حيث تركت مبهمة، كذلك لم توضح عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعودة، وأنه سيحدد من قبل "الإسرائيليين" والأطراف المعنية والسلطات الفلسطينية المحلية، على أساس الإمكانية الاقتصادية، وليس على أنه حقهم[2].

وقد رفض حزب الليكود الموقف الأمريكي من حل مشكلة اللاجئين وفق ما طرحه الرئيس الأمريكي ريغان عام 1982م، وذلك من خلال مشروعه الذي تعرض لمشكلة اللاجئين حيث قال:(لقد أظهرت حرب لبنان أكثر من أي وقت مضى، مدى تشرد الشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين) [3].

كما رفض حزب الليكود مشروع قمة فاس عام 1982م والذي نص على: (التأكيد الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره، وممارسته لحقوقه الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، والتعويض لمن لا يرغب في العودة)، كذلك رفض مبادرة بريجنيف عام 1982م: التي نصت في بندها الثاني (يجب تمكين اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، في العودة إلى ديارهم، والحصول على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم المتروكة)[4].

يلاحظ مما سبق:

- عمل حزب الليكود على طمس القضية الفلسطينية؛ بتحويلها إلى قضية لاجئين يجب استيعابهم داخل الدول العربية التي لجأوا إليها، لامتلاك تلك الدول أراضٍ واسعة، وموارد كثيرة.
- تجاهل حزب الليكود مشكلة اللاجئين في كل برامجه الانتخابية، فكان يركز على عدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

---

(1) غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 27. بكري، محمد مصطفى: بيغن وقضايا العنف والسلام ص 70.

(2) برينر، ليني: حركة التصحيح، ترجمة دار الجليل، ص 163.

(3) غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 272– 273.

(4) تمراز، سعيد:مشاريع التسوية السلمية، ص354– 356.

- تنكر الحزب لحقوق الشعب الفلسطيني السياسية والقومية في أرضه، ورفض الاعتراف بحقوقه الوطنية وبحق م.ت.ف في تمثيلهم.
- اتخذ حزب الليكود مبدأ أن أمن "إسرائيل" يحتم إبادة المقاومين الفلسطينيين أينما وجدوا.

المبحث الثاني :
موقف حزب الليكود من مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

أولاً- موقف حزب الليكود من مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً- موقف حزب الليكود من الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

ثالثاً- موقف حزب الليكود من مستقبل مدينة القدس.

اعتبر حزب الليكود أن فلسطين جزءٌ من "أرض إسرائيل"، لذلك رفض السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ونادى بتكثيف الاستيطان فيها، وزيادة عدد سكانها اليهود؛ لأنهم محور قيام "الدولة الإسرائيلية"، واعتبر أن القدس عاصمة "دولة إسرائيل" الأبدية، ولن تكون موضوعاً للمفاوضات، وسيتم في هذا المبحث دراسة موقف حزب الليكود من مستقبل الأراضي الفلسطينية من خلال النقاط الآتية: موقف حزب الليكود من الأراضي الفلسطينية عام 1967م، وموقف حزب الليكود من الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م، الموقف من مستقبل مدينة القدس.

أولاً- موقف حزب الليكود من مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة:

اعتبر حزب الليكود أن "أرض إسرائيل" ضمن حدودها التاريخية، تقع على ضفتي نهر الأردن- بزعمهم-، وتضم فلسطين وشرق الأردن معاً، وهي وحدة واحدة باعتبارها وطن الآباء والأجداد، ومن حق "الشعب اليهودي" العيش فيها بأمن وسلام، وكان حسب مبادئه يرفض "تقسيم أرض إسرائيل"، وآمن أنه على الدول العربية الاعتراف بسيادة "إسرائيل" وحق اليهود على أرضهم التاريخية، من خلال إقامة علاقات سلام معها[1].

وقد أيد حزب الليكود احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام 1967م، واعتبرها "مناطق محررة"، وجزءاً مكملاً "لأرض إسرائيل"، كما رأى في تلك الحرب فرصة لتوسيع حدود "إسرائيل"[2]، لذلك رفض بعض نصوص قرار مجلس الأمن(242) الذي صدر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967م، والذي نص على (عدم قبول احتلال أراضي الغير بالحرب، وانسحاب القوات المسلحة الصهيونية من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، كذلك احترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام، ضمن حدود أمنة ومعترف بها[3]).

وادعى حزب الليكود أن الفقرة الأولى من القرار، تنطبق فقط على الحروب العدوانية، بمعني أن "إسرائيل" "حررت" المناطق (فلسطين والجولان وسيناء) عام 1967م في حرب دفاعية، وأن الفقرة لا تتعلق بالمناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لاعتبارها جزءاً من "أرض إسرائيل التاريخية"[4].

---

(1) جولدشتاين: حركة حيروت والشرقيون، من الشراكة السياسية، ص74 (عبري) . بار، درور: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن، ص11(عبري) .خطاب بيغن في مؤتمر في افتتاح المؤتمر العام الرابع لحركة حيروت: 13-11-73م (عبري) .

(2) معوز، موشيه: القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (1948-1984م) ، ص 199 (عبري) . جولدشتاين: حركة حيروت والشرقيون، من الشراكة السياسية، ص74 (عبري) .

(3) Israel ministry of foreign affairs . Security Council Resolution 242- 22 November 1967.

(4) النيرب، محمد: أي حكم ذاتي والى أين، ص80. كيفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، ص 90.

Sella,Amnon and Yishal,yael: Israel the peaceful belligerent 1967-1979, p12

يتضح مما سبق أن قرار مجلس الأمن رقم (242) كان غامضاً وحمل معانٍ كثيرة، حيث جاءت بنوده في صالح "إسرائيل" وإن كان الليكود قد خشي في البداية أن تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، وتشمل انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م، لكنه بعد ذلك أعاد تفسير القرار بما يناسب أهدافه التوسعية، بأنه يشير إلى الانسحاب من سيناء والجولان فقط، وليس الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأنها جزء من أرض إسرائيل التاريخية، لذلك اعتبر القرار فيما بعد أنه الأساس الوحيد لأية تسوية.

وانطلاقاً من ذلك، رفض حزب الليكود أي خطة سياسية تدعو للانسحاب من أجزاء من "أرض إسرائيل"، أو تسليمها لسلطات "غير الإسرائيلية"، أو إقامة دولة فلسطينية فيها، كما رأى أن حكومة المعراخ، سعت لتقسيم "أرض إسرائيل التاريخية"، بالتنازل عن الضفة الغربية في مشروع يغال ألون[1] الذي تبنته عام 1967م، والذي نص على(إمكانية إعادة أجزاء من "أرض إسرائيل"، والاحتفاظ بالباقي للاعتبارات الأمنية، وأن نهر الأردن من الممكن أن يكون حدا أمنياً "لإسرائيل")[2]، واعتبرته تنازلاً عن وجود الشعب اليهودي، وخطراً على المستقبل السياسي للدولة، كما يؤدي لإقامة دولة فلسطينية؛ تهدد كيان وأمن "إسرائيل" وحياة مواطنيها، وتمنع أي أمل لتحقيق السلام[3].

وأقر حزب الليكود عام 1973م مشروعاً تقدم به مناحيم بيغن، تضمن سياسة بديلة لسياسة حكومة العمل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، توفر الأمن والسلام "للشعب اليهودي"، ودعا المشروع إلى[4]:

- عدم تسليم الضفة الغربية التي أطلق عليها اسم "يهودا والسامرة" لأي حكم أجنبي.
- تطبيق قانون الدولة على مناطق "أرض إسرائيل" التي لم يطبق عليها.
- الالتزام بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية؛ لأجل الوصول للسلام.
- رفض أي انسحاب قد يعرض أمن وسلامة "الشعب اليهودي" للخطر.

---

(1) يغال الون: (1918– 1980م) نائب وزير الخارجية ولد في فلسطين تخرج من أحد المدارس الزراعية ودرس في الجامعة العبرية وجامعة لندن وأكسفورد وانضم لحزب العمل، وأصبح وزير للعمل عام 1961م، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الاستيعاب ثم وزير للتعليم والثقافة. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم، ص55.

(2) مهنا، محمد نصر وآخرون: الحكم والإدارة، ص202–203. سيلفر، اريك: بيغن سيرة حياته، ص226.
Likud Herut UK. A statement of beliefs and principles.

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص2 (عبري). وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م، ص1 (عبري). بكري، محمد مصطفى: بيغن وقضايا العنف والسلام ص71.
Likud- platform, http:/www.knesset.gov.il/elections/ Knesset 15/elikud-m.htm.

(4) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م، ص 1.(عبري) . الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1975م، ص321. تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1976م، ع1، ص27.

- استيطان جميع مناطق "أرض إسرائيل".
- تجنيد "الشعب اليهودي" وأصدقائه في العالم، تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل ضمان ومساندة المشروع.

مثلت قرارات المشروع، المبادئ والخطط التي حددها حزب الليكود في برنامجه السياسي لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، والذي ذكر فيه: (حق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" غير قابل للجدال والنقاش، وهو حقه في الحصول على الأمن والسلام في "وطنه"، ويجب رفض أي مقترح لتقسيم جديد "لأرض إسرائيل الغربية"، إلى جانب تطبيق سيادة الدولة على مناطق "أرض إسرائيل المحررة" بصورة قانونية، كما أن للاستيطان اليهودي الواسع النطاق في قطاعات "يهودا والسامرة" وقطاع غزة، أهمية كبرى في الحفاظ على امن الدولة[1]).

وتقدم حزب الليكود عام 1974م بطلب للكنيست؛ لإجراء نقاش حول مستقبل الضفة الغربية، وضمان بقائها جزءًا لا يتجزأ من "أرض إسرائيل"؛ لأن حكومة المعراخ أقدمت على تنازلات إقليمية فيها، بناءً على تصريح رئيس الوزراء إسحاق رابين[2] بأنه مستعد للتنازل عن أجزاء من الضفة الغربية، إذا وافقت الأردن على إنهاء الحرب بين الطرفين، كما قام الحزب بالتظاهرات وتوقيع عرائض لحل الكنيست، وطالب بإجراء استفتاء شعبي قبل أن تتخذ الحكومة موقفاً محدداً من ذلك الموضوع[3].

أدى موقف حزب الليكود المتصلب إلى انقسام قادة المركز الحر بين مؤيد ومعارض له، فبينما أصر شوستاك على التمسك بشعار المركز (الأرض المحررة لن تعاد)، اعتبر شموئيل تمير أن الواقع السياسي الجديد يلزم الاستعداد لتنازلات إقليمية بما فيها الضفة الغربية مقابل السلام، وذلك خلافاً لمبادئ حركة حيروت[4].

وقد أدى الاختلاف بين قادة المركز الحر إلى انشقاقه لكتلتين متساويتين في كانون الثاني (يناير) 1975م: شموئيل تمير من جهة، والمعارضة بزعامة أليعيزر شوستاك من جهة ثانية، لكنهما قررا

---

(1) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م، ص4 (عبري) .
Platforms of Israeli political parties on the two- state solutusn and apeace agreement,p54.

(2) إسحاق رابين: (1922–1995م) ، ولد في القدس، درس في مدرسة زراعية، من زعماء حزب العمل، وهو رئيس "حكومة إسرائيل" الخامس، ورئيس الأركان العامة خلال حرب حزيران 1967م. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية، ص 241.

(3) تقرير عن: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1974م، ع20، ص 683، نقلاً عن صحيفة هارتس 1974/10/2م) . السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 298.

(4) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1974، ص 241. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 64. جبور، سعيد: الكتاب السنوي عام 1976م، ص 227. الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1974، ص 241.

البقاء ككتليين منفصلتين، ضمن إطار حزب الليكود[1]، وبعد مباحثات بين الطرفين تم الاتفاق على احتفاظ تمير باسم المركز الحر، أما الجناح الأخر فأطلق على نفسه اسم (المركز المستقل)[2]، ثم اتخذت إدارة المركز الحر قراراً عام 1975م بالانسحاب من حزب الليكود، والعودة إلى ممارسة النشاط السياسي كحزب مستقل[3].

كذلك ظهر تباين فكري بين حزب الأحرار وحركة حيروت، فمعظم أعضاء حزب الأحرار لا يؤيدون مبدأ (وحدة أرض إسرائيل)، واستعدوا لتنازلات إقليمية في الضفة الغربية مقابل السلام، كما نفروا من أسلوب حركة حيروت في المظاهرات[4].

وقدم حزب الليكود في آذار (مارس) 1975م مشروعاً إلى الكنيست؛ لتطبيق "القانون الإسرائيلي" على الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمها إلى "الدولة اليهودية"، وأرفق بطلبه عريضة موقعة من 619،450 شخص، أي ما يعادل 44% من مجموع أصحاب حق الاقتراع في "إسرائيل" لدعم طلبه، لكنه رُفض بأغلبية أعضاء الكنيست' وفي شهر أيار (مايو) 1976م تقدم الحزب بمشروع قانون لحل الكنيست، وإجراء انتخابات جديدة تمكن الشعب من التعبير عن رأيه، قبل أن تقرر حكومة المعراخ مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم رفض الطلب[5].

وفي انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، أدخل الحزب بعض التعديلات على برنامجه الانتخابي السابق، بناءً على طلب قدمه عيزر وايزمن وحزب الأحرار لمجلس الليكود، فحذف منه فقرة تنص على عدم تقسيم "أرض إسرائيل الغربية"، واستعيض عنها:"سيادة إسرائيل بين البحر والأردن، أرض إسرائيل للشعب اليهودي وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية[6]، وقد رفضت حركة حيروت وحركة لعام

---

(1) هاني، عبد الله: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 10. أبو النمل: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1975، ص322.

(2) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 67. تقرير عن: الوضع الحزبي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975، ع 5، ص138، نقلاً عن صحيفة (دافار 12-2-1975م) .

(3) جبور، سعيد: الكتاب السنوي عام 1967م، ص 227.

(4) تقرير عن: الوضع الحزبي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975، ع5، ص140، نقلاً عن صحيفة (دافار 10-2-1975م) .

(5) تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1975م، ع 6، ص 166.السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 298.

(6) نيويورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل ،ص 112 (عبري) . شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب الى السلطة، ص88.

اقتراح أخر قدمه حزب الأحرار لإقرار صيغة أخرى بديلة نصت على: (بين الصحراء والبحر مكان لدولتين فقط، واحدة يهودية وأخرى عربية فلسطينية، ويشكل نهر الأردن الحدود بينهما)[1].

أدى فوز حزب الليكود في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، إلى أن تصبح الفرصة أكثر ملائمة لتحقيق أهدافه بدعم "الوجود الإسرائيلي" في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يجعل من المستحيل على أي "حكومة إسرائيلية" فيما بعد التراجع عن ذلك الموقف، أو التفاوض بخصوص الانسحاب، وظل طوال فترة حكمه رافضاً لأية سيادة غير "الإسرائيلية" على الضفة الغربية[2].

لم يجر حزب الليكود أي تغيير على مواقفه السابقة في برنامجه السياسي لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، إذ استمر رافضاً فكرة الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967م، بدعوى أن "السيادة الإسرائيلية" يجب أن تمتد بين البحر والصحراء، وأكد أن "لدولة إسرائيل" الحق في فرض سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، مع انتهاء الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق كامب ديفيد، رافضاً إقامة دولة فلسطينية فيها؛ لأنها ستكون قريبة من السكان اليهود، وتشكل خطراً على حياتهم[3].

يتضح مما سبق: أن حزب الليكود شدد على أن حق "الشعب اليهودي" على "أرض إسرائيل" لا نزاع عليه، فهو حق أساسي يتوافق مع أماني وحق اليهود بالأمن والسلام في "وطنهم"، لذلك عارض أي اقتراح ينتج عنه الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، وطالب بفرض "السيادة الإسرائيلية" على تلك الأراضي، والتي أطلق عليها اسم "المحررة"، ونادى بتكثيف الاستيطان اليهودي فيها خاصة الضفة الغربية؛ لأهميتها في الحفاظ على كيان وأمن الدولة.

كذلك رفض حزب الليكود العودة لحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م؛ لأنها حدود غير أمنة على حد زعمهم، وطالب الحكومة الإسرائيلية الإسراع في بناء وتوسيع المستوطنات وزيادة عدد سكانها في تلك الأراضي، لعدم الضغط على إسرائيل بالتخلي عنها.

---

(1) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص89. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 61.

(2) السيد، يونس: الليكود تنظيما، شؤون فلسطينية 1990م، ص49. شاس، السفير طاهر: التطرف الإسرائيلي، ص102.

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 2 (عبري) .

ثانياً- موقف حزب الليكود من الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م:

انطلقت سياسة حزب الليكود الاستيطانية من مبدأ؛ حق اليهود في الاستيطان في كل جزء من "أرض إسرائيل"، التي تضم فلسطين وشرق الأردن[1]، وشكل ذلك بنداً أساسياً في قرارات المؤتمرات التي عقدتها الأحزاب التي تشكل منها، وفي برامجه الانتخابية؛ حيث نص في برنامجه لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م؛ على أهمية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

ودعا حزب الليكود في المؤتمر الذي عقده في الفترة 16/12 كانون الثاني(يناير)1975م، إلى إعلان "السيادة الإسرائيلية" على المناطق المحتلة عام 1967م، وجاء في قراراته: (النظر لخطورة فرض حكومة إسرائيل قيوداً على اليهود الراغبين في الاستيطان في أراضي الوطن)، كذلك احتج المؤتمر على إخراج المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة من نطاق الخطط الإسكانية لتوزيع السكان[3].

أيدت حركة حيروت قرارات المؤتمر كافة، بينما عارضها بعض أعضاء حزب الأحرار والقائمة الرسمية، وأعلنوا عن تحفظ حزبيهما من أعمال الاستيطان خلافاً للقانون وقرارات الحكومة، فهاجمهم يهود أولمرت من المركز الحر واتهمهم بالرياء؛ لأنهم يتحدثون ضد المستوطنين بحجة مخالفة القانون والنظام[4].

واتخذت اللجنة المركزية لحركة حيروت قراراً عام 1976م، دعت فيه "الحكومة الإسرائيلية" إلى القيام باستيطان واسع قروي ومديني في الضفة الغربية، وعارض حزب الليكود قرار الحكومة بإزالة مستوطنة كفر قدوم، فساند مستوطنيها طوال عام 1976م، ووقف إلى جانب نشاطات حركة غوش

---

(1) وثيقة خطاب بيغن في افتتاح المؤتمر العام للحزب ونشر في صحيفة حيروت (13-11-1973م) ، السياسات الخارجية لمناحيم بيغن: إعداد درور بار يوسف، ص 11. (عبري) . كيفال، جيرشون: السياسات الحزبية، ترجمة مصطفى الرز، ص 39. منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان، ص 21.

(2) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م. ص2(عبري) . السيد، يونس: شؤون فلسطينية عام 1990م، ص 49.

(3) تقرير عن: المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975م، ع 3، ص 92. الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1975م، ص 321.

(4) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1974م، ص 242

ايمونيم الاستيطانية[1][2]، كذلك دعا في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م لتوسيع دائرة تكثيف الاستيطان ليشمل "أنحاء أرض إسرائيل" كافة[3].

وعندما تسلم حزب الليكود حكم "إسرائيل" عام 1977م، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م نشاطاً استيطانياً واسعاً، وأعلن بيغن أن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أراض "محررة"، وأن الحكومة الجديدة برئاسته، تدعو الشباب إلى الاستيطان في تلك الأراضي[4]، وحدد ملامح السياسة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وأبرزها[5]:

- استكمال ما أنشأته حكومات المعراخ من أحزمة استيطانية، مع إقامة حزام أخر جديد في الجزء الغربي من الضفة الغربية يمتد من شمالها إلى جنوبها.
- الإعلان رسمياً عن المشاريع والمخططات الاستيطانية لحزب الليكود، مع محاولة تضخيمها؛ بهدف الحصول على مزيد من الدعم المالي للاستيطان من المنظمات الصهيونية.
- الاتجاه نحو إقامة المدن الاستيطانية الكبيرة، بدلاً من المستوطنات الصغيرة المؤقتة.

وكان هدف حزب الليكود من ذلك؛ فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض المحتلة، لمنع حرية تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى رغبته في أن يثبت من خلال تكثيف استيطانه في الضفة الغربية، أن بقاءه فيها دائم، وأنها غير خاضعة للتفاوض[6].

وقد طبقت حكومة الليكود غالبية خطط الحزب الاستيطانية، وكان أولَ عمل قامت به إضفاؤُها صفة الشرعية على المستوطنات التي أقامتها حركة غوش امونيم بالقرب من نابلس أثناء حكم العمل المعراخ، دون أن تعترف به الحكومة رسمياً، وقام بيغن بتمويلها إلى جانب حركات استيطانية مختلفة،

---

(1) حركة غوش ايمونيم: حركة دينية قومية يهودية متطرفة غير مرتبطة بالعمل البرلماني الإسرائيلي عملت بنشاط في الفترة (1973– 1988م) وهي التي شكلت النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات،ص 323

(2) بحيري، مروان: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1976م، ص 219.

(3) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 73. بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 118. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 309.

(4) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان، ص43.

(5) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان ص 21.

(6) جريس، امطانس: دولة رفاه المستوطنين، ص 18.

ووفر لها التغطية السياسية والقانونية والمالية اللازمة، وأعلن عن نيته إقامة الكثير من المستوطنات في مناطق الضفة الغربية كافة[1].

وأكد بيغن أن مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه في قمة الإسماعيلية المنعقدة بتاريخ 28 كانون الأول (ديسمبر) 1977م، لن يؤثر على وضع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، فقد نص على تطبيق حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق، لا ينطبق علي السكان اليهود أو على مساحات الأرض المقامة عليها المستوطنات، وأن إسرائيل ستحتفظ بحقها في تطبيق سيادتها علي تلك المناطق، وستواصل بناء المستوطنات اليهودية بشكل يمنع إقامة دولة فلسطينية[2].

وتنفيذاً لسياسة حزب الليكود القائلة: (إن الشعب اليهودي يملك الحق الكامل في الاستيطان في ارض إسرائيل)، نشطت حكومة بيغن في وضع الخطط الاستيطانية الواسعة التي ستنفذها فترة الحكم الذاتي، وقامت بوضع نظام خاص لمستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن تخضع مع السكان اليهود للقضاء والتشريع و"الإدارة الإسرائيلية"؛ حتى لا تخضع لسلطة الحكم الذاتي[3].

وقام حزب الليكود فور توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، ببناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث توقع الرئيس المصري أنور السادات، والرئيس الأمريكي جيمي كارتر، أن يوقف بيغن الأنشطة الاستيطانية خمس سنوات؛ لأنه وعدهم بذلك خلال المفاوضات، فاعتبر كارتر أن تلك المستوطنات غير شرعية، وخرقاً للقرار الأممي (242)، كما أنها تشكل عائقاً أمام أية تسوية سلمية بين العرب و"إسرائيل"[4].

لكن بيغن رفض الموقف الأمريكي، ودافع عن قراره مؤكداً أنه تعهد فقط بالامتناع عن بناء المستوطنات خلال فترة المفاوضات، التي ستستمر ثلاثة أشهر بين مصر و"إسرائيل"، لعقد معاهدة السلام بينهما، وأن مفعول التعهد انتهى منذ 17 أيار (مايو) 1978م، كما أنه لم يلتزم بذلك في جميع المناطق،

---

(1) معوز، موشيه: القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (1948–1984م) ، ص 199 (عبري) . منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان، ص43.

(2) وثيقة مشروع بيغن للسلام، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 1، ص22. شارون أرئيل: أرئيل شارون سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، ص31. الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص65.

(3) شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، شؤون فلسطين 1979م، ع 91، ص 86. حشيشو، نهاد: قراءة في برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ص 73.

(4) معوز، موشيه: القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (1948–1984م) ، ص 200(عبري) .
Slater,Robert: Warrior statesman,p398.

ولم يقرر وقفاً قاطعاً لإقامة المستوطنات، وزعم أن حكومته لا تستطيع منع اليهود من إقامة مستوطنات في "أرضهم التاريخية"، حتى سلم كارتر بذلك في النهاية[1].

وانقسم الرأي داخل حزب الليكود حول موقف بيغن من استمرار إقامة المستوطنات في الضفة الغربية أثناء المفاوضات، فظهر فريقان:

الفريق الأول: بزعامة عيزر وايزمن وسيمحا أرليخ زعيم حزب الأحرار (Samiha Erlich)؛ نادى بتجميد إقامة المستوطنات؛ خوفاً من توقف المفاوضات، ولأن ذلك يخدم "إسرائيل" ويظهرها بمظهر الدولة الحريصة على استمرار المفاوضات، وقد أشار أرليخ أنه إذا كان إقامة المستوطنات يشكل عقبة أمام السلام، فيجب التوقف عن ذلك؛ لأن أمن إسرائيل فوق كل اعتبار[2].

الفريق الثاني الذي تزعمه أرئيل شارون وهورفيتس، وطالبوا بالاستمرار في إقامة المستوطنات، وتعزيزها، من منطلق حق كل يهودي في العيش في أي مكان من الضفة الغربية وقطاع غزة، دون تدخل في رغبته وإرادته[3].

وأكد حزب الليكود في المؤتمر الذي عقده عام 1979م، على قانونية استيطان اليهود في كل مناطق "أرض إسرائيل" المقدسة لدى الشعب اليهودي، التي منحه الله إياها، وأوصى شارون خلال المؤتمر بالاستمرار في الاستيطان على الأسس الأمنية والقومية "لدولة إسرائيل"، كما طالب بتأييد ومساندة حركة غوش ايمونيم، وأشار إلى أن الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة مهم؛ لمنع إقامة دولة فلسطينية، كذلك تقدمت اللجنة التحضيرية السياسية لحركة حيروت في المؤتمر باقتراح تطبيق القانون والقضاء والإدارة "الإسرائيلية" على الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد انتهاء فترة السنوات الخمس الانتقالية في مشروع الحكم الذاتي، واعتبار الاستيطان المديني والقروي في كافة أنحاء "أرض إسرائيل" ضرورة قومية أمنية[4].

وعمل مناحيم بيغن على تنفيذ مخططات حزب الليكود الاستيطانية، فعمل على تثبيت "القانون الإسرائيلي" على مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة؛ تمهيداً لفرضه على الأراضي الفلسطينية المحتلة

---

(1) تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 10،ص584، نقلاً عن (يديعوت 1978/9/19م) . الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص 30. منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان، ص 44.

(2) تقرير عن: الوضع الداخلي معارضة مشروع السلام الإسرائيلي، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م، ع 2، ص84-134. تقرير عن: حكومة بيغن وإمكانية استمرارها، مجلة الأرض ع 23، عام 1978م، ص 4.

(3) Gazi, Shlomo: Trapped fools (Thirty years of Isreal policy in the Territories) , p31.

(4) وهب، عبد الوهاب: الوضع الداخلي في إسرائيل، نشرة الدارسات الفلسطينية 1979م، ع7، ص473 – 476، نقلاً عن(معاريف 5/6/ 1979م) .

عام 1967م كافة[1]، فأقام في مستوطنة كريات أربع[2] عام 1979م مجلساً إقليمياً مثل المجالس الإقليمية في "إسرائيل"، طبق من خلاله "التشريع الإسرائيلي" على المستوطنة، كذلك أنشئت مراكز إقليمية مشابهة لعدد من المستوطنات في الضفة الغربية، وقررت وزارة الداخلية إقامة مركز إقليمي موحد لمستوطنات غزة[3].

كما شرع بيغن في التخطيط وإقامة مراكز صناعية جديدة في الضفة الغربية، والعمل على ربط مستوطنات الضفة الغربية بالمراكز الصناعية "الإسرائيلية"؛ من أجل توفير فرص عمل لمستوطني الضفة الغربية، وتشجيع غيرهم من المستوطنين على الانتقال لتلك المستوطنات[4].

وأقر حزب الليكود في برنامجه لانتخابات للكنيست العاشرة عام 1981، أن (الاستيطان جزء من أمن "إسرائيل"، وستعمل الحكومة على تعزيزه وتطويره وتوسيعه، وتقوية المستوطنات المحاذية للحدود، وستواصل الحفاظ على العرف القائل، بأن الاستيطان اليهودي لن يكون سبباً في طرد أي شخص من أرضه وقريته ومدينته)[5]، وقرر حزب الليكود أنه إذا تعرضت حكومته للنقد الأمريكي حول سياستها الاستيطانية، يلجأ إلى الزعم بأن مجموعات من المستوطنين اليهود قاموا بعملية الاستيطان دون الرجوع إلى السلطة المدنية[6].

وصرح حزب الليكود أن مشروع ريغان عام 1982م، يشكل خطراً على مستوطنات "إسرائيل" وبقائها في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لكونه طالب بالانسحاب "الإسرائيلي" من تلك الأراضي، مع تجميد المستوطنات "الإسرائيلية" فيها، وأكد الحزب رفضه للقرار، وأن "إسرائيل" ستحتفظ بسيطرتها على تلك الأراضي[7].

فقام بيغن بتخصيص 18.5 مليون دولار لبناء مستوطنات جديدة، وأصدر أمراً بتحويل أربعة مواقع عسكرية في الضفة الغربية إلى مستوطنات مدنية، وخطط لبناء 42 مستوطنة جديدة فيها خلال أربع سنوات قادمة، وتوطين 100 ألف مستوطن يهودي جديد في الضفة الغربية، و10 ألف في قطاع

---

(1) جريس، إمطانس: دولة رفاه المستوطنين، ص19.

(2) كريات أربع: تقع مستوطنة كريات أربع في غوش عتسيون على مشارف مدينة الخليل على الطريق الموصلة إلى القدس. عابد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، ص 16.

(3) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان ص 48.

(4) تقرير عن: الليكود في مواجهة معضلات لا حلول لها، مجلة الأرض عام 1977م، ع 22، ص 33. جريس، إمطانس: دولة رفاه المستوطنين، ص19.

(5) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 3 (عبري) .

(6) بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 119.

(7) غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 242.

غزة، فكان رد إدارة ريغان على ذلك، أن أصدرت قراراً أنها لا تعتبر بناء "المستوطنات الإسرائيلية" في تلك المناطق أمراً غير شرعي[1]، وقد بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها حكومة الليكود منذ عام 1977 وحتى 1983م (130) مستوطنة[2].

يستنتج مما سبق أنه حتى عام 1977م كان للأحزاب اليمينية ولحركة حيروت تأثير ضئيل على "السياسية الإسرائيلية"، فحين كانت حيروت في المعارضة لم تكن تملك القدرة على وضع أفكارها ومقترحاتها موضع التنفيذ، ولم يكن بالإمكان ترجمة المفاهيم اليمينية إلى فعل إلا بعد أن وصل حزب الليكود إلى الحكم.

موقف حزب الليكود من المشاريع الاستيطانية فترة حكمه (1977-1983م):

سارع حزب الليكود بتنفيذ سياسته الاستيطانية أثناء توليه الحكم، فوضع مجموعة خطط ومشاريع؛ كان هدفها السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وربط المستوطنات والأراضي المحتلة عام 1967م "بإسرائيل"، فتضاعف عدد المستوطنات والمستوطنين فيها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة؛ ومن أبرز تلك المشاريع:

1- مشروع شارون:

تولى أرئيل شارون وزارة الزراعة ورئاسة اللجنة الوزارية للإسكان والاستيطان في حكومة الليكود بتاريخ 17 حزيران(يونيو) عام 1977، ومن خلال منصبه بدأ تنفيذ سياسة الحزب الاستيطانية ومخططاته حول تكثيف الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، باعتبارها جزءاً مكملاً من "أرض إسرائيل"، ويجب تطبيق "السيادة الإسرائيلية" عليها، كذلك إخلائها من سكانها؛ لأن الفلسطينيين بنظره غرباء في "أرض إسرائيل" ويجب طردهم منها[3].

وقدم شارون خطة استيطانية[4] إلى حكومة الليكود في تموز (يوليو) 1977م، تضمنت إقامة شبكة مستوطنات على طول الضفة الغربية، بخط يوازي المستوطنات الإسرائيلية المقامة على طول خط الساحل

---

(1) غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 242.

(2) منصور، جوني: إسرائيل والاستيطان ص 48.

(3) شارون أرئيل: أرئيل شارون سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، ص10.19,P Fragmenting Palestine: ـــــ .

(4) عرف هذا المشروع في البداية بمشروع فوخمان نسبة إلى ابرهام فوخمان الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، أطلق عليه مشروع العمود الفقري المزدوج لأنه وفقاً لهذا المشروع ستكون اسرائيل بمثابة جسر يتكون من عمود فقري الاول هو القائم الآن على امتداد السهل الساحلي، والثاني هو الذي سيقام على امتداد نهر الأردن، وبذلك ستكون الضفة الغربية وسط هذين العمودين كجيب عربي محاط بالمستوطنات الإسرائيلية. وبعد صعود الليكود إلى الحكم تولى شارون وزير الزراعة في حكومة الليكود اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية وبذلك أصبح هو المسئول التنفيذي عن مشاريع الاستيطان، فشرع في تبني مشروع فوخمان وتنفيذه والذي اشتهر فيما بعد بمشروع شارون. إمطانس، جريس: دولة رفاه المستوطنين، ص 20.

الفلسطيني؛ من أجل الفصل بين سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والتي احتلت عام 1948م، كذلك لربط الضفة الغربية مع "إسرائيل" بشبكة طرق تمتد من البحر المتوسط غرباً حتى غور الأردن شرقاً، مما يساهم في تكثيف "الاستيطان الإسرائيلي" في الضفة الغربية، وسعى أيضاً إلى منع الفلسطينيين من البناء على جانبي الطرق المؤدية إلى المستوطنات اليهودية، أو على جانبي طرق العرض التي تقطع الضفة الغربية من شرقها إلى غربها، بالإضافة إلى تطويق المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية بمجموعة مستوطنات تقام حول تلك التجمعات وفقا للمشروع[1].

ونشط شارون بإقامة عشرات "المستوطنات الإسرائيلية" في الضفة الغربية لتنفيذ مشروعه، وقام باستخدام العنف ضد أصحاب الأراضي لدفعهم إلى الهجرة، كما اهتم بتطوير التجمعات البلدية وشق الطرق التي استهدفت تغيير خريطة الضفة الغربية، كذلك زيادة عدد المشاريع الصناعية اليهودية فيها؛ لإيجاد كثافة سكانية يهودية، وخلطهم بالسكان الفلسطينيين، ليصعب فيما بعد الفصل بين الطرفين بواسطة تحديد خط حدود، وطالب بتكثيف الاستيطان بجانب المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية؛ بهدف منع تكوين قطاعات سكانية ذات طابع عربي صرف، وسعى إلي تطويق القدس بالمستوطنات[2].

وقد تباينت الآراء والمواقف داخل حزب الليكود من السياسة الاستيطانية التي اتبعها شارون، فبرز تياران[3]:

- **التيار الأول:** مؤيدٌ لسياسة شارون الاستيطانية، ونادي بوجوب تطبيق "السيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية مع تكثيف الاستيطان، والتمهيد لإعلان ضمها إلى "إسرائيل"، مع وجوب التخلص من المواطنين العرب؛ لأنهم عنصرٌ زائدٌ بنظرهم.
- **التيار الثاني:** تزعمه عيزر وايزمن وكان معارضاً لسياسة شارون الاستيطانية، فقد رأى أن الحق التاريخي لليهود في الاستيطان في الأراضي المحتلة، لا يقتضي فرض "السيطرة الإسرائيلية" الكاملة عليها، وبالتالي فإن خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود في تلك الأراضي؛ سيهيئ الأجواء لتقبل المستوطنين اليهود فيها، وتقليل العداء لهم.

وكانت نظرة وايزمن الاستيطانية مختلفة مع سياسة شارون؛ حيث فضل توسيع المستوطنات القائمة وتحويلها إلى مدن بدلاً من إقامة مستوطنات جديدة، كما احتج على أعمال كتلة غوش ايمونيم الاستيطانية، التي أيدها شارون ودعمها، والتي نشطت بإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية

---

(1) تقرير عن: المناطق المحتلة، نشرة الدراسات الفلسطينية عام1981م، ع 5، ص 311. جريس، إمطانس: دولة رفاه المستوطنين، ص 20. الأسمر، حلمي: شارون ملك الإرهاب، ج2، ص 69–70.

(2) شارون أرئيل: أرئيل شارون سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، ص 33.

(3) جريس، إمطانس: دولة رفاه المستوطنين، ص 18.

المحتلة عام 1967م بمجرد تولي الليكود الحكم، بموافقة الحكومة أو بدون موافقتها، فاتخذ قراراً بالحد من أعمالها؛ لأنه اعتبر ذلك من تخصص وزارته الأمنية، وهدد بالاستقالة من منصبه إذا لم يتوقف شارون عن أعماله الاستيطانية، فأيد بيغن قرارات وايزمن، كذلك احتج كثير من وزراء حكومة الليكود على المشاريع الاستيطانية التي قام بها شارون، وأكثرها لم يحظ بموافقة الحكومة[1].

أما حزب الأحرار فقد أيد الاستيطان واعتبره حق لليهود في أجزاء "أرض إسرائيل" كافة، وهو متداخل مع احتياجات الأمن، لكنه اعترض على طريقة تنفيذ الاستيطان التي يتبعها شارون، معتبرها تضر بالمصالح السياسية "لإسرائيل"، وانتقد انتشار المستوطنات في مناطق أكبر من المخصصة لها، وقد أيد سيمحا أرليخ زعيم الحزب قرارات عيزر وايزمن، وهدد أنه إذا استقال وايزمن سيستقيل معه، بينما أيد حزب لعام أعمال شارون الاستيطانية، واتخذ موقفاً عدائياً اتجاه وايزمن وقراراته التي أصدرها ضد شارون، كما اتهمه الحزب بالخيانة، وأصدر بياناً أكد فيه ضرورة تكثيف المستوطنات في الضفة الغربية وأنحاء إسرائيل كافة [2].

2- مشروع عيزر وايزمن 1979م:

قدم عيزر وايزمن وزير "الدفاع الإسرائيلي" في حكومة بيغن مشروع عام 1979م، تضمن إقامة ست مدن كبيرة، ذات كثافة سكانية في الضفة الغربية، فتبنته الحكومة وقامت بتنفيذه، وكان الهدف من إقامة تلك المدن؛ تقوية سيطرة "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلة، للحيلولة دون التخلي عنها في ظل أية اتفاقيات سياسية[3].

يلاحظ مما سبق:

- أن رؤية حزب الليكود لتأمين "إسرائيل" وتحصينها، هو التوسع الاستيطاني في أنحاء فلسطين كافة.
- وجود عوامل عدة ساهمت في توسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة، أهمها:

أ- تمسك حزب الليكود بمبدأ (وحدة أرض إسرائيل).

ب-تسلم حزب الليكود الحكم في "إسرائيل" عام 1977م، جلب معه دفعاً قوياً للمشروع الاستيطاني من خلال ما اتبعه من سياسات استيطانية توسعية.

ت-أدى تعيين شارون وزيراً للزراعة إلى زيادة عدد المستوطنات في الأراضي المحتلة في تلك الفترة.

---

(1) تقرير عن: حكومة بيغن وإمكانية استمرارها، مجلة الأرض عام 1978م ع 23، ص 6، نقلاً عن (هارتس 5-7-1974م) .

(2) تقرير عن: الوضع الحزبي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975م، ع5، ص140 نقلاً عن (دافار 10-2-75)، الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1974م، ص 242.

(3) جريس، إمطانس: دولة رفاه المستوطنين، ص 18.

ثالثاً- موقف حزب الليكود من مستقبل مدينة القدس:

اعتبر حزب الليكود مدينة القدس عاصمة "دولة إسرائيل"، ورفض تقسيمها أو التنازل عنها، واتخذ ذلك شعاراً له، كما رفض مناقشة أي قرار يتعارض مع شعاره، وأكد على أنه لا تراجع عن قرار الكنيست الإسرائيلي الذي أصدره في 8 تموز (يوليو) 1967م، والذي نص على: (أن القدس مدينة واحدة، غير قابلة للتقسيم، وعاصمة إسرائيل[1])، وعبر مناحيم بيغن عن ذلك في أقواله:" نحن مؤمنون أن القدس عاصمة "إسرائيل" الأبدية، وهذا حلم قمنا بتحقيقه، ولن نقبل تقسيم القدس، أو أي حديث عنها"[2].

وطرح حزب الليكود شعاره في برامجه الانتخابية ما بين عامي (1973-1981م)، وشدد فيها على عدم التخلي عن المدينة؛ لأنها العاصمة الأبدية "لدولة إسرائيل"، وأنها ستبقى مدينة واحدة وموحدة، "ومحررة لأبد الأبدين"، لا يمكن تقسيمها أو إعطاء أي جزء منها لأي ديانة، وستبقى كذلك إلى الأبد تحت "السيادة الإسرائيلية"، مع تأمين حرية الوصول لكافة الأماكن المقدسة فيها[3].

وقد مارس حزب الليكود فترة تسلمه الحكم عام 1977م، سياسة تهويد مدينة القدس، من حيث؛ مصادرة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين، وإقامة "المستوطنات الإسرائيلية" بجانب المدينة، كذلك تغيير أنظمتها وقوانينها في مختلف الميادين، وأسماء الشوارع والأحياء وغيرها، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرار رقم (478) في آب (أغسطس) 1980م، واعتبار أن تلك الإجراءات باطلة ولاغية، وتعد انتهاكاً للقانون الدولي، فعارض حزب الليكود القرار وتجاهله مناحيم بيغن[4].

وقد وافق حزب الليكود على قرار بيغن الذي أعلن فيه: ضم القدس الشرقية؛ على اعتبار أنها جزء من العاصمة الموحدة والأبدية "لإسرائيل"، وذلك ما أكده قانون الكنيست الصادر في 30 حزيران (يونيو) 1980م، والذي جاء فيه[5]:

---

(1) يوسف، درور بار: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن، ص 6 (عبري) . شاعل، موشيه فوكسمان: خطابات وأقوال مناحيم بيغن عن القدس، ص25 (القدس هي مدينة واحدة عاصمة اسرائيل- رئيس الوزراء مناحيم بيغن في جلسة الحكومة 1979/9/24م) (عبري) . ساعر، جدعون: شخصيات وقادة اقوال رئيس وزراء اسرائيل، ص11. شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، شؤون فلسطين 1979م،ع 91،ص 86.

(2) . جولدشتاين: حركة حيروت والشرقيون، من الشراكة السياسية، ص75.(عبري) .

Likud Herut UK. A statement of beliefs and principles

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 3. (عبري) . الحمد، جواد: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسة شرق أوسطية، ع 17، ص 169. تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية ص 272. شاعل، موشيه فوكسمان: وثيقة خطابات وأقوال مناحيم بيغن عن القدس، ص 28-79 (عبري) .

(4) غوانمة، نرمين: حزب الليكود، ص 277-278.

(5) جريس، صبري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس، مجلة شؤون فلسطينية عام 1980م، ع 106، ص 13.

Geene, Joseph and Saunders, Harold: The path to Pease,p43

- القدس الموحدة هي عاصمة "إسرائيل".
- سوف تبقى الأماكن المقدسة محفوظة من إلحاق أي ضرر بها أو أي شيء يسيء إلى حرية وصول أبناء الديانات السماوية إلى أماكنهم المقدسة.
- تحرص "الحكومة الإسرائيلية" على تطوير وإنعاش القدس، ورفاه سكانها، عن طريق رصد الطاقات الخاصة، ولاسيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس، تسمى منحة العاصمة.
- تمنح القدس أفضلية خاصة بشأن ما يتعلق بنشاطات الدولة؛ لتطويرها في المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات.

موقف حزب الليكود من مستقبل مدينة القدس وفق مشاريع التسوية السياسية:

أ- مشروع الحكم الذاتي1977م:

طرح بيغن مشروع الحكم الذاتي في قمة الإسماعيلية المنعقدة بتاريخ 28كانون الأول (ديسمبر) 1977م، ولم يتطرق في مشروعه لمدينة القدس، إلا بالإشارة إلى إدارة الأماكن المقدسة، للديانات الثلاثة فيها من خلال؛ اقتراح يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم[1]، ولم يتم تحديد رسمي فيما إذا كانت القدس جزءاً من الضفة الغربية، وهل ستكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي أم لا[2].

ب- اتفاق كامب ديفيد1977-1979م:

زار الرئيس المصري محمد أنور السادات "إسرائيل" بتاريخ 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977م، وألقى خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي في القدس المحتلة، حدد فيه تصوره للمبادئ والأسس التي يجب أن تقوم عليها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام 1967م، بما في ذلك القدس الشرقية[3].

اختلف الموقف المصري والإسرائيلي حول مدينة القدس، فطلب كارتر من الطرفين عرض مواقفهم في رسائل متبادلة، وحدد السادات في رسالة إلى كارتر، ثوابت الموقف المصري بشأن القدس وأهم ما جاء فيها: اعتبار القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويجب أن تكون تحت السيادة العربية، كما يجب احترام الحقوق العربية الشرعية والتاريخية وإعادتها للمدينة، إلى جانب حق الفلسطينيين فيها

---

(1) عبد الرحمن، أسعد وآخرون: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة بعد الانتفاضة، ص 25. عناب، محمد: القدس في مشاريع لتسوية ص 71، 80

(2) شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية 1979م،ع 91،ص 86.

(3) عبد الرحمن، أسعد وآخرون: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة بعد الانتفاضة، ص 25. عناب، محمد: القدس في مشاريع لتسوية ص 71، 80. السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد، ص 170.

وممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة، بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وطالب بضرورة تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن القدس وخاصة القرارين 242و 338، واعتبار الإجراءات كافة التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير وضع المدينة لاغية، ويجب إبطال أثارها[1].

وقدم سفير الولايات المتحدة في إسرائيل صموئيل لويس (Samuel Lewis)عن كارتر مسودة رسالة إلى بيغن، اعتبرت الولايات المتحدة بموجبها أن القسم الشرقي من القدس منطقة محتلة، تسري عليها المعاهدات المتعلقة بالمناطق المحتلة، فرفض بيغن مبادرة السادات، أو قبول رسالة كارتر، وأعلن بصورة قاطعة أنه إذا أرسلت له مثل هذه الرسالة، فان "إسرائيل" لن توقع على الاتفاقية، ووجه رسالة إلى كارتر في17 من أيلول (سبتمبر) 1978م، أبلغه فيها أن حكومته تؤكد على القرار الذي أصدره "الكنيست الإسرائيلي" في تموز (يوليو) 1967م، فسحب كارتر مسودة رسالته، وأعيدت بصيغة أخرى، (أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية مدينة تم توحيدها ولن تقسم إلى الأبد، وتحترم فيها حرية الوصول والعبادة في الأماكن المقدسة، كما جاء في قرار الكنيست الإسرائيلي)[2].

اعتبر قرار كارتر انتصاراً لموقف حزب الليكود، وقال بيغن نتيجة ذلك:" هذا ثالث أعظم يوم في حياتي؛ اليوم الأول كان عندما رفع العلم الإسرائيلي في عيد الاستقلال بعد 1878سنة من التهجير والمطاردات والإبادة الجماعية لليهود، حيث حاربنا لأجل نيل استقلالنا وحريتنا، وبقدرة ومساعدة الرب نجحنا، اليوم الثاني عند تحرير القدس، وأصبحت مدينة كاملة موحدة وعاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وعندما دخل جنودنا إليها ووصلوا عند حائط المبكى[3]، وقد أصر بيغن أثناء محادثات كامب ديفيد على أن موضوع القدس غير قابل للتفاوض، كما رفض طلب السادات، برفع أي علم عربي أو إسلامي فيها؛ حيث اعتبر ذلك تدنيساً للمقدسات[4].

---

(1) شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، شؤون فلسطينية 1979م،ع 91،ص 86. الجعفر، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص 32.

(2) شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية 1979م،ع 91،ص 86.دراسات فلسطينية 1978م، ص 692. عناب، محمد: القدس في مشاريع لتسوية ص 82.

(3) شاعل، موشيه فوكسمان: وثيقة خطابات وأقوال مناحيم بيغن عن القدس، ص16.

(4) شاعل، موشيه فوكسمان: وثيقة خطابات وأقوال مناحيم بيغن عن القدس،ص23،25(القدس هي مدينة واحدة عاصمة إسرائيل. رئيس الوزراء مناحيم بيغن في جلسة الحكومة 1979/9/24م) (عبري) . ساعر، جدعون: شخصيات وقادة أقوال رئيس وزراء إسرائيل، ص11 (عبري) .

يلاحظ مما سبق:

- اختلاف موقف السادات وبيغن من قضية القدس، حيث طالب السادات بإعادة الجزء الشرقي منها إلى السيادة الفلسطينية، لكن بيغن رفض بشدة إخضاع القدس بشقيها لغير "السيادة الإسرائيلية"، باعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل.
- أن جميع مشاريع التسوية التي طرحها حزب الليكود، أكدت على بقاء القدس عاصمة موحدة "لدولة إسرائيل"، وإخراجها من مفاوضات التسوية.
- استثنى بيغن مدينة القدس من مشروعه الحكم الإداري الذاتي، ولم يبد أي استعداد لتقديم أي تنازل بشأنها، غير ضمان حرية وصول أتباع الديانات الثلاث إلى أماكنهم المقدسة فيها.
- اعتبرت مباحثات كامب ديفيد بشأن مدينة القدس، انتصاراً "للموقف الإسرائيلي"، واستخفافاً بالموقفين المصري والأمريكي، واستهتاراً بالشرعية الدولية؛ لأنه علق مستقبل القدس على قانون أصدره كنيست دولة محتلة.
- ذكرت معظم الرسائل المتبادلة بشأن مدينة القدس، الجزء الشرقي منها، دون الجزء الغربي المحتل عام 1948م.

المبحث الثالث

موقف حزب الليكود من التسوية السياسية مع الدول العربية ما بين عامي (1973- 1983م).

أولاً- شروط حزب الليكود للسلام مع الدول العربية.

ثانياً- موقف حزب الليكود من مشاريع الحلول السياسية مع الدول العربية.

أمن حزب الليكود أن السلام بين اليهود وباقي الشعوب يحدث من خلال؛ مكانة "إسرائيل" وقوتها سياسياً وعسكرياً، والاعتراف بحق اليهود على "أرضهم التاريخية"، وجعل ذلك أساساً مركزياً في أي مشروع للسلام، وسيتم في هذا المبحث دراسة موقف حزب الليكود من التسوية السياسية مع الدول العربية، من خلال التعرف على موقفه من شروط السلام، ومشاريع الحلول السياسية مع الدول العربية.

أولاً– شروط حزب الليكود للسلام مع الدول العربية:

أصر حزب الليكود على أن تكون أية اتفاقيات سلام بين "إسرائيل" والدول العربية كاملة ودائمة، واستعد لإجراء اتفاقيات سلام مؤقتة لوقف الحرب، كما وضع شروطاً عدة قبل توقيع أي اتفاق، أهمها[1]:

- الاعتراف بأن "أرض إسرائيل" حق تاريخي لشعب إسرائيل.
- إخراج الجيوش الأجنبية كافة من "أرض إسرائيل" مع دفع تعويضات الحرب.
- إعادة ما تم مصادرته من اليهود خلال الحروب.
- وقف حالة الحرب وأي هجمات خلال فترة المفاوضات.
- عدم التهديد بالحرب أو الاستعداد لها.
- إلغاء الحظر الاقتصادي والحصار البري والبحري عن "إسرائيل".

وأشار حزب الليكود أنه بدون الشرط الأول لن يتم التوصل إلى سلام، وإذا سعت الدول العربية للحرب، واستمرت في المقاطعة الاقتصادية والحصار البري والبحري، سيكون "لإسرائيل" الحق في الدفاع عن نفسها[2]، وقد دعا الحزب في برنامجه لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، إلى السعي الدائم لتوقيع اتفاقيات سلام مع الدول العربية، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين دون تدخل خارجي، وأكد على أن الأمن شرط أساسي لأي اتفاق سلام، ورأى أن معاهدة السلام يجب أن تضمن "السيادة الإسرائيلية" على المناطق التي شكلت قاعدة للقوات العربية ضدها؛ خوفاً من تكرار هجماتها في المستقبل[3].

وصرح زعيم الحزب مناحيم بيغن في اجتماع المجلس القطري لحركة حيروت في دورته الحادية عشرة في تل أبيب بتاريخ 29 أيلول (سبتمبر) 1974م، أن معاهدات السلام هي الطريق الوحيد لإنهاء الحرب، وفتح الحدود بين العرب و"إسرائيل"، وأن التسوية المرحلية تعني المزيد من الانسحاب والتنازل

---

(1) يوسف، درور بار: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن، ص43–44–45 (عبري) .
Likud- platform, http:/www.knesset.gov.il/elections/ Knesset 15/elikud-m.htm.

(2) يوسف، درور بار: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن، ص43–44–45 (عبري) .

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م. ص2(عبري) . يونس، السيد: الليكود تنظيماً وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية 1990م، ع 208، ص 49.

على مراحل[1]، وتؤدي إلى تقريب قوات "العدو" من مراكز تجمعات المواطنين اليهود في "إسرائيل"، مما يشكل خطراً على حياتهم وعلى" أمن الدولة"، إضافة إلى أنها تثير خطر استئناف الحرب[2]، وأضاف بأنه يقبل التفاوض مع العرب دون أن يكون لهم شروط مسبقة، خاصة مطالبتهم بانسحاب "إسرائيل" الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وإقامة دولة فلسطينية[3].

واقترح مناحيم بيغن على "حكومة إسرائيل" عام 1975م، مشروعاً للسلام مع الدول العربية، ارتكز على الأسس التالية:

- الاتفاق على عقد هدنة تامة بين اليهود والعرب لفترة أولى قوامها 3 سنوات.
- تطبيق الهدنة على الجيوش النظامية بأسلحتها البرية والبحرية والجوية، وعلى كل تنظيم أخر يحمل السلاح.
- تبذل خلال السنوات الثلاث المذكورة جهود لإحلال السلام بين "الشعبيين"، وذلك بتوقيع معاهدات سلام بين "الدولة اليهودية" وجاراتها العربية، تعين فيها "إسرائيل" حدودها.
- تبذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم، ولمسألة ممتلكات اللاجئين اليهود الذين تركوا الدول العربية وهاجروا إلى "إسرائيل".
- تعين كل حكومة شريكة في المفاوضات ممثليها المعتمدين.
- تجري المفاوضات بالتناوب في القدس، وفي عواصم الدول العربية المجاورة، أو في مكان محايد، مثل: جنيف، لوزان أو سان ريمو.
- يحق لكل طرف التقدم بما يشاء من الاقتراحات إلى طاولة المناقشات، على أساس الاعتراف المتبادل باستقلال الدول المتفاوضة وسيادتها.
- تبلغ "حكومة إسرائيل" تلك الاقتراحات برسالة رسمية إلى الدول المجاورة لها، وتحاط علماً بها وبمضمونها جميع الدول التي تقيم "إسرائيل" معها علاقات دبلوماسية، بواسطة نشرها على الملأ[4].

---

(1) شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 74–75.–76. مهنا، محمد نصر وآخرون: الحكم والإدارة، ص 202–203. عبد الله، هاني: الانتخابات العامة في إسرائيل، مجلة الشؤون الفلسطينية 1974م، ع 29، ص210.

(2) تقرير عن: المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975م،ع 3، ص 91 نقلاً عن صحيفة (معاريف 1975/1/16م) . الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي عام 1975م، ص 321.

(3) وثيقة انتخابات الكنيست الثامنة، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع 1، ص 29– 690، نقلاً عن صحيفة (معاريف 1973/12/10) .

(4) تقرير عن: المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975م،ع 3، ص 90 نقلاً عن صحيفة (يديعوت أحرنوت 1975/1/13م) . رياض، الأشقر وآخرون: الكتاب السنوي عام 1975م، ص 320.

وفي انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، لم يجر حزب الليكود أي تغيير في مواقفه السياسية في إطار السلام مع الدول العربية، وأكد على ضرورة أن تتم مفاوضات السلام المباشرة، بين "إسرائيل" والدول المجاورة دون تدخل خارجي، ورفض أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في أية مفاوضات من اجل السلام في الشرق الأوسط، وحذر من خطورة أن تؤدي المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية، كما رفض مبدأ الأرض مقابل السلام((1).

وأضاف مناحيم بيغن في خطابه أمام الكنيست في 21 حزيران (يونيو) 1977م، أن أية معاهدة للسلام يجب أن تتضمن إلى جانب إنهاء حالة الحرب، رسم الحدود، وتبادل السفراء كذلك إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية طبيعية بين جميع دول الشرق الأوسط، وأكد على وجوب الاشتراك في مؤتمر جنيف على أساس قراري 242 و338، كذلك الاستعداد لتنازلات إقليمية في سيناء والجولان مقابل اتفاقيات سلام نهائية(2).

وأكد حزب الليكود في برنامجه لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، (أن حكومة الليكود ستعمل بكل طاقتها لمنع حدوث حرب جديدة، ليؤكد عكس ما ذكرته حكومة المعراخ في برنامجها الانتخابي عام 1977م، أن الليكود إذا قام بتشكيل حكومة ستندلع حرب على الفور، والواقع أثبت أنها دعاية خاطئة، فالحكومة برئاسة الليكود منعت الحرب وتوصلت إلى توقيع اتفاقية سلام مع كبرى جاراتها)(3).

ثانياً- موقف حزب الليكود من مشاريع الحلول السياسية مع الدول العربية:

بعد اندلاع حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م بين مصر وسوريا من جهة و"إسرائيل"من جهة أخرى، دفعت المساعي الأمريكية السوفيتية مجلس الأمن إلى إصدار قرار(338) في 22 تشرين الأول(أكتوبر) 1973م، الذي طلب وقف إطلاق النار، ودعا إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه، كما دعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وبدأت التحضيرات لعقد المؤتمر في جنيف، وتم افتتاحه في21 كانون الأول (ديسمبر) 1973م، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة عسكرية مصرية و"إسرائيلية" للبحث في الفصل بين القوات في سيناء فقط، وتقرر تأجيل أعمال المؤتمر(4).

---

(1) . الحمد، جواد: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسة شرق أوسطية، ع 17، ص169. الحافي، عامر: الحكم والإدارة في إسرائيل، ص 200. تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية ص272، 254.

(2) .Basic guidelines of the government- 20 June 1977. Israel ministry of foreign affairs.

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981، ص 3(عبري) .

(4) كوانت، وليم: مذكرات زعماء صهيون، قراءة في أوراق ناحوم جولدمان، ترجمة رفعت أحمد، ص 94-95. تمراز سعيد: مشاريع التسوية، ص 350.

1- على الجانب المصري:

أ- موقف حزب الليكود من اتفاقيتي فصل القوات مع مصر(1974-1975م):

بدأت اللجنة العسكرية المصرية "الإسرائيلية" أعمالها في جنيف في 27 كانون الأول(ديسمبر) 1973م، لكنها لم تؤدِ إلى نتيجة؛ مما دفع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي التوجه إلى مصر للقاء الرئيس السادات؛ لتسهيل الاتفاق بين مصر و"إسرائيل"، وفي 17 كانون الثاني(يناير) 1974م تم التوصل إلى فك الارتباط الأول بين الطرفين، وأهم ما تضمنه: وقف إطلاق النار وتوقف العمليات العسكرية، كذلك انسحاب "القوات الإسرائيلية" إلى غربي ممرات سيناء (ممري متلا والجدي)، ونص على الاستمرار في المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة على أساس قرار مجلس الأمن 338[1].

استمرت جولات كيسنجر لإتمام السلام بين مصر و"إسرائيل"، وتم في2 أيلول(سبتمبر)1975م، توقيع اتفاق ثان لفك الارتباط بين الطرفين في جنيف، اعتبر استمراراً لاتفاق فك الارتباط عام 1974م، وتعهدت فيه "إسرائيل" بانسحاب محدود من سيناء، بما في ذلك حقول النفط في أبو رديس وممري متلا والجدي[2].

وقد حددت الأحزاب والقوى السياسية "الإسرائيلية" موقفها من اتفاقيتي فصل القوات مع مصر، بين مؤيد ومعارض لها، وقد ظهر تباين في المواقف داخل حزب الليكود من الاتفاقية، تمثلت مواقفها بما يلي:

كان حزب حيروت يعارض السياسات الخارجية لحكومة العمل (المعراخ)، خاصة فيما يتعلق بالتسويات السياسية مع الدول العربية، فيعرض بدائله السياسية الثابتة؛ بعدم التخلي عن "أرض إسرائيل التاريخية"، أو الأراضي المحتلة عام 1967م[3]، لذلك هاجم اتفاق فصل القوات مع مصر، واعتبره انسحاباً من طرف واحد، كما وصفه بالسيئ والكارثة؛ حيث زعم أنه أعطى لمصر الكثير و"لإسرائيل" القليل، فبموجبه فقدت "إسرائيل" النفط والممرات الاستراتيجية في سيناء(ممري متلا والجدي)، وجعلتها تتنازل عن مبدأ تجريد سيناء من السلاح[4].

---

(1) الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي 1974م، ص 182، 310. العثمان، عثمان : مأزق التسوية السياسية، ص 69، 70.

(2) الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي عام 1975م، ص 257.399. 481.

(3) جولدشتاين: حركة حيروت والشرقيون، من الشراكة السياسية، ص73 (عبري) . ديان، موشيه: ديان يعترف، ترجمة شوقي إبراهيم، ص 355.

(4) تقرير عن الوضع السياسي (مناقشات حول اتفاقية فصل القوات) نشرة الدراسات الفلسطينية 1974، ع 3، ص 70 نقلاً عن صحيفة (هارتس 1974/1/17م)

Stein, Kenneth: Heroic Diplomacy,p164.

ورأى الحزب أن الانسحاب من صحراء سيناء مشكلة كبيرة؛ باعتبارها مدخل الحروب إلى "أرض إسرائيل" منذ القدم، مما يهدد أمن الدولة ويعرض حياة مواطنيها للخطر[1]، فطالب بعدم الانسحاب من أي منطقة تم احتلالها خلال الحروب مع مصر، كذلك رفض الاتفاقيات الجزئية، وعبر عن تأييده انسحاب "إسرائيل" عن أجزاء من سيناء، مقابل توقيع اتفاق سلام كامل ينهي حالة الحرب معها، ويكون مقبولاً على "إسرائيل" وشعبها[2].

واتهم الحكومة بخرق التزاماتها بعدم الانسحاب من ممرات سيناء دون إلغاء الحرب بين "إسرائيل" ومصر، وركز على كونها لا تتمتع بتفويض من الشعب لعقد مثل تلك الاتفاقيات، نظراً إلى أنها حكومة انتقال مؤقتة، فطالبها بالاستقالة وإجراء انتخابات جديدة، كما أكد على أنها وافقت على ذلك الانسحاب تحت الضغط الأمريكي، فاتخذ قراراً في 18 آب (أغسطس) 1975م، دعا إلى عدم الخضوع للقرارات الأمريكية، والتوجه إلى أنصار "إسرائيل" في الولايات المتحدة؛ للبدء بحملة ضد الإدارة الأمريكية، لإجبارها على التخلي عن موقفها[3].

أيد عيزر وايزمن الاتفاق، واعتبره يقلل من خطر حرب الاستنزاف، ويوفر الأمن[4]، وصرح أن الضفة الغربية يجب أن تكون جزءاً من "إسرائيل"، أما سيناء فالوضع مختلف، فيمكن التحدث عن تعديلات طفيفة على الحدود بعد حرب أكتوبر 1973م، وليس على حدود عام 1967م[5].

وقد عارض بنيامين هيلفي أحد زعماء حركة حيروت موقف الحركة من الاتفاقية، وانسحب منها احتجاجاً على ذلك عام 1975م- رغم أنه كان من أشد المطالبين باعتبار شبه جزيرة سيناء جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل- موضحاً أن سياسة حيروت المتصلبة تتجاهل الواقع، وترفض التكييف مع متغيراته؛ لأن نتائج حرب أكتوبر 1973م ووضع "إسرائيل" الدولي لا يلزم بالاستعداد الدائم للحرب فقط، بل الاستعداد مبدئياً للتوصل إلي حل إقليمي وسط مع العرب[6].

---

(1) تقرير عن الوضع السياسي (مناقشات حول اتفاقية فصل القوات) نشرة الدراسات الفلسطينية 1974، ع 3، ص 76 نقلاً عن صحيفة (هارتس 23/ 1/ 1974م) .

(2) جولدشتاين: حركة حيروت والشرقيون من الشراكة السياسية،ص76-77(عبري) .

(3) تقرير عن الوضع الداخلي في اسرائيل، نشرة الدراسات لفلسطينية 1975م، ع 11،17، ص 359 -363، نقلاً عن صحيفة (دافار 1975/8/24م) ، ص 447، ص 487 نقلاً عن صحيفة (معاريف 6/30/ 1975) . السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 298. أبو النمل، حسين: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1975، ص 287.

(4) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي 1974م، ص 309.

(5) تقرير عن: أبعاد ونتائج صعود الليكود للحكم في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1977م، ع 20-21، ص 9.

(6) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 66.

واتخذت إدارة حركة حيروت قرارات عدة في جلسة عقدتها في شهر آذار (مارس) 1976م؛ لمناقشة اتفاقية فصل القوات مع مصر، أهم ما جاء فيها[1]:

- أن تنازل "حكومة إسرائيل" عن مطلبنا في السلام، خطوة خطرة تلحق الضرر بأمننا، وان إدارة الحزب تقرر؛ أن ليس لأية حكومة الحق في التنازل عن حق "شعب إسرائيل" في العيش بسلام في وطنه.
- أن إدارة الحركة تحذر من أن يؤدي ضعف الحكومة إلى انسحاب شامل إلى حدود 4 حزيران (يونيو)، وإلى إقامة دولة فلسطينية، ثم انهيار وجود "إسرائيل".
- إن رضوخ رئيس الحكومة لمطالب الإدارة الأميركية، قد يؤدي إلى قرار تزويد مصر بالسلاح بشكل كثيف.
- إن إدارة الحركة تقرر أن رئيس الحكومة رابين يضلل الشعب، عبر تقاريره المضللة بشأن إنجازاته المزعومة، ولا يتحدث عن تنازلاته للإدارة الأمريكية؛ لذا فإن إدارة حيروت تطالب الحكومة بالاستقالة الفورية وإجراء انتخابات جديدة من دون تأخير.

يلاحظ مما سبق أن حركة حيروت تنتقد ولا تقدم بديلاً.

أما حزب الأحرار فقد أبدى رأياً مخالفاً لحركة حيروت، حيث عبر في جلسة لإدارة الحزب بتاريخ 23 تشرين الثاني (نوفمبر)1973م، عن استعداده لتنازلات إقليمية في سيناء مقابل اتفاقية سلام، شرط أن تصان المصالح الأمنية الحيوية للدولة[2]، وطالب بتغيرات في سياسة حزب الليكود ليبرهن على أنه ليس حزب حرب، بأن يتم التحدث عن الحدود الآمنة للدولة بدل الحقوق التاريخية، وأكد الحزب رفضه أي انسحاب يشكل خطراً على الشعب وسلامته[3].

وأشار شارون في تظاهرة نظمها حزب الليكود ضد الاتفاق في تل أبيب عام 1974م، أن فصل القوات هو انسحاب جيش منتصر تقوده حكومة مهزومة مقابل لاشيء، وطالب "الجيش الإسرائيلي" أن يبقى في القناة مدة تتراوح ما بين 20–25 عاماً أو على الأقل 15عاماً، ويتم الانسحاب على مراحل مدة كل منها خمس سنوات، تمتحن فيها نية مصر للسلام مع "إسرائيل"، لكن إسحاق رابين(Yitzhak Rabin) رئيس الحكومة رد على ذلك بقوله:" أورد المعراخ في برنامجه الانتخابي للكنيست السابعة، بنداً

(1) جبور، سعيد: وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1976م، ص 219.

(2) وثيقة انتخابات الكنيست الثامنة، نشرة الدراسات الفلسطينية، ع 1، ص27، نقلاً عن صحيفة (معاريف 12/10/ 1973م) . الأشقر، سعيد: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1974م، ص 242.

(3) عبد الله، هاني: الانتخابات العامة في إسرائيل، مجلة الشؤون الفلسطينية 1974م، ع 29، ص209.

نص على: أنه مادام التوصل إلى اتفاق سلام شامل غير ممكن، فإن الحكومة ستسعى لعقد تسوية مرحلية"[1].

وقد صرح زعيم حزب الأحرار اليميلخ ريملط بأن مبدأ حزب الليكود (لا انسحاب بدون سلام) لا يمكن اعتباره سياسة خارجية "لإسرائيل"؛ لأنه لا يتفق مع الواقع بعد حرب أكتوبر 1973م، ومن الصعب عقد اتفاقيات جزئية بدون تنازلات سياسية، كذلك يجب على "إسرائيل" أن تحدد الاتصالات السياسية مع كل دولة عربية مستعدة لذلك، حتى ولو لم تكن مستعدة لعقد صلح نهائي، وقد أغضبت أقوال ريملط كثير من أعضاء اللجنة المركزية في حزب الليكود؛ لأنها جاءت مناقضة لمبادئه[2]. يتضح أن ريملط لا يوافق على انسحاب "إسرائيل" بدون مقابل سياسي يكون فيه شيء من التقدم نحو السلام.

بينما هاجم آرييه دولتسين أحد زعماء الحزب "الحكومة الإسرائيلية"، وطالبها بالاستقالة، ووصف الاتفاقية أنها بنيت على طلبات السادات، وتمت بدون تنازل مقابل من مصر، كما شكلت خطراً على "إسرائيل"، ولم تقربها خطوة واحدة للسلام[3].

لكن اتضح من خلال المناقشات التي دارت والقرارات التي اتخذت في المؤتمر العام الرابع لحزب الأحرار الذي عقد في الفترة بين 25-29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1975م، أن غالبية أعضاء الحزب أكثر تطرفاً من قيادته في مسألة التسوية في سيناء، حيث أبدت القيادة ميلاً للقبول بالتسويات المرحلية، وقدمت اقتراحاً نص على: (أنه لا ينبغي معارضة اتفاقيات جزئية مع مصر تكون نتيجة مفاوضات مباشرة بين الأطراف، وتضمن تقدماً جوهرياً نحو السلام)، لكن المؤتمر رفض الاقتراح، وأقر اقتراحاً مضاداً تقدمت به العناصر المتطرفة في الحزب[4]، ونصه: (يجدد المؤتمر تمسكه بالمبدأ الثابت في برنامج الليكود لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، الالتزام بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية لأجل الوصول للسلام، ورفض أي انسحاب قد يعرض أمن وسلامة الشعب للخطر[5]).

---

(1) تقرير عن: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974، ع 3، ص71، نقلاً عن صحيفة (هآرتس 1974/1/21م) . شارون أرئيل: أرئيل شارون سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، ص22-23.

(2) تقرير عن الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض، ع 21، 1975، ص 2.

(3) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 69. تقرير عن الوضع الحزبي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975، ع 5، ص139 نقلاً عن صحيفة (هارتس 18-8-1975) .

(4) تقرير عن الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1976م، ع 1، ص 27 نقلاً عن صحيفة (هارتس 30- 11- 1975م) . أبو النمل، حسين وآخرون: الكتاب السنوي عام 1975م، ص 324.عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 61.

(5) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973م. ص2 (عبري) . بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 116. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 60.

شارك المركز الحر بقية كتل الليكود في موقفه من التسوية الجزئية مع مصر، حيث أعلن زعيم المركز شموئيل تمير قبل انشقاقه عن حزب الليكود أنه يؤيد الاتفاقية وضرورة التوصل إلى حل وسط مع الدول العربية، كذلك رأى أنه على حزب الليكود أن يتخلى عن أرائه المتطرفة حتى لا يبقى معزولاً عن "الشعب اليهودي"، وليتمكن من الوصول إلى الحكم في "إسرائيل"، في حين رفض معارضوه ذلك وفي مقدمتهم(شوستاك)[1]، ونشطوا في تكوين جبهة برلمانية موحدة لمعارضة الاتفاقية في الكنيست، تضم بالإضافة إلى حزب الليكود بعض ممثلي المعراخ والمفدال والأحرار المستقلين[2].

وقد دعت حركة "أرض إسرائيل" في بيان لها يوم 11 تشرين الثاني(نوفمبر) 1975م، إلى استقالة الحكومة قبل أن تلحق كارثة "بإسرائيل"، وصرح البيان بأن حكومة رابين فاشلة، فقدت الثقة التي منحها لها الشعب، بسبب تنازلاتها أمام ضغوط السادات وكيسنجر، كما وصف الاتفاقية بأنها خضوع دون شروط من جانب حكومة "إسرائيل"، وإهدار عديم المسؤولية لأمن "إسرائيل" واستقلالها العسكري والسياسي والاقتصادي[3].

وفي حركة لعام توصلت الكتل الثلاث التي تشكلت منها الحركة، إلى وضع صيغة برنامج مشترك عام 1976م، بشأن اتفاقية سيناء عام 1975م، أكد على: أن "لإسرائيل" حقّاً شرعياً وعليها واجباً قومياً في أن تتمركز في سيناء؛ لإفشال مؤامرات العدو الذي يريد أن يحولها إلى قاعدة للعدوان ضد دولة إسرائيل[4].

ونتيجة اختلاف المواقف السياسية بين كتل الليكود من الاتفاقية، وظهور مشاكل بين زعمائها، طالب شارون بإلغاء تلك الكتل وتوحيدها في حزب واحد، وإحداث تغيير في قيادتها[5]، وهدد أنه سيستقيل، ولن يشارك في انتخابات الكنيست التاسعة كمرشح عن الليكود إذا لم تتوحد، فواجه معارضة شديدة من زعامة حزب الليكود، وفشل في تحقيق هدفه فانسحب عام 1974م، وعاد إلى الجيش في كانون الأول(ديسمبر) عام 1974م، بناء على طلب رئيس "الحكومة الإسرائيلية" إسحاق رابين[6].

---

(1) هاني، عبد الله: الأحزاب السياسية، ص 10. تقرير عن: الوضع الحزبي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1975، ع 5، ص 137، نقلاً عن (عال همشمار 29-1-1975م) . أبو النمل، حسين: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1975، ص322.

(2) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1975م، ع 24، ص 11.

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1975م، ع 24، ص 11.

(4) جبور، سعيد وأخرون: الكتاب السنوي 1976م، ص 220.

(5) الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974. ص 240

(6) هاني عبد الله: الأحزاب السياسية، ص 32.جبور، سعيد وآخرون: الكتاب السنوي 1976م، ص217. يونس، كريم: الواقع السياسي في إسرائيل، ص123. غنايم، محمد: طريق شارون: ص 39.

ب-موقف حزب الليكود من معاهدة "السلام الإسرائيلية المصرية"1979م:

مهدت اتفاقية فك الارتباط الثانية عام 1975م إلى زيارة السادات للقدس بتشجيع من الولايات المتحدة، وتم توقيع معاهدة سلام بين الطرفين[1]، نصت على: انسحاب "القوات الإسرائيلية" من سيناء، ولا يحق لمصر بموجب المعاهدة الاحتفاظ بقوات كبيرة في المناطق التي ستنسحب منها "إسرائيل"، كذلك يوافق الطرفان على التفاوض بحسن نية لتوقيع معاهدة سلام بينهما في ثلاثة شهور من تاريخ التوقيع، كما أن كافة المبادئ التي جاءت في قرار الأمم المتحدة رقم 242 تكون الأساس في هذا الحل للنزاع بين مصر و"إسرائيل"، وتم توقيع المعاهدة في 26 آذار (مارس) 1979م وقد وافق الطرفان على ما يلي[2]:

1- الممارسة التامة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.
2- انسحاب "القوات المسلحة الإسرائيلية" من سيناء.
3- استخدام المطارات التي يتركها "الإسرائيليون" للأغراض المدنية من قبل كل الدول.
4- حق المرور "للسفن الإسرائيلية" في قناة السويس، وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات دولية.
5- إنشاء طريق بين سيناء والأردن مع كفالة المرور من الطرفين وسلامته.

طرح بيغن معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" على الكنيست في 22 آذار (مارس) 1979م، فأقرتها بأكثرية 95 صوتا مقابل 18، وامتناع 2 عن التصويت، وتغيب3[3]، وكانت نسبة المعارضة للمعاهدة في كتلة الليكود كبيرة، واعتبر الموقف داخل حزب الليكود وكتلته البرلمانية من معاهدة السلام، امتداداً لموقفها من مشروع الحكم الذاتي[4].

وقد عكست المعاهدة انسحابات وانشقاقات داخل حزب الليكود، وعقدت الأحزاب التي تشكل منها جلسات خاصة قبل التصويت على المعاهدة في الكنيست؛ لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها، وعلى إثرها

---

(1) يوسف، درور بار: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن، ص 9-48(عبري) .جولدشتاين: حركة حيروت والشرقيون، من الشراكة السياسية، ص86 (عبري) .

(2) الوثيقة الثانية، إطار ابرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد 17-9-1978م) ، اتفاق كامب ديفيد وإخطاره، عرض وثائقي، ص10.

Treaty of Peace between Israel and Egypt Memorandum of Agreement between Israel and the US- Addresses of Presidents Carter and Sadat- Prime Minister Begin- 26 March 1979.. Israel ministry of foreign affairs .

(3) وهب، عبد الوهاب: دراسات فلسطينية عام 1979م، ع 4، ص 218، نقلاً عن صحيفة (دافار 1979/3/21م) .

(4) انظر ملحق رقم (2) ، ص (209).

أقرت اللجنة المركزية لحركة حيروت في جلستها التي عقدتها في19 آذار (مارس) 1979م، المعاهدة بأغلبية كبيرة، وأعرب مركز الحركة عن تأييده التام لسياسة الحكومة السلمية في "أرض إسرائيل" [1].

وقد تغيب عن الجلسة وزراء حيروت باستثناء الوزير دافيد ليفي، الذي افتتح المناقشة بالقول: "كان البديل لاتفاقية السلام مواجهة مع الولايات المتحدة، وعزلة في العالم وتهديداً بحرب فورية"، أما معارضو المعاهدة فعبر عن رأيهم عضو الكنيست يوسف روم، الذي اعتبر أن المعاهدة لا تبشر بالسلام المتوقع، ووصفها موشيه ارنس بالمؤلمة والصعبة؛ لأن بيغن بموجبها تنازل كثيراً، وستؤدي لطرد المستوطنين من سيناء، وأضاف أن المنطقة الموجودة تحت سيطرة إسرائيل في سيناء ستتقلص تدريجياً، مما يؤدي إلى إضعاف الدولة من الناحية الإستراتيجية[2].

بينما أيد أرئيل شارون وعيزر وايزمن المعاهدة، وأشار وايزمن إلى أن الشعب المصري يريد السلام، وأن "الجيش الإسرائيلي" يقف متأهباً دائما بالنسبة للأخطار التي قد تنجم عن عدم احترام مصر للاتفاقية[3].

وقد حدثت انسحابات فردية من حركة حيروت وكتلة الليكود في الكنيست في أعقاب التوقيع على المعاهدة، حيث انسحبت عضو الكنيست غيئولا كوهين، ثم تلاها عضو الكنيست يتسحاق يتسحاقي، وأخر الانسحابات من حركة حيروت كانت استقالة عيزر وايزمن من منصب وزير الدفاع في أواخر شهر أيار(مايو)1980م، ثم القرار الذي اتخذته سكرتيريه الحركة بطرده، في أعقاب تصويته على اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة[4].

وفي حزب الأحرار دعت اللجنة المركزية نوابها في الكنيست، في الجلسة التي عقدها في 18 آذار (مارس) 1979م، إلى التصويت مع معاهدة السلام، والوقوف إلى جانب الحكومة في جهودها لتطبيقها قولاً وعملاً، واتخذ القرار بأغلبية 40 صوتا ضد 13، وذكر سيمحا أرليخ زعيم الحزب أن لدى الحكومة أدلة على أن السادات لا يريد الحرب، كما وضح:" أن السلام يتطلب تضحيات، وأن السلام مع مصر لا يقلل الأخطار الملموسة على حدودنا الأخرى، وهذه تتطلب موارد ضخمة ليس بمقدور إسرائيل تعبئتها بنفسها"، وصرح رئيس كتلة الليكود وعضو الكنيست أبراهام شرير، أن موقف الحكومة القوي في

---

(1) وهب، عبد الوهاب: الدراسات الفلسطينية عام 1979م،ع 4، ص 220، نقلاً عن (معاريف، هآرتس 1979/3/20م).

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص67.

(3) وثيقة محاضر الكنيست، ص37. وهب، عبد الوهاب: نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1979م،ع4، ص 221 نقلاً عن (معاريف 1979/3/21م) . عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص67.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص21. تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية، ص 282–283. كيفال، جيرشون: السياسات الحزبية، ترجمة مصطفى الرز، ص 244.

المحادثات مكن من توقيع الاتفاقية، ودعا إلى عدم الخوف من السلام؛ لأن مخاطر الحرب أكبر بكثير من مخاطر السلام[1].

وقررت حركة لعام في الجلسة التي عقدتها في 18 آذار (مارس) 1979م، الامتناع عن إعطاء أي توجيهات لنواب الكنيست بشأن كيفية التصويت على معاهدة السلام مع مصر، وفي بداية الجلسة اقترح هوروفيتس التصويت ضد الاتفاقية، فلاقى اقتراحه معارضة عضو الكنيست زلمان شوفال، الذي اقترح تأييد المعاهدة؛ لأنه إذا صوتت كتلة لعام ضدها بناء على قرار ملزم وانسحبت من الائتلاف؛ فإنها ستخرج إلى الأبد من مركز الصدارة في الخريطة السياسية[2].

وقد أدى اختلاف الآراء في كتلة لعام حول التصويت على المعاهدة، إلى انقسامها إلى كتلتين في 2 (نيسان) ابريل 1979م، تضم كل واحدة منهما أربعة أعضاء كنيست، الأولى هي كتلة هوروفيتس، والثانية كتلة أليعيزر شوستاك التي قرر ثلاثة من أعضائها التصويت إلى جانب الاتفاقية، وأصر العضو الرابع على التصويت ضدها[3].

كما أعلن عضو الكنيست موشيه شامير في جناح هوروفيتس انسحابه من كتلة الليكود ومن الائتلاف، وأعلن أنه سينشئ حزباً جديداً يوحد معارضي معاهدة السلام، بينما أصر عضو الكنيست هوروفيتس البقاء في كتلة الليكود؛ لمواصلة النضال من أجل الموضوعات المطروحة، وفي بداية عام 1980م انسحب بكتلة رافي من الليكود ومن الائتلاف نهائياً[4]، كذلك استقال تسفي شيلواح أحد زعماء الحركة، ونادى بضمان "سيادة إسرائيل" على سيناء؛ باعتبارها جزءاً من "أرض إسرائيل التاريخية"[5].

---

(1) وثيقة مشروع بيغن للسلام، نشرة الدراسات الفلسطينية 1978م،ع 1، ص 34، نقلاً عن (هارتس 1978/2/12م) . وثيقة محاضر الكنيست، ص36. وهب، عبد الوهاب: دراسات فلسطينية عام 1979م، ع 4، ص222، نقلاً عن(يديعوت أحرنوت 1979/3/19م) .

(2) محارب، عبد الحفيظ: الموقف من التسوية بين الليكود والمعراخ العمالي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 80، ص60. وهب، عبد الوهاب: نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1979م، ع4، ص223، نقلاً عن (يديعوت أحرنوت 1979/3/19م) .

(3) تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية ص280. جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشر، شؤون فلسطينية عام 1981م، ع117، ص24-25.

(4) وهب، عبد الوهاب: دراسات فلسطينية عام 1979م، ع5، ص. 330، نقلاً عن (هارتس 1979/4/3م) . تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 280. جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشر، شؤون فلسطينية عام 1981م، ع117، ص17.

(5) شاهين، حنة: مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 82/81، ص83. تقرير عن: حكومة بيغن وإمكانية استمرارها، محلة الأرض 1978م، ع 23، ص 7، نقلاً عن (معاريف 1978/4/14م) .

وأصدرت "حركة أرض إسرائيل الكاملة" بياناً تضمن موقفها من معاهدة السلام عام 1979م، اتهمت فيه بيغن بالخداع والخيانة، وأنه باع "أرض إسرائيل" من أجل أن يدخل اسمه في التاريخ، ورأت أن المعاهدة لم تأت بالسلام، بل قادت إلى تصفية "إسرائيل" وإلى خطر حرب قريبة، كما أنه تنازل تحت الضغط الأمريكي عن معظم مكاسب حرب الأيام الستة عام 1967م، عن سيناء بأكملها ومعها ثروات أمنية واقتصادية حيوية، بما في ذلك إمكان الدفاع عن حرية الملاحة في البحر الأحمر، وسيأتي بعد التنازل عن سيناء، دور قطاع غزة "ويهودا والسامرة" والجولان والقدس، وستطلب الدول العربية عودة "إسرائيل" إلى حدود التقسيم في عام 1947م[1].

وقررت إدارة كتلة أحدوت في 18 آذار (مارس) 1979م، أن يصوت ممثلها في الكنيست هيلل زايدل (Hillel Seidel) إلى جانب معاهدة السلام، وقال زايدل أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تشكل النواة الأساسية لسلام بين إسرائيل وبقية جاراتها في المنطقة كلها[2].

وقد رد بيغن على المعارضة بتصريحه أن السلام يحتاج لتضحيات، وأن معاهدة السلام مع مصر إنجاز مهم؛ لأنها أكبر قوة عسكرية عربية، وبالتالي إخراجها من دائرة الصراع العربي مع "إسرائيل"، ثم الحصول على حدود آمنة، كما أن المعاهدة ستنهي المقاطعة الاقتصادية، وتحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي للدولة[3]، وأكد أن المعاهدة قائمة على أمن "إسرائيل"، فيوجد مناطق منزوعة السلاح دون وجود أي جندي، ومناطق تخفض فيها الأسلحة، كذلك تضمن "لإسرائيل" حرية الملاحة في مضائق التيران وقناة السويس[4].

يلاحظ مما سبق:

- تميز موقف بعض أعضاء حزب الليكود بالرفض القاطع لأية تسوية للنزاع العربي "الإسرائيلي" تعتمد على تنازلات إقليمية من جانب "إسرائيل"، وطالبت بضرورة الاستيطان اليهودي في مختلف مناطق "أرض إسرائيل" بما في ذلك المناطق التي احتلت في حرب حزيران يونيو 1967م.
- حدث الانشقاق داخل المركز الحر، بسبب تغيير مواقف تمير المتصلبة، ومطالبته بالاعتدال حول مستقبل الضفة الغربية التسويات السلمية مع الدول العربية.

---

(1) وهب، عبد الوهاب، دراسات فلسطينية 1979م، ع 4، ص 222، نقلاً عن (هارتس 1979/3/14م) .

(2) وهب، عبد الوهاب، دراسات فلسطينية 1979م، ع 4، ص 4، نقلاً عن (هارتس 1979/3/15م) .

(3) ساعر، جدعون: شخصيات وقادة أقوال رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، ص13(عبري) .

Roberts.Samuel J: Party and policy in esrael, p141.

(4) جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، ص 287–288.

Daniel, Gordis: The battle for Israel's soul (Begin, Menachem), p70.

- تراجع بيغن في اتفاقية السلام مع مصر عن مباديء حزب الليكود، فقد ناقض نفسه حيث إنه واجه أموراً كان في السابق كحزب معارض يرفض مجرد النظر إليها، فقد تخلى عن سيناء مقابل الاحتفاظ ببقية الأراضي المحتلة، تحقيقاً لحلمه وحدة "أرض إسرائيل التاريخية".

2- على الجانب السوري:

أ- موقف حزب الليكود من اتفاق فصل القوات مع سوريا عام 1974م:

استكمالاً لمساعي كيسنجر لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، تم التوصل إلى توقيع اتفاق فصل القوات بين سوريا و"إسرائيل" في 31 أيار (مايو) 1974م في جنيف، وأهم ما تضمنه: وقف إطلاق النار، وانسحاب "القوات الإسرائيلية" عن جزء من هضبة الجولان المحتل عام 1967م خاصة عن مدينة القنيطرة، إلى جانب إقامة منطقة عازلة مجردة من السلاح، وتمركز القوات الدولية لمراقبة الاتفاق[1].

اعتبر حزب الليكود أن هضبة الجولان جزء من "أرض إسرائيل"، وأكد على حق اليهود في الاستيطان فيها، وأن هذا الحق متداخل مع احتياجات الأمن الحيوية "لإسرائيل" ولا يشكل عقبة أمام السلام، وأنه لن يتم التنازل عنها أو الانسحاب منها خلال أي مفاوضات مع سوريا[2]، لذلك عارض اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية، وأصدر قراراً في كانون الثاني (يناير) 1974م، نص على:" أن هناك خطر من أن تجري محاولة لدحرنا إلى الوراء إلى حدود ما قبل حزيران (يونيو) 1967م، وهذا سيعرض وجود الدولة وسكانها للخطر[3].

وقدم الحزب عدة اقتراحات لجدول أعمال الكنيست، حيث تقدم باقتراح في 29 نيسان(ابريل) 1974م، باقتراح أبدى فيه معارضة الحزب وتحفظه من مفاوضات فصل القوات مع سوريا، وأخذ على الحكومة موافقتها على تلك المفاوضات في وقت تخوض فيه سوريا حرب استنزاف، وقد اتهم الحكومة بموافقتها على الاتفاقية تحت الضغط الأمريكي، وأنها انسحبت من طرف واحد، وأشار إلى أنه لا أمل في السلام مع سوريا[4].

وتقدمت كتلة الليكود في 7 أيار (مايو) 1974م، باقتراحين آخرين أعرب فيهما ممثلو الكتلة عن تحفظهم من المفاوضات، واعتبر بيغن أن الاتفاقية خطر على أمن "إسرائيل" وحياة مواطنيها، فرد عليه

---

(1)Agreement on disengagement of forces between Israel and Syria- 13 may 1974. .Israel ministry of foreign affairs.

(2) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973، ص 3.

(3) الدجاني، هشام: المطامع الصهيونية في الجولان، مجلة شؤون فلسطينية عام 1982م، ع 124، ص 14.

(4) الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي 1974م، ص 210. تقرير عن: الوضع الحزبي في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1974م، ع 19، ص 4، نقلاً عن صحيفة (همشمار 1974/5/31م) .

يغال الون أن الحكومة هدفت من الاتفاقية: وقف إطلاق النار والتوصل إلى السلام، تأمين بقاء المستوطنات في الجولان وتطورها والمحافظة على أمنها[1].

عادت كتلة الليكود وتقدمت باقتراح لجدول الأعمال في 22 أيار (مايو) 1974م، بسبب موافقة الحكومة الإسرائيلية" على الانسحاب من الخط البنفسجي في هضبة الجولان، أي الخط الذي تحدد في 11 حزيران(يونيو)1967م، حيث عبر الحزب عن قلقه من سير محادثات فصل القوات مع سوريا، وخوفه أن لا يؤدي الاتفاق إلى تقريب السلام، بل تقريب الصواريخ السورية[2].

وقد صعد الحزب الخطب المتطرفة والاجتماعات في الشوارع ضد الاتفاقية، كذلك وزع بيانات في حزيران (يونيو) 1974م، نصت على: (أن اتفاق فصل القوات مع سوريا انسحاب بدون سلام، إنها لا تتحدث عن تسوية سلمية، ولا إنهاء حالة الحرب، إنها اتفاقية هدوء لشهور معدودة تم التوصل إليها فقط لأنها تعطي السوريين مزايا إستراتيجية بارزة، إن مستوطناتنا في هضبة الجولان ستبقى في مرمى نيران المدافع والدبابات السورية، وقد تدفع السادات إلى طلب المزيد من الانسحاب في الجبهة الجنوبية، ولقد أعلن الرئيس الأسد مراراً قبل الاتفاقية وبعدها أنه سيواصل السعي للحصول على كل الجولان والاعتراف بحقوق الفلسطينيين[3].

ب- موقف حزب الليكود من مستقبل هضبة الجولان:

رأى حزب الليكود أن هضبة الجولان أهم المناطق العربية التي احتلت عام 1967م؛ بسبب موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على منابع نهر الأردن، وإشرافها على مستوطنات سهل الحولة والجليل وبيسان في فلسطين[4]، فطالب بتوسيع الاستيطان فيها، وإقامة عشرات المستوطنات؛ لضمان بقاء الهضبة تحت "السيطرة الإسرائيلية"، وعدم طرد اليهود منها، إلى جانب تطبيق القانون والقضاء و"الإدارة الإسرائيلية" عليها، لذلك شرع منذ تسلمه الحكم عام 1977م، في تنفيذ مائة وحدة سكنية وإسكان المستوطنين فيها[5].

---

(1) تقرير عن: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية 1974، ص 302. الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي 1974م، ص 211.

(2) تقرير عن: المواقف الإسرائيلية من التسوية، مجلة الأرض1978، ع 12، ص 41.الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي 1974م، ص 210.

(3) تقرير عن: موقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاقية فصل القوات مع سوريا، مجلة الأرض 1974م، ع 19، ص 5.

(4) تقرير عن: المواقف الإسرائيلية من التسوية، مجلة الأرض 1978م، ع 12، ص 41.

(5) تقرير عن: الوضع السياسي الداخلي، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1982م، ع 1، ص 3، نقلاً عن (هارتس 1982/12/15م).

وتقدم بيغن بمشروع اقتراح ضم الجولان إلى "السيادة الإسرائيلية"، نص على: تطبيق القانون والقضاء و"الإدارة الإسرائيلية" على الجولان، يتم العمل بالقانون فور موافقة الكنيست، يكلف وزير الداخلية بتنفيذ القانون، فأقرت الكنيست القانون في 14 كانون الأول (ديسمبر) 1981م، وصادق عليه 63 صوت (من ضمنهم كافة أعضاء كتلة الليكود في الكنيست)، ضد 21 معارض[1].

وافق أعضاء حركة حيروت على قانون الضم، وأعلن بيغن أنه سعى من خلال قانون ضم الجولان، إلى تخفيف الغضب "الإسرائيلي" الناتج عن الانسحاب من مستوطنات مشارف رفح عام 1979م، وطمأنة حركة غوش أمونيم على مستقبل المستوطنات في الجولان[2].

ورغم تأييد أعضاء حزب الأحرار لقانون ضم الجولان إلى "إسرائيل"، لكنهم تحفظوا على توقيت إقرار القانون، وصرحوا أنه غير مناسب، وأنه ساهم في تعميق الخلافات داخل المؤسسات الحزبية، وطالبوا باستقلال حزب الأحرار عن حزب الليكود[3]، على عكس يتسحاق شامير الذي رأى أن توقيت تطبيق القانون في الجولان في محله، رغم المعرفة مما سيسببه من معارضة وصعوبات سياسية "لإسرائيل"، وأنه كان يتعين تطبيق "القانون الإسرائيلي" على مناطق محتفظ بها أخرى [4].

اعتبرت الأمم المتحدة أن القانون يعد انتهاكاً لقرار 242 ، فرد بيغن على ذلك: "هل تظنون أننا مجرد دولة تابعة لكم)[5]، وأشار يتسحاق شامير أن القانون لا يتعارض مع قرار 242، و"إسرائيل" مستعدة لإجراء مفاوضات سلام دون شروط مسبقة مع السوريين[6]، وذكر شارون أن الولايات المتحدة عازمة على إرجاعنا إلى حدود 1967 لذلك كان من الضروري اتخاذ قرار ضم الجولان لنوضح للجميع أننا لن نعود لحدود 1967م [7].

---

(1) Report of the Commission of Inquiry into the events at the refugee camps in Beirut- 8 February 1983, Israel ministry of foreign affairs .Likud- platform, http:/www.knesset.gov.il/elections/ Knesset 15/elikud-m.htm.

(2) تقرير عن ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1982م، ع 124، ص 221.

(3) تقرير عن ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1982م، ع 124، ص 221.

(4) تقرير عن: اجراءات اسرائيل الاخيرة في الجولان، مجلة الأرض، ع 5، ص 59، نقلاً عن (هارتس 16-12-1981م).

(5) جاوردي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية، ترجمة محمد هشام، ص 268.

(6) تقرير عن: إجراءات إسرائيل الأخيرة في الجولان، مجلة الأرض، ع 5، ص 39، نقلاً عن (هارتس 16-12-1981م).

(7) تقرير عن ضم الجولان ومفاوضات الحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1982م، ع 124، ص 221.

لقد سعى حزب الليكود لضم الجولان إلى "إسرائيل" بعد غرس المستوطنات فيها وإعمارها بعناصر سكانية جديدة بعد اضطرار سكانها الفلسطينين إلى الجلاء، ولقد أظهرت تصريحات أعضاء الليكود في تلك المرحلة مدى تشددهم في التمسك بالجولان، وأنهم لن يعيدوها إلى سوريا حتى لو مقابل اتفاقية سلام، ورأى الليكود أن هضبة الجولان تقف في مقدمة سلم الأفضليات بين المناطق العربية المحتلة بعد عام 1967م من اجل توسيع الاستيطان وتسريعه وإذا كان الاستيطان هو العنصر الأول والأساسي لتحقيق أهداف الإستراتيجية الصهيونية.

يلاحظ مما سبق:

- أن مواقف الليكود السياسية نبعت من أيدلوجية حركة حيروت القائمة على بناء "الدولة اليهودية" على "أرض إسرائيل الكاملة".
- أن تصور الليكود للسلام قائم على:

  1- لا انسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

  2- لا دولة فلسطينية مستقلة.

  3- رفض التعاون مع (م. ت .ف).
- جعل حزب الليكود من عنصر الأمن الشرط الأول لأي اتفاق سلام دائم.
- اختلفت كتل الليكود بشأن مستقبل الضفة الغربية، واتفاقات فصل القوات مع مصر وسوريا، بين المطالبين بوجوب الاحتفاظ بها، وعدم الانسحاب (حركة حيروت)، وبين المطالبين بضرورة التوصل إلى تسوية إقليمية تتضمن بعض التنازلات (حزب الأحرار وفئات من المركز الحر والقائمة الرسمية).
- رأى حزب الليكود أن "إسرائيل" خاضت عام 1967 حرباً دفاعية مشروعة، لذالك وجودها في سيناء والجولان قانونياً، ورفضت التنازل عنها في اتفاقيات فصل القوات عام (1974-1975م).
- رغم أن حزب الليكود عارض الانسحاب من أراضٍ احتلتها "إسرائيل" خلال حروبها مع الدول العربية، ونادى بإقامة المستوطنات في تلك الأراضي، لكن حدث في عهده أهم "الانسحابات الإسرائيلية" من الأراضي المحتلة، حيث تم الانسحاب من سيناء بموجب اتفاقية كامب ديفيد.

الفصل الثاني

المواقف الاقتصادية والاجتماعية لحزب الليكود ما بين عامي (1973-1983م)

المبحث الأول- دور الدولة في الاقتصاد من وجهة نظر حزب الليكود (1973-1983م)

المبحث الثاني- موقف حزب الليكود من القضايا الاجتماعية ما بين عامي (1973- 1983م)

المبحث الثالث- الموقف من علاقة الدين بالدولة، وعلاقته بالأحزاب الدينية(1973- 1983م)

المبحث الأول

دور الدولة في الاقتصاد من وجهة نظر حزب الليكود ما بين عامي (1973- 1983م)

أولاً- رؤية حزب الليكود للاقتصاد الإسرائيلي ما بين عامي (1973-1977م)

ثانياً- موقف حزب الليكود من الاقتصاد الإسرائيلي ما بين عامي (1977-1983م)

يُعد الوضع الاقتصادي من القضايا المهمة التي تطرح عند حدوث انتخابات في الدولة، ويحاول كل حزب التسويق بأنه القادر على تحسين أوضاع البلاد، وتأمين الرفاهية للمجتمع، ثم يتم الحكم على أدائه عند وصوله للسلطة، مما يزيد أو ينقص من شعبيته حسب مصداقيته.

وقد وضع حزب الليكود بعد تسلمه الحكم أسساً اقتصادية جديدة اختلفت عن السياسات الاقتصادية السابقة التي اتبعتها حكومة العمل، عرفت باسم السياسة الليبرالية؛ مما أدى لحدوث انقلاب اقتصادي داخل إسرائيل؛ لأنه غير أنماطاً اقتصادية مختلفة اعتاد الإسرائيليون عليها خلال فترة حكم العمل، ويتناول هذا المبحث موقف حزب الليكود من الأوضاع الاقتصادية ما بين عامي (1973-1983م)، ونتائج تطبيقه لبرنامجه الاقتصادي الانتخابي.

أولاً- رؤية حزب الليكود للاقتصاد الإسرائيلي ما بين عامي (1973—1977م):

انتهج حزب العمل منذ توليه حكم "إسرائيل" عام 1948م النظام الاشتراكي[1]، وقامت سياسته الاقتصادية على أساس الاقتصاد التعددي والتعاوني إلي جانب الصراع الطبقي وتدخل الحكومة وتوجيهها للنشاطات الاقتصادية، والحد من المنافسة الفردية[2]، كما أيد المعراخ الاقتصاد الهستدورتي العام؛ لأنه اعتبر أن الهستدروت مركز قوته، فتمكن من السيطرة عليه، وحصر دوره في تنفيذ أهداف الأحزاب العمالية[3].

بدأت حكومة العمل عام 1965م تتبع النظام الاشتراكي الديمقراطي من خلال استيراد رأسمال أجنبي واستثماره في "إسرائيل"، وإقامة المؤسسات الصناعية المختلفة على ذلك الأساس، وأحياناً باشتراك الهستدروت، وقد ساعد على ذلك أن الولايات المتحدة كانت تدعم "إسرائيل" مالياً؛ للإنفاق العسكري وتأسيس "الدولة اليهودية" وضمان مستوى معيشة أفضل لليهود فيها[4].

سعى حزب العمل بسياسته الاقتصادية الجديدة إلى إقامة اقتصاد "قومي" عصري يتمتع بدرجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي، وقادر على تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة اليهود في "إسرائيل"، ويتمتع

---

(1) النظام الاشتراكي: مجموعة متكاملة من المفاهيم التي تهدف للقضاء على المجتمع الرأسمالي، وإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلاً وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: الموسوعة السياسية، مج 1، ص 197.

(2) هاني عبد الله: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 54. صالح، محسن: حزب العمل الإسرائيلي، ص 25.

(3) نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 63-64 (عبري). شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص3 (عبري).

(4) جريس، صبري: اليمين الصهيوني، ص 175.

بالاستقلالية والاكتفاء الذاتي؛ لتحقيق الأمن القومي "لإسرائيل"، وبذلك كان للدولة دورٌ مركزيٌ في الاقتصاد فهي تشرف وتخطط في جميع مجالات النشاط الاقتصادي[1].

وقد عارض حزب الليكود السياسة الاقتصادية لحكومة العمل، ونادى باتخاذ إجراءات اقتصادية رأسمالية، تقوم على الفردية والمنافسة الحرة، وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الحافز الأساسي هو الناحية المادية فقط، وطالب أن تكون السيطرة الاجتماعية والسياسية في أيدي أرباب العمل والمديرين[2].

كما عارض حزب الليكود سياسة الصراع الطبقي التي اتبعتها حكومة العمل؛ لأنها مثلت الفئات الغنية في "دولة إسرائيل"، في المقابل همشت القطاعات الفقيرة من السكان، فبدأ الحزب قبل انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م بالتقرب من تلك القطاعات الفقير؛ة لكسب أصواتهم ودعمهم لصالحه، ووعدهم بتحسين أوضاعهم الاقتصادية[3].

وأكد حزب الليكود على ذلك في برنامجه الانتخابي لعام1973م حيث ذكر فيه: ضرورة تقليل تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وإقامة اقتصاد حرّ[4] مرتكز على المبادرات الحرة الفردية وعلى التنافس المقبول في المصانع والمشاريع الخاصة والحكومية، إلى جانب كبح التضخم المالي(الارتفاع المفرط في الأسعار) عن طريق تقليص العجز في ميزانيات الحكومة، وتقليص الأجهزة الزائدة من خلال التحويل المنظم للمستخدمين إلى الأعمال الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات من خلال الزيادة الفعلية للصادرات، وتقليص الاستيراد، وتبسيط السياسة الضريبية واستقرار علاقات العمل[5].

وصرح حزب الليكود أنه في حال تسلمه الحكم، سيعمل على تشغيل القوى العلمية لليهود ليتم تطوير مصادر الطاقة بكل أنواعها، وتأمينها في "إسرائيل"؛ حتى لا يكون لها ارتباط بأحد، كذلك سيسعى لتحسين التشريعات الاقتصادية والاجتماعية، بسن القوانين التالية:(قانون التنسيق الإجباري ويكون

---

(1) غوانمة ، نرمين، الليكود ودوره، ص 119.

(2) الأشقر، رياض :الكتاب السنوي عام 1969، ص 302. كوهين، اوري: حركة حيروت والشرقيون، ص 87 (عبري) . جولدشتاين، أمير: مناحيم بيغن– حركة حيروت الاحتجاج الشرقي، ص17(عبري) .

(3) شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص 3 (عبري) . تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1977م، ع 19، ص 20.

(4) الاقتصاد الحر: نظام اقتصادي قائم على الحرية المطلقة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومبدأ المنافسة والمبادرة الذاتية، وارتبط بنشوء الرأسمالية. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: الموسوعة السياسية، مج1،ص 238.

(5) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973، ص5، السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية 1990م، ع 208، ص 49.

حكومياً إلزامياً في العمل، وقانون معاشات حكومية، وقانون لتأمين مستوى دخل أدنى، وقانون يقدم مكانة دائمة للعمال المؤقتين في أي مجال، وقانون أجر معقول، وقانون يضمن إلغاء الفروقات بين العمال، وقانون يضمن لكبار السن عدم استغلالهم في سوق العمل، وقانون معاشات للعامل المستقيل[1].

وذكر حزب الليكود أن سياسته الاقتصادية تهدف إلى: زيادة سريعة في الإنتاج الاقتصادي لأجل رفع مستوى الحياة للسكان، واستيعاب الهجرة وتقليص الفروقات الاجتماعية، كذلك إنهاء الظلم في الضرائب والأخطاء في مجال الاستثمار والقروض والتشغيل والتمويل، وإنهاء أي مظاهر للظلم في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تطوير الاقتصاد والإنتاج والصناعة ورفع مستوى الناتج القومي حتى يستطيع اليهودي في "إسرائيل" تحمل مسؤولياته بنفسه[2].

وعارض حزب الليكود سيطرة الهستدروت على النشاط الاقتصادي، واعتبره العدو المحلي الرئيس له؛ بسبب الاختلاف بين سياسة الأحزاب العمالية المسيطرة عليه وبين سياسة الحزب الاقتصادية، وطالب بفصل نشاط الهستدروت الاقتصادي عن نشاطه النقابي[3].

ورفض حزب الليكود سياسة الهستدروت التي قامت على: تحديد الأسعار للسلع، وتقديم تراخيص العمل وتحديد الأجور، ومنعت المبادرات والاستثمارات الفردية والمنافسة الاقتصادية، واعتبر أن تلك السياسة خطرة على "دولة إسرائيل" الصغيرة، وخطرة على حريات الفرد وأنها غير ناجحة، كما أن ملكية الحكومة والهستدروت للمشاريع والمصانع الاقتصادية كافة هي ظاهرة غير جيدة، ولا منطق لها، ويجب تخصيص تلك المشاريع لأجل الفصل بين الحاكم والعامل[4].

وحاول الحزب السيطرة على الهستدروت عن طريق تزعم المعارضة فيه لإضعافه من الداخل، وبالتالي بإضعاف الهستدروت تضعف قوة حركة العمال السياسية في "إسرائيل"، وذلك ما سعى إليه؛ لزيادة قوته وإقامة حكومة تتألف من أحزاب اليمين، وتغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي في "إسرائيل" بنهج اليمين، وصرح بيغن أنه في حال توليه الحكم سيعمل على تحجيم الهستدروت ويحد من تدخله في الشؤون الاقتصادية[5].

---

(1) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973، ص5، السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية 1990م، ع 208، ص49.

(2) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1973، ص5، السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية 1990م، ع 208، ص49.

(3) شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيجن والبديل الليبرالي، (عبري) ، ص5.

(4) شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيجن والبديل الليبرالي، ص 5 (عبري) .

(5) الأشقر، رياض :الكتاب السنوي عام 1969، ص 302.

وقد تعرض النظام الاقتصادي في "إسرائيل" لأزمة اقتصادية بعد حرب 1973م؛ بسبب ما تكبدته من خسائر ونفقات باهظة خلالها، كذلك تورط عدد من زعماء حركة العمل البارزين في فضائح مالية عديدة، في مقدمتهم أشر يادين مرشح رئيس الوزراء لمركز محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، الذي أُتهم بالرشوة والتقاضي، وأثناء محاكمته فضح الجهاز الحاكم بأكمله، واتهم قيادات حزب العمل بدفعه نحو انحرافات لحساباتهم فطالب بمحاكمتهم، ثم جاء انتحار أبراهام عوفر[1] وزير الإسكان بداية عام 1977م؛ بسبب حملة صحفية تعرض لها نتيجة للتحقيق في قضايا تتعلق بالرشوة، كذلك اعترف رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين في آذار (مارس) 1977م أن زوجته كانت تحتفظ بحساب بعملات أجنبية في بنك أمريكي متجاوزة القوانين الإسرائيلية التي تحظر ذلك على زوجات المسئولين[2].

أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة التضخم المالي الذي وصل عام 1977م، إلى 38%، وإلى مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات فزاد عن ثلاثة مليارات دولار، كذلك زادت قيمة الديون الخارجية إلى 10 مليار دولار، ولم تزد نسبة نمو الاقتصاد في "إسرائيل" عن 1%؛ مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وزيادة الضرائب، وانخفاض مستوى المعيشة، بالتالي زادت هجرة اليهود من فلسطين إلى الخارج[3].

وقد استغل حزب الليكود تزايد الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل"، وعدم قدرة المعراخ على حلها، وبدأ يعلن " للمجتمع اليهودي" عن مدى عجز حكومة العمل، وفشلها في إدارة الأوضاع الاقتصادية، وأنه قادر على حل تلك الأزمة؛ في محاولة منه لكسب تأييدهم لصالحه في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، ثم توجه لأبناء الطبقة الفقيرة المتمثلة بالطوائف الشرقية، وهم أكثر من عانى من تلك الأزمة، وقدم لهم الوعود من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية[4].

وأشار حزب الليكود في برنامجه الانتخابي لعام 1977م، أنه في حال تسلمه الحكم سيعمل على تغيير شامل في النظام الاقتصادي، من خلال:

---

(1) أبراهام عوفر: (1922– 1977م)، ولد في بولندا هاجر إلى فلسطين عام 1933م، شارك في نشاطات وفعاليات حزب العمل، تولى وزارة البناء والإسكان عام 1977م، تعرض لملاحقات إعلامية حول شبهات اختلاس وفساد وعند التحقيق أقدم على الانتحار عام 1977م. منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات، ص 280.

(2) بيغن، مناحيم: يوميات مناحيم بيغن، ترجمة سعيد محمود، ص 198.شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 92. حنة، شاهين: الانتخابات الإسرائيلية: انتصار اليمين، شؤون فلسطينية1977م، ع 67، عام 1977م، ص 231. Daniel, Gordis: The battle for israels soul(Begin, Menachem) ,p70.

(3) شاهين، حنة: حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر، مجلة شؤون فلسطينية1977م، ع 113، ص92.

(4) أريان، أشر وآخرون: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 34 (عبري). شاس، طاهر:التطرف الإسرائيلي، ص 94.

خلق أسس دستورية ديمقراطية برلمانية لوضع ميزانيات الدولة، وتنظيم أمور الضرائب حسب القانون والتشريعات، وسيتم تحديد صلاحيات استخدام الأموال العامة وإدارة العملة، أيضاً تطوير الاقتصاد القومي، وسيتم وضع خطوط عامة لكيفية عمل المؤسسات والاتحادات الاقتصادية العامة والحكومية والأهلية، والحكومة هي من ترشح محافظ بنك إسرائيل عبر اللجنة المالية للكنيست، وفي الوقت نفسه عليها إبلاغ الجمهور باسم المرشح، وخلال 30 يوماً، إذا لم يتم تقديم أي اعتراض عليه يتم تعيينه من الحكومة ليعمل لمدة 8 سنوات متواصلة[1].

كما أشار الحزب في برنامجه الانتخابي إلى الحقوق الاقتصادية لجنود الاحتياط، وأكد انه سيعمل على حمايتهم، وتأمين مستوى معيشة جيد لهم خلال فترة الخدمة، وبعد تسريحهم من الجيش، عن طريق تأمين منازل لهم وأجور لتلك المنازل، خاصة الجنود القادمين من الخارج؛ حتى يتم تسويتهم بالجنود العاملين في الجيش، كذلك صرح أنه سيتم خلق فرص عمل للجنود المحررين من "جيش الدفاع الإسرائيلي"، وتقديم مكافأة مالية لهم عند زواجهم بمبلغ 5000 ليرة، لمساعدتهم على شراء الأثاث الأساسي لبيوتهم وقرض بدون فوائد، أما الجندي المسرح العامل الذي له دخل لا يصل إلى 1500 ليرة، سيتم إعفاؤه من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات[2].

يتضح مما سبق أن السياسة الاقتصادية لحكومة العمل (المعراخ) قامت على أساس خليط من الأفكار الاشتراكية والبرجوازية، بينما مثل الليكود الفكر الليبرالي الذي يحد من تدخل الدولة في حياة الفرد، ويمنع وجود مركزية في إدارة المجتمع والاقتصاد في الدولة؛ لذلك عارض سياسة حكومة العمل الاقتصادية، ودورها المركزي في إدارة الاقتصاد.

ثانياً- موقف حزب الليكود من الاقتصاد الإسرائيلي ما بين عامي (1977—1983م):

تمكن حزب الليكود من الوصول للحكم في "إسرائيل" عام 1977م، فصرح مناحيم بيغن في خطاب الفوز في 18 آيار (مايو) 1977م، رفضه للنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي انتهجه حزب المعراخ، وأن حكومة الليكود الجديدة ستعمل على إقامة اقتصاد حر على أساس النظام الرأسمالي[3]،

(1) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1977م، ص7.

(2) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1977 ص6.

(3) شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص11 (عبري) . شاهين، حنة: الاقتصاد الإسرائيلي، شؤون فلسطينية عام 1979م، ع 85، ص99.

وستدعو إلى مؤتمر اقتصادي عالمي يشترك فيه يهود "إسرائيل" وأصدقاؤها تدعوهم إلى الاستثمار في "إسرائيل" وستقدم لهم ضمانات ووضعاً أمناً للاستثمارات[1].

وأكد حزب الليكود في الاتفاق الائتلافي الحكومي الذي وقعه في 19 حزيران (يونيو) عام 1977م أن حكومة الليكود ستهتم بسن قانون الحد الأدنى للأجور، والذي يضمن حدًّا أدنى من الأجور لكل عامل بناء على متوسط الأجر في الاقتصاد، كذلك إيجاد معاش رسمي يوفر لكل مواطن "إسرائيلي" احتياجاته حتى يشيخ، وستعمل الحكومة على تعيين لجنة توضح لكل الجهات مدى التقدم نحو ذلك الهدف[2].

بدأ حزب الليكود بعد شهر من تسلمه الحكم بمعالجة الوضع الاقتصادي السيئ الذي خلفه المعراخ العمالي، فقام وزير المالية سيمحا أرليخ –زعيم حزب الأحرار– باستدعاء الخبير الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان(Milton Friedman)، ليقدم المشورة للحكومة لحل الأزمة الاقتصادية، فأوصى بانتهاج خطوات وإجراءات مناقضة لبعض الشعارات التي رفعها حزب الليكود أثناء حملته الانتخابية، ومن أهم تلك الإجراءات: خصخصة القطاع الاقتصادي الحكومي، وتسريح واسع للمستخدمين والعمال، بالإضافة إلى إلغاء نظام التثبيت في العمل، وإلغاء الدعم المالي الحكومي، والحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد[3].

بدأ سيمحا أرليخ بتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، فرفع أسعار بعض المواد الخام وتكاليف الخدمات، مثل: المحروقات، والبريد، وأجور النقل وغيرها، ثم خفض الدعم الموجه لسلع التصدير، والمساعدات الاجتماعية والتعليم، وتم إلغاء الرقابة على العملة الصعبة وتعويم الليرة الإسرائيلية، أي إخضاع قيمة صرفها لقوانين العرض والطلب في السوق، بعد تخفيض كبير في قيمتها، وتوحيد قيمة صرفها، ولكنه لم يتخذ إجراءات فعلية لملائمة الوضع الاقتصادي القائم، وتهيئته قبل إقرار السياسة الجديدة؛ مما أدى إلى حدوث نتائج سلبية لتنفيذ تلك السياسة مباشرة، وواجه عقبات كبيرة[4].

أدت السياسة الاقتصادية الجديدة التي أقرها سيمحا أرليخ إلى انقلاب داخل "إسرائيل" على حكومة الليكود عام 1978م، لما تضمنته من أسس جديدة تنبع من عقيدة اليمين الصهيوني المبنية على

---

(1) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة عام 68. شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص3 (عبري) .

(2) وثيقة الاتفاق الائتلافي للكنيست عام 1977م، ص1.

(3) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ص 301. شندلر، كولن: اسرائيل والليكود، ص131.

(4) شاهين، حنة: حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 113، ص92.

تبني نظرية الاقتصاد الحر، خلافاً لسياسة المعراخ الذي حكم "إسرائيل" منذ إعلانها، والمبنية على نظرية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وتوجيهها بما يناسب وضعها[1].

وبدأت الإضرابات العمالية في جميع مرافق الإعلام والبريد والهاتف كذلك مصانع الصلب والحديد، وعمال القطارات، والباصات، وعمال النسيج، ثم معلمي المدارس؛ احتجاجاً على الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة الليكود، وبدأوا يطالبون بزيادة أجورهم ودفع علاوة غلاء المعيشة لهم، بالإضافة إلى تحسين أوضاعهم في العمل، وقد بلغ عدد المضربين عن العمل حوالي 22 ألفاً، وانضم إليهم أكثر من ألفي عامل زراعي[2].

وأدى تفاقم الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" إلى نشوب خلافات داخل حزب الليكود، فقد سبق أن طلب بعض زعماء الحزب من سيمحا أرليخ تأجيل معظم قراراته الاقتصادية حتى لا تؤثر سلباً على الوضع في "إسرائيل"، لكنه رفض ذلك، وقد صرحت حركة حيروت أن سياسة أرليخ الاقتصادية فاشلة، وزادت الوضع سوءاً في "إسرائيل" وطالبت باستقالته، بينما رفض مناحيم بيغن الانتقادات الموجهة إلى أرليخ، ووصفه بأنه رجل آمين ومخلص[3].

وقد عارض الهستدروت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها حكومة الليكود، وسعى لاتخاذ إجراءات لإحباط تلك السياسة وإبراز فشلها، لكن أرليخ عقد معه اتفاقيه في نيسان(ابريل) 1979م: لدعم وزارة المالية، فقررا تجميد الأسعار وكبح التضخم المالي ورفع الأجور، كذلك تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لمتابعة تطور الأمور[4].

تباينت المواقف داخل حزب الليكود بشأن الاتفاقية الاقتصادية بين أرليخ والهستدروت، فقد اعتبرها البعض أنها تسعى لتهدئة الأوضاع الاقتصادية في "إسرائيل"، وستساهم في خفض سرعة الغلاء، ومنع تدهور الوضع نحو بطالة شديدة، في حين اعتبرها البعض الأخر– خاصة كبار المسئولين في وزارة

---

(1) شاهين، حنة: حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 113، ص 92.

(2) تقرير عن: الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض عام 1981م، ع 7، ص 22. تقرير عن الوضع الداخلي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1978م، ع 1، ص 52.

(3) هاني عبد الله، الأحزاب السياسية، ص48. تقرير عن: الأوضاع الاقتصادية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض عام 1979م، ع 10، ص9.

(4) شاهين، حنة: الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1979م، ع 85، ص 111. أنور، سحر محمد: دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لإسرائيل، رسالة ماجستير، ص 43–44.

المالية،- انتصاراً للهستدروت، ولن تحقق أي هدف اقتصادي؛ لأنها على حد تعبيرهم ستكلف الخزينة مليارات كثيرة، ولن تحصل الحكومة على شيء بالمقابل[1].

واضطرت الحكومة بعد الاتفاقية إقرار ميزانية إضافية لعام 1979م، بقيمة 28 مليار ليرة، خصصت جزءاً كبيراً منها لتغطية بنود الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بتجميد الأسعار الذي كلف الخزينة 4.5 مليار ليرة، ولم يقدم الهستدروت شيئاً في المقابل، وبذلك تكون المعارضة داخل حزب الليكود قد نجحت في إثبات موقفها الرافض للاتفاقية، والتي انتهت في تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه[2].

قدّم سيمحا أرليخ برنامجاً تقشفياً شعاره (أنا مفلس) عام 1979م، قلص فيه الإعانات المالية والأجور، وزاد من الضرائب، وبالتالي انخفض مستوى المعيشة[3]، وزاد العجز التجاري والديون، وارتفعت نسبة التضخم المالي حتى وصلت عام 1979م لحوالي 112%، مقابل (48%) عام 1978م[4]، فوجهت كتلة الليكود خلال جلستها بتاريخ 20 آب (أغسطس)1979م انتقادات للحكومة ولسياسة أرليخ، وشكلت هيئة في الكنيست لمناقشة مقترحات تهدف إلى تعديل سياسة الحكومة الاقتصادية[5].

أثار تدهور الوضع الاقتصادي خلافات داخل حزب الليكود، رافقها محاولات لإيجاد بديل لبيغن لرئاسة الحزب والحكومة، وقد صرحت حركة حيروت ولعام، بأن حزب الأحرار هو السبب في زيادة الأزمة الاقتصادية، لأنه عند تسلم حزب الليكود الحكم تم التوفيق بين – حيروت والأحرار- في المناصب الوزارية فشغل الأول الوزارات التي اختصت في السياسة الخارجية والأمنية (رئاسة الحكومة والأمن)، بينما أعطيت الحقائب الاقتصادية لحزب الأحرار (المالية- التجارة- الصناعة)[6].

لذلك لم يكن لحركة حيروت خطة اقتصادية واضحة ومفصلة، ولم تحاول التركيز عليها في النقاشات الحزبية، بل كانت تركز على الأمور السياسية الخارجية والأمنية، تاركة تلك الأمور لحزب الأحرار، وكان بيغن قبل توليه الحكم يعيق أي محاولة لمناقشة الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وصرح في إحدى اجتماعاته عام 1977م: "من يعتقد أن القضايا الداخلية هي القضايا الرئيسية فهو مخطئ، فهذه القضايا لن تكون بمثابة القضايا المركزية لحركة حيروت، بل القضايا المركزية، هي: "أرض إسرائيل"

---

(1) شاهين، حنة: الاقتصاد الإسرائيلي، شؤون فلسطينية عام 1979م، ع 85، ص 111.

(2) شاهين، حنة: الاقتصاد الإسرائيلي، شؤون فلسطينية عام 1979م، ع 85، ص 112.

(3) غوانمة، نرمين: حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، رسالة دكتوراة، ص 150-151.

(4) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص 11.

(5) تقرير عن: أزمة حكومة بيغن، مجلة الأرض عام 1979م، ع1، ص 22.

(6) تقرير عن: حكومة بيغن، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1980م، ع1، ص 9. تقرير عن: أزمة حكومة بيغن، مجلة الأرض عام 1979م، ع1، ص 23، نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 1979/9/21م) .

والمشكلة الأمنية، الانتخابات، ومن يريد الدخول في معركة انتخابية عليه عدم تجاهل القضايا المركزية للدولة في دعايته الانتخابية، هذا خطأ كبير"[1]، كذلك انتقد حزب الأحرار كباقي أحزاب الحزب سياسة الحكومة الاقتصادية وطريقة عملها، وبدأ التفكير في الانسحاب من الحزب[2].

يتضح مما سبق أن أساس الفشل الاقتصادي في "إسرائيل" في ظل حكومة الليكود ناتج عن فشل حزب الأحرار الذي سلمه مناحيم بيغن كل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، والذي حاول تطبيق خطة اقتصادية ليبرالية لا تصلح للواقع "الإسرائيلي".

ولحل الأزمة الاقتصادية طلب أعضاء حزب الليكود من الحكومة تشجيع أصحاب رؤوس الأموال "الإسرائيلية" المودعة في الخارج على العودة إلى "إسرائيل"، واستثمار رأس المال الأجنبي والذي خف منسوبه في الأعوام التي تلت حرب أكتوبر 1973م، فقد رأوا أن تدفق رؤوس الأموال إلى "إسرائيل" في ظل نظام الاقتصاد الحر سيؤدي لزيادة الاستثمارات وإقامة مشاريع كبرى، كما أنه سيوفر إمكانات مالية لتشجيع فرع الصادرات، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة، إلى جانب تدني العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة في الأجور، ورفع مستوى المعيشة ثم جعل "إسرائيل" مركزاً اقتصادياً ومالياً مرموقاً[3].

وساعدت معاهدة السلام التي وقعها بيغن مع مصر في آذار (مارس) 1979م، إلى ازدهار النشاط الاقتصادي بصورة أولية، حيث نصت على: إلغاء المقاطعة الاقتصادية "الإسرائيلية"، واستكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي بين مصر و"إسرائيل" في إطار اتفاقيات السلام المشتركة، وبعد الاتفاقيات تقام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بين البلدين، وتوجد إمكانيات جيدة بالنسبة لتأثير الاتفاق على مجال السياحة، والاستثمارات "الإسرائيلية" في الأراضي المصرية[4].

وقد أدت المعاهدة إلى زيادة المساعدات الأمريكية "لإسرائيل" عام 1979م، حيث بلغت 4 بلايين دولار؛ بهدف تشجيعها أثناء المفاوضات، وبالتالي ساعدها على الحفاظ على قوتها العسكرية، وارتفاع

---

(1) كوهين، أوري: حركة حيروت والشرقيون 1965– 1977م، ص 88، 90 (عبري).

(2) تقرير عن: أزمة حكومة بيغن، مجلة الأرض عام 1979م، ع1، ص 23، نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 1979/9/21م) .

(3) شاعل، موشيه فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص 10 (عبري).

(4) وثيقة كامب ديفيد (الوثيقة الثانية) اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، ص11. جارودي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، ص 290.

نسبي لمستوى معيشة اليهود في "إسرائيل"، كذلك أدت إلى فتح الأسواق المصرية أمام البضائع "الإسرائيلية"، فساهم في زيادة صادراتها، وتخفيض نسبة العجز المالي[1].

على الرغم من ذلك لم يتم حل مشكلة الأزمة الاقتصادية "الإسرائيلية"، وانخفض النشاط الاقتصادي بشكل حاد، نتيجة سياسة الليكود التوسعية في الضفة الغربية، والتدخل العسكري في لبنان عام1978م، فزادت نسبة التضخم المالي، والضرائب والديون الخارجية، فقدم أرليخ استقالته، وتم تعيين يغال هوروفيتس، بدلاً منه في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1979م[2].

يلاحظ مما سبق رغم الوعود التي تعهد بها حزب الليكود من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية في "إسرائيل" في برامجه الانتخابية وتصريحات زعمائه، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك كما كان يتوقع؛ مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية، والتي كانت موجودة قبل تسلمه الحكم، وفشل في معالجتها، أو التخفيف منها على الأقل، فعرضه ذلك لانقسامات كبيرة داخله، وانتقادات من خارجه.

اتخذ يغآل هوروفيتس سياسة اقتصادية قامت على تشجيع الإنتاج والاعتماد على المساعدات الخارجية، لكنها أدت لارتفاع نسبة التضخم المالي التي وصلت إلى 133% عام 1980م، ووصلت الديون الخارجية 17 بليون دولار، فقرر هوروفيتس نتيجة ذلك خفض ميزانية الدفاع، فوافق على قراره مناحيم بيغن في (إبريل) من العام نفسه؛ خوفاً من استقالة هوروفيتس وكتلته من الليكود [3].

أدت موافقة بيغن على قرار هوروفيتس إلى معارضة شديدة من قيادة الجيش واختلاف الآراء داخل حزب الليكود بين موافق ومعارض لذلك، فقد رأى مؤيدو القرار وفي مقدمتهم أريل شارون أنه يجب على الجيش أن يراعي الوضع الاقتصادي السيئ "لإسرائيل" إلى جانب المتغيرات الإستراتيجية التي حدثت مثل: اتفاقية السلام مع مصر عام 1979م، والتي تحتم خفض الأعباء الأمنية في "إسرائيل"، بينما رأى المعارضون أن الصراعات الحزبية هي التي أثرت في اتخاذ القرار[4].

لكن هوروفيتس استقال من منصبه في 13 كانون الثاني (يناير) 1981م، بعد أن تزايدت الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" وفشل في حلها[5]، وتم تعيين يورام اريدور(Yoram Aridor) خلفاً له، وهو

---

(1) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1978م،ع1، ص 54.

(2) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 164.

(3) شندلر، كولن: إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني، ص 133. تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض 1981م، ع 21، ص 11.

(4) شاهين، حنة: حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 113، ص 105.

(5) تقرير عن: أوضاع متأزمة وحكومة ضعيفة فاشلة، مجلة الأرض عام 1979م، ع 6، ص 12.

عضو من حركة حيروت، وكان تعيينه بمثابة تعيين سياسي فرضه بيغن ووزراء حيروت في الحكومة، رغماً عن إرادة حزب الأحرار الذي سعى للحصول على ذلك المنصب[1].

قدم اريدور بعض الإجراءات لحل الأزمة الاقتصادية، منها: رفع أجور العمال بما يناسب قيمة الزيادة مع الإنتاج، وخفض نسبة الضرائب، تعويض ذوي الدخل المنخفض، كذلك إعادة الدعم الحكومي على الموارد الأساسية، إلى جانب تثبيت قيمة صرف العملة، كما طالب بوقف عملية رفع الأسعار[2]، ولكن تلك الإجراءات لم تساعد في حل الأزمة الاقتصادية بل زادت الوضع سوءاً، حيث وصل التضخم المالي 131% عام 1981م وارتفع جدول الأسعار في شهر نيسان (ابريل) من ذلك العام بنسبة 10.7%، ليصل إلى 33%[3].

أدت الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" إلى تسليم حزب الليكود بتقديم موعد انتخابات الكنيست العاشرة إلى30 حزيران (يونيو)1981م، بعد أن فشل في تحقيق الوعود التي قدمها للناخب "الإسرائيلي" في انتخابات الكنيست التاسعة بحل الأزمة الاقتصادية التي خلفتها الحكومة العمالية، والتي زادت في عهده من حيث الضرائب الكثيرة، والتضخم المالي، وارتفاع الأسعار[4].

وقد ألحقت الأزمة المالية الضرر بالجزء الأساسي من قاعدة حزب الليكود الانتخابية، أي الطوائف الشرقية وذات الدخل المحدود الذين كانوا سبب وصوله للحكم عام 1977م، فأدت إلى تدني شعبية بيغن في تلك الأوساط في السنتين الأولين من الحكم واتساع المعارضة للحكومة، فلم يتبق أمام حزب الليكود إلا محاولة تحسين مواقفه الاقتصادية والاجتماعية لدى "المجتمع الإسرائيلي"، وذلك بكسب أصواتهم وثقتهم قبل موعد الانتخابات للكنيست العاشرة[5].

رفع حزب الليكود قبل أشهر من الانتخابات شعار (تحسين أوضاع الشعب)، واتخذ اريدور إجراءات اقتصادية جديدة، فقام بدعم أسعار بعض السلع الأساسية، وقرر تخفيض إعانات الدعم الحكومي؛ لتثبيت

---

(1) شاهين، حنّة: حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 113، ص 105.

(2) شندلر، كولن: اسرائيل والليكود، ص134.حنّة شاهين: حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادئ الاقتصاد الحر، مجلة شؤون فلسطينية، ع 113، ص 107.

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، مجلة الأرض 1981م، ع 21، ص 11.

(4) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة خلفيات ونتائج(إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)، ص 23.

(5) شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية 1983م، ع 138، ص 49-52. وهب، عبد الوهاب: انعكاسات معاهدة السلام على الوضعين الحكومي والحزبي في إسرائيل تطور الحياة البرلمانية، نشرة الدراسات الفلسطينية 1979، ع5، ص 345. 344.

الأسعار، وإعادة العمل بسياسة تقديم حوافز تشجيعية للمصدرين، وخفض نسبة ضريبة الدخل على العاملين في القطاع العام، وخفض ضرائب الشراء على مختلف الحاجيات[1].

وقد سعى الحزب من تلك الإجراءات تحقيق أمرين معا: استرضاء الشرائح الميسورة من التجار وأرباب العمل من جهة، وكسب تأييد الشرائح الفقيرة من جهة أخرى، وقد ساعدت تلك الإجراءات في وقف تفاقم بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية، وبالتالي صرف نظر الناخب اليهودي مؤقتاً عن الوضع السابق[2].

وأكد حزب الليكود في برنامجه الانتخابي لعام 1981م أن حكومته ستعمل على حل الأزمة الاقتصادية، وتنفذ اقتصاداً صهيونياً قوياً في "دولة إسرائيل" يقوم على التالي[3]:

- اقتصاد قائم على التطوير، وتشجيع الإنتاج والاستيراد والتصدير إلى جانب النمو الاقتصادي، وستعمل الحكومة على زيادة التعاون مع "المجتمع اليهودي" بهدف الازدهار الاقتصادي، وستكون خطوطها الاقتصادية العامة: تشجيع الادخار والعمل والاستثمار ليتم النماء المجتمعي والاقتصادي.
- وقف التضخم المالي: أعلن حزب الليكود أنه سيعمل وفق الخطة التي وضعها في شباط (فبراير) عام 1981م، والتي سيتم خلالها وقف التضخم المالي، ثم تخفيض مستوى التضخم المالي.
- التحكم في الميزانية: ستحرص الحكومة على عدم الخروج عن الإطار العام للميزانيات مع الاستمرار في النمو وزيادة الناتج القومي، وكذلك عدم وجود شذوذ في الميزانيات العامة غير الحكومية.
- تغيير البنية الاقتصادية وسياسات التشغيل: ستعمل الحكومة على تخفيض حصة القطاع العام ورفع مستواه خلال وجود حزب الليكود في الحكومة، وستعمل على رفع مستوى القطاع الإنتاجي وتقليص ميزانيات القطاع العام.
- توسيع الإنتاج وإرسال العمال لذلك القطاع، سيؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية والتشغيلية فيه، وسيتم تشجيع نقل العمال من مجال إلى آخر، والعمل على تقليص ضريبة الدخل والتأمين الصحي، وستكون سياسة الحكومة مرتكزة على منع البطالة ومحاربتها إذا وجدت.
- تشجيع الاستثمار والتطوير: ستستمر الحكومة في تشجيع النمو الاقتصادي، عن طريق تشجيع الاستثمارات بالوسائل الموجودة ووسائل جديدة، مع التركيز على الطريقة الانتقالية، وسيتم تشجيع

---

(1) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 281. خليفة، أحمد: الانتخابات الإسرائيلية، نشرة الدراسات الفلسطينية 1981م، ع 3، ص 135.

(2) شارون، أرئيل: مذكرات أرئيل شارون، ترجمة أنطوان عبيد، ص 013عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة خلفيات ونتائج(إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 23.

(3) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1981م، ص 4-6. وثيقة المبادئ الأساسية لحزب الليكود، ص 2-6.

الاستثمار في قطاع السياحة والصناعة والتجارة إلى جانب العلم، وستعمل الحكومة على توسيع الاستثمارات والتشغيل في الاستثمارات الخارجية، وجذب رؤوس الأموال اليهودية من الخارج.

- تشجيع التصدير وتقليص العجز في ميزان المدفوعات: عن طريق الاستمرار في زيادة كمية الصادرات المدنية العسكرية، كذلك سيشجع الإنتاج المحلي الذي سيعوض عن الاستيراد العسكري المدني، وسيؤمن الرخاء الاقتصادي وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات.
- سياسة التوفير: سيتم تشجيع التطوير الشخصي والادخار الحكومي، وستستمر الحكومة في تفعيل مخططات التوفير والادخار الحكومي وغير الحكومي، لأجل ضمان الاقتصاد، وسيتم تنويع مخططات التوفير.
- الاقتصاد العصري وسياسة الضرائب: اعتبر حزب الليكود أن تخفيض الضرائب العالية ورفع مستوى العمل والإنتاج والاستثمار، هي فكرة عصرية في الاقتصاد المتقدم في الغرب، وأن تخفيض مستوى الضرائب العالية هو أساس للنمو الاقتصادي، وستعمل الحكومة على ذلك.
- ستمنع الحكومة فرض ضرائب جديدة في السلطات المحلية، وستعمل على تخفيض مستوى الضرائب والرسوم المحلية.
- ستعمل الحكومة على تنفيذ إصلاحات في مجال الضرائب، وسيتم إلغاء كافة الضرائب الزائدة (مثل ضريبة التشغيل)، كذلك تخفيض عب الضرائب المباشرة مما يشجع العمل، ويقدم للعامل إمكانية التمتع بأجره.
- سياسة الأسعار: سيتم تشجيع التنافس في السوق، والعمل على تقليص ظاهرة الاحتكار، وتقليص فجوة التنسيق إلى جانب وقف ظاهرة الغلاء.
- سياسة الأجور: سيستمر العمل بالحد الأدنى لأجور العمال، وإضافة زيادة غلاء المعيشة على الأجور حسب الارتفاع في مستوى الإنتاج، وسيتم إنهاء كافة المشاكل في موضوع الأجور المحلية.

تمكن حزب الليكود من الفوز في الانتخابات للمرة الثانية، وتسلم حكم "إسرائيل" عام 1981م[1]، وأكد في الاتفاق الائتلافي الذي وقعه في 4 أب(أغسطس) من العام نفسه على: أن الحكومة ستعمل على خفض نسبة التضخم المالي، وضمان مستوى معيشة جيد لجميع سكان "إسرائيل"، وستعمل على إلغاء الفقر، وتقديم المساعدات للعائلات كثيرة الأولاد، كذلك ستبدل جهوداً مكثفة لزيادة الاستثمارات الاقتصادية، وستحارب البطالة، وتوفر العمل، وتزيد الإنتاج والصادرات[2].

(1) وهب،عبد الوهاب: حكومة بيغن تواجه حملة واسعة من الانتقادات، نشرة الدراسات الفلسطينية، ع10، 1978م، ص660.

(2) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1981، ص10.

فشل حزب الليكود في تحقيق الوعود التي قدمها للناخبين في دعايته الانتخابية أو في برنامجه الاقتصادي؛ بسبب شدة الأزمة الاقتصادية، فقد تدهور وضع الاقتصاد نتيجة السياسة العدائية التوسعية التي انتهجتها حكومة الليكود في غزو لبنان عام 1982م، والتكاليف الباهظة التي ترتبت عليه، وارتفعت نسبة التضخم إلى 133%، ونسبة الواردات إلى 7.2%، بينما انخفضت نسبة الصادرات إلى 6.8%، وبلغت نسبة العجز المالي 2.9%[1].

فتزايدت الانتقادات الموجهة إلى حكومة الليكود داخل الحزب، ونشبت الخصومات والاتهامات المتبادلة بين أعضائه، وطالب البعض بإعادة تنظيم الحكومة أو استقالتها، وإجراء انتخابات جديدة أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، كذلك هدد حزب الأحرار بالانسحاب من الحزب والحكومة إذا لم تنفذ البنود التي نص عليها برنامج الليكود، والاتفاق الائتلافي[2].

وزادت الانتقادات الموجهة لحزب الليكود بين "الأوساط الإسرائيلية"، واتهمته المعارضة وفي مقدمتها حزب المعراخ، أن وعوده للناخبين بتحسين الوضع الاقتصادي كانت مجرد دعاية انتخابية هدفها الأساسي هو جمع أكبر عدد من أصوات الناخبين لحزب الليكود في الانتخابات، خاصة من الطبقة الفقيرة والتي تضررت أكثر من غيرها من سياسة الليكود الاقتصادية خلال السنوات الأربع الماضية، كما انتقدت المعارضة السياسة الاقتصادية لحزب الليكود ورأت أنها افتقرت إلى المقومات الواقعية، وكل ما استطاعت أن تقدمه هو التقليل من نسب التضخم المالي، لكنها عملت على زيادة الضغوط التضخمية عن طريق ازدياد عبء الإنفاق، وجمدت الإنتاج[3].

رد زعماء حزب الليكود على من وجه لهم النقد بعدم القدرة على إصلاح الوضع الاقتصادي، والتنكر لوعوده الاقتصادية، بأنه: "خلال 29 عاماً تسبب المعراخ بانهيار "الاقتصاد الإسرائيلي"، وفرض عليه كل تشويه ممكن، لقد وجدنا حقولاً محروقة، وتتوقعون منا بعد أشهر معدودة أن نحدث الأعاجيب والمعجزات"[4].

---

(1) بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 164. السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام 1982م، ص59.

(2) وهب، عبد الوهاب: حكومة بيغن تواجه حملة واسعة من الانتقادات، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1978م، ع10، ص 660.

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 1، ص 17، 19.

(4) جريس، سمير: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية، 1978م، ص 444.

يلاحظ مما سبق:

- أدى تسلم حزب الليكود حكم "إسرائيل" عام 1977م، إلى تحويل النظام الاقتصادي من الاشتراكي إلى الرأسمالي (الخصخصة).
- حاول حزب الليكود خلال برامجه الانتخابية ما بين عامي (1973–1981م)، وضع خطط لتحسين الوضع الاقتصادي المتأزم في "إسرائيل"، الذي خلفه حزب المعراخ، لكنه فشل في ذلك.
- رجعت هزيمة حزب المعراخ في انتخابات الكنيست التاسعة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، حيث لجأ "الناخب الإسرائيلي" للتصويت لصالح حزب الليكود، بعد أن وعده بحل الأزمة الاقتصادية.
- اختلفت سياسة حزب الليكود الاقتصادية عن سياسة المعراخ، حيث اتبع الأول النظام القائم على الحرية الاقتصادية والمشروع الفردي، لكنه لم يستبعد القيم الاشتراكية كليًّا، فالحكومة تتدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق الأهداف العليا، وسعوا لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات اليهودية، والمهارات الفنية من الخارج، بينما اتبع المعراخ نظام تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والحد من المبادرة الفردية.
- كانت أهداف سياسة حزب الليكود الاقتصادية موجهة أساساً لتقويض الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي رجعت إليها قوة المعراخ، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد.
- ركز حزب الليكود في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م على تحسين أوضاع اليهود الشرقيين، فمنحوه أصواتهم، وكانوا السبب الرئيس في فوزه في الانتخابات ووصوله للحكم، لكنه فشل في تحقيق تنفيذ وعوده.

المبحث الثاني

موقف حزب الليكود من القضايا الاجتماعية ما بين عامي

(1973-1983م)

أولاً- موقف حزب الليكود من المكونات الأثنية "للشعب الإسرائيلي".

ثانياً- موقف حزب الليكود من قضايا "الأسرة اليهودية".

ثالثاً- موقف حزب الليكود من قضايا التعليم في "إسرائيل".

تميز "المجتمع الإسرائيلي" بكثرة التناقضات والصراعات الداخلية، وافتقر إلى التجانس والتكامل الاجتماعي بسبب تباين وتعدد أصوله العرقية، وظهر ذلك منذ إعلان "دولة إسرائيل" عام 1948م، وتطور بعد حرب أكتوبر عام 1973م وما نتج عنها من أزمة اقتصادية في "إسرائيل"، زادت الهوة الاجتماعية بين اليهود الشرقيين والغربيين، وفشل المعراخ الحاكم أن يقدم حلاً لها.

فكانت النتيجة تراجع اليهود الشرقيين عن تأييد المعراخ الذي همشهم، وبدأوا في التوجه نحو اليمين بزعامة حزب الليكود، الذي استغل أوضاعهم السيئة لكسب أصواتهم لصالحه في الانتخابات، ووعدهم بتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، حتى اعتقدت تلك الطوائف أن الحزب هو من يصلح للحكم، والقادر على تحقيق أمالهم، فأيدوه وكانوا سبباً في انتصاره في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م وتسلمه حكم "إسرائيل" لأول مرة، وفي هذا المبحث سيتم دراسة دور حزب الليكود في العمل الاجتماعي في الفترة ما بين عامي (1973- 1983م).

أولاً- موقف حزب الليكود من المكونات الأثنية للشعب الإسرائيلي:

نادى زعماء "الحركة الصهيونية" بتجميع اليهود المشتتين في العالم في دولة واحدة، فبدأت الوفود اليهودية بالهجرة إلى فلسطين، وتكونت طوائف يهودية مختلفة في أصولها الاجتماعية والاقتصادية، عاشت إلى جانب من تبقى من سكان فلسطين بعد عمليات قتل وطرد غالبيتهم، وانقسم اليهود إلى طائفتين يجمع بينهما الدين اليهودي تميزت كل منهما بمميزات يصعب تحقيقها من جانب الطائفة الأخرى، وبين الطائفتين هوة تتسع، وكانت أهم المكونات الأثنية للشعب الإسرائيلي:

1- الأشكناز (اليهود الغربيون):

هم اليهود الذين عاش أجدادهم في الأراضي الألمانية في القرون الوسطى، وهاجروا منها إلى شرق وغرب أوروبا ثم إلى أمريكا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثم هاجروا إلى فلسطين من تلك المناطق[1]، وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان معظمهم يتكلم اللغة اليديشية (الألمانية اليهودية)[2].

شكل الأشكناز من موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ما بين عامي (1919- 1948م) نسبة 89.3%، وبلغت نسبتهم لمجموع يهود فلسطين 48% حيث شكلوا الغالبية، وفي الفترة ما بين

(1) Doron, Gideon and Peretz, Don: The Government and Politics of Israel,p50. Kimmerling,Baruch: The Israel state and society. P216.

(2) شمالي، نصر: إفلاس النظرية الصهيونية، ص 66.

عامي(1948–1962م) كانت نسبتهم 45.4% وبلغت لمجموع يهود فلسطين (59%)[1]، لكن نسبتهم انخفضت في السبعينات إلى 30–35 %[2]، وشكلوا عام 1981م (45%)[3].

كان الأشكناز أول اليهود المهاجرين إلى فلسطين، قاموا بتأسيس "الدولة اليهودية"، وأنشأوا مؤسساتها، فسيطروا على الحياة السياسية والعسكرية فيها، وساعد تمتعهم بمستوى عالٍ من التعليم في السيطرة على الحركة الفكرية والتعليمية إلى جانب الأدبية والفنية في "إسرائيل"، كذلك الوصول إلى المناصب العليا، ذات الدخل المرتفع، والعيش في أكثر المناطق رخاءً، في منازل معدة ومجهزة جيداً، وبذلك شكل غالبيتهم الطبقة المتوسطة والغنية في "إسرائيل"[4].

2- السفارديم (اليهود الشرقيون):

هم اليهود الذين طردوا من أسبانيا عام 1492م، وعاشوا في أفريقيا، وأسيا، والشرق الأوسط ثم هاجروا منها إلى فلسطين؛ رغبة منهم في العيش حياة هادئة، وشكلوا وحدة تميزت عن غيرها باللغة والعادات الدينية[5]، فكان معظمهم يتكلم لغة الأدينو (اللهجة اليهودية الأسبانية)، والبعض تكلم باللغة العربية والتركية والفارسية، لغة البلدان التي قدم منها[6].

شكل اليهود الشرقيون من موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين مابين عامي (1919- 1948م) نسبة 9%، وبلغت نسبتهم لمجموع يهود فلسطين10%، وارتفعت في الفترة ما بين عامي (1948-1962م) إلى 77.5%[7]؛ نظراً لزيادة هجرتهم بعد قيام الدولة وارتفاع نسبة المواليد بينهم، وبلغت نسبتهم

---

(1) حسن، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية، ص 10.

(2) تقرير عن: اليهود الشرقيين في اسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الارض عام 1979م، ع 21، ص 28. تقرير عن: المشكلة الديمغرافية في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الارض عام 1981م، ع10، ص 15.

(3)Arian, Asher: The elections in Israel (1981) ,p97.

(4) حس، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية، ص 9. شادي، عبد العزيز: دور الأحزاب الدينية في النظام السياسي الإسرائيلي في الفترة ما بين 1969- 1988م، رسالة ماجستير، ص 129.

(5) Doron, Gideon and Peretz, Don: The Government and Politics of Israel,p50. Kimmerling,Baruch: The Israel state and society. P216.

(6) حسن، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية، ص 16. تقرير عن: اليهود الشرقيين في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الارض عام 1979م، ع 21، ص 28.

(7) حسن، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية، ص 10.

عام 1973م (24%)، وزادت إلى (50%) عام 1977م، ثم 52% في نهاية عام 1980م، ثم 55% نهاية عام 1981م[1].

تميز اليهود الشرقيون بانخفاض المستوى الثقافي والاقتصادي، حيث عملوا في البلدان التي قدموا منها في حرف متدنية: باعة متجولون، تجار صغار، إلى جانب عدم تجانسهم الحضاري بسبب اختلاف أصولهم العرقية، وقد مثل اليهود الشرقيون نموذج الإنسان المحافظ المتدين الذي رفض التغيير، وكانت اتجاهاتهم الاجتماعية من النوع التقليدي الديني، كما سعوا للحفاظ على القيم الشرقية في "المجتمع الإسرائيلي" والحد من نفوذ الأشكناز والحضارة الغربية[2].

واجه اليهود الشرقيون منذ هجرتهم إلى فلسطين مشاعر الإحباط؛ بسبب تقويض القيم والمفاهيم التي كانت مألوفة لديهم، وعدم تقبلهم نمط المجتمع الغربي الذي حاول ترسيخه مؤسسو الدولة من الاشكناز[3]، حيث قررت "الحكومة الإسرائيلية" مواجهة تعدد الثقافات اليهودية داخل "إسرائيل"، بالعمل على سيادة النموذج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الذي كونه الأشكناز[4].

وتعرض اليهود الشرقيون للتمييز في "إسرائيل" في جميع مجالات الحياة، فمنذ هجرتهم إلى فلسطين بعد قيام "دولة إسرائيل" عام 1948م، وجدوا كل المؤسسات الرسمية والعامة والحزبية تحت سيطرة الأشكناز في ظل حكومة المعراخ العمالي، التي أغلقت المجال أمامهم للوصول لتلك المناصب[5]، كذلك عملت على إيجاد حلول سكنية سريعة وأماكن عمل مؤقتة لهم؛ بسبب ضغوط استيعاب الهجرة الجماعية، فسكنوا في معسكرات المهاجرين الانتقالية وبلدات التطوير والموشافيم، بالإضافة إلى أحياء الفقر حول المدن، وقرب الحدود وتوطينهم في المناطق البعيدة عن مركز البلدة في شمالها أو جنوبها، في ظل أحوال صحية وغذائية سيئة، دون تعليم أو رعاية[6].

---

(1) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 23. بركات، نظام: النخبة الحاكمة في إسرائيل، ص 52. حس، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية، ص 9.

Arian, Asher: The elections in Israel (1981) ,p97. .

(2) نظام بركات: النخبة الحاكمة في إسرائيل، ص 52. ارنون، يعقوب: الفجوة بين الواقع والتوقعات، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، ع 3، ص 169، نقلاً عن صحيفة (دافار 3-3-1981م) .

(3) تقرير عن الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض 1981م، ع3، ص 33.

(4)حسن، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية، ص 9.

Kimmerling, Baruch: The Israel state and society. P216.

(5) شارون، أرئيل" مذكرات اريل شارون، ترجمة أنطوان عبيد، ص 513.

(6) فوكسمان، شاعل: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص7 (عبري) . شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ص116 (عبري) . ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 58.

وأسهم تدني المستوى الثقافي والتعليمي لليهود الشرقيون في حصولهم على وظائف متدنية ذات دخل منخفض، فكونوا أغلبية الأيدي العاملة في قطاعات العمل، وقاموا بتجفيف المستنقعات وتشجير الهضاب، وبالتالي حازوا على مكانة اجتماعية واقتصادية أسفل الهرم السياسي والاجتماعي في "إسرائيل"، وتحولوا لفئة هامشية جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا[1].

وقد وجدت فروق اجتماعية بين الأشكناز واليهود الشرقيون في مجال التعليم: حيث بلغت نسبة الأطفال الذين تعلموا في إسرائيل بعمر (4) سنوات من أبناء الطوائف الشرقية حسب إحصائية 1973م، نحو 47% والنسبة مماثلة لأطفال الطوائف الغربية، أما في الصف الأول فكان من بين كل 100 تلميذ في الصف يصل 24 تلميذاً من أصل شرقي، مقابل 55 من الأشكناز، وبين الحائزين على شهادة الثانوية هي 6 مقابل 35[2].

وكان الذي يتحكم في مستوى تعليم الطوائف الشرقية: دخل العائلة والمستوى المعيشي المنخفض، إلى جانب ازدحام السكن، ومستوى الوالدين الثقافي، أيضاً البيئة التي يعيش فيها وتكوينها الديمغرافي[3]، وكانت مرحلة التعليم الابتدائي مجانية من سن السادسة حتى الرابعة عشرة، وتحتاج مرحلة التعليم الثانوي والجامعي إلى علامات عالية وأقساط مالية، تلك أمور تعجز عنها معظم عائلات اليهود الشرقيون، ويصعب على اليهودي الشرقي أن يدرس في مدرسة للأشكناز بسبب الموقف العنصري منه، مما يلجأ للدراسة في المدارس الدينية أو يكمل تعليمه في البيت[4].

وكانت المباني والبنى التحتية للتعليم في الأحياء والبلدات الشرقية في حالة متدنية مقارنة بمؤسسات ومباني التعليم المخصصة للأشكناز، ولم يحظ اليهود الشرقيون بتعلم منهاج التعليم الرسمي الكامل للدولة؛ نظرًا لتصنيفهم تلاميذ يحتاجون إلى رعاية، حيث أفردت لهم وزارة المعارف برامج وطرقاً ووسائل تعليم خاصة، ويتم تحديد درجات متدنية لهم، وتأهيل خاص للمدرسات والمدرسين المقرر أن يدرسوا في تلك المدارس، وقد شعر اليهودي الشرقي بالاغتراب في مدرسته؛ لأن المناهج الدراسية لا تذكر شيئًا من تاريخه وثقافته، فاضطر لترك المدارس لعدم قدرته على الاستيعاب والتأقلم[5].

---

(1) مالكا، فيكتور: مناحيم بيغن التوراة والبندقية، ص 26.

(2) تقرير عن: التفاوت الاجتماعي والطائفي والفقر في إسرائيل، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1973م، ص 518.

(3) الموزلينو، نتان: الشباب الذي لا يتعلم ولا يعمل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض ع 3، ص 41، نقلاً عن (دافار 8/28/ 1978م) .

(4) تقرير عن: اليهود الشرقيين في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الارض عام 1979م، ع 21، ص 36.

(5) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ص121.

وافتقر اليهود الشرقيون في إسرائيل إلى تمثيل سياسي ملائم في المؤسسة الحاكمة، مما أبعدهم عن مراكز الحكم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكان من أهم الأسباب التي حالت دون ذلك:

وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتردي عند وصولهم إلى فلسطين، فانعكس على وضعهم السياسي، إضافة إلى عدم توفر قيادة خاصة بهم قادرة على تنظيمهم في أطر حزبية تنافس الأحزاب الاشكنازية وتمكنهم من الوصول للحكم[1]، كما حارب حزب المعراخ الحاكم كل محاولة قامت للانتظام السياسي على أساس طائفي، منددا بتلك المحاولات واعتبرها تخريباً لشعار دمج الشتات وصهر الطوائف اليهودية[2].

وهكذا ترسخ منذ بداية قيام دولة "إسرائيل" انقسام طائفي طبقي بين اليهود الغربيين والشرقيين، وبدأت نتائجه تتراكم عاماً بعد آخر بازدياد، في حين كانت الأحزاب والحكومات الإسرائيلية تواجه ذلك الانقسام ببعض الشعارات مثل دمج الطوائف، والمساواة بين الطوائف، وكل اليهود إخوة[3].

يتضح مما سبق أن الأشكناز سيطروا على مقاليد الحكم والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بينما احتلت طبقة اليهود الشرقيون أسفل الهرم الاجتماعي والسياسي في المناطق والوظائف، مما عكس الهوة الاجتماعية القائمة بينهم، وقد ربطت الطوائف الشرقية معاناتها وبؤسها بالمعراخ الذي اعتبروه ممثلاً سياسياً للأشكناز.

عارض حزب الليكود السياسة الاجتماعية لحكومة المعراخ، واعتبر أن "المجتمع الإسرائيلي" مجتمع طبقي غير عادل، لا يتم فيه تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، ولا يستطيع تحسين وضع الأفراد حسب معتقداتهم الأيدلوجية، بل على حساب أوضاع أفراد آخرين، وحمّل المعراخ مسؤولية الفشل في الدمج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لليهود في إسرائيل[4].

ورفع حزب الليكود شعار (حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية)، حيث طالب بتحقيق مبدأ العدل الاجتماعي والمساواة بين كل اليهود، كذلك إصلاح أحياء اليهود الشرقيون، وتحسين ظروف عملهم، كما نادى بمجتمع متحرر يقوم على حرية الفرد الاجتماعية[5].

---

(1) شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 138، ص 26، 29. عبيد، أنطوان: مذكرات اريل شارون، ص 513.

(2) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص39.

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض عام 1981م، ع3، ص 33.

(4) شاعل، فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص 6 (عبري) .

(5) نئور، اريه: تحديد السياسات كمعضلة ايدلوجية، ص 18 (عبري) .

ودعا الحزب لتقليص الفجوات بين الطبقات الاجتماعية في "المجتمع الإسرائيلي" في مجال التعليم والتأهيل، وأشار على "الحكومة الإسرائيلية" بتعليم اليهود الشرقيون وإعدادهم بشكل جيد، بدلًا من تقديم بعض المساعدات المالية المجانية لهم، وطالب أن يتم تمثيل الجاليات اليهودية الشرقية في مؤسسات الدولة العليا وعدم التمييز ضدها[1].

وقد استغل الحزب في حملته الانتخابية لعام 1973م وضع اليهود الشرقيون السيئ في "إسرائيل"؛ لجذبهم لدعمه وكسب أصواتهم لصالحه في الانتخابات، وأعلن أن مسألة المساواة بين الطبقات الاجتماعية والطوائف من أهم القضايا التي يهتم بها، وأن استمرار المعراخ في الحكم يعني سيطرة الاشكناز على البنية الاجتماعية والاقتصادية ثم السياسية في "إسرائيل"[2].

واستطاع حزب الليكود إقناع اليهود الشرقيون بأن أحوالهم السيئة في "إسرائيل" تعود لسببين؛ **الأول:** يكمن في تهديد العرب لليهود، وضرورة الصراع من أجل "وحدة أرض إسرائيل الكاملة"، **الثاني:** سياسة المعراخ المهادنة تجاه العرب، فتمكن بذلك تحويل مشاعر السخط والاحتجاج من جانب اليهود الشرقيون ضد الاشكناز إلى كراهية وحقد ضد العرب[3].

نتيجة ذلك سعى اليهود الشرقيون لمعاقبة حزب المعراخ الحاكم، الذي اعتبروه المسئول عن وضعهم السيئ، بسبب تهميشهم الاجتماعي والسياسي[4]، لكنهم لا يملكون القوة للوقوف أمامه، فلجئوا إلى حزب الليكود[5]، واعتبروه البديل السياسي الذي يستطيع أن يمنحهم شرعية لمكانتهم "كإسرائيليين" متساوين على أساس يهوديتهم فقط، ويحقق مطالبهم ويعمل على إصلاح وضعهم الاقتصادي، وينهي القمع الثقافي الذي يعانون منه، كذلك يمكنهم من الحصول على منزلة أعلى داخل "المجتمع الإسرائيلي" عند استلامه الحكم[6].

---

(1) نئور، اريه: تحديد السياسات كمعضلة ايدلوجية، ص20 (عبري) .

(2) شادي، عبد العزيز: ور الأحزاب الدينية في النظام السياسي الإسرائيلي في الفترة مابين 69–88 ، رسالة ماجستير، ص 131. نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 113. عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (بيغن في الحكومة الثانية) ص 29. شاعل، فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص15 (عبري) .

(3) تقرير عن: ظاهرة التطرف السياسي بين اليهود الشرقيين في اسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض عام 1983م، ع 12، ص 7–9، نقلاً عن صحيفة (دافار 1981/6/19م) .

(4) تقرير عن: أزمة حكومة بيغن، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض عام 1979م، ع1، ص 31. شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص 178، 181 (عبري) .

(5) الشامي، رشاد: القوى الدينية في إسرائيل 186.

(6) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص497.

فأصبح حزب الليكود في نظر اليهود الشرقيون عنوان الاحتجاج الاقتصادي والاجتماعي في "إسرائيل"، وتأييده هي أفضل طريقة يعبرون بها عن يأسهم واعتراضهم على الحكومة، فمنحوه50% من أصواتهم في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، وبرز تأييدهم له في معظم تجمعاتهم، سواء في المدن الكبيرة، أو في بلدات التطوير، أو الموشافيم، حتى أصبحوا القوة الداعمة الأساسية لارتفاع نسبة مقاعده في الانتخابات[1].

على الرغم من الدعم القوي الذي منحه اليهود الشرقيون لحزب الليكود في الانتخابات الثامنة، لكنها لم تؤهله للوصول إلى الحكم وبقي المعراخ هو الحاكم في "إسرائيل"، وفي تلك الفترة زادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً في "إسرائيل" نتيجة حرب 1973م، واتسعت الفجوة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وأكثر من عانى منها الطبقات الفقيرة المتمثلة بالطوائف الشرقية، مما دفعهم إلى المطالبة بحقوقهم، وتوزيع أكثر عدالة للموارد والمساواة في الفرص، لكن الدولة كانت دائما ترد مطالبهم بحجة المشكلة الأمنية، وعدم إمكان حل المشكلات كلها في وقت واحد[2].

فاستغل حزب الليكود احتجاج اليهود الشرقيون، وأكد على مبادئه الاجتماعية وشعاره (حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية)، وأعلن أنه في حال تسلمه الحكم سيعمل على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، والمساواة بين كل اليهود بجميع الطوائف، وتحسين ظروف عملهم، وسيتم إلغاء الفوارق الاجتماعية بين الطبقات اليهودية في "إسرائيل"، كذلك سيعطي اليهودي الشرقي فرصة لمعاقبة حزب المعراخ على سياسته التمييزية[3]. فظهر بأنه حامي الفقراء والمضطهدين من اليهود الشرقيون.

وحتى يضمن حزب الليكود بقاء دعم اليهود الشرقيون له في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، فتح المجال أمامهم للاشتراك في انتخاباته الداخلية، وانتخب ممثلين عنهم، كذلك منحهم الفرصة للمشاركة السياسية وفي مقدمتهم ديفيد ليفي[4]الذي ترأس (كتلة تخيلت لفان– كتلة أزرق أبيض) في انتخابات الهستدروت في حزيران (يونيو) 1977م، وأصبح مرشحاً لمنصب السكرتير العام للهستدروت، وقاد مع بيغن الحملة الانتخابية للكنيست التاسعة في البلدان والأحياء الشرقية[5].

---

(1) شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 138، ص 49– 50

(2) شاعل، فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص 7 (عبري) .

(3) نئور، أريه: تحديد السياسات كمعضلة أيدلوجية– سياسات مناحيم بيغن، (عبري) ، ص 18. وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات عام 1977م، ص 10(عبري) .

(4) شارون، أرئيل: مذكرات اريل شارون، ترجمة أنطوان سعيد، ص 513.

(5) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص327 (عبري) .

نظر اليهود الشرقيون إلى حزب الليكود بأنه القادر على تحقيق المساواة بينهم وبين الاشكناز، بعد أن فقدوا الأمل في حكومة المعراخ وسياستها التي زادت الهوة الطائفية في "إسرائيل"، فمنحوه غالبية أصواتهم في انتخابات الكنيست التاسعة، مما أدى لفوزه وتمكنه من الوصول للحكم في "إسرائيل" عام 1977م لأول مرة منذ قيام الدولة[1].

ومثل اليهود الشرقيون في حزب الليكود وزيران في الحكومة التي عرضها بيغن أمام الكنيست في حزيران (يونيو) 1977م، حيث تم تعيين دافيد ليفي وزيراً للاستيعاب، ومائير شتريت وزيراً للمالية والعدل[2]، وتم تولية عدة شبان شرقيون في مراكز مهمة من أبرزهم؛ موشيه كتساف الذي أصبح وزير ونائب رئيس الحكومة، ومنهم من أصبح ضابطًا في الجيش، كذلك ترأس عدد منهم التجمعات السكنية التي شكلوا فيها أكثرية[3].

يستنتج مما سبق أن حزب الليكود استغل الأحقاد المتراكمة لدى اليهود الشرقيين ضد المعراخ الناجمة عن الإحساس بالغبن والاضطهاد الذي لاقوه أثناء عملية استيعابهم ودمجهم الفاشل في حياة المجتمع الاشكنازي، فقدم لهم الوعود بتحسين أوضاعهم، الأمر الذي جعلهم يمنحونه أصواتهم، وكانوا السبب الرئيس في فوزه في الانتخابات ووصوله للحكم عام 1977م.

وقد بذل حزب الليكود جهوداً في المدن النامية التي سكنها اليهود الشرقيون لتحسين أوضاعهم، فأعلن بيغن بعد شهر من تسلمه الحكومة عن إطلاق مشروع (تأهيل الأحياء) ضمن إطار وزارة الإسكان وتوجيه الجاليات اليهودية في العالم طالباً مساعدتها ودعمها للمشروع، ولكن المشروع فشل؛ لأنه اقتصر على الدعم المادي للمراكز الثقافية والرياضية والأندية، ورياض الأطفال، ولم يضع تطوير التعليم والمجتمع المحلي على سلم الأولويات باعتبارهما من أدوات التقدم والتطور[4].

وتمكنت حكومة الليكود من إدخال بعض الصناعات في الأحياء الشرقية، وبنت المدارس والمساكن، كما طورت الخدمات الطبية وشبكات الطرق ووسائل النقل المشترك[5]، وأصدرت تعليمات بإصلاح نظام

---

(1) شاهين، حنة: المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة، شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 71، ص 208. تقرير عن: تشكيل حيروت وتطورها، ترجمة نشرته مجلة الأرض عام 1979م، ع 1، ص 31. شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص 178، 181 (عبري) .

(2) شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 138، ص34–35. بركات، نظام: النخبة الحاكمة، ص 52.

(3) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص328.

(4) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص201.

(5) شارون، أرئيل: مذكرات اريل شارون، ص 513. شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، شؤون فلسطينية عام 1983م، ع 138، ص 49–52.

مخصصات الأولاد التي يدفعها التأمين الوطني بحيث يمنع إلغاء مخصصات العائلات اليهودية كثيرة الأولاد وهي في غالبيتها العظمى من اليهود الشرقيين[1].

واتخذ الليكود إجراءات من أجل تحويل شعور الشاب الشرقي الذي يعيش في ضيق واستياء نتيجة سوء وضعه الاقتصادي والاجتماعي إلى استيعابهم وتأهيلهم مهنياً، والمساهمة في خدمة اقتصاد المجتمع ورفع مستواه، ووضع خطط لتقليص الهوة الاجتماعية لتمويل بناء المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي في بلدات التطوير[2].

وتولى دافيد ليفي عام 1979م–يهودي شرقي– وزارة البناء والإسكان إلى جانب وزارة الاستيعاب في الحكومة[3]، وتمكن من خلالهما إصلاح مجال قروض السكن للأزواج الشابة، وتم بناء أكثر من 20 ألف شقة جديدة في بلدات التطوير وفي المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فشهدت تلك البلدات فترة توليه الوزارة حركة بناء نشيطة[4].

لكن الأزمة الاقتصادية المتزايدة في "إسرائيل" انعكست سلباً على الأحوال الاجتماعية، حيث قلص بيغن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتعليمية وبناء المساكن، لأنه عجز عن توفير مبالغ مالية لإكمال ما بدأه، مما ساهم في تدهور أوضاع اليهود الشرقيون، وزيادة نسبة العاطلين عن العمل بينهم[5].

واتضح لليهود الشرقيون أن سياسة الليكود الاقتصادية خدمت أصحاب رؤوس الأموال فقط، بينما زادت أوضاعهم سوءاً، وبدأوا بالاحتجاجات وطالبوا بتوفير خدمات التعليم والرفاه بناء على متطلبات الأحياء الشرقية، وقد عارض دافيد ليفي أكثر من مرة السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجها وزير المالية سيمحا أرليخ؛ لأنها مناقضة ومنافية لتطلعات سكان البلدات والأحياء الشرقية للاقتصاد الذي وعدهم حزب الليكود بانتهاجه وآمنوا به، واستمر بمعارضة تلك السياسة حتى في عهد الوزير هوروفيتس، ولكن لم يؤخذ برأيه لأنه مثل رأي الأقلية داخل حزب الليكود[6].

أدى فشل بيغن في تحسين وضع الطوائف الشرقية الاقتصادي والاجتماعي كما وعدهم، لتدني شعبية حزب الليكود بين تلك الطوائف في السنتين الأوليين من الحكم، واتساع المعارضة للحكومة، فسعى لتعديل

---

(1) حيدر، عزيز: اسرائيل الفرد والمجتمع والنظام السياسي والاتفاقيات مع الفلسطينين، مجلة الدراسات الفلسطينة، مجلد 5 ع 19، ص 17.

(2) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض، ع3، ص 43/42.

(3) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص327،

(4) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص328.

(5) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام1981م، ع 2، ص 70.

(6) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص306. ص328.

صورته أمامها خوفاً من عدم حصوله على دعمها في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، فوضع تسعة مرشحين من اليهود الشرقيون ضمن الـ 45الأوائل على قائمته الانتخابية[1].

وتمكن حزب الليكود تحسين شعبيته في أوساط الطوائف الشرقية قبل انتخابات الكنيست العاشرة من خلال عوامل عدة منها[2]:

- التذرع بعدم قدرة حكومة الليكود على تغيير أوضاع الطوائف الشرقية خلال فترة قصيرة، بعد أن أوصلتهم سياسة المعراخ طيلة 29 عاماً إلى ذلك المستوى الصعب.
- القيام بعمل عدواني عسكري ضد العرب مثل: قصف المفاعل النووي في العراق، والجنوب اللبناني ومدينة بيروت عام 1981م، وبذلك استطاع تغيير هتافات اليهود الشرقيون من المطالبة بالمساواة مع الاشكناز إلى شعارات التطرف والكراهية ضد العرب.
- استغلال العامل الديني لإحكام السيطرة على اليهود الشرقيون، وتقديم الدعم المادي لها خاصة أن بيغن كان حريصاً على قبول مطالب الأحزاب الدينية التي وضعتها كشرط للدخول في الائتلاف الحكومي عام 1977م.

وأكد حزب الليكود أن معاناة اليهود الشرقيون هي نتيجة لسياسات المعراخ عندما كان في الحكم، وأن عودته إلى الحكم مجدداً تعني مزيداً من المعاناة لهم[3]، وبذلك نجح حزب الليكود بفعل دعايته الانتخابية وسياسته السابقة في كسب اليهود الشرقيون لصالحه مرة أخرى، حتى تمكن بفضل أصواتهم من البقاء في الحكم في "إسرائيل" عام 1981م للمرة الثانية.

على الرغم من الدعم الذي منحه اليهود الشرقيون لحزب الليكود خلال الانتخابات والذي كان الأساس في وصوله إلى الحكم في "إسرائيل"، لكن ذلك لم يحسن من وضعهم التمثيلي في الحكومة، فقد مثلهم في وزيرين فقط في حكومته التي عرضها في أب (أغسطس) 1981م[4]، كذلك لم يحسن من نسبة تمثيلهم

---

(1) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 286.

(2) تقرير عن: ظاهرة التطرف السياسي بين اليهود الشرقيين في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض، ع 12، ص 7-9، نقلاً عن صحيفة (دافار 17/8/ 1982م) .

(3) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 281.

(4) شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 138، ص34-35. بركات، نظام: النخبة الحاكمة، ص 52.

في الوظائف الحكومية الكبيرة فكان من بين 300 موظف في المناصب العليا في الدولة 8 أو 9 من أبناء الطوائف الشرقية[1]، لذلك يلاحظ أن قوتهم على الصعيد السياسي لا تتناسب مع قوتهم العددية.

وقد حاول مناحيم بيغن رغم الضائقة المالية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لليهود الشرقيين في "إسرائيل" وطبق إعفاءً كاملاً من رسوم التعليم، كما طبق التعليم الثانوي المجاني عام 1981م، كذلك اتبع سياسة اقتصادية في العام نفسه اتسمت بزيادة توزيع الموارد على الجمهور، وقد أشاعت تلك السياسة شعور بالرفاهة الاقتصادية في معظم الشرائح الاجتماعية في "إسرائيل"[2].

وقام مناحيم بيغن عام 1982م بتجديد مشروع تأهيل الأحياء في أكثر من (8) أحياء حيث تم بناء (30.000) وحدة سكنية، وتحسين البنية التحتية والطرق والمصارف والكهرباء، واستفاد من المشروع أكثر من نصف مليون شخص، لكن على الرغم من ذلك لم تغير تلك السياسة التي اتبعها حزب الليكود جذرياً في البناء الطبقي القائم، ولم تقلص الفجوة بين الاشكناز واليهود الشرقيون [3].

يتضح مما سبق أن حزب الليكود لم يبذل الجهد الكافي لإجراء تغيير جوهري على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك المهنية لليهود الشرقيون في "إسرائيل"، واستمرت الفوارق بينهم وبين الأشكناز الذين تمتعوا بمكانة أعلى في جميع المجالات السابقة، وإن كان حدث تغيير لليهود الشرقيون أثناء حكم الليكود حيث غير نسبيًا من مكانتهم السياسية، لكنه فشل في تحقيق الوعود التي أمّلهم بها قبل وصوله للحكم.

3- موقف حزب من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م:

هم الفلسطينيون المقيمون في الأراضي المحتلة عام 1948م بعد قيام "دولة إسرائيل"، وكان عددهم عشية قيام الدولة 750 ألف نسمة[4]، وبلغ عام 1971م حوالي 350 ألف نسمة، وزادوا إلى ما يقرب الضعف حوالي650 ألف نسمة عام 1981م وشكلوا 16% من مجموع السكان[5].

نظر حزب الليكود إلى الفلسطينيين المقيمن في الأراضي المحتلة عام 1948م، على أنهم عنصرٌ طارئٌ داخل "المجتمع الإسرائيلي" يجب إزالته، وعندما قررت الحكومة الإسرائيلية في أيار (مايو) عام

---

(1) بركات، نظام: النخبة الحاكمة، ص 52. شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 138، ص34-35.

(2) حيدر، عزيز: إسرائيل الفرد والمجتمع والنظام السياسي والاتفاقيات مع الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 5، ع 19، ص 17.

(3) Daniel,Gordis: The battle for israels soul(Begin, Menachem) ,p70.

(4) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 24.

(5) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1981، ص 147

1976م اتباع سياسة دمج العرب في حياة الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية، نظر إليهم الحزب بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية في "إسرائيل"، وأطلق عليهم اسم (عرب أرض إسرائيل)[1].

سعى حزب الليكود قبل انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، لتقوية مكانته بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م؛ لكسب أصواتهم في الانتخابات، فوضع عضواً عربياً من الطائفة الدرزية في المكان(44) على قائمة الليكود هو أمل نصر الدين، وركز دعايته الانتخابية بينهم على المساواة في الحقوق، فنادى بضرورة المساواة بين جميع المواطنين في دولة "إسرائيل"، باعتبارها دولة ديمقراطية، بغض النظر عن العرق، والقومية، والطائفة، أو الجنس والديانة[2].

وصرح بيغن:" أن حزب الليكود ليس مثل الحزب الحاكم المعراخ يعلن أن جميع سكان البلاد اليهود والعرب متساوون، ثم يفرض عليكم حكماً عسكرياً ويصادر أراضيهم، إن حزب الليكود إذا وصل إلى الحكم إما أن يهجركم من البلاد ويدفع لكم تعويضات مناسبة، وإما أن يقبلكم كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات"، وأكد أن "المواطن العربي" في نابلس يجب أن تكون له نفس حقوق "المواطن اليهودي" في "تل أبيب"، وإذا وجد أكثرية عربية في "إسرائيل" فيجب أن يكون لها رئيس عربي، كما وعدهم بإصدار جريدة بالعربية بعد الانتخابات[3].

لكن نتائج الانتخابات لم تكن مرضية لحزب الليكود، فلم يمنحه الفلسطينيون نسبة الأصوات التي كان يتوقعها، حيث منحوا غالبية أصواتهم لحزب راكاح[4]؛ الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي تزعم حركة الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في "إسرائيل"، وقاد نضالها خلال فترة طويلة ورفع شعار إقامة دولة فلسطينية مستقلة، يمثلها (م. ت. ف)، وحاز عدد من الكوادر الفلسطينية على مراكز قيادية فيه، لذلك منحوه أصواتهم حتى أصبح الحزب الأول من حيث نفوذه في الوسط العربي[5].

رأى حزب الليكود أن حزب راكاح ينافسه في الأصوات الفلسطينية في "إسرائيل" فأثار غضب بعض أعضائه الذين طالبوا بحل الحزب وحظر نشاطه، وبينما عارض البعض الآخر تلك المطالب حيث

---

(1) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 89، ص 96- 113.

(2) إيزكون، ميرون: بيغن، ص124 (عبري) .

(3) تقرير عن: العرب في إسرائيل وانتخابات الكنيست الثامنة، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض عام 1974م، ع 10، ص 15.

(4) حزب راكاح: (القائمة الشيوعية الجديدة) حزب سياسي في اسرائيل تأسس عام 1965م، بعد انشقاق الحزب الشيوعي الإسرائيلي ماكي، اثر خروج أقلية يهودية على خط الحزب وتبنيهم خطاً صهيونياً. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 169.

(5) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام 1981م، ص49. جريس، صبري: العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 89، ص 88.

رأوا أن حزب راكاح كحزب في إسرائيل هو بمثابة "صمام أمان للعرب في "إسرائيل" يقيهم من الانزلاق القومي المتطرف" وأن زعامته تدعو إلى اتباع طريق يهودية عربية وليست طريق م.ت.ف، كما اعتبروا أنه لو وجد حزب عربي بديل عنه لكان أسوأ منه، فنشاطه عملي وقانوني ضمن "الشرعية الإسرائيلية"[1].

واستمر حزب الليكود في سعيه لكسب أصوات الفلسطينيين لصالحه في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، فتعهد بأن يمنح الأوساط الفلسطينية في "إسرائيل" إدارة ذاتية وثقافة قومية ودينية، وإذا طالبوا بمنحهم "الجنسية الإسرائيلية"، وأعلنوا بإخلاص لدولة "إسرائيل" فيستمتعون بها، وأدرج من ضمن قائمة مرشحيه للانتخابات مرشح عربي درزي في المكان (39) هو أمل نصر الدين، لكن ذلك لم يساهم في ارتفاع نسبة تصويت الأوساط العربية له في الانتخابات[2].

كذلك استمر حزب الليكود في إطلاق شعاراته السابقة بين العرب قبل انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، وأحدث تغييراً في مكان أمل نصر الدين في القائمة الانتخابية فوضعه في المكان (33) والذي نشط أيضاً في الدعاية للحزب ووعد بتحسين أوضاعهم، مما ساهم في ارتفاع نسبة تصويت الفلسطينيين للحزب[3].

رغم دعايات حزب الليكود اتجاه الفلسطينيين لكنه عند تسلمه الحكم منذ عام 1977- 1983م، عاملهم كأقلية طائفية، ولم يساوِ بينهم وبين اليهود في الحقوق ومجالات الحياة، وعرضهم لجميع أنواع التمييز والإجحاف، فعاش 50% منهم تحت خط الفقر، وبلغ متوسط دخل الفرد نصف نظيره في الوسط اليهودي، كما عانوا من سياسات تعليمية تمييزية والتحق 5% فقط منهم بالتعليم الجامعي، كذلك عانوا من أزمة سكن مزمنة وسياسات صحية غير عادلة، وخضعوا لعمليات طمس هويتهم وتراثهم[4].

وعمل حزب الليكود على تجزئتهم وعدم السماح لهم بالاندماج في "المجتمع الإسرائيلي"، وقطع أي صلة لهم مع إخوانهم الفلسطينيين المحيطين "بإسرائيل" والوطن العربي، كذلك مصادرة أملاكهم وأراضيهم، ومنع ظهور تنظيمات سياسية بينهم[5]، إلى جانب عرقلة مخططات بناء القرى وتطويرها، وإذا اضطر البعض لإقامة مساكن دون رخص بناء، تصدر حكومة الليكود قرارات لهدمها[6].

---

(1) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 89، ص 93.

(2) بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص 157.

(3) السعدي، غازي: الكتاب السنوي عام 1981م، ص 49. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص126.

(4) ماضي، عبد الفتاح: الدين والدولة، ص 65-71.

(5) حسن، محمد خليفة: الشخصية الاسرائيلية، ص 27. جريس، صبري: العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 89، ص 87-115.

(6) جريس، صبري: العرب في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، ع 89، ص 112.

يلاحظ مما سبق:

- تميز "المجتمع الإسرائيلي" بتعدد الأصول الأثنية المتباينة ثقافياً وحضارياً وعادات وتقاليد، وقد فشل الحزب الحاكم في صهر تلك الأصول في بوتقة واحدة (دمج الشتات)، فكانت كل طبقة تحاول احتلال مكان في صنع القرار السياسي أو لتحقيق نفوذ تتمكن بواسطته تحقيق منافع وامتيازات اقتصادية واجتماعية.
- اعتبر المعراخ أن الشرقيون طبقة شبه أمية تابعة ومستغلة من قبل الطبقات الأعلى ذات الأصول الغربية، كما أنهم مجرد كتلة انتخابية توصل أي حزب إلى الحكم في "إسرائيل"، وغير أكفاء لتولي مناصب مهمة في الدولة خاصة في المجال السياسي.
- قيام المعراخ بمحاولة تغريب اليهود الشرقيين والعمل على طمس هويتهم الشرقية والقضاء على عاداتهم وثقافاتهم الأصلية؛ خوفاً من أن تصبح "إسرائيل" بلداً شرقياً، فقد سعى المعراخ لجعلها ذات طابع غربي فقط.
- رغم عدم قدرة اليهود الشرقيون على تنظيم قوة خاصة بهم، إلا أنهم كانوا قادرين على التأثير على هوية الحزب الذي سيتولى الحكم، بواسطة توجيه استغلال قوتهم الانتخابية، وأثبتوا ذلك من خلال تأييدهم المتزايد حزب الليكود وتمكينه من الفوز في الانتخابات.
- فشلت حكومة الليكود في معالجة جذرية شاملة للأوضاع الاجتماعية لليهود الشرقيون، أو تقليص الفجوات بينهم وبين الأشكناز.
- سعى حزب الليكود لكسب الأصوات العربية في الانتخابات عبر إدراج أسماء بعض المرشحين العرب على قائمته الانتخابية.
- كان حزب الليكود أثناء توجهه للوسط العربي، يمثل دور الفارس الشهم الذي لا يراوغ مثل المعراخ العمالي.

ثانياً- موقف حزب الليكود من قضايا "الأسرة اليهودية":

نادى حزب الليكود بضرورة رفع مستوى الزيادة الطبيعية "للأسرة اليهودية" في "إسرائيل"، حيث اعتبرها من القضايا الحيوية في مستقبلهم القومي، وأهميتها مثل أهمية الهجرة، ويتم ذلك عن طريق: تقديم مساعدات مالية بواسطة منظمات أهلية داخل وخارج البلاد؛ لتشجيع الزيادة الطبيعية، وتقليص ضريبة الدخل على الأسر كثيرة الأولاد بعد المولود الثالث، وتكون تلك الأسر مرشحة لتسهيلات كثيرة في مجالات عدة ، كذلك حماية وتأمين حقوق الأم العاملة ذات الأولاد كثيرة العدد[1].

(1) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ص6 (عبري) .

وطالب حزب الليكود بمحاربة الفقر الذي عانت منه كثير من "الأسر اليهودية" في "إسرائيل" في ظل حكومة المعراخ، والناتج عن سوء سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وصرح بذلك مناحيم بيغن في حملته الانتخابية لعام 1973م، حيث قال: "مازلنا نعاني فقراً لا يمكن أن يتحمله مجتمع متحضر يسعى إلى العدالة الاجتماعية، فهناك 85 ألف عائلة تعاني نقصاً في المواد الأساسية، نحن بحاجة في فترة الطوارئ الخاصة إلى سلام اجتماعي"[1].

وأشار حزب الليكود أن أهم مشكلة عانت منها "الأسرة اليهودية" في "إسرائيل" هي مشكلة الإسكان، حيث أن حوالي (100.000) عائلة يهودية عاشت في مساكن غير جيدة، وظروف سكن خطيرة جداً، منهم (50.000) عائلة كثيرة الأولاد، سكنوا في ازدحام بمعدل ثلاثة أفراد أو أكثر في الغرفة الواحدة، كل عام سيتزوج 25 ألف شاب، سيحصل جزء صغير منهم على الشقق، كما أن حوالي 16 ألف منهم بحاجة إلى قروض للحصول على شقة تبلغ قيمتها حوالي 80 ألف ليرة في الساحل، و100 ألف ليرة في مدينة القدس، كذلك ستضطر كثير من الأزواج الشابة للانتظار أربعة أعوام جديدة إذا لم ينجح حزب الليكود في الانتخابات، ويتولى الحكم في "إسرائيل"[2].

يتضح مما سبق أن حزب الليكود حاول التقليل من شأن المعراخ في مجال الخدمات التي قدمها "للأسرة اليهودية" وللشباب المقبلين على الزواج، في محاولة لجذب أصواتهم لصالحه في الانتخابات، وركز على فئة الشباب لأنهم شكلوا جزءاً كبيراً من أبناء الطوائف الشرقية في تلك الفترة، نتيجة العامل الديمغرافي وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية بينهم.

وعندما تسلم حزب الليكود الحكم في "إسرائيل" عام 1977م، نص في الاتفاق الائتلافي الذي وقعه في تموز (يوليو) من العام نفسه، أنه سيبدأ في حل مشكلة الإسكان، عن طريق بناء شقق للإيجار، بمبالغ معقولة خاصة للأزواج الشابة وللأسر كثيرة الأولاد[3]، وصرح بأنه سيعمل خلال فترة حكمه على تغيير قوانين البناء والإسكان المعمول بها قديماً، وسيساهم في حل المشكلة؛ بواسطة سن قوانين لحقوق التسكين، حسب المعايير التي ستضعها الحكومة وتوافق الشروط، فان العائلات ستدفع فقط 20% من إجمالي سعر الشقة السكنية، وسيتم التركيز على إعادة التخطيط في توزيع البناء والإسكان[4].

---

(1) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية، ع2، ص 95 نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 1975/1/13م) .

(2) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ص7 (عبري) .

(3) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، ص6 (عبري) .

(4) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، ص7 (عبري) .

وأكد حزب الليكود أن حكومته ستستمر في تشجيع الزيادة الطبيعية "للأسرة اليهودية" سعياً لإقامة دولة بأغلبية يهودية، ويتم ذلك عن طريق: إزالة ضريبة الدخل نهائياً عن العائلات بعد الولد الثالث، وتقديم مساعدات مالية وسكنية لها[1]، كذلك أكد الحزب أن حكومته ستسعى لتأمين رخاء العائلات ذات الأعداد الكبيرة من الأولاد، والتي بلغت نسبتها عام 1981م حوالي 40%، ورأى أن رخاء تلك العائلات وتعليمها وتحسين ظروفها المعيشية وهو واجب قومي، وسوف تعمل الحكومة على سن قوانين عدة لضمان رخائها من أهمها:

- سيكون للعائلات كثيرة الأولاد الحق في التعليم المجاني.
- سيتم الاستمرار في صرف مخصصات العائلات كثيرة الأولاد.
- المرأة العاملة ذات الأولاد الكثيرة سيتم إلغاء ضريبة الدخل عنها.
- سيقدم لتلك العائلات منازل واسعة في خطة الإسكان.

وأشار حزب الليكود إلى ضرورة العمل على تحسين وضع المرأة اليهودية في "إسرائيل" من خلال الحفاظ على حقوقها، ودعمها وتأهيلها ليكون لها مكانة في المجتمع، وفي الحياة الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوقها في المعاملات القانونية (الأحوال الشخصية)، وتشجيع الأبحاث المتعلقة بمشاكل المرأة[2].

لكن الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" في الفترة ما بين عامي (1977– 1983م) أثرت سلباً على أوضاع الأسرة اليهودية خاصة الأسر الفقيرة كثيرة الأولاد، وتفاقمت مشكلة السكن، حيث طرأ ارتفاع على سعر المساكن، فأصبح حلم الكثير الحصول على شقة ملائمة[3].

يستنتج مما سبق:

- حرص حزب الليكود على رفع مستوى الزيادة الطبيعية عند "الاسرائيلين"، لإيجاد أكثرية يهودية في فلسطين تخدم "إسرائيل" وتدافع عنها، وشجع على ذلك من خلال منح الأسر كثير الأولاد العديد من الامتيازات مثل: منح التعليم في الجامعات، منحهم منازل واسعة وإعفاؤهم من الضرائب وغيره، لكن الأزمة المالية المتزايدة أفشلت أغلبها، ولم يتمكن من تنفيذ جميع ما ذكره في برامجه الانتخابية.
- أشار حزب الليكود إلى أهمية التغيير الديمغرافي لصالح "إسرائيل" عبر توفير الظروف الإسكانية المناسبة؛ للحصول على الأغلبية .

---

(1) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، ص7– 10(عبري) .

(2) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ص6 (عبري) . وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، ص13 (عبري) .

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1977م، ع 5، ص 114.

- عند تسلم حزب الليكود الحكم في "إسرائيل" عام 1977م بذل الجهود لحل مشكلة الإسكان، وتغيير قوانين البناء والإسكان لصالح الأسر "الإسرائيلية" خاصة كثيرة الأعداد.
- أيد حزب الليكود فئات المجتمع "الإسرائيلي" وبالذات فئة النساء عبر تشجيع الدراسات الخاصة بها.

ثالثاً- موقف حزب الليكود من قضايا التعليم في "إسرائيل":

اعتبر حزب الليكود أن التعليم مهمة قومية أولى في "إسرائيل"، وتعهد في برنامجه الانتخابي لعام 1973م، بإجراء إصلاحات في المنظومة التعليمية للتعليم الأساسي والثانوي حسب قرارات الكنيست حتى تكون مفيدة للمجتمع، كما شدد على أهمية إدخال كافة الطلاب من الصف الأول حتى التاسع في إطار التعليم الإجباري الحكومي المجاني، بالإضافة إلى فرض يوم تعليمي طويل[1].

ونادى الحزب بضرورة تحسين كافة الخدمات التعليمية في التوجيه والإرشاد في مدارس التعليم الأساسي والثانوي بالقرى والمدن الكبرى، وبلدات التطوير[2]، وأكد أنه سيسعى لضمان التعليم لكافة تلاميذ طبقات المجتمع، وسيلغي الفوارق الاجتماعية بينهم[3].

ونص الحزب في الائتلاف الحكومي الذي وقعه في تموز (يوليو) عام 1977م، أنه سيعمل على مساواة حقوق التعليم المستقل التي يقرها القانون في جميع مراحله، من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية وندوات التعليم الرسمي، من خلال حصر وتأمين الاستقلال التعليمي، وسيسوي وضع الأبنية التعليمية المستقلة بوضع أبنية التعليم الرسمي، ثم يعمل على إقامة مبانٍ للتعليم المستقل[4].

وبدأ بيغن في تنفيذ ما ذكره حزب الليكود في برامجه الانتخابية، فوضعت حكومته خططها وبرامجها المستقبلية لتحسين وضع التعليم، وشكلت لجان لذلك في بلدات اليهود الشرقيين، فقامت بوضع برنامج مفصل لمعالجة أوضاعهم وخصصت لذلك أموالاً[5].

وقد تمكن بيغن من سن قانون التعليم الثانوي المجاني بعد أربع سنوات من توليه الحكم عام 1981م، رغم الاعتراضات التي لاقاها من الائتلاف الحكومي، بسبب تكاليفه الباهظة في ظل الضائقة

---

(1) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ص8 (عبري) .

(2) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ص8 (عبري) .

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1973م، ص 518.

(4) وثيقة الائتلاف الحكومي لعام 1977م، ص 1-5 (عبري). وثيقة الخطوط الأساسية لسياسية الحكومة، ص387.

(5) الموزلينو، نتان: الشباب الذي لا يتعلم ولا يعمل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض ع 3، ص41، نقلاً عن صحيفة (دافار 28/8/ 1978م) .

المالية التي تمر بها "إسرائيل"، كذلك طبق سياسة منع وجود أكثر من 30 تلميذاً في صفوف الرياض والمدارس، وتم العمل على توزيع شامل ومتساوٍ لأفضل المعلمين في كافة المناطق في "إسرائيل"[1].

وتمكن بيغن من وضع تصورات على ما يجب أن يكون عليه التعليم في "إسرائيل"، فكان التالي: فرض قانون إجباري للتعليم منذ عمر الرابعة، وفرض يوم تعليمي طويل في منظومة التعليم العام، حيث أكد بيغن على أن وضع قانون للتعليم الأساسي والثانوي هو من أهم أهداف الليكود في المرحلة القادمة، وسيسعى لبناء التعليم ودعمه على أسس قانونية في الدولة، وقد حث على دعم قيم حب الوطن منذ التعليم الأساسي[2].

وتمكن حزب الليكود من تحسين مكانة المدرس عن طريق رفع مكانته الاجتماعية وتقديم الحوافز له، وسعى للتركيز على مكانة المدرس وعمله ووظيفته من خلال التعليم، ونادى بتطوير منظومة التعليم العالي بحسب متطلبات المجتمع[3].

وأشار الحزب إلى أنه سيركز على تطوير طبقات المجتمع كافة من خلال تقديم تعليم لها، فقرر تنفيذ الاندماج الاجتماعي للتلاميذ كافة من كل الطبقات المختلفة في منظومة التعليم، والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، كذلك تجميع أفضل المدرسين وتقديم أفضل الخدمات، والمواد التعليمية لتنفيذ ذلك، إلى جانب تعديل ميزانيات التعليم لتشجيع الطلاب على التعليم، وتحسين مستوياتهم العلمية، وإلغاء الفوارق الاجتماعية بينهم[4].

يتضح مما سبق:

- أن حزب الليكود حاول تحسين وتطوير التعليم في "إسرائيل"، وتحقيق المساواة بين الطوائف اليهودية في ذلك المجال، ووضع مخططات وبرامج عدة للخروج بتعليم أقوى وأفضل مما كان عليه في حكومة العمل.
- اهتم حزب الليكود بالتعليم بمراحله كافة منذ أن طرح برنامجه عام 1973م، وترجم ذلك عام 1977م من خلال ضمان حقوق التعليم المستقل من حيث الأبنية والمراحل واللجان اللازمة له.
- تمكن بيغن من سن قانون التعليم الثانوي المجاني عام 1981م واهتم برياض الأطفال وفرض التعليم الإجباري منذ سن الرابعة.
- أكد حزب الليكود على أهمية دور المعلمين، وسعى لرفع مكانتهم وتوفير الحوافز اللازمة لهم.

---

(1) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص122.

(2) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، ص9–10 (عبري) .

(3) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، ص9–10 (عبري) .

(4) وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، ص9 (عبري) .

المبحث الثالث

موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة وعلاقته بالأحزاب الدينية في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)

أولاً- موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة.

ثانياً- علاقة حزب الليكود بالأحزاب الدينية الإسرائيلية.

يعد الدين اليهودي من أهم الأساليب التي استخدمتها "الحركة الصهيونية" في تحقيق أهدافها لإقامة "الدولة اليهودية" على أرض فلسطين، وقد تبنت أحزاب وشخصيات "إسرائيلية" عدة، بعض الأفكار الدينية ونادت بها في خطاباتها السياسية، وحولت فكرة "أرض الميعاد" و"شعب الله المختار"، إلى برامج سياسية؛ بهدف كسب الشرعية، وضمان تأييد الناخبين؛ للوصول إلى الحكم في "إسرائيل".

ويتناول المبحث الثالث موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة وعلاقته بالأحزاب الدينية في الفترة بين عامي(1973– 1983م)، وكيف تعاملت الأحزاب الدينية مع حزب الليكود خلال الائتلافات الحكومية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الطرفين فترة حكم مناحيم بيغن الذي كان يظهر نفسه أنه الداعم الكبير للدين؟

أولاً – موقف حزب الليكود من علاقة الدين بالدولة:

يعد حزب الليكود من الأحزاب الصهيونية العلمانية، لكنه متعصبٌ دينياً ولم يصرح بذلك، بل نادي بفكرة القومية اليهودية[1] كبديل للتعصب الديني، واعتبرها استمراراً للتاريخ الديني اليهودي القديم[2]، وطالب بعدم فصل الدين عن الدولة؛ لأن الدين اليهودي هو الهوية القومية "للشعب والدولة اليهودية"[3]، وأي فصل أو خلل في ذلك سيؤدي لتقويض أهم الركائز التي يقوم عليها وهي "لم الشتات اليهودي"، كما اعتبر أن الدين اليهودي هو العلاقة العضوية الغيبية التي تربط "شعب إسرائيل" –عرقياً– "بأرض إسرائيل" بواسطة التوراة[4].

وأكد حزب الليكود في برامجه الانتخابية وخطابات قادته على: حرية الدين والاعتقاد، وتجذير القيم التاريخية "للإرث الإسرائيلي" في حياة اليهود، إلى جانب السعي لإقامة "دولة إسرائيل" بأغلبية يهودية؛ لتحقيق الحلم الصهيوني في إعادة اليهود إلى صهيون[5]، وقد أُعتبرت حركة حيروت أكثر كتل الليكود اقتراباً من الدين اليهودي، وشكل أحد مرتكزاتها الأيديولوجية، حيث رأت فيه رابطاً قوياً بين اليهود

---

(1) القومية اليهودية: عبارة مرادفة لمصطلح «الصهيونية» وهي تفترض أن اليهود يشكلون جماعة قومية أو شعباً يهودياً، إذ يرى اليهود أنفسهم كياناً دينياً متماسكاً يُسمَّى (بني يسرائيل) يتمتع بعلاقة خاصة مع الإله الذي يحل فيهم ويمنحهم درجة عالية من القداسة، ويتولى قيادتهم وتوجيه تاريخهم القومي المقدَّس الفريد، الذي بدأ بخروجهم من مصر، وقد أرسل الإله التوراة إليهم باعتبارهم شعبه المختار. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية، ج6، ص 9.

(2) نئور، اريه: تحديد السياسات كمعضلة أيدلوجية، ص 12–13(عبري) . عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 55.

(3) ايزكون، ميرون: بيغن (خطاب مناحيم بيغن أمام الكنيست 9/2/ 1970) ، ص 124(عبري) .

(4) بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 164.

(5) وثيقة برنامج حزب الليكود لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، ص4 (عبري) . نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص114 (عبري) .

داخل فلسطين وخارجها، بينما كان حزب الأحرار أكثر تحفظاً من حركة حيروت في بعض القضايا الدينية[1]، وكان موقف حزب الليكود من بعض القضايا الدينية كالتالي:

1- موقف حزب الليكود من قضية (من هو اليهودي؟):

ظهر صراع منذ إقامة "الدولة اليهودية" في فلسطين عام 1948م، بين الأحزاب الدينية والعلمانية حول تعريف (من هو اليهودي؟) فقد اعتبرت الأحزاب الدينية أن اليهودي هو فقط من وُلد من أم يهودية أو تهود وفقاً للشريعة اليهودية، ويتم إجراء التهويد للأفراد وفق الدين اليهودي، وأي حاخام أو مؤسسة تقوم بإجراء تهويد لأي شخص دون ذلك يتم معاقبتهم[2]، بينما فسرت الأحزاب العلمانية أن اليهودي هو كل شخص يعلن عن نفسه بأنه يهودي، أو ولد طفل لوالدين أحدهما يهودي، وذلك بناءً على القرار الذي أصدرته "الحكومة الإسرائيلية" في 22 حزيران (يونيو) 1958م[3].

رفض حزب الليكود قرار الحكومة، ورأى أنه ليس من حق الأحزاب العلمانية أو الحكومة تحديد (من هو اليهودي؟)، بل إن الشريعة اليهودية هي التي تحدد ذلك[4]، وأكد بيغن أن اليهودي هو يهودي الدين والقومية ولا فرق بينهما، وأن كل يهودي هو مواطن في دولة "إسرائيل"، ومن يرفض أن يكون يهودي القومية والديانة فهو ليس مواطناً، وعليه أن يُعيد الدخول في الدين اليهودي[5].

ورفض زعيم الحزب مناحيم بيغن فرض الديانة اليهودية على من يريد العيش في "دولة إسرائيل"، باعتبارها دولة ديمقراطية يعيش فيها أشخاص من قوميات وديانات مختلفة، يجب أن يتساووا أمام القانون، وصرح بقوله:" كثير من شعبنا تم إبادته، وجزء منهم تم إنقاذه بواسطة الغرباء الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل اليهود، وتلك قيم إنسانية عالية، وإذا جاؤوا إلينا علينا قبولهم بحب ورحمة كبيرين[6]".

---

(1) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 55.

(2) اريان، اثر: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 37- 38 (عبري) . عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 55.

(3) خطيب، إيناس: تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، ص 17. اريان، اثر: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 37- 38 (عبري) .

(4) نيوبورغر، بنامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 114 (عبري) .

(5) ايزكون، ميرون: بيغن (وثيقة خطابات وأقوال مناحيم بيغن في الكنيست بتاريخ 27 يناير 1965م حول موضوع الدين والقومية. خطاب مناحيم بيغن أمام الكنيست 2/9/) 1970، ص 124(عبري) . بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 151.

(6) ايزكون، ميرون: بيغن (وثيقة خطابات وأقوال مناحيم بيغن في الكنيست بتاريخ 27 يناير 1965م حول موضوع الدين والقومية. خطاب مناحيم بيغن أمام الكنيست 2/9/) 1970، ص 124(عبري) . بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 151.

وبعد فوز حزب الليكود في الانتخابات العامة في "إسرائيل" عام 1977م، كان تعديل قانون (من هو اليهودي؟) أحد بنود اتفاقية الائتلاف الحكومي بين الحزب والأحزاب الدينية إلا أن القانون لم يعدل لرفض الأحزاب العلمانية ذلك[1].

2- موقف حزب الليكود من حرمة يوم السبت والأعياد الدينية:

أيد حزب الليكود احترام قدسية يوم السبت والأعياد الدينية، ومراعاة القيم والتقاليد الدينية المتصلة بهما إلى جانب احترام شعائرهما في كافة مؤسسات الدولة ومشروعاتها بما في ذلك شركات الطيران والموانئ، والسعي لوقف حركة المواصلات العامة، وعدم العمل في المصانع أو القيام بأعمال بناء أيام السبت والأعياد الدينية الرسمية، كما طالب بعدم رفض أي شخص من عمله؛ بسبب رغبته في الحفاظ على قدسية السبت[2].

وأيد حزب الليكود المظاهرات التي قام بها المتدينون لمنع العمل يوم السبت وأيام الأعياد الدينية، وجعلهما أيام إجازة وطنية مخصصة لموضوعات التوراة[3]، واعتبر أن لهم الحق في ذلك ولكن ليس من حقهم انتهاك حقوق الآخرين، لأنهم عندما يقومون بالصراخ على الآخرين ويلقون الحجارة على سياراتهم فإنهم يدنسون يوم السبت، ولا يحترمون السبت ولا رب السبت، كما طالب الحكومة بعدم استخدام القوة لقمع تظاهراتهم وحلها بطرق أخرى[4].

3- موقف حزب الليكود من تجنيد المتدينين والفتيات المتدينات في الخدمة العسكرية:

وافق حزب الليكود على إعفاء الفتيات من الخدمة في الجيش لأسباب ضميرية ودينية، إلى جانب إعفاء الكثير من الفتيات المتدينات من الخدمة العسكرية بمجرد إعلانهن أنهن متدينات[5]، وعمل الحزب بعد فوزه في انتخابات عام 1977م، على إلغاء القرار الذي كان يحدد عدد الطلاب المتدينين المعفيين من الخدمة العسكرية، بناءً على طلب الأحزاب الدينية (الحريدية) التي عارضت الخدمة العسكرية؛ لأنها

---

(1) مكوث، هرتسل: بيغن، ص 35 (عبري) . خطيب، إيناس: تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، ص 17.

(2) وثيقة الائتلاف الحكومي عام 1977م، ص (1-7) (عبري) . وثيقة الإئتلاف الحكومي عام 1981م، ص (1-8) (عبري) . وثيقة الخطوط الأساسية لسياسية الحكومة، ص387.

(3) نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 135-148-155 (عبري) .

(4) ايزكون، ميرون: بيغن، ص 123 (عبري) . نئور، اريه: تحديد السياسات كمعضلة أيدلوجية، ص13(عبري) .

(5) وثيقة ائتلاف حكومي عام 1977م، ص 1-7. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 133.

اعتبرت تعلم التوراة قيمة عليا، توازي جميع الواجبات الدينية، وعللت أن الخدمة العسكرية ستبعد الشباب المتدينين عن طريق الدين[1].

وقام مناحيم بيغن بتوسيع الأطر التعليمية التي يعفى طلابها من الخدمة العسكرية، فارتفعت نسبة المعفيين من 2.5% عام 1977م، إلى 6% في بداية الثمانينات، وقد قوبل الإعفاء بالرفض من الأحزاب العلمانية[2].

4- موقف حزب الليكود من الحفر والتنقيب عن الآثار في المقابر اليهودية:

طالب حزب الليكود بالحفاظ على احترام الإنسان وعادات الدفن اليهودية، ومنع عمليات التنقيب عن الآثار في مناطق معينة، وعمل مناحيم بيغن على إيقاف لجنة كانت تقوم بالتنقيب عن الآثار في منقطة بالقدس، بعد أن أعلن الحاخام الأكبر أن بها قبوراً يهودية، وقد اقترحت الأحزاب الدينية بعد ذلك مشروع قانون للكنيست يقضي بمنع أي حفريات دون موافقة جهات دينية ذات صلة بموضوع التنقيب على الآثار وحصل على موافقة أغلب أعضاء حزب الليكود[3].

5- موقف حزب الليكود من الموقف الديني من بعض القضايا الاجتماعية:

أيد حزب الليكود تعزيز التعليم الديني؛ لأن ذلك يعزز الوعي بالهوية الذاتية وعدالة المطلب اليهودي بالحق في "أرض إسرائيل[4]"، وأيد إلغاء القانون الذي يسمح بالإجهاض لأسباب اجتماعية، وعدم إجراء تشريح الموتى إلا بموافقة خطية من عائلة المتوفى، إضافة إلى حصر الأمور الشخصية (الزواج والطلاق) بيد المحاكم الحاخامية[5]، ولكنه رفض قانون تقدمت به الأحزاب الدينية في 19 آذار (مارس) 1980م، يجعل من الحاخامية السلطة الوحيدة التي تحدد من يقوم بتسجيل الزيجات اليهودية، كذلك تقييد الإجهاض[6].

وبدأ مناحيم بيغن فترة توليه الحكم بالاتجاه بقوة نحو الدين، فوضع قبعة على رأسه، كما استشهد بنصوص من التوراة أثناء خطاباته داخل إسرائيل وخارجها، ورأى أن تلك الأمور مصداقية وشرعنة دينية

(1) نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص153 (عبري) .

(2) خطيب، إيناس: تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، ص 19.

(3) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 361.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 55.

(5) وثيقة ائتلاف حكومي عام 1977م، ص 1-7. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 133.

(6) عبد العزيز شادي: دور الأحزاب الدينية في النظام السياسي، ص137.

لسياسته وحكومته، فاعتبر أول رئيس وزراء "إسرائيلي" يهتم بالمظاهر الدينية، وأصبحت "دولة إسرائيل" في عهده دولة يهودية دينية أكثر من قبل[1].

ثانياً – علاقة حزب الليكود بالأحزاب الدينية الإسرائيلية:

آمن كل يهودي بأن فلسطين هي أرض الميعاد التي ورد الإشارة إليها في كتاب التوراة في سفر التكوين الإصحاح الخامس عشر– الآية (18)(في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلا: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات)، فأقامت الديانة اليهودية وحدة دينية بين أرض (إسرائيل) والشعب (اليهودي) الذي يعيش عليها، واعتبرته شعباً مقدساً مغفوراً خطاياه، وأطلقت على فلسطين اسم الأرض المقدسة وأرض الرب التي وعد بها إبراهيم ونسله (ﷺ) من بعده، كذلك أرض الميعاد التي سيعود إليها اليهود تحت قيادة السيد المسيح عيسى(ﷺ)[2].

انقسم المعسكر الديني في "إسرائيل" إلى مجموعتين:

الأولى: الأحزاب الدينية الصهيونية: وتكونت من حزب (مزراحي[3] الصهيوني الأرثوذكسي (أي المتشدد أو المتزمت) ومثل الطبقة الوسطى، والمقابل العمالي له حزب (هابوعيل همزراحي)، واتحد الحزبان وشكلا حزب المفدال(الحزب الديني القومي) عام 1956م[4].

وقد دمجت الأحزاب الدينية الصهيونية بين الدين والصهيونية، واعتبرت الصهيونية طريقاً عملياً لتقريب التحرر اليهودي الكامل، والذي لا يعارض عقيدة قدوم المسيح، ورأت في قيام "دولة إسرائيل" تعبيراً عن إيمان وقداسة، ووسيلة لتجميع يهود الخارج فيها؛ لتأسيس حياة رسمية وفقاً للتوراة، وأشارت إلى أن الضمانة الأساسية للدولة تكمن في ثلاثة مبادئ هي التوراة والشعب والأرض[5].

وتعاونت الأحزاب الدينية الصهيونية مع الأحزاب العلمانية في بناء الدولة، وانضمت إلى جميع المؤسسات الإسرائيلية في سبيل تحقيق ذلك، إلى جانب محاولة إضفاء الطابع الديني للمجتمع اليهودي، والحث على التمسك بتعاليم الدين، ورفعت شعار (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب التوراة)، كما

---

(1) نئور، اريه: تحديد السياسات كمعضلة أيدلوجية، ص 15(عبري) .

(2) حبش، جورج: إسرائيل من الداخل، ص 264.

(3) (مزراحي) حركة المتدينين اليهودية الصهيونية همزراحي، تأسست عام 1902م، وفي عام 1922م تفرع عنها التنظيم العمالي (هبوعالي همزراحي) أي العامل الشرقي الذي سعى لتنظيم وتوحيد صفوف العمال المتدينين الذين رفعوا شعار التوراة والعمل، ورأت في الصهيونية خطوة على طريق الخلاص. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 272.

(4) Schiff, Gary: Tradidtion and Politics,p23.

(5) بدر، كاميليا: النظرة على الأحزاب، ص 120. نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص135–143 (عبري) .

شاركت في الائتلافات الحكومية الإسرائيلية منذ عام (1948–1983م) وساهمت من خلالها في وضع بعض سياسات الدولة[1].

المجموعة الثانية: الأحزاب الدينية (الحريدية): ولديها تحفظات من الصهيونية، تكونت من حزب(أغودات إسرائيل[2]، والمقابل العمالي له (بوعالي أغودات إسرائيل[3]، اعتبرت تلك الأحزاب أن الصهيونية كفر، وطالبت بفصلها عن الدين ومحاربتها؛ لأنها قد تحرف "الشعب اليهودي" عن طابع الحياة التوراتي، كما عارضت إقامة "دولة يهودية" قبل مجيء المسيح، معتبرة "دولة إسرائيل" ليست دولة يهودية وليس لقيامها أي معنى ديني[4].

ورغم عدم اعتراف الأحزاب الدينية (الحريدية) بالدولة، إلا أنها شاركت بشكل محدود في الائتلافات الحكومية، حتى تتمكن من الحصول على دعم مالي بعد نقص الدعم المخصص لها من أوروبا[5]، ولكنها امتنعت عن ذلك عام 1952م بعد أن أصدر مجلس كبار علماء التوراة التابع لحزب أغودات إسرائيل فتوى تحرم مشاركة أعضاء الحزب في الحكم وشغل المناصب الوزارية، فرأى قادة الحزب أن بقاءهم خارج الائتلافات الحكومية سيدفع حزب المفدال إلى الحفاظ على القيم والمصالح الدينية، وضمان تدفق الاعتمادات المالية إلى الأحزاب والهيئات الدينية أكثر من وجوده في الحكم[6].

وعلى الرغم من الاختلاف بين الأحزاب الدينية الصهيونية والحريدية في موضوع الدولة، إلا أنها تبنت حلم الدولة اليهودية التي تأخذ تعاليمها من التوراة، وتحدد الشريعة اليهودية طابع حياتها[7].

---

(1) . نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص135–143 (عبري) . بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 111.

(2) أغودات إسرائيل: حزب ديني مغالٍ في التقليدية، تأسس عام 1912م في بولونيا، للوقوف أمام الحركة العلمانية التي سادت بين يهود أوروبا الشرقية والوسطى، والحزب لا يعترف إلا بسيادة التوراة. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص58.

(3) بوعالي أغودات إسرائيل: الجناح العمالي لحزب اغودات إسرائيل، تأسست الحركة في بولندا عام 1922م؛ بهدف مقاطعة التيار الاشتراكي في أوساط العمال اليهود، والدفاع عن مكانة اليهود الأرثوذكس في الصناعة. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 270.

(4) . الشامي، رشاد: الأحزاب الدينية، ص 129.عبد الكريم العلوجي: الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين، ص 139– 140. اسكندر، أمين: النظام السياسي الإسرائيلي (إسرائيل من الداخل) ، ص 291.

(5) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 347.

(6) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 346. نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص135–137–145–158(عبري) .

(7) تقرير عن: الوضع الداخلي في الأحزاب الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض 1981م، ع5، ص 35. بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 111–115.

يتضح مما سبق أن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية ليست فقط في الأحزاب السياسية، بل وجدت أيضاً في المعسكر الديني سواء الدينية الصهيونية، أو الدينية اللاصهيونية، حيث انقسمت لمعسكرات: برجوازيين تمثلت في حزبي(همزراحي، أغودات إسرائيل) وعماليين في حزبي (هابوعيل همزراحي، بوعالي أغودات إسرائيل).

ويلاحظ أن التعاون بين الأحزاب الصهيونية الدينية والعلمانية أوجد موقفاً أكثر مرونة ووسطية في شئون الدين، على عكس الموقف المتصلب الذي أنشأته العزلة الذاتية للأحزاب الدينية الحريدية التي سعت لتطبيق كامل لأوامر الدين في شئون المجتمع والدولة، ولكن على الرغم من الاختلاف في مواقف الأحزاب الدينية إزاء الدولة إلا أنها ارتبطت بمفاهيم وأفكار مستمدة من الديانة اليهودية، والتقت أفكارها السياسية على المطالبة باحترام أحكام الشريعة اليهودية في المجتمع.

أ- علاقة حزب الليكود مع الأحزاب الدينية خلال الائتلافات الحكومية:

لعبت الأحزاب الدينية دوراً مهماً في "السياسة الإسرائيلية"، ووظفت الدين لتتمكن من المشاركة في تشكيل الائتلافات الحكومية، وساعد "النظام الحزبي الإسرائيلي" على إعطاء دور أكبر لتلك الأحزاب للمساومة والابتزاز؛ بسبب عدم حصول أي حزب شارك في الدورات الانتخابية على أغلبية مطلقة في عدد المقاعد، لتمكنه من تكوين الحكومة بمفرده، فكان بحاجة الأحزاب الدينية لتسانده، وشكل حزب المفدال الحليف الرئيس لحزب المعراخ طوال فترة حكمه في الفترة ما بين عامي (1948-1977م)، بينما كانت مشاركة حزبي اغودات إسرائيل وبوعالي اغودات إسرائيل محدودة.

شهدت العلاقات بين حزب الليكود والأحزاب الدينية في الفترة ما بين عامي (1977-1983م) الكثير من التعاون في مسألة الائتلافات الحكومية، فقد تمكن حزب الليكود من الفوز في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، والحصول على (45) مقعداً في الكنيست من أصل (120) مقعد، ولكن تلك المقاعد لا تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده، فتوجه إلى الأحزاب الدينية لتشكيل ائتلاف حكومي والحصول على شرعية قوية[1].

استغلت الأحزاب الدينية عدم حصول حزب الليكود على القوة البرلمانية الكافية لتشكيل حكومة بمفرده، وأنه بحاجتها لمساندته في ذلك، فبدأ حزب المفدال في وضع شروطه الابتزازية، في الشؤون الدينية إلى جانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطلب ضرورة اشتراكه في تخطيط سياسة الحكومة الجديدة في مختلف المجالات؛ لضمان مواقف حكومية صلبة اتجاه أي ضغط خارجي قد يهدد "الكيان

(1) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شامير، ترجمة دار الجليل، ص 168.

الإسرائيلي"[1]، بينما اقتصرت شروط حزب اغودات إسرائيل على الشؤون الدينية، مثل: إلغاء نظام الإجهاض وتشريح الموتى، إلغاء العمل يوم السبت، بالإضافة إلى تعديل قانون (من هو اليهودي[2]؟)

تباينت مواقف أحزاب حزب الليكود من مطالب الأحزاب الدينية، فكان حزب الأحرار أكثر تحفظاً بالنسبة لتلك المطالب خاصة التي تعلقت بتعديل قانون (من هو اليهودي؟) وإلغاء نظام الإجهاض[3]، لكن مناحيم بيغن وافق على شروط الأحزاب الدينية مدعياً أنه يريد الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وأن المتطلبات السياسية والضرورات الائتلافية تتطلب ذلك[4].

وتمكن مناحيم بيغن من تشكيل ائتلاف حكومي مكون من(حزب الليكود وحزبي المفدال وحزب اغودات وعضو الكنيست موشيه دايان) في 19حزيران (يونيو) 1977م، وتكونت اتفاقية الائتلاف من 43 بنداً منها 35 بنداً تتعلق بالشؤون الدينية[5]، مما يفسر الدور المهم الذي لعبته الأحزاب الدينية في الائتلاف، ودورها الانتهازي في الضغط على حزب الليكود، والحصول على مكاسب جديدة وتقوية نفوذها؛ لزيادة الدعم المالي الحكومي لمؤسساتها.

وقد أدى تساهل بيغن مع الأحزاب الدينية إلى تورط وزير شؤون الأديان اهرون أبو حتسيرا في الاختلاس المالي والرشوة في كانون أول (ديسمبر) عام 1980، وعند محاكمته أقر بفعلته؛ لأن تلك الأموال خصصت للمنظمات الدينية، وأصر على ممارسة مهامه كوزير، رغم تزايد الأدلة ضده[6].

واستمرت علاقة التعاون بين حزب الليكود والأحزاب الدينية في مسألة الائتلافات الحكومية بعد انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، فقد تمكن حزب الليكود من الفوز في تلك الانتخابات وارتفع عدد مقاعده في الكنيست إلى (48) مقعداً، بينما تقلصت القوة البرلمانية للأحزاب الدينية؛ حيث حصل حزبا

---

(1) تقرير عن: الوضع الداخلي المفاوضات الائتلافية وحكومة بيغن، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977م،ع 11، ص 468، نقلاً عن صحيفة (هارتس 17-6-1977م) . شيلغ، يائير: المتدينون الجدد، ترجمة سعيد عياش، ص15. بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب، ص 115.

(2) اريان، اثر: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 37- 38 (عبري) .

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الارض عام 1977، ع 20، ص 29، نقلاً عن صحيفة (دافار 1-6-1977) .

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص

(5) وثيقة الائتلاف الحكومي عام 1977م، ص 1-7 (عبري) . ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 355. عودة، يحيى: جدلية العلاقة بين الدين والدولة، ص 70. حشيشو، نهاد: قراءة في برنامج الحكومة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 60.

(6) شطريت، شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش، ص305، 340. بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية، ترجمة دار الجليل، ص169.

أغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل معاً على أربعة مقاعد، وخسر حزب المفدال نصف مقاعده فتراجع نصيبه إلى ستة مقاعد، بسبب الصراعات الداخلية للحزب حول مسائل عدة أهمها: القيادة، السلام مع العرب، الاستيطان، إلى جانب انشقاق اليهود الشرقيون من الحزب بقيادة أهرون أبو حتسيرا، وتشكيل حزب تامي(حركة تراث إسرائيل)عام 1981م، والذي فاز بثلاثة مقاعد في الكنيست[1].

فبدأ حزب الليكود بالتوجه للأحزاب الدينية لتشكيل ائتلاف حكومي، لكنه واجه مشاكل عدة أثناء ذلك، بسبب مطالبها المتزايدة، التي حاولت من خلالها الحصول على مكاسب إضافية، فرغم تضاؤل عدد مقاعدها، لكن قدرتها على المساومة والابتزاز لم تتأثر؛ لأن القوة البرلمانية لحزب الليكود وحزب المعراخ متقاربة بفارق مقعد بينهما، لذلك فكلاهما بحاجة الأحزاب الدينية لتقوم بدور الترجيح.

ركزت الأحزاب الدينية (المفدال وتامي) مطالبها على بعض الشؤون الدينية إلى جانب الاقتصادية والاجتماعية، وحول الحقائب الوزارية، واشترط حزب أغودات يسرائيل إصدار تشريعات دينية أكثر تشدداً مثل: تعديل بقانون (العودة)، والتشدد في تعريف (من هو اليهودي؟)، وقد رفض الحزب المطالبة بحقائب وزارية، استمراراً للتقليد الذي اتبعه في الائتلاف التاسع[2].

عارض حزب الأحرار مطالب حزب اغودات يسرائيل تعديل قانون العودة، وطالب بإعطاء ممثليه في الكنيست حرية التصويت في الأمور الدينية، لكن بيغن رفض ذلك ووعد حزب أغودات بالعمل على تأمين أغلبية في الكنيست لتغيير تعريف (من هو اليهودي[3]؟).

وتمكن بيغن من تشكيل الحكومة الإسرائيلية في 5 أب (أغسطس)1981م، مكونة من (حزب الليكود والأحزاب الدينية المفدال وأغودات إسرائيل– تامي) وتكونت اتفاقية الائتلاف من (83) بنداً، تعلق (51) منها بمطالب وشروط الأحزاب الدينية[4].

---

(1) شراب، ناجي: دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، ص 52–53. ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 362.

(2) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص8، نقلاً عن صحيفة (هارتس 1981/7/7م) .

(3) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص8، نقلاً عن صحيفة (هارتس 1981/7/7م) .

(4) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 295. ص 293. تقرير عن: الوضع الداخلي في اسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 1، ص 20. نهاد، حشيشو: قراءة في برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 51.

يلاحظ مما سبق:

- مثّل عام 1977م حداً فاصلاً في شكل الصراع الديني العلماني، فقد أصبح للأحزاب الدينية فترة حكم مناحيم بيغن نفوذ عظيم، حيث تمكنت من فرض العديد من القوانين والتشريعات التي شملت مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، رغم معارضة حزب الأحرار كثير منها.
- تعدت مطالب حزب المفدال الشؤون الدينية إلى القضايا السياسية والأمنية، بينما بقيت مطالب حزب أغودات إسرائيل تدور حول تعديل قانون من هو اليهودي ومراعاة القيم والتقاليد اليهودية.
- يتضح أن حزب الأحرار فقد كثيراً من خصوصياته بعد دخوله في حزب الليكود، حتى إنه لم يستطع رفع صوت المعارضة ضد القوانين التي بادرت إليها الحكومة، والتي اتسمت بطابع الإكراه الديني، نزولاً على شروط المتدينين من حزب المفدال وأغودات إسرائيل.
- استعداد حزب المفدال التنازل عن بعض ثوابته الأيدلوجية مقابل بقائه في الائتلافات الحكومية.
- مارست الأحزاب الدينية كل أنواع الابتزاز إزاء حزب الليكود، ووضعت مطالبها كشرط للدخول وإنجاح الائتلاف الحكومي.
- دخل حزب أغودات إسرائيل الائتلاف الحكومي الذي شكله حزب الليكود مقابل وعود ذات أهمية في الناحية الدينية، تميزت بطابع الإكراه الديني.
- قدم بيغن كثيراً من التنازلات للأحزاب الدينية لضمان مساندتها في الائتلاف الحكومي، فزاد نفوذها وحصلت على العديد من المكاسب وتحقيق قوانين دينية، كذلك زاد الدعم المالي الحكومي للمؤسسات والهيئات الدينية.

2- التقارب بين حزب الليكود والأحزاب الدينية في القضايا السياسية:

شهدت علاقة حزب الليكود بالأحزاب الدينية في الكثير من الأوقات تقارباً وتعاوناً وتشابهاً في المواقف السياسية، فقد باركت الأحزاب الدينية الانتصار "الإسرائيلي" في حرب 1967م، وفسرته بأن الرب أعاد الأراضي المقدسة إلى شعبه المختار بعد أن تشتت على أيدي "العرب المحتلين"، فطالبت بعدم إعادتها إليهم؛ لأنها تمثل "إرث إسرائيل"وأرض الآباء، وأن الرب طالب اليهود بالمحافظة عليها، والإكثار من الوجود اليهودي فيها عن طريق السيطرة عليها وطرد العرب منها، وإحلال مهاجرين يهود بدلاً عنهم، إلى جانب نشر المستوطنات على كافة أجزاء "أرض إسرائيل"خاصة الضفة الغربية التي أطلقوا عليها اسم "يهودا والسامرة"[1].

(1) شادي، عبد العزيز: الأحزاب الدينية في النظام السياسي، ص 60. عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (اسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 30. العلوجي، عبد الكريم، الأحزاب الإسرائيلية، ص 86.

وتبنت الأحزاب الدينية موقف حركة حيروت ثم حزب الليكود تجاه مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، ونادت بمبدأ "وحدة أرض إسرائيل الكاملة" ضمن حدودها التاريخية التي وعدها الله لشعبه المختار وتمتد من نهر الفرات إلى نهر النيل، وهي دولة واحدة لا تتجزأ وعاصمتها الأبدية مدينة القدس، ولا يُعطى أي جزء منها لسلطة غير يهودية، وأكدت على ذلك في برامجها الانتخابية ومؤتمراتها[1].

ودعت الأحزاب الدينية إلى دعم حزب الليكود في مواقفه السياسية المتصلبة بضرورة الاحتفاظ بالضفة الغربية وعدم الانسحاب منها أو تسليمها للفلسطينيين، لأن ذلك يخالف الوعد الإلهي، ويهدد مصالح "إسرائيل" الأمنية، ويشكل دعوة دائمة للعرب لمهاجمة "إسرائيل" وممارسة مزيد من الضغوط عليها[2]، وقد ساندته أيضاً أثناء معارضته قرار الحكومة في 1974م، الذي نص على التنازل عن أجزاء من الضفة الغربية[3].

وتلاقت علاقة حزب الليكود مع الأحزاب الدينية في قضية الاستيطان، فقد طالبت بتكثيف الاستيطان المدني والقروي والزراعي بكل أنحاء "أرض إسرائيل"، وقام مجموعة من الشباب داخل حزب المفدال بإنشاء حركة غوش أمونيم (كتلة الإيمان) في شباط (فبراير) 1974م؛ بهدف تعزيز الاستيطان وتهويد الأراضي المحتلة عام 1967م خاصة الضفة الغربية، وحملوا شعار:" إن هذه البلاد لنا ولا توجد هنا أية مناطق عربية أو أراض غربية، بل أراضي إسرائيل، تراث الآباء الخالد، وهي في جميع حدودها الواردة في التوراة تابعة للحكم "الإسرائيلي"[4].

واعتبرت حركة غوش أمونيم أن الاستيطان في تلك المناطق فريضة دينية، فالأرض عندهم مقدسة مثل الدولة، وهي أداة الرب لإعادة أرض إسرائيل إلى "شعب إسرائيل"، واشترطت على حكومة

---

(1) يوسف، درور: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن (وثيقة خطاب بيغن في افتتاح المؤتمر العام للحزب ونشر في صحيفة حيروت (13-11-1973م) ، ص 11. بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، ص 144. شندلر، كولن: إسرائيل، والليكود والحلم الصهيوني، ص 59.

(2) شادي، عبد العزيز: الأحزاب الدينية في النظام السياسي، ص 60 . تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 237. حسن، محمد خليفة: البعد الديني للصراع العربي الإسرائيلي، ص 27. نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 121(عبري) .

(3) السعدي، غازي: الأحزاب والحكم، ص 298. شادي، عبد العزيز: الأحزاب الدينية في النظام السياسي، ص 60. الأشقر، رياض: الكتاب السنوي عام 1974، ص 241.

(4) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 237. بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 219.

المعراخ عدم تقديم أي تنازلات في الضفة الغربية، وضرورة إشراك حزب الليكود في الحكومة والأخذ بسياسته[1].

زاد توجه الأحزاب الدينية لحزب الليكود في منتصف السبعينات وترك تأييد حزب المعراخ؛ لأنه بدأ ينحرف في مجال الدين والدولة، ويتراجع عن شعار (وحدة أرض إسرائيل الكاملة)، كما قلل من احترام التقاليد الدينية، ووقف ضد مطالبها بتحديد من هو اليهودي وفقا للشريعة اليهودية، وقرر إلغاء بعض القضايا الدينية مثل يوم السبت والتعليم الديني أيضاً مكانة المحاكم الحاخامية الرئيسة[2].

بينما رأت أن حزب الليكود أكثر إخلاصاً وتفهماً لمشاكل الدولة، فقد ضم قيادة مؤمنة ومحافظة على التراث اليهودي، تمتعت بتاريخ نضالي لإقامة الدولة اليهودية وعدم التخلي عن أي شبر منها مثل مناحيم بيغن، بالإضافة إلى أن الحزب نادى في أكثر من مناسبة أنه في حال تسلمه الحكم سيستجيب لجميع مطالب الأحزاب الدينية[3].

وقد أقر حزب الليكود فور فوزه في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، عدداً من المستوطنات التي أقامتها حركة غوش أمونيم، وقام بتمويلها طول فترة حكمه، ودعمها في أنشطتها الاستيطانية الجديدة، واعتبر أرئيل شارون الممثل الرسمي لها في حكومة الليكود[4]، وطلب حزب المفدال من مناحيم بيغن في مؤتمر الحزب الخامس في 14 (مايو) 1978م، أن ينفذ مشروعاً واسع الأبعاد للاستيطان في كافة "أراضي إسرائيل"، كذلك تحويل المستوطنات المؤقتة في الضفة الغربية والجولان إلى مستوطنات دائمة وعدم تسليمه لسيادة غير إسرائيلية[5].

كذلك تلاقت علاقة حزب الليكود مع الأحزاب الدينية في موقفها من القضية الفلسطينية، فقد رفضت الأحزاب الدينية الاعتراف بالشعب الفلسطيني أو منظمة التحرير الفلسطينية، وأطلقت على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م " عرب أرض إسرائيل" واعتبرتهم أقلية طائفية أو دينية، ولا وجود لهوية قومية لهم، وسعت للمحافظة على استقلاليتهم الدينية والتربوية، كما طالبت حزب الليكود بانتهاج سياسة القوة والعنف ضدهم[6].

---

(1) بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 225. ماضي عبد الفتاح: الدين والسياسية، ص 495،498.

(2) الشامي، رشاد: الأحزاب الدينية، ص229.

(3)بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، ص 129.

Abadi,Jacob: Israels leadership from vtopia to crisis,p91. .

(4) بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 225. ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة، ص 503.

(5) P10.: Fragmenting Palestine,——

(6) بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 121-128-133.

كما شهدت علاقة حزب الليكود بالأحزاب الدينية تقارباً في قضية السعي لسلام شامل ودائم بين "إسرائيل" والدول العربية المجاورة لها، لكن بشرط أن يقوم على المبادئ التالية: الوعد الإلهي "لشعب إسرائيل" على "أرض إسرائيل"، وينطلق من الاحتياجات الأمنية والدفاعية ويخضع لتعاليم التوراة، كذلك يقوم على علاقات طبيعية بين الطرفين على الصعيدين السياسي والاقتصادي[1]، وعارضت تقديم أي تنازلات إقليمية دون مقابل[2].

على الرغم من التشابه بين حزب الليكود والأحزاب الدينية في كثير من القضايا الدينية والسياسية إلا أنه تباينت ردود الفعل داخل تلك الأحزاب من بعض المشاريع السياسية التي طرحها حزب الليكود لتحديد مستقبل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وكان أهمها: مشروع الحكم الذاتي عام 1977م، واتفاقية السلام مع مصر عام 1979م، بالإضافة إلى قانون ضم هضبة الجولان إلى إسرائيل عام 1981م، وكانت ردود الفعل كالتالي:

اختلفت المواقف داخل الأحزاب الدينية من مشروع بيغن الحكم الذاتي عام 1977م، فقد أيده حزبي أغودات وبوعالي أغودات إسرائيل، وطالبوا بمنح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً، وإعطائهم حق تقرير المصير، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية أو قيام دولة فلسطينية، لأنها ستشكل خطراً على أمن "إسرائيل"[3].

بينما حدث انقسام داخل حزب المفدال بين مؤيد ومعارض لذلك المشروع، في حين أيده غالبية أعضاء الحزب وممثلوه في الكنيست؛ لأنه نص على إدارة ذاتية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أن لهم الحق في تصريف شؤونهم البلدية فقط، وتبقى السيطرة "الإسرائيلية" الشرعية والقانونية على تلك الأراضي، وأن الجيش الإسرائيلي هو المسئول عن الأمن الداخلي والخارجي فيها[4]، وعارضه البعض الآخر، لأنهم رأوا أنه قد يؤدي للتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة، فهددوا بالانسحاب من الائتلاف الحكومي، إذا لم يتعهد بيغن بأن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة على تلك الأراضي، وبالفعل أعطاهم بيغن التعهد[5].

---

(1) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ص 358.

(2) نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 159(عبري) .

(3) تقرير عن: مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع بيغن للسلام، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1978،ع 1، ص 39، نقلاً عن (معاريف 21-12-77) . نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 159(عبري) .

(4) بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 124. تقرير عن: مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع بيغن للسلام، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1978،ع 1، ص 42.

(5) شادي، عبد العزيز: الأحزاب الدينية في النظام السياسي،ص 114.

ورفضت حركة غوش مشروع الحكم الذاتي، واعتبرته مشروع استسلام، يعمل على إزالة المستوطنات من الضفة الغربية وقطاع غزة بدلاً من إقامتها، وقامت بأعمال عنف وإرهاب ضد الفلسطينيين؛ لإجبارهم على الهجرة، فهي تنكر حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، وقامت بالمظاهرات ورفعت شعارات تتوعد الفلسطينيين بالقتل والطرد، وأن مكانهم في الدول العربية وليس إسرائيل[1].

وصرحت اللجنة السياسية للحركة أنها مستعدة لقبول مشروع بيغن لمنح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الاستقلال الذاتي البلدي فقط، وليس حكماً مركزياً من شأنه أن يتحول في المستقبل إلى حكومة مستقلة، وطالبت بالتمسك بمبدأ السيادة الإسرائيلية على كل أراضي الضفة الغربية وسيناء[2].

وتباينت ردود الفعل داخل الأحزاب الدينية من اتفاقية السلام مع مصر عام 1979م، فقد أيدها حزبي أغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل؛ لأنهم لا يعتبرون دولة إسرائيل تحقيقاً لنبوءة المسيح، وحدودها ليس لها أهمية، وأصدر الحاخام الأكبر لإسرائيل تشريعاً دينياً اعتبر إخلاء مستوطنات سيناء أمراً مسموحاً به دينياً؛ لأنه يساعد في إنقاذ النفس ويجنب شعب إسرائيل الحرب[3].

أما في حزب المفدال فقد عارض حاخامات الحزب الاتفاقية والزعامة السياسة في المفدال التي أيدت بيغن وصوتت لجانب الاتفاقية والانسحاب من سيناء[4]، بينما قررت إدارة الحزب في 15 آذار (مارس) 1979م، الموافقة بأغلبية الأصوات على معاهدة السلام مع مصر، بشرط أن تتبنى حكومة الليكود ما توصلت إليه لجنة المفدال في موضوع الحكم الذاتي بشأن منع قيام تمثيل فلسطيني في يهودا والسامرة وقطاع غزة، والعمل على تطوير استيطان يهودي فيها، وذلك منعاً لقيام دولة فلسطينية، وإذا لم يؤخذ بها ستنسحب من الحكومة[5].

وقد عارضت حركة غوش الانسحاب من سيناء؛ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من "أرض إسرائيل"، وستصبح تلك عادة تتكرر مع مستوطنات الضفة والقطاع، وشكلوا منظمة أطلقوا عليها اسم العودة إلى سيناء، بهدف إعادتها تحت السيطرة اليهودية، وحاولت التصدي لعملية إخلاء المستوطنات في سيناء، واصطدمت مع القوات العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في المنطقة[6].

---

(1) شاهين، حنة: ردود الفعل الأولية في إسرائيل على اتفاق كامب ديفيد، شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 83، ص 173.

(2) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1977م، ع 9، ص 25.

(3) شادي، عبد العزيز: الأحزاب الدينية في النظام السياسي، ص 70. بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص133.

(4) العلوجي،عبد الكريم: الأحزاب الإسرائيلية، ص 165. أبو عودة، يحيى: جدلية العلاقة بين الدين والسياسة، ص 124.

(5) تقرير عن: التسوية الإسرائيلية المصرية، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1979م، ع4، ص226، نقلاً عن صحيفة(يديعوت 16-3-1979م) .

(6) ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة، ص 503. بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 223.

أما بالنسبة لمواقف الأحزاب الدينية من قانون ضم هضبة الجولان إلى "إسرائيل" عام 1981م: فقد أيد حزب المفدال القانون، واعتبره رداً على كل القوى الضاغطة باتجاه انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967م، وأكد أن هضبة الجولان جزءاً لا يتجزأ من دولة "إسرائيل" وستبقى تحت سيادتها، ويجب عدم التفاوض بشأنها في أي عملية سلام، بينما وافق حزبا أغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل على الانسحاب من هضبة الجولان مقابل السلام، وصرحوا أن تطبيق القانون الإسرائيلي عليها تحد لأمم العالم[1].

يلاحظ مما سبق سعي حزب الليكود على تقديم نفسه للأحزاب الدينية بأنه الحريص على الثوابت الصهيونية "كوحدة أرض إسرائيل الكاملة"، مما ساهم في التفاف تلك الأحزاب حوله، وقد شهدت العلاقة بين الطرفين كثيراً من التشابه في المواقف السياسية فقد اتفق الطرفان على أن حق اليهود في فلسطين مستمد من الله والتاريخ، وأن اعتراف الدول والأمم بهذا الحق لا يزيده شيئا من الشرعية، وإن كان سعيها لتحصل على تأييد الشعوب والدول لأنها ترى أن ذلك يمدها قوة وليس يكسبها حقا أو شرعية، لذلك تصاعدت أمالها عند وصول حزب الليكود لحكم "إسرائيل" عام 1977م بتعزيز عمليات الاستيطان في "أرض إسرائيل" وعدم التخلي عنها أو التنازل عنها.

ويتضح أن حركة غوش أمونيم كانت أكثر تعصباً من الناحية السياسية من الأحزاب الدينية (المفدال وأغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل)، فقد رفضت مبدأ التنازل عن أي شبر من الأراضي المحتلة عام 1967م، واعتبر ذلك كفراً، لأنها تخلٍّ عن جزء من الأراضي التي وعد الله اليهود بها حسب زعمها.

(1) شادي، عبد العزيز: الأحزاب الدينية في النظام السياسي، ص 113.

الفصل الثالث

تمثيل حزب الليكود في الكنيست، وموقفه من الائتلافات الحكومية في الفترة ما بين عامي (1973- 1983م)

المبحث الأول الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م).

المبحث الثاني: تمثيل حزب الليكود في الكنيست ما بين عامي (1973-1983م).

المبحث الثالث: موقف حزب الليكود من الائتلافات الحكومية وعلاقاته بشركائه في الائتلافات الحكومية ما بين عامي (1973-1983م).

المبحث الأول

الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في الفترة ما بين عامي (1973-1983م)

أولاً: تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام (1973م).

ثانياً: تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام (1977م).

ثالثاً: تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام (1981م).

سادت صراعات عدة بين كتل الليكود وداخل كل منها، خلال بدئها بتشكيل قوائم مرشحيها الانتخابية، كما حدث تغيّر في تركيب تلك القوائم في الدورات الانتخابية ما بين عامي (1973-1981م)؛ بسبب ضم كتل وشخصيات جديدة إلى حزب الليكود وانسحاب أخرى منه، وسيتم في هذا المبحث دراسة الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في الفترة ما بين (1973-1983م) من خلال التعرف على الانتخابات الداخلية وتشكيل القوائم الانتخابية، وتطور استعداد الحزب للانتخابات.

أولاً- تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام (1973م):

استعدت الأحزاب اليمينية "الإسرائيلية" للمشاركة في انتخابات الكنيست الثامن المقرر عقدها بتاريخ 30 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، فبادر أرئيل شارون -بعد أن استقال من منصبه العسكري في (يوليو) 1973م، وانضم إلى حزب الأحرار- إلى تشكيل تحالف يميني واسع في 13 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه عرف باسم (حزب الليكود)، وتكوَّن من أربع كتل يمينية هي: تحالف غاحل، والقائمة الرسمية، والمركز الحر، إلى جانب حركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة[1].

بدأت كتل الليكود بتشكيل قوائم مرشحيها الانتخابية، فحدثت خلافات بينها على مواقع المرشحين في القائمة الانتخابية، وتوزيع المناصب الوزارية في حال فوز حزب الليكود بتشكيل حكومة جديدة، فاتخذ مناحيم بيغن قراراً؛ لإنهاء تلك الخلافات نص على: (أن تقوم اللجنة المركزية للحزب باختيار المرشحين؛ وإعداد القائمة الانتخابية[2]، كذلك تكون مكانة قائمة المركز الحر مماثلة لمكانة القائمة الرسمية وحركة أرض إسرائيل الكاملة لدى تحديد قائمة المرشحين للكنيست[3]، وقد اتفقت الكتل على الوحدة السياسية في الائتلاف الانتخابي، مع الحفاظ على هوية كل كتلة مستقلة (عدم الدمج)[4].

1- توزيع أعضاء القائمة الانتخابية حسب مرشحي الأحزاب:

وضعت اللجنة المركزية القائمة الانتخابية لحزب الليكود في نهاية أيلول(سبتمبر) عام 1973م، مكونة من (120 عضواً) توزعت المقاعد الـ(40) الأولى على النحو التالي: (15) عضواً لحركة حيروت، و(12) عضواً لحزب الأحرار، بينما (5) أعضاء للقائمة الرسمية، و(4) للمركز الحر، أيضاً(4) لحركة أرض إسرائيل الكاملة، وتم اختيار مناحيم بيغن في المرتبة الأولى على قائمة حزب الليكود.

---

(1) شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص 165 (عبري) . تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص 403، الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1973، ص 289. تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 229.

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 11. تيم ، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، ص 413.

(3) شارون، إرئيل: أرئيل شارون سجل خدمة، ترجمة دار الجليل، ص 20-21.

(4) كوهين، أوري: مركز حيروت والشرقيون 1965-1977م من الشراكة السياسية إلى الشراكة التنافسية، ص 50(عبري).

بدأت قائمة مرشحي حركة حيروت بمناحيم بيغن يليه يوحنان بدر (Yohanan Bader) ثم بنيامين هيلفي (Binyamin Helvey)، أما حاييم لنداو (Haim Landau) فوضع في المكان الرابع، وانتخب يوسف كارمن (Yusuf Carmen) للمكان الخامس، واخذ مناحيم يديد (Menachem Yedid) المكان السادس، ويورم أريدور في المكان السابع، وانتهت قائمة حركة حيروت بغيئولا كوهين التي اختيرت في المكان الخامس عشر، وجميعهم من مؤسسي وقادة الحركة[1].

بدأت قائمة مرشحي حزب الأحرار برئيس إدارة الحزب شمعون ريملط (Shimon Ramalt) يليه سيمحا أرليخ ثم أرئيل شارون، ووضع زلمان أبراموف (Zalman Abramov) في المكان الرابع، وانتخب جدعون بات (Gideon Pat) للمكان الخامس، وحصل موشيه نسيم (Moshe breeze) على المكان السادس، ويتسحاق موداعي (Yitzhak Moday) في المكان السابع، وانتهت قائمة الحزب بليئوندتسيان (Blaiondtsaan) الذي اختير في المكان الثاني عشر[2].

وبدأت القائمة الرسمية بيغال هوروفيتس الذي أخذ المكان السابع في قائمة الليكود، وانتهت بيجال كوهين الخامس على القائمة الرسمية والعضو (40) على قائمة الليكود، أما المركز الحر فبدأ بيوسف تمير الذي حصل على المرتبة الحادية عشرة على قائمة الليكود، واحتل موشي تمير المقعد الأول على قائمة حركة "أرض إسرائيل" الكاملة والمقعد الثامن على قائمة الليكود[3].

2- توزيع أعضاء القائمة الانتخابية حسب العمر والأصل العرقي:

تفاوتت أعمار مرشحي حزب الليكود في القائمة الانتخابية لعام 1973م، فقد احتوت القائمة على شخص واحد يزيد عمره عن 70 عاماً، واحتوت على 8 أشخاص فوق سن 60، واحتوت أيضاً على 9 أشخاص ما بين سن ال50- 60 عاماً، كما احتوت على 13 شخصاً من عمر 40-50 عاماً، وكذلك 8 أشخاص ما بين سن 30-40 عاماً، وشخص بسن 28 عاماً، ويلاحظ من ذلك أن ما يزيد عن نصف القائمة من فئة الشباب من سن (20-50) عاماً[4].

وتوزع مرشحو حزب الليكود في القائمة الانتخابية حسب انتمائهم الطائفي كالتالي: الأشكناز (31) عضواً بنسبة (78%)، أما اليهود الشرقيون (9) أعضاء بنسبة (22%)، (5) منهم أعضاء لحركة حيروت، حاز (3) أعضاء على أماكن متقدمة في قائمة الحركة مثل: مناحيم يديد احتل المكان السادس، وتسيون كيست في المكان التاسع، بينما دافيد ليفي في المكان العاشر، وعضوين لحزب الأحرار، كذلك

(1) انظر ملحق رقم (3) ، ص (212).
(2) انظر ملحق رقم (6) ، ص (215).
(3) انظر ملحق رقم (9) (10) (11)، ص (219،218،218).
(4) انظر ملحق رقم (15)، ص (222).

عضوين للقائمة الرسمية حصلوا على أماكن متقدمة، وهم أمنون ليفي في المرتبة الثالثة على القائمة، ويتسحاق بيرتس في المرتبة الرابعة[1].

3- توزيع أعضاء القائمة الانتخابية حسب المؤهل العلمي:

شملت القائمة الانتخابية لمرشحي حزب الليكود عدداً من حملة شهادة البكالوريوس وصل عددهم إلى (9) أعضاء من بين (40) عضواً الأوائل، بينما (6) أعضاء من حملة شهادة الدكتوراه، وعضوين من حملة شهادة الماجستير، و(8) أعضاء لكل من خريجي الثانوية العامة والمعاهد، وعضو لكل من خريجي مدرسة التجارة وعضوين لخريجي مدرسة الزراعة، وعضو لم يحصل إلا على التعليم الابتدائي[2].

4- توزيع أعضاء القائمة الانتخابية حسب الوظيفة:

ضمت قائمة مرشحي حزب الليكود الانتخابية أعضاء من جميع شرائح المجتمع، وكان غالبيتهم من رجال القانون، حيث وصل عددهم إلى (16) عضواً، كذلك ضمت(4) صحافيين و(3) مهندسين، وعضوين من أساتذة الجامعات، إلى جانب علماء النفس والاجتماع والفلسفة والاقتصاد بالإضافة إلى أساتذة التاريخ والجغرافيا، والمفتشين المربين وكتاب وشعراء، وعمال بناء، وضباط، ويلاحظ قلة عدد المزارعين، والصناع، ومديري شركات، والتجار؛ لأن المعراخ الحاكم كان المسيطر على الجانب الاقتصادي في إسرائيل[3].

5- تطور استعداد حزب الليكود لانتخابات الكنيست الثامن عام 1973م:

أعد حزب الليكود قائمة مرشحيه لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، لكن الحرب العربية "الإسرائيلية" التي وقعت في 6 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، أدت إلى تأجيل موعد إجراء انتخابات الكنيست الثامن إلى 31 كانون أول (ديسمبر) من ذلك العام[4]، فطالب الحزب بعد الحرب، بإعادة تنظيم قائمة مرشحيه الانتخابية، وإضافة أشخاص جدد إليها وفق ما يتطلبه الوضع، كما طالب بتأجيل موعد الانتخابات؛ بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في "إسرائيل" نتيجة الحرب، لكن المعراخ

---

(1) شاهين، حنة: توزيع أعضاء الكنيست حسب انتمائهم الطائفي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1983م، ع 138، ص31.

(2) انظر ملحق رقم (18) ، ص (222) .

(3) انظر ملحق رقم (21) ، ص (237) .

(4) شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص165 (عبري) . الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1973م، ص 289. تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 229.

الحاكم بزعامة غولدا مائير[1] رفض ذلك[2].

وأجرى حزب الليكود بعض التغييرات على برنامجه الانتخابي منها: تخليه عن شعاره الذي تمسك به قبل الحرب (بديل للتجمع العمالي في الحكم)، وأعلن بدلاً منه الالتزام بتشكيل حكومة وحدة وطنية بإشراك كافة "الأحزاب الإسرائيلية" في حال فوزه في الانتخابات[3].

كما استغل حزب الليكود نتائج الحرب والأخطاء التي وقعت؛ لإضعاف مكانة حزب المعراخ، فركز على اتهامه بأنه حزب استسلام يعمل على تقسيم "أرض إسرائيل"، وغير قادر على تحمل المسؤولية أو الوصول إلى السلام؛ لأن الحروب لم تنقطع منذ قيام "دولة إسرائيل" وتوليه الحكم، في المقابل حمل الحزب شعار "من أجل السلام لا الاستسلام صوتوا لليكود"، وأعلن أنه من سيوصل الدولة إلى السلام إذا تولى الحكم[4].

حاول حزب الليكود استقطاب الطوائف الشرقية؛ لكسب تأييدها في الانتخابات، واستغل أوضاعهم السيئة وتهميشهم من حكومة المعراخ، فرفع شعار (حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية)، وأعلن أن مسألة المساواة بين الطبقات الاجتماعية والطوائف من أهم القضايا التي يهتم بها، وصرح أن استمرار المعراخ في الحكم يعني سيطرة الأشكناز على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في "إسرائيل"، واستمرار تهميش الطوائف الشرقية، وتدهور أوضاعها[5].

---

(1) غولدا مائير:(1898– 1987م) ولدت في أوكرانيا، رحلت الى الولايات المتحدة عام 1906م، والتحقت بحزب عمال صهيون عام 1915م مع بن غوريون، وهاجرت إلى فلسطين عام 1921م، وتولت رئاسة الوزارء في إسرائيل في 1974/4/11م، واستقالت منها بتاريخ 1974/6/7م. موقع الكنيست الإسرائيلي (عبري) . المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 355.

(2) عبد الله، هاني: الانتخابات العامة في إسرائيل، مجلة الشؤون الفلسطينية عام 1974م، ع 29، 202.

(3) ماركوس، يوئيل: تقرير عن الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الدراسات الفلسطينية عام 1973م، ص 739، نقلاً عن صحيفة (هارتس 9–12–1973م) .

(4) بيغن، مناحيم: يوميات مناحيم بيغن، ترجمة سعيد محمود، ص202. ماركوس، يوئيل: تقرير عن الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الدراسات الفلسطينية عام 1973م، ص 739، نقلاً عن صحيفة (هارتس 9–12–1973م) .

(5) شادي، عبد العزيز: دور الأحزاب الدينية في النظام السياسي الإسرائيلي في الفترة مابين 69–88، رسالة ماجستير، ص 131. شاعل، فوكسمان: مناحيم بيغن والبديل الليبرالي، ص 15 (عبري) .

وأعلن الحزب أنه في حال تسلمه الحكم في "إسرائيل"، سيعمل على تحقيق مطالب اليهود الشرقيين وإصلاح وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وينهي القمع الثقافي الذي يعانون منه، ويمكنهم من الحصول على منزلة أعلى داخل "المجتمع الإسرائيلي"[1].

كذلك سعى حزب الليكود لتقوية مكانته بين الأوساط الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م؛ لكسب أصواتهم في الانتخابات، فوضع عضواً عربياً درزياً في المكان (44) على قائمة الليكود هو أمل نصر الدين، وركز دعايته الانتخابية بينهم على المساواة في الحقوق، فنادى بضرورة المساواة بين جميع المواطنين في دولة "إسرائيل"، باعتبارها دولة ديمقراطية، بغض النظر عن العرق، والقومية، والطائفية، أو الجنس والديانة[2].

وتوجه أرئيل شارون وأبراهام يافا إلى القبائل البدوية في النقب والجليل؛ لكسب أصواتهم في الانتخابات، بحكم العلاقات الشخصية بينهم وبين زعمائها، فكلاهما عاشر البدو فترة طويلة، حيث كان لشارون مزارع شمال النقب، ولأبرهام يافا مزارع في الجليل، بالإضافة إلى رغبة بعض القبائل البدوية بإعطاء أصواتها للحزب لمساعدتها في فرض سيادتها على باقي القبائل في حال فوزه في الانتخابات؛ بسبب الخلافات الطائفية والقبلية فيما بينها[3].

يستنتج مما سبق أن حزب الليكود ركز حملته الانتخابية على موضوع الحرب والسلام، وظهر بأنه يفضل الحرب على تقسيم "أرض إسرائيل"، كما أنه رفع شعار حكومة وحدة وطنية، وقد استغل الوضع السيئ لليهود الشرقيين وقدم لهم وعوداً كثيرة بإصلاح أحوالهم، إذا منحوه أصواتهم وتمكن من الوصول للحكم، وحرص على الظهور بمظهر حامي الفقراء والمضطهدين من اليهود الشرقيين، وحاول إقناعهم بان سياسة حكومة المعراخ التمييزية هي المسئولة عن أحوالهم السيئة، واستهدف بذلك توجيه مشاعر السخط والاحتجاج من جانبهم ضد المعراخ، كذلك سعى الحزب لكسب الأصوات العربية في الانتخابات عبر إدراج أسماء أحد المرشحين العرب على قائمته الانتخابية.

ثانياً- تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام 1977م:

استعد حزب الليكود لانتخابات الكنيست التاسع المقرر عقدها في 17 أيار (مايو) 1977م، وتشكل من أربع كتل انتخابية هي: حركة حيروت، وحزب الأحرار، إلى جانب حركة لعام التي أسست في 15

(1) شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل، ص497.

(2) ايزكون، ميرون: بيغن، ص124 (عبري) .

(3) تقرير عن: العرب في إسرائيل وانتخابات الكنيست الثامنة، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1974م،ع 10، ص 15.

كانون ثاني (يناير) 1976م، بزعامة أليعيزر شوستاك، وضمت (القائمة الرسمية، والمركز المستقل، وحركة العمل من أجل ارض إسرائيل الكاملة)، بالإضافة إلى حركة أحدوت[1] [2].

حاول الحزب ضم شخصيات "إسرائيلية" بارزة لقائمته الانتخابية؛ بهدف إعداد قاعدة سياسية وبرلمانية واسعة لخوض الانتخابات، مثل: موشيه ديان وأرئيل شارون الذي انسحب من الحزب عام 1974م وأسس حركة شالوم تسيون، لكن المحاولات فشلت، بسبب تخوف بعض قيادة الليكود أن يؤدي التحالف مع ديان إلى أثار انتخابية سلبية على الحزب، نتيجة فقدان أصوات الذين يحتجون على تقصير ديان في حرب 1973م، كذلك رفضت إدارة حزب الأحرار عودة شارون إلى صفوفها[3].

1- توزيع أعضاء القائمة الانتخابية حسب مرشحي الأحزاب:

تم الاتفاق بين كتل الليكود على تشكيل قائمة انتخابية مكونة من (120 عضواً) يتم انتخاب مرشحي كل كتلة بشكل منفرد، على أن توزع المقاعد (43) الأولى على النحو التالي: (18) عضواً عن حيروت، (15) أحرار، (9) لعام، (1) لكتلة أحدوت[4]، وجرت الانتخابات الداخلية في كتل الليكود كالتالي:

أ- حركة حيروت:

تم انتخاب مرشحي حركة حيروت بشكل سري لأول مرة منذ انتخابات الكنيست الأولى عام 1949م، وليس بواسطة لجنة التعيين، بناء على قرار مؤتمر حيروت الثالث عشر الذي عقد في الفترة ما بين 2-6

---

(1) حركة أحدوت (الاتحاد): تشكلت كتلة أحدوت ضمن حزب الليكود قبل انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م بسبب؛ رفض الأكثرية من أعضاء حزب الأحرار المستقلين اقتراح عضو الكنيست هيلل زايدل الداعي الى الانضمام لليكوج ككتلة مستقلة أو الاندماج في حزب الأحرار، فأعلن زايدل انسحابه من الحزب مع مجموعة من أنصاره وانضمامه إلى الليكود ككتلة مستقلة. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص 17-18.

(2) تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 257م. شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة ص 87-88.

(3) نكديمون، شلومو: تقرير عن شخصيات من الليكود غير راضية عن ثقة بيغن بدايان، ترجمة نشرت في مجلة الأرض ع 5، ص32، نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 1977/9/3م) . شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة ص 87-88.

(4) تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 259م نقلاً عن صحيفة(يديعوت احرنوت 29/22-3- 1977م) .

كانون ثاني (يناير) 1977م، الذي نص على: إعطاء اللجنة المركزية صلاحيات جديدة منها؛ انتخاب مرشحي الحركة لانتخابات الكنيست التاسع بالاقتراع السري للمرة الأولى[1].

جرت الانتخابات على دورتين، كانت الدورة الأولى في 23 آذار (مارس) 1977م وجرت الثانية في30 آذار (مارس)[2]؛ تم انتخاب مناحيم بيغن في المرتب الأول لقائمة حيروت والليكود، يليه عيزر وايزمن في المكان الثاني على قائمة مرشحي حيروت ثم موشي أرنس (Moshe Aarns)، ودافيد ليفي (David Levy)، ويورام أريدور، وحازت غيئولا كوهين على المكان السادس، وانتهت القائمة بحاييم كوفمان (Haim Kaufman) في المرتبة الثامنة عشر على حركة حيروت (24 على قائمة الليكود)[3].

انتخبت الحركة عدداً كبيراً من الأعضاء الجدد، فكان من بين المرشحين الثمانية عشر الأوائل (10) أعضاء جدد، منهم عيزر وايزمن الذي احتل المرتبة الثانية، أما الأعضاء التسعة الآخرون احتلوا الأماكن من(10-18)على قائمة الحركة، وهم: مردخاي تسيبوري (Mordechai Tzippori)، دوفسيلنسكي (Dowsellenski)، ويوسف روم، وموشي كتساف (Moshe Katsav)، وروني ميلو(Roni Milo)، وميخال ديكل(Michal Dekel)، ومئير كوهين، وأمل نصر الدين(Nasreddin AmaL)، وحاييم كوفمان، وجميعهم كان لهم مناصب مهمة في الدولة[4].

وقد اختفت من قائمة حيروت شخصيات أخذت أماكن متقدمة في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م مثل: بنيامين هليفي الذي انسحب من الحركة في 18 آذار (مارس) 1975م؛ بسبب رفضه لموقف الحركة من اتفاقية فصل القوات مع مصر، ويوحنان بدر الذي انسحب من حركة حيروت وحزب الليكود عام 1977م، بعد خلافه مع بيغن حول انضمام حزب الليكود لحكومة المعراخ، فقد كان أكثر المعارضين لذلك، وحاييم لانداو الذي رفض ترشيح نفسه واعتزل السياسة عام 1977م، ثم فشل يوسف كرومان في الانتخابات الداخلية[5].

---

(1) الياس، شوفاني: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص75. تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 260م نقلاً عن صحيفة(معاريف 23-3-1977م) .

(2) تقرير عن الوضع داخل الأحزاب في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1977م، ع 14-15، ص43، نقلاً عن صحيفة (معاريف 31-3-1977م) .

(3) انظر ملحق رقم (4) ، ص (213) .

(4) انظر ملحق رقم (4) ، ص (213) .

(5) شاهين، حنة: الانتخابات الإسرائيلية انتصار لليمين، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 67، ص 240.

وتقدمت شخصيات إلى المقاعد الأمامية في قائمة حركة حيروت، مثل: موشي أرنس الذي وضع في المكان الثالث بعدما كان في المكان الثالث عشر في الانتخابات السابقة، كذلك ارتقت غيئولا كوهين من المكان الخامس عشر إلى المكان السادس، ودافيد ليفي حصل على المكان العاشر بعد المكان الرابع عشر، أما يورام اريدور فقد انتخب للمكان الخامس بعد أن شغل المكان السابع، وايتان ليفني شغل المكان التاسع بعد المكان الحادي عشر في الانتخابات السابقة، في المقابل يلاحظ تراجع أشخاص احتلوا أماكن متقدمة في الانتخابات السابقة مثل: مئير كوهين الذي تراجع إلى المكان السابع عشر بعد أن كان في المكان الثاني عشر في الانتخابات الثامنة[1].

وظهر مرشحون في قائمة حيروت يمثلون الطوائف الشرقية مثل دافيد ليفي الذي وضع في المكان الرابع، وموشي كتساف وضع في المكان الثالث عشر، كذلك وجد عضو عربي هو أمل نصر الدين وضع في المكان السابع عشر، بهدف كسب الأصوات العربية في الانتخابات لصالحه[2].

ب- حركة الأحرار:

بدأ الصراع داخل حزب الأحرار على اختيار مرشحيه لقائمة الليكود الانتخابية، وحدث خلاف بين الشباب وقيادة الحزب، بشأن طريقة الانتخاب، حيث طالب الشباب بأن تتم الانتخابات على مرحلتين: ينتخب في الأولى (30) مرشحاً، وفي الثانية ترتيب أسماء (15) منهم، ثم نشأ خلاف آخر على تحديد الجهة التي ستقوم بعملية الانتخاب،هل هي مجلس الحزب أم لجنته المركزية[3].

اقترح رئيس إدارة الحزب سيمحا أرليخ انتخاب (25) من المرشحين في اللجنة المركزية بالاقتراع السري، و(3) تختارهم لجنة خاصة لتمثيل المناطق والقطاعات، ويتم انتخاب أول مرشحي الحزب لقائمة الليكود عبر اقتراع خاص وعلني في اللجنة المركزية، أما إذا وجد أكثر من مرشح فيتم الاقتراع بصورة سرية، وقد صادق مؤتمر الحزب على اقتراح أرليخ، بعد أن حظي بأكثرية حاسمة داخل المؤتمر ولم يعارضها غير 8 أشخاص[4].

جرت الدورة الأولى والثانية من الانتخابات الداخلية في 28 (مارس) عام 1977م، وأسفرت عن انتخاب المرشحين التالية أسماؤهم بحسب ترتيبهم في القائمة: سيمحا أرليخ الأول على قائمة الحزب

---

(1) انظر ملحق رقم (4)، ص (213) .

(2) انظر ملحق رقم (4)، ص (213) .

(3) تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 261 نقلاً عن صحيفة (معاريف 20-2-1977) .

(4) تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 261 نقلاً عن صحيفة (دافار 1977/2/21) .

(الثاني على قائمة الليكود)، وموشيه نسيم (Moshe Naseem)، وجدعون بات (Gideon Pat)، ويحزقيل فلومين (Yehezkel Vlomin)، وأبراهام شرير (Abraham Shered)، وبيسح غروبر (Bash Gruber)، ويتسحاق موداعي (Yitzhak Moday)، وأبراهام كاتس (Abraham Katz)، وشموئيل رخطمان (Shmuel Rkhtman)، ويتسحاق برمان (Yitzhak Berman)، وغوستاف بيديان (Gustav Baidyan)، وسارة دورون (Sarah Doron)، وموشيه مارون (Moshe Maroun)، ويوسف تمير (Yusuf Tamir)، ثم مناحيم سفيدور (Menachem Sfedor) في المكان الخامس عشر على الحزب (43 على الليكود)[1].

جاءت قائمة مرشحي حزب الأحرار لانتخابات عام 1977 مخالفة لقائمته عام 1973م، ومن أبرز الاختلافات: اختفاء شخصيات شاركت في الانتخابات السابقة مثل: انسحاب أرئيل شارون من حزب الأحرار وحزب الليكود عام 1974م ودخل الانتخابات بقائمة مستقلة (شالوم تسيون) (سلامة صهيون)، كذلك أعلن زعيم الحزب أليميلخ ريملط في مؤتمر الحزب الذي عقد في نهاية عام 1975م عن استقالته من منصب رئيس الحزب واعتزاله النشاط السياسي[2].

ظهرت في قائمة مرشحي حزب الأحرار شخصيات جديدة احتلت مراتب متقدمة مثل: أبراهام شريد وضع في المكان الخامس، ويتسحاق موداعي في المكان السابع، وشموئيل رخطمان في المكان التاسع، يتسحاق بيرمان في المكان العاشر، وجوستين بديان في المكان الحادي عشر، وسارة دورن في المكان الثاني عشر وموشيه مرون في الثالث عشر، ويوسف تمير في المكان الرابع عشر، ومناحيم سبيدور في المكان الخامس عشر[3].

وتغيرت أماكن بعض الشخصيات في الحزب مثل: يوسف تمير الذي وضع في المكان الرابع عشر بعد المكان الرابع في انتخابات 1973م، في المقابل تقدمت شخصيات إلى المقاعد الأمامية، مثل: سميحا أرليخ الذي وضع في المكان الأول بعدما كان في المكان الثاني في الانتخابات السابقة، كذلك ارتقى موشي نسيم من المكان السادس إلى المكان الثاني، وجدعون بات احتل المكان الثالث بعد المكان الخامس، أما يحزقيل فقد انتخب للمكان الرابع بعد أن شغل المكان الثامن، وبيسح جروبير شغل المكان السادس بعد المكان التاسع، وأبراهام كاتس شغل المكان الثامن بعد العاشر في الانتخابات السابقة[4].

---

(1) انظر ملحق رقم (7) ، ص (216) .

(2) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة ص 87-88.

(3) انظر ملحق رقم (7) ، ص (216) .

(4) انظر ملحق رقم (7) ، ص (216) .

ت- حركة لعام:

قررت اللجنة المركزية لحركة لعام انتخاب المرشح الأول على القائمة، ثم انتخاب المرشحين من (2-8) بحسب التوزيع التالي: (4) للقائمة الرسمية، (2) لكل من المركز المستقل وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة، وبعدها انتخاب المرشحين للمقاعد (9-11)[1].

تم تشكيل قائمة مرشحي لعام للانتخابات، فوضع هوروفيتس في المرتبة الأولى على القائمة الرسمية وعلى كتلة لعام، تبعه يتسحاق شامير في المرتبة الثانية على كتلة لعام، الأول على قائمة أرض إسرائيل الكاملة، ثم أليعيزر شوستاك الأول على المركز الحر الثالث على كتلة لعام[2].

وظهرت شخصيات جديدة حصلت على أماكن متقدمة، مثل: موشي شامير وضع في المرتبة الثانية على قائمة أرض إسرائيل الكاملة، والرابع على كتلة لعام، وآمنون ليون الثاني على القائمة الرسمية والخامس على كتلة لعام، في المقابل اختفت شخصيات من قائمة الحزب حازت على أماكن متقدمة في الانتخابات السابقة مثل: عكيفا نوف الثالث على المركز الحر الذي ترك حزب الليكود في 25 كانون ثاني (يناير) 1977م وانضم إلى حركة داش، كذلك أبراهام شخترمن الرابع على قائمة أرض إسرائيل الكاملة الذي ترك العمل في مجال السياسة[3].

وتقدمت شخصيات لمقاعد متقدمة مثل: يتسحاق شامير الأول على أرض إسرائيل بعد أن كان في المرتبة الثالثة، وتراجع موشي شامير إلى المرتبة الثانية وأيهود أولمرت في المركز الحر إلى المرتبة الرابعة بعد أن كان في المرتبة الأولى، واليعيزر شوستاك في المركز الحر إلى المرتبة الثانية بعد الأول، وفي القائمة الرسمية تراجع زلمان شوفال إلى المرتبة الثالثة بعد أن بعد كان في الأولى[4].

ث- كتلة أحدوت:

انتخبت إدارة كتلة أحدوت (3) مرشحين لقائمة الليكود الانتخابية هم: هيلل زايدل (السادس عشر على قائمة الليكود)، يليه رؤوبين بيلط (Reuven Balt)، ثم أفنير عوزي (Uzi Avner) [5].

---

(1) تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 262 نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 29-3-1977م) .

(2) انظر ملحق رقم (12) ، ص (220) .

(3) تقرير عن: الكتل والأحزاب الإسرائيلية تقدم لوائح مرشحيها، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1977، ع 6/5، ص 262 نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 29-3-1977م) .

(4) انظر ملحق رقم (12) ، ص (220) .

(5) انظر ملحق رقم (14) ، ص (222) .

2- توزيع القائمة الانتخابية حسب العمر والأصل العرقي:

تفاوتت أعمار مرشحي حزب الليكود في القائمة الانتخابية لعام 1977م، فقد احتوت القائمة على 7 أشخاص فوق سن 60، و20 شخصاً ما بين 50- 60 عاماً، كما احتوت على 13 شخصاً ما بين 40-50 عاماً، أما ما بين 30-40 عاماً فقد انخفضت من 8 أعضاء في الانتخابات السابقة إلى عضوين، وشخص بعمر 28 عاماً، ويلاحظ أن غالبية أعضاء القائمة من سن(50-60)، وقد انخفضت نسبة الشباب عن الانتخابات السابقة من 22 عضواً إلى 16 عضواً في الانتخابات التاسعة[1].

وبلغ عدد أعضاء حزب الليكود في القائمة الانتخابية حسب انتمائهم الطائفي، من العرب عضواً واحداً بنسبة (3%)، والأشكناز (34) عضواً بنسبة (79%)، أما اليهود الشرقيون (8) أعضاء بنسبة (18%)[2].

3- توزيع القائمة الانتخابية حسب المؤهل:

شملت القائمة الانتخابية لمرشحي الليكود عدداً كبيراً من حملة شهادة البكالوريوس وصل عددهم إلى 18 عضواً، و4 أعضاء من حملة شهادة الماجستير، و11 عضواً من خريجي المعاهد، أما خريجو الثانوية العامة 5 أعضاء، وعضواً لكل من خريجي مدرسة التجارة والزراعة، وعضواً لم يحصل إلا على التعليم الابتدائي، وكان غالبية أعضاء حزب الليكود رجال قانون حيث وصل عددهم إلى 17عضواً، كذلك شملت القائمة 5 أعضاء مهندسين، إلى جانب علماء النفس والفلسفة والاقتصاد بالإضافة إلى أساتذة التاريخ والجغرافيا[3].

4- توزيع القائمة الانتخابية حسب الوظيفة:

ظهر في قائمة مرشحي الليكود للانتخابات 3 أساتذة جامعين، و5 صحافيين، 3 مهندسين، 7 رجال قانون قضاة ومحاميين، 6 ضباط، إلى جانب المفتشين والكتاب والشعراء، كذلك مزارعين، وصناع، ومديري شركات، وتجار، عمال بناء[4].

يتضح مما سبق وجود 17 عضواً يحملون شهادة الحقوق، لكن 7 منهم مارس مهنة المحاماة والقضاة، والباقي مارس مهن أخرى، خاصة في وزارة الدفاع (الجيش).

---

(1) انظر ملحق رقم (16) ، ص (224) .

(2) شاهين، حنة: توزيع أعضاء الكنيست حسب انتمائهم الطائفي، مجلة الشؤون الفلسطينية عام1983، ع138، ص 31.

(3) انظر ملحق رقم (19) ، ص (231) .

(4) انظر ملحق رقم (22) ، ص (247) .

5- تطور استعداد حزب الليكود لانتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م:

سعى حزب الليكود خلال حملته الانتخابية لانتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، لكسب أصوات الناخبين، فوصف نفسه بأنه حزب سلام، يسعى للاحتفاظ بالضفة الغربية التي تشكل ضمانة لأمن إسرائيل، وأعلن أنه إذا دعي لتشكيل حكومة جديدة فستكون حكومة خادمة وليست حاكمة وسيهتم أولاً:

بمنع نشوب الحرب وردع العدوان، ومنع إقامة دولة فلسطينية، كذلك سيعمل على زيادة احترام "إسرائيل" في العالم، وتجديد العلاقات الإنسانية الجيدة بين صفوف الشعب واحترام المعارضة، وسيتم العمل لتوصيل العمال لمستوى معاشي ملائم، كما حَّمل المعراخ مسؤولية الأخطاء الاجتماعية وزيادة الفقر والجهل بين السكان[1].

وركز حزب الليكود في حملته الانتخابية على المسائل الداخلية؛ خاصة الاجتماعية لتقديره أن المشكلات الأمنية والسياسية تراجعت إلى المرتبة الثانية في اهتمامات "المجتمع الإسرائيلي"، وحلت محلها المشكلات الاجتماعية في المرتبة الأولى[2].حيث استغلَّ الوضع السيئ لليهود الشرقيين في إسرائيل؛ نتيجة التمييز العنصري الذي قامت به حكومة المعراخ بينهم وبين الأشكناز، فظهر بأنه حامي الفقراء والمضطهدين من اليهود الشرقيين، وأعلن أنه سيعطي اليهودي الشرقي فرصة لمعاقبة المعراخ على سياسته التمييزية[3].

واستغل الحزب تزايد الأزمة الاقتصادية في ظل حكومة المعراخ بعد حرب تشرين أول (أكتوبر)1973م، وتورط عدد من زعمائها البارزين في فضائح مالية عديدة، وفي المقابل أكد الحزب في برنامجه الانتخابي وتصريحات قياداته، أنه قادر على حل الأزمة الاقتصادية[4].

يلاحظ مما سبق:

- وجود تغيير على تركيب حزب الليكود في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، حيث انفصلت إحدى الكتل الصغيرة وهي كتلة المركز الحر عن الليكود، وفي المقابل انضمت إليه كتلة جديدة وهي أحدوت، كذلك تم ضم (القائمة الرسمية، والمركز المستقل، وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة)، في تحالف لعام.

---

(1)Abadi,Jacob: Israels leadership from vtopia to crisis,p91.

(2) الأشقر، سعيد: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام1973م، ص 289. تيم، سعيد: النظام السياسي، ص403.

(3) شادي، عبد العزيز: دور الأحزاب الدينية في النظام السياسي الإسرائيلي، رسالة ماجستير ، ص 131.

(4) أريان، أشر وأخرون: انتقال السلطة في إسرائيل، ص34 (عبري) . شاس، طاهر: التطرف الإسرائيلي، ص 94. عباس، محمود: لماذا جاء الليكود إلى الحكم، مجلة شؤون فلسطينية عام 1980، ع106، ص 26.

- استغل حزب الليكود الأخطاء التي وقعت فيها حكومة المعراخ، في جميع النواحي العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لكسب تأييد الناخبين له.

ثالثاً- تشكيل القائمة الانتخابية لحزب الليكود عام 1981م:

استعد حزب الليكود لانتخابات الكنيست العاشرة المقرر عقدها في30 حزيران (يونيو)1981م، حيث تشكل من ثلاث كتل انتخابية هي: حركة حيروت، وحزب الأحرار، إلى جانب حركة لعام، بعد أن انسحبت منه الكتلة الرابعة أحدوت التي شاركت ضمن الحزب في الانتخابات السابقة، وقرر الحزب في المؤتمر الذي عقده في 3 حزيران (يونيو) 1979م في القدس، أن تقوم اللجنة المركزية بانتخاب مرشحي الحزب للكنيست العاشرة[1].

1- توزيع القائمة الانتخابية حسب مرشحي كل حزب:

وضعت اللجنة المركزية القائمة الانتخابية لحزب الليكود في 10 أيار(مايو) 1981م، مكونة من (120 عضواً)، وقد حاولت قيادة حركة حيروت اختصار تمثيل حزب الأحرار في المقاعد الأولى في قائمة الليكود، لكن بيغن أفشل ذلك[2]، وتوزعت المقاعد الـ(48) الأولى كالتالي: عن حركة حيروت (24) مرشحاً، و(18) عن حزب الأحرار، و(6) مرشحين عن لعام، وتم انتخاب بيغن مرشحاً للحزب ولرئاسة الحكومة، إلى جانب إعطائه صلاحية تعيين مرشحي الحزب في المناصب الوزارية[3].

أ- حركة حيروت:

تم انتخاب مناحيم بيغن في المرتبة الأولى على حركة حيروت وحزب الليكود، يليه دافيد ليفي في المكان الثاني على قائمة مرشحي حيروت (الثالث على قائمة الليكود)، ثم يعقوب مريدور(Yacob Meridor)، وأرئيل شارون، وموشي أرنس(Moshe Aarns)، وحاز دوفسيلنسكي على المكان السادس، انتهت بعكيفا نوف في المرتبة الرابعة والعشرون لقائمة حيروت (48 على قائمة الليكود)[4].

ظهرت شخصيات جديدة في قائمة حركة حيروت لم تظهر في الانتخابات السابقة منهم من احتل أماكن متقدمة، مثل: يعقوب مريدور في المرتبة الثالثة على قائمة حيروت، والياهو بن اليسار في المرتبة

---

(1) تقرير عن: المؤتمر الرابع عشر لحركة حيروت، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية، ع6، ص 476، نقلاً عن صحيفة (دافار 5-6-1979) .

(2) تقرير عن: الأوضاع الداخلية في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 19، ص 33.

(3) شاهين، حنة: القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية عام 1981م، ع 116، ص 26.

(4) انظر ملحق رقم (5) ، ص (214).

العاشرة، وروني ميلو (Roni Milo) في المرتبة (11)، ودافيد مجن (David Magen) في المرتبة (15) ومريم غلازر (Marym Glaser) في المرتبة (18) [1].

في المقابل اختفت عن قائمة حركة حيروت شخصيات حصلت على أماكن متقدمة في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، مثل: غيئولا كوهين التي انسحبت من الليكود في 17 تموز (يوليو) 1979م؛ بسبب معارضتها معاهدة السلام مع مصر، وعيزر وايزمن الذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات السابقة، بعد أن تم طرده من الحزب؛ لأنه صوت إلى جانب اقتراح حجب الثقة ضد حكومة الليكود عام 1981م[2].

وحدث تغيير في أماكن بعض الشخصيات، منها من تقدم إلى المقاعد الأمامية، مثل: دافيد ليفي الذي أصبح في المكان الثاني بعدما كان في المكان الرابع في الانتخابات السابقة، كذلك ارتقى يورام أريدور من المكان الخامس إلى المكان الرابع، ومردخاي تسيبوري الذي احتل المكان التاسع بعد المكان الحادي عشر، أما روني ميلو فقد انتخب للمكان الحادي عشر بعد أن شغل المكان الخامس عشر في الانتخابات السابقة[3].

ويلاحظ تراجع شخصيات احتلت أماكن متقدمة في الانتخابات السابقة في حركة حيروت: مثل موشي أرنس الذي تراجع إلى المكان السادس بعد أن احتل المكان الثالث في الانتخابات التاسعة، وإيتان ليفني الذي تراجع إلى المكان (21) بعد أن شغل المكان التاسع في الانتخابات السابقة، وقد وجد مرشحون في قائمة حركة حيروت يمثلون اليهود الشرقيين مثل: دافيد ليفي الذي حصل على المقعد الثاني، وموشي كتساف ودافيد مجن ومريم غلازر ومائير شتريت، وعضو واحد يمثل العرب هو أمل نصر الدين، كذلك وجد عضو من النساء مريم غلازر[4].

ب- حزب الأحرار:

بدأت قائمة مرشحي حزب الأحرار بسمحا أرليخ في المرتبة الأولى على الحزب (الثاني في قائمة الليكود) يليه موشي نسيم في المرتبة الثانية، ثم يتسحاق موداعي، وجدعون بات، ويتسحاق برمان، وحاز بيسح غروفر على المكان السادس، وانتهت القائمة بيتسحاق زيجر (Yitzhak Seger) في المقعد 18 على الحزب (46 على قائمة الليكود)[5].

---

(1) انظر ملحق رقم (5) ، ص (214).

(2) جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشرة، مجلة شؤون فلسطينية، ع 117، ص 25.

(3) انظر ملحق رقم (5) ، ص (214).

(4) انظر ملحق رقم (5) ، ص (214).

(5) انظر ملحق رقم (7) ، ص (216).

وقد ظهرت شخصيات جديدة أخذت مقاعد مختلفة مثل: دافيد شفيمان (David Shfiman) في المقعد التاسع، وبنحاس غولدشتاين (Pinhas Goldstein) في المقعد العاشر يليه دان تيخون (Dan Tichon)، أما دور زجرمان (Dor of Zjeran) فكان في المكان الثالث عشر، واليعيزر كولس (Eliezer Koless) في المكان الرابع عشر، تسفي رنر (Zvi Warner) في المكان الخامس عشر، ويهودا بيرج (Yehuda Berg) في المكان السادس عشر[1].

بينما اختفت شخصيات احتلت أماكن متقدمة في الانتخابات السابقة مثل: شموئيل راختمان الذي استقال من الحزب والكنيست في 18 حزيران (يونيو) 1979م بعد إدانته بالرشوة والفساد، وانسحاب يوسف تمير من الكنيست وانضمامه إلى كتلة التغيير والمبادرة في نهاية سنة 1979م[2].

وحدث تغيُّر في أماكن بعض الشخصيات منها من تقدم للمقاعد الأمامية، مثل: يتسحاق موداعي في المكان الثالث بعد السابع، ويتسحاق بيرمان في المكان الخامس بعد العاشر، ومناحيم سبيدور في المكان السابع بعد (15)، في المقابل تراجع جدعون بات إلى المكان الرابع بعد الثالث في الانتخابات السابقة، وتراجع أبراهام شريد إلى المقعد الثامن بعد الخامس[3].

ت- حركة لعام:

بدأت قائمة مرشحي حركة لعام بيتسحاق شامير الأول على قائمة حركة "أرض إسرائيل" الكاملة، الذي ارتقى إلى المرتبة الأولى على كتلة لعام بعد أن احتل المكان الثاني في الانتخابات السابقة، يليه أليعيزر شوستاك الأول على المركز الحر والثاني على قائمة لعام، ثم يغال كوهين الأول على القائمة الرسمية الثالث على قائمة لعام[4].

وقد اختفت عن القائمة شخصيات حازت على مقاعد متقدمة في الانتخابات السابقة مثل: موشي شامير الذي كان في المرتبة الثانية على قائمة حركة "أرض إسرائيل" الكاملة، والرابع على قائمة لعام بعد أن ترك الليكود في 15 أيار (مايو) 1979م، وشكل مع عضو الكنيست غيئولا كوهين حركة هتحياه[5] [6]، ثم استقالة يغال هوروفيتس الذي كان في المكان الأول على القائمة الرسمية وقائمة لعام في 26

---

(1) انظر ملحق رقم (7)، ص (216).

(2) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 22.

(3) انظر ملحق رقم (7)، ص (216).

(4) انظر ملحق رقم (13)، ص (221).

(5) حركة هاحياة: حركة سياسية نشكت ما بين عامي 1979-1992م، أسسه معارضي اتفاقيات كامب ديفيد من الإسرائيليين اليمينين. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 485.

(6) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ص 22.

كانون ثاني (يناير) 1981م، وأنشأ حركة رافي (القائمة الوطنية)، وقد ظهر مرشحون في قائمة لعام يمثلون اليهود الشرقيين مثل: يتسحاق بيرتس في المرتبة الرابعة على القائمة الرسمية، والسادس على قائمة لعام[1].

2- توزيع الأعضاء حسب العمر والأصل العرقي:

تفاوتت أعمار مرشحي حزب الليكود في القائمة الانتخابية لعام 1981م، فقد احتوت القائمة على عضوين زادت أعمارهما عن 70 عاماً، واحتوت على 10 أشخاص فوق سن 60، واحتوت على 14 شخصاً ما بين50- 60 عاماً، و14 شخصاً ما بين 40- 50 عاماً ، أما مابين 30-40 عاماً، فقد ارتفع العدد من عضوين في الانتخابات السابقة إلى 8 أعضاء في الانتخابات العاشرة[2].

ويلاحظ من ذلك أن ما يزيد عن نصف القائمة من فئة الشباب من سن (20-50) عاماً، فقد تمكن الليكود من إبراز وجوه جديدة وشابة في القائمة مثل: موشي كتساف، وأيهود أولمرت، وروني ميلو، ودافيد مجن، ودرور زجرمان، وأليعيزر كولس، بالإضافة إلى مئير شتريت، وميخال رايسر.

وقد بلغ عدد أعضاء حزب الليكود في الكنيست حسب انتمائهم الطائفي، من العرب عضواً واحداً بنسبة (2%)، الأشكناز (38) عضواً بنسبة (79%)، أما اليهود الشرقيون (9) أعضاء بنسبة (19%)[3]، وقد وضع المكان الثاني السفارديم في قوائم مرشحي كتل الليكود، مثل: دافيد ليفي من حيروت، وموشي نسيم من الأحرار[4].

يتضح مما سبق أن الدعم الذي منحه اليهود الشرقيون لحزب الليكود في انتخابات الكنيست الثامن والتاسعة والعاشرة كان كبيراً جداً وهو السبب في تمكنه من الوصول إلى الحكم عام 1977م، والحفاظ عليه بعد انتخابات عام 1981، لكن رغم ذلك لم يحسن الليكود من نسبة ممثلي اليهود الشرقيون في قائمة مرشحيه الانتخابية، فقد شكل عددهم في كل من الدورات الانتخابية السابقة 8 أو 9 أعضاء فقط، وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بالمرشحين من الأشكناز الذين كان عدد ممثليهم في الدورات الانتخابية على التوالي(31-34-38).

---

(1) انظر ملحق رقم (13)، ص (221).

(2) انظر ملحق رقم (17) ، ص (226) .

(3) شاهين، حنة: توزيع أعضاء الكنيست حسب انتمائهم الطائفي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1983م،ع138، ص31.

(4) انظر ملحق رقم (17) ، ص (226) .

3- توزيع الأعضاء حسب التعليم:

شملت القائمة الانتخابية لمرشحي الليكود عدداً كبيراً من حملة شهادة البكالوريوس، فوصل العدد إلى (20) عضواً، بينما (3) أعضاء من حملة شهادة الدكتوراه و(2) من حملة شهادة الماجستير، وكان نصيب خريجي المعاهد (14) عضواً، (6) أعضاء من خريجي الثانوية العامة، وعضواً لكل من خريجي مدرسة التجارة والزراعة، وعضو لم يحصل إلا على التعليم الابتدائي، وكان عدد كبير من أعضاء حزب الليكود رجال قانون وصل عددهم إلى (16)، و(3) مهندسين، إلى جانب علماء النفس والفلسفة والاقتصاد بالإضافة إلى أساتذة التاريخ والجغرافيا[1].

4- توزيع الأعضاء حسب الوظيفة:

ظهر في قائمة مرشحي الليكود للانتخابات واستاذان جامعيان، ومهندسان، (7) رجال قانون قضاة ومحامين، (10) ضباط، إلى جانب عدد من المفتشين والمربين والمزارعين، كذلك الصناع، ومديري شركات، والتجار، عمال البناء[2].

يتضح مما سبق وجود 16 عضواً يحملون شهادة الحقوق، لكن 7 منهم مارس مهنة المحاماة والقضاة، والباقي مارس مهن أخرى، خاصة في وزارة الدفاع (الجيش).

5- تطور استعداد حزب الليكود لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م:

أدى تدهور أوضاع "إسرائيل" الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة الليكود، إلى انخفاض تأييد المجتمع اليهودي للحزب في بداية كانون الأول (ديسمبر) 1978م، وحتى نهاية شباط (فبراير) 1979م، حيث فقد ما يقرب من نصف ناخبيه للكنيست التاسعة، كما أوضحه استطلاع للرأي أجرته صحيفة دافار على مدار تلك الفترة، أيد (39%) من المستفتين تشكيل حكومة عمالية، مقابل (37%) أيدوا تشكيل حكومة يقودها حزب الليكود[3].

فسعى حزب الليكود لصرف نظر الناخبين عن الوضع السيئ، والحصول على تأييد شعبي لمواقفه وزيادة عدد مقاعده في الكنيست العاشرة، فقام بإجراءات عدة على الصعيدين الأمني والاقتصادي، مستغلاً اتجاهات التطرف لدى "الإسرائيليين"، والتي قويت بعد تسلمه الحكم لتوظيفها لصالحه في الحملة الانتخابية، فقام بالتالي:

---

(1) انظر ملحق رقم (21) ، ص (237).

(2) انظر ملحق رقم (23) ، ص (258).

(3) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 22.

التصعيد المكثف ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وجنوب لبنان، وتدمير مواقع المقاومة الفلسطينية فيها[1]، كذلك افتعال أزمة الصواريخ السورية في لبنان، ثم تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981م، وبذلك أصبح (46%) من المستفتين يؤيدون حزب الليكود، مقابل (31%) يؤيدون المعراخ حسب استطلاع للرأي أجرته صحيفة دافار[2].

وأكد الحزب في حملته الانتخابية أنه لم يكن حزباً داعياً للحرب كما كان عليه حزب المعراخ، وإنما حقق الأمن والسلام "لإسرائيل"، والدليل معاهدة السلام مع مصر، التي استهدفت حماية أمن "إسرائيل"[3]، كذلك عرض المزايا الفردية لمرشحي قائمته الانتخابية، وحاول ترفيعهم إلي مرتبة ما فوق البشر، والتشهير الشخصي ضد المنافس الآخر، وقد كان لبيغن قدرة خطابية وبلاغة لفظية في ذلك[4]، إلى جانب سعي الحزب للتقرب من العرب ليضمن أصواتهم في الانتخابات، فوضع أمل نصر الدين في مكان مضمون في قائمته (المكان 33 على الحزب).

كذلك حاول الحزب تحسين صورته أمام اليهود الشرقيين بعد أن وعدهم في انتخابات الكنيست التاسعة أنه في حال تمكنه من الوصول إلى الحكم سيحسن من أوضاعهم، لكنه فشل في ذلك بل زاد أوضاعهم سوءاً نتيجة الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل"، فوضع تسعة مرشحين منهم ضمن 45 الأوائل على قائمته الانتخابية، وأكد أن معاناتهم نتيجة لسياسات المعراخ عندما كان في الحكم، وان عودة المعراخ إلى الحكم مجدداً تعني مزيداً من المعاناة لهم.

يتضح مما سبق أن قوائم مرشحي حزب الليكود شملت ممثلين عن جميع شرائح "المجتمع الإسرائيلي" من معلمين ومدراء وصناع ومزارعين وغيره، كذلك ضمت جميع الفئات العمرية، وإن كان يلاحظ بدء اختفاء الأعضاء كبار السن من القائمة الذين أفسحوا المجال لجيل الشباب للوصول إلى المراكز القيادية في الحزب، كما حاول التقرب من اليهود الشرقيين؛ طمعاً في كسب أصواتهم، وكان تمثيلهم بين الأعضاء المرشحين للانتخابات قليلاً جداً من 8–9 أعضاء.

ويتضح أن الدعاية الانتخابية لحزب الليكود اختلفت بين كل دورة انتخابية وأخرى تبعاً لظروف الفترة التي قامت فيها الانتخابات، فقد ركز في الانتخابات الثامنة على الوضع السياسي والعسكري؛ بسبب حرب 1973م، ونتائجها السلبية على "إسرائيل"، فاستغلها ليوضح للناخب مدى فشل حكومة العمل في

---

(1) جفال، مصطفى: الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 158. شاهين، حنة: القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الشؤون الفلسطينية عام 1981م، ع 116، ص25. حنة شاهين ص 25.

(2) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة(إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص27.

(3) جفال، مصطفى: الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 158.

(4) فايس، شيفح: تقرير عن انتخابات 1981م وماذا تقول النتائج، ترجمة نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، ع 7، ص420.

هذا الجانب، وركز في انتخابات الكنيست العاشرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي زاد سوءاً وفشلت حكومة المعراخ في حله.

ومن ذلك يلاحظ أن حزب الليكود حاول استغلال مواطن الضعف عند حزب المعراخ ليقوي شعبيته ومكانته على حسابه، وليبين "للناخب الإسرائيلي" أنه لا يستحق أن يتولى الحكم وإلا زادت أوضاع فلسطين سوءاً، وفي انتخابات الكنيست العاشرة عندما فشل الحزب في حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانخفضت شعبيته بين الجمهور حاول صرف أنظارهم عن ذلك، والتوجه للناحية العسكرية، ومحاولة تحقيق بطولات على الجانب العربي.

المبحث الثاني

تمثيل حزب الليكود في الكنيست ما بين عامي

(1973-1983م):

أولاً- نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.

ثانياً- نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م.

ثالثاً- نتائج انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م.

سعى حزب الليكود منذ إنشائه أن يكون بديلاً لحزب المعراخ في الحكم، فدخل الانتخابات لتحقيق هدفه، وبدأ في جذب أصوات الناخبين مستغلاً نتائج حرب أكتوبر السلبية على "إسرائيل"، وتزايد المشاكل الداخلية اقتصادياً واجتماعياً، ثم عجز الحكومة العمالية عن حلها، واتجه للتقرب من الطوائف الشرقية بعد أن عمل المعراخ على تهميشهم، وقد تمكن بسبب أصوتهم لصالحه في انتخابات الكنيست التاسع عام1977م، من الوصول إلى الحكم في "إسرائيل"، وترك مقاعد المعارضة لأول مرة منذ عام 1949م، وسيتم في هذا المبحث دراسة تمثيل حزب الليكود في الكنيست (1973–1983م).

أولاً– نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

تم في 8 كانون الثاني (يناير) 1974م الإعلان عن النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامن، وبلغ عدد المؤهلين لحق الاقتراع (2,037,478) صوتاً، اقترع منهم (1,601,098) بنسبة (78,6%)، كما وصلت نسبة الحسم1%[1]، وبذلك فشلت (11) قائمة انتخابية، في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات التي تؤهلها للحصول على مقعد في الكنيست[2].

حاز حزب الليكود على (39) مقعداً من أصل (120) مقعداً في الكنيست، كان نصيب حركة حيروت (15) مقعداً، وحزب الأحرار(12) مقعداً، و(12) مقعداً الباقية توزعت على النحو التالي: (4) مقاعد لكل من كتلة المركز الحر والقائمة الرسمية وحركة "أرض إسرائيل" الكاملة، في المقابل حصل حزب المعراخ على (51) مقعداً[3].

حصل حزب الليكود على (473,309) من أصوات الناخبين، بنسبة (30,2%)[4]، توزعت كالتالي:

---

(1) نسبة الحسم: أي نسبة الأصوات التي يجب أن يحصل عليها الحزب ليتمكن من الحصول على نسبة تمثيل في الكنيست. سعيد، تيم: تطور الحياة البرلمانية، ص 27.

(2) وثيقة تحليل نتائج انتخابات الكنيست الثامن، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع1، ص 54، نقلاً عن صحيفة (هارتس 9–1–1977م) . وثيقة نتائج انتخابات الكنيست الثامنة، صدرت عن المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . وثيقة نتائج انتخابات الكنيست التاسعة، اللجنة المركزية للإحصاء، ص 3–9 (عبري) .

(3) انظر ملحق رقم (31) ، ص (275) .

(4) وثيقة نتائج انتخابات الكنيست الثامنة، صدرت عن المركز الإسرائيلي للديمقراطية. وثيقة تحليل نتائج انتخابات الكنيست الثامن، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع1، ص 54، نقلاً عن صحيفة (هارتس 9–1–1977م) .

كان نصيب حزب الليكود في المدن الرئيسة الثلاث: في مدينة القدس (غالبية سكانها أصلهم يهود شرقيون) (41%)، وفي مدينة تل أبيب (38%)، وفي مدينة حيفا التي تمتلك النسبة الأكبر من أبناء أوروبا(أصلهم أشكناز) (31%)، وتوزعت تلك النسب على النحو التالي[1]:

- في الأحياء الأوروبية ميسورة الحال في مدينة القدس حصل على نسبة (34%)، وفي مدينة تل أبيب (36%)، ومدينة حيفا (33%).
- في الأحياء المختلطة من الطبقة المتوسطة: في مدينة القدس (40%)، وفي مدينة تل أبيب (36%)، وفي مدينة حيفا (26%).
- أما الأحياء الفقيرة من الطوائف الشرقية: مدينة القدس (48%)، وفي مدينة تل أبيب (47%)، في مدينة حيفا (35%).

وتوزع نصيب الحزب في المدن الأخرى عدا الثلاث السابقة كالتالي: في المدن التي ضمت أكثرية كبيرة من المقترعين اليهود الشرقيون، حصل على نسبة (31%)، وفي المدن الأكثر اختلاطاً وفيها أكثرية من اليهود الشرقيين، حصل (32%)، أما المدن المختلطة بأكثرية يهود الأشكناز حاز على(34%)، بينما المدن ذات الأكثرية الكبرى من الاشكناز حصل على (33%)[2].

وبلغت نسبة التصويت لحزب الليكود في بلدات التطوير التي سكنها اليهود الشرقيون، مثل: نتيفوت في النقب (20.8%)، حيث إن معظم سكانها منحدرون من الدول الأفريقية –يهود شرقيون– حافظوا على تكوينهم وتقاليدهم الدينية التي كانت سائدة بين جماعاتهم في الخارج، فصوت معظمهم للأحزاب الدينية مثل المفدال وأغودات إسرائيل التي حصلت حينها على نسبة (58%)[3].

وتوزع نصيب حزب الليكود في بلدات الإعمار مثل: بلدة شلومي المأهولة باليهود الشرقيين على (19%)، وحصل المعراخ على (47%)، أما في مدينة بيسان التي تعد أكبر قوة للمعراخ، حصل الحزب على (29.8%) بينما حصل المعراخ على نسبة (41.8%)، أما المدن التي سكانها اشكناز وأصلهم منحدر من أصول أوروبية وأمريكية، مثل: سفيون حصل الحزب على نسبة (49.8%) وحصل المعراخ على (24.4%) [4].

(1) انظر ملحق رقم (28) ، ص (272) .
(2) انظر ملحق رقم (29) ، ص (273) .
(3) انظر ملحق رقم (29) ، ص (273) .
(4) انظر ملحق رقم (30) ، ص (274) .

وحاز حزب الليكود في الموشافيم[1] على نسبة (22،8%)، رغم أنه مأهول بأبناء الطوائف الشرقية، لكن ارتباطه من ناحية تنظيمية بالمعراخ أدى لأن يحصل على ضعف نصيب الحزب ويفوز بنسبة (45.1%)[2]، وبلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الجيش (41,5%)، بينما حصل المعراخ على نسبة (39%)[3].

حصل حزب الليكود على نسبة (25%) من أصوات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948م، وقد سجل الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) انتصاراً كبيراً في الشارع الفلسطيني، وحصل على (43.000) من مجموع أصواتهم بنسبة (50%)، وذلك لأن حرب 1973م عززت مشاعر القومية العربية عند الفلسطينيين، وعبروا عن طريق تصويتهم لحزب راكاح عن أمالهم، واحتجاجهم على سياسة الحكومة، حيث لا يوجد لهم منبر آخر لذلك التعبير[4].

يتضح مما سبق: أن حزب الليكود كسب (8) مقاعد إضافية عن الانتخابات السابقة، وأصبح يقترب من الحكم، وينافس المعراخ الذي خسر (5) مقاعد، ورجعت تلك التغييرات إلى قضايا عدة، كان لها دور في توجيه السلوك السياسي "للناخب الإسرائيلي" تمثلت فيما يلي:

نجاح بيغن في توحيد القوى السياسية من اليمين الصهيوني في كتلة واحدة، ضمن برنامج موحد، ركز على قاعدته الثابتة (وحدة أرض إسرائيل)، وتحت قيادة متماسكة وواضحة؛ ليكون بديلاً لحزب المعراخ في الحكم، الذي أصابته صراعات داخلية؛ نتيجة لحرب أكتوبر 1973م، إلى جانب فشله في وضع برنامج سياسي واضح.

نظرة "الناخب الإسرائيلي" إلى حزب الليكود أنه جدير بالحكم، خاصة بعد مشاركة كتلة غاحل في حكومتي الوحدة الوطنية الأولى في حزيران (يونيو) 1967م، والثانية عام 1969م، ثم انضمام شموئيل تمير والقائمة الرسمية التي أسسها بن غوريون إلى الحزب عام 1973م، ذلك منحه جزءاً من الأهلية،

---

(1) الموشافيم: مستوطنة زراعية في فلسطين، مبنية على أساس الملكية الخاصة للأرض والمزرعة، وهي أول صورة للاستيطان الصهيوني الجديد في فلسطين منذ الهجرة الأولى. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، مج6، ص 471.

(2) تقرير عن: انتخابات الكنيست الثامنة، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1974م، ع9، ص 16.

(3) وثيقة تحليل النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامنة، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع1، ص58. الأشقر، رياض: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1974م، ص 229.

(4) وثيقة تحليل النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامنة، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع1، ص61.

وسهل على الناخب الذي كان يصوت للتجمع العمالي، ويتخوف من التصويت لمناحيم بيغن أن يرى في الحزب بديلاً.

اعتبر "الناخب الإسرائيلي" أن أحد أسباب عدم وصول حزب الليكود إلى الحكم، هو فقدان المشاركة الفعلية لممثليه السياسيين في الكنيست، ونقص الخبرة لديه في مجال الأمن، ففضل الاقتراع لحزب العمل؛ بسبب خبرته في ذلك المجال، غير أن الناخب تراجع في انتخابات الكنيست الثامن، لسببين:

أولهما: انضمام عدد من العسكريين البارزين إلى حزب الليكود، في مقدمتهم العميد عيزر وايزمن وأرئيل شارون، وبذلك غير صورته من حزب معدوم الخبرة في مجال الأمن إلى حزب قوي.

الثاني: أدت حرب أكتوبر إلى زعزعة مكانة "جيش الدفاع الإسرائيلي" أمام الناخبين، وأطاحت بعدد من جنرالات المعراخ، فاعتبره الناخب غير قادر على حماية "أمن إسرائيل"، وفي الوقت نفسه رفعت الحرب شأن عدد آخر من العسكريين الذين حموا "إسرائيل" من هزيمة محققة، وفي مقدمتهم آرئيل شارون؛ بسبب قيادته لعملية الثغرة (وفيها نجح في اختراق خطوط المصريين والوصول للضفة الغربية لقناة السويس)[1].

كما أسفرت الحرب عن خيبة أمل الناخبين في المعراخ، واتهام قياداته بالفشل، واعتبارهم المسئول الأول عن نقص استعداد "إسرائيل" للحرب، خاصة رئيس الوزراء غولدا مائير، ووزير الدفاع موشيه ديان، لذلك منح (30%) من مصوتي المعراخ التقليديين أصواتهم لحزب الليكود كعقاب له[2].

وقد حاز الحزب على مجموعة أصوات من فئة الشباب في الحزب الوطني الديني (المفدال) التي دعت للتصلب في المواقف السياسية، إلا أن زعيم الحزب يوسف بورغ رفض ذلك، وأكد على الاستمرار في النهج المساير للمعراخ، فاضطروا لتحويل أصواتهم للحزب؛ مما أدى لخسارة المفدال مقعدين عن الانتخابات السابقة لصالح الحزب أي بنسبة 16% من مجموع قوته التمثيلية[3].

ارتفاع نسبة تصويت أبناء الطوائف الشرقية لحزب الليكود، لأسباب عدة منها: تمسكه بمبادئه الفكرية والسياسية، وعدم إجراء تغييرات على البنية التنظيمية والقيادة التقليدية، فكان مناسباً لعقلية أبناء الطوائف

---

(1) شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص 178 (عبري) .
Grosbard Ph.D, Ofer: Menachem Begin The Absent Leader,p214.

(2) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1973م، ع 29، ص 208، نقلاً عن صحيفة (هارتس 25-11-1973م) . شندلر، كولن: إسرائيل، والليكود والحلم الصهيوني، ص17،74. شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص 178 (عبري) .

(3) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 237.

الشرقية الذين أحبوا القيادات الكبيرة والقديمة صاحبة الخبرة، ووجدوا في التطرف تأكيداً لانتمائهم إلى الصهيونية، كذلك أرادوا معاقبة المعراخ الحاكم؛ بسبب تهميشهم الاجتماعي والسياسي، فحصل الحزب على نسبة 50% من أصواتهم.

يلاحظ مما سبق:

- حصل الليكود في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م على الأصوات من ثلاث فئات داخل "المجتمع الإسرائيلي" هي: الطوائف الشرقية، والفئات ذات الدخل المنخفض، والجيش.
- التصويت في تلك الانتخابات كان على أساس طائفي حيث منحت الطوائف الشرقية أصواتها لليكود، وكان سبب زيادة عدد مقاعده إلى تأييدها، بينما منحت الطوائف الغربية أصواتها لحزب المعراخ.
- كانت نسبة التأييد لحزب المعراخ في بلدات الإعمار مرتفعة جداً مقارنة بالليكود، باستثناء مدينة سفيون التي كان غالبية سكانها من الأشكناز.

ثانياً- نتائج انتخابات الكنيست التاسعة 1977م:

جرت انتخابات الكنيست التاسعة في إسرائيل بتاريخ 17 أيار (مايو) 1977م، وبلغ عدد المؤهلين لحق الانتخاب (2236293) اقترع منهم (1771726) بنسبة (79.2%)، كما وصلت نسبة الحسم 1%، وبذلك فشلت (7) قوائم انتخابية، في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات التي تؤهلها للحصول على مقعد في الكنيست[1].

كسب حزب الليكود (4) مقاعد إضافية عن الانتخابات السابقة، فبلغت (43) مقعداً من أصل (120) مقعداً في الكنيست، توزعت بين كتله كالتالي: حيروت (19) مقعداً، الأحرار (15) مقعداً، (8) مقاعد لحركة لعام، ومقعد واحد لحركة أحدوت، ثم ارتفعت عدد مقاعده إلى (45) بعد أن اندمجت حركة شلومتسيون بزعامة أرئيل شارون مع حركة حيروت، والتي حازت على مقعدين في الكنيست، بينما حصل المعراخ على (32) مقعداً بعد أن خسر (19) مقعداً، كانت أكثرها لصالح الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) التي حصلت على (15) مقعداً، وذلك كعقاب من الناخب لحزب المعراخ[2].

ويتضح أن اتجاه عدد من الناخبين إلى معاقبة المسئولين الحاكمين لم يقتصر فقط على حزب المعراخ وحده، فحزب الأحرار المستقلين[3] الذي كان منذ نشوئه تابعاً للمعراخ، انخفضت مقاعده من (4)

---

(1) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل الكنيست التاسعة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع 8/7، ص340. وثيقة نتائج انتخابات الكنيست التاسعة، اللجنة المركزية للإحصاء، ص 3-9 (عبري).

(2) انظر ملحق رقم (31) ، ص (275) .

(3) انظر ملحق رقم (31) ، ص (275) .

في الكنيست السابق إلى مقعد واحد، كذلك انخفض عدد مقاعد قائمة حقوق المواطن[1]، والقائمة العربية الموحدة والمرتبطتين بالمعراخ من (3) مقاعد سابقاً إلى مقعد واحد[2].

حصل حزب الليكود على (583,968) من الأصوات، بنسبة (33,4%)، وقد حظي بنسبة تأييد 53% من اليهود الشرقيين، و20% فقط من الأشكناز الذين منحوا المعراخ نسبة 40%، بينما منحه اليهود الشرقيون نسبة29%[3]، وتوزعت كالتالي:

كان نصيب الحزب في المدن الرئيسة الثلاث: في مدينة القدس (40%)، ومدينة تل أبيب (40%)، وفي مدينة حيفا– التي تمتلك النسبة الأكبر من أبناء أوروبا - (29%)، بينما حاز المعراخ فيها على نسبة (28%)، إذ أصبح لليكود أفضلية على المعراخ، وإن كان بفارق ضئيل، وتباينت نسبة الأصوات التي حاز عليها الحزب في تلك المدن مقارنة بالانتخابات السابقة، فقد انخفضت النسبة في الأحياء الكبرى ميسورة الحال، فحاز في مدينة القدس على نسبة (29%)، وتل أبيب (32%)، وحيفا (26%)، بينما ارتفعت النسبة في الأحياء المختلطة من الطبقة المتوسطة: في القدس (39%)، وفي تل أبيب (45%)، وفي حيفا (30%)[4].

ارتفعت نسبة التصويت لليكود في الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة نحو ثلاثة أضعاف نسبة التصويت للمعراخ، ففي القدس كانت نسبة الحزب (52%)، أما نسبة المعراخ (16%)، وفي مدينة تل أبيب بلغت نسبة تصويت الليكود في الأحياء الفقيرة (53%)، والمعراخ (17%)، وفي مدينة حيفا بلغت نسبة التصويت في الأحياء الفقيرة لليكود (41%) و(19%) للتجمع العمالي[5].

وقد حصل الحزب على زيادة في الأصوات التي حصل عليها في المدن عدا الثلاث السابقة، خاصة التي ضمت أكثرية كبيرة من المقترعين اليهود الشرقيين حيث ارتفعت بنسبة (11%)، فوصلت إلى (42%)؛ أي ما يزيد على ضعف ما ناله المعراخ، أما المدن الأكثر اختلاطاً وفيها أكثرية من اليهود الشرقيين فحصل تغيُّر قليل لمصلحة الليكود حظي بزيادة 7% لتصل النسبة إلى (39%)، وفي المدن

---

(1) حركة حقوق المواطن: حركة اجتماعية أقيمت احتجاجاً على خرق السلطات الإسرائيلية المباديء الواردة في وثيقة استقلال الدولة خاصة التي تكفل الحقوق الأساسية للمواطن. بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 22.

(2) حزب الأحرار المستقلون: حزب يميني لليمين الصهيوني الرأسمالي، أسسه عام 1965م حينما انقسم الحزب الليبرالي إلى قسمين فانضم القسم الأكبر الصهيونين العمومين إلى حيروت وكونوا جاحل، أما القسم الأصغر (التقدميون) فكونوا حزب الأحرار المستقلين. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 60.

(3) بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 98، 101.

(4) انظر ملحق رقم (28) ، ص (272) .

(5) انظر ملحق رقم (28) ، ص (273) .

المختلطة بأكثرية الأشكناز فحاز على نسبة (37%) بزيادة (3%)، بينما مدن الأكثرية الكبرى للأشكناز فلم يحظ بأي زيادة بل خسر (1%) ووصلت النسبة(32%)[1].

وزادت نسبة مصوتي الليكود في بلدات التطوير التي سكنها اليهود الشرقيون، فزادت نسبة الليكود في بلدة نتيفوت (16%) لتصل إلى (36.6%)، وحصلت الأحزاب الدينية على 51%، وفقد المعراخ (2%) من قوته نظراً لأن داش حصلت على 0.4% في تلك البلدة[2].

وارتفعت نسبة مصوتي الليكود في بلدات الإعمار مثل: بلدة شلومي المأهولة باليهود الشرقيين على نسبة (32.9%) حيث زادت بنسبة (12%)، بينما خسر المعراخ (20%) من أصواته، كذلك ارتفعت نسبة التصويت لليكود في بيسان بنسبة (15.5%) لتصل إلى (45.3%)، وخسر المعراخ نسبة (19.7%) لتصل إلى (22.1%)، أما المدن التي سكانها من الاشكناز، مثل: سفيون انخفضت نسبة (16.7%) ووصلت إلى (33.1%) بينما خسر المعراخ نسبة (14.3%) لتصل إلى (10.1%) وكانت خسارته لصالح حركة داش[3].

حقق حزب الليكود ارتفاعاً نسبياً في الموشافيم من (22،8%) إلى (25-26%)، بينما انخفضت نسبة المعراخ من 45.1% في الانتخابات السابقة إلى 32% في الانتخابات التاسعة[4]، وكانت نسبة الليكود في مستوطنات غور الأردن كما يلي[5]: حاز في مستوطنة بتسيئيل على (42%)، والمعراخ (38%)، وفي مستوطنة حمرا التابعة للاتحاد الزراعي الذي يسيطر عليه المعراخ (45%) بينما حصل المعراخ علي (36%)، أما في مستوطنة أرغمان فقد حصل الحزب على (70%)، وفي مستوطنة محولا

---

(1) انظر ملحق رقم (29) ، ص (273) .

(2) انظر ملحق رقم (29) ، ص (273).

(3) انظر ملحق رقم (30) ، ص (274).

(4) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل الكنيست التاسعة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع 8/7، ص340 نقلاً عن صحيفة (معاريف 18-5-1077م) . شوفاني، الياس: مناحيم من الإرهاب، ص 98.

(5) مستوطنات غور الأردن (بتسيئيل – حمرا – ارغمان- محولا) مستوطنات أقامتها حكومة المعراخ في الفترة ما بين عامي (1967-1973م) . عابد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، ص16.

(10%)، وهبطت نسبة المعراخ في الكيبوتسات[1] بنسبة (3%)، بينما زادت لداش التي حصلت على أكثر من (15%)[2].

وزادت نسبة حزب الليكود بين الجيش، فحصل على نسبة (45.5%)[3]، وكانت نسبته بين الشباب من عمر (18–19) عاماً 33%، بينما وصلت إلى 16% من ذوي الأعمار ما فوق (50) عاماً[4]، وقد انخفضت نسبة تصويت الأوساط الفلسطينية له في انتخابات الكنيست التاسع عام 1977م، حيث حصل على (4.500) صوت، بنسبة ما يقارب (20%)[5]، وحصل المعراخ على (14.000) صوت[6].

يتضح مما سبق أن المعراخ خسر مؤيدين من جميع القطاعات، بينما حقق حزب الليكود انتصاراً في ذلك، وتمكن من كسب 4 مقاعد إضافية عن الانتخابات السابقة، وكان مصدر قوة حزب الليكود قائماً في أوساط الطوائف الشرقية، التي زاد اتساع رقعتها الجماهيرية مقارنة مع الفئات الأخرى؛ بسبب العامل الديمغرافي الذي ساعد على تغيُّر انتخابات الكنيست التاسعة لصالح حزب الليكود، حيث مثل اليهود الشرقيون ما يزيد عن نصف عدد اليهود في "إسرائيل" حيث وصلت نسبتهم 52% عام 1977م، كذلك يلاحظ أن تأييد الليكود كان قوياً نسبياً بين الشباب، ووجد بعض نقاط الضعف الملحوظة بالنسبة إلى تأييد الليكود، فمجموعات الأشكناز لا تميل لتأييده، كذلك أوساط الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً.

كما يتضح أن انتخابات الكنيست التاسعة قد رفعت حزب الليكود إلي مرتبة الحزب الأول في (إسرائيل)، يليه المعراخ لأول مرة منذ عام 1948م، وأسهم في ذلك عوامل عدة، أهمها:

---

(1) الكيبوتس: كلمة عبرية تعني تجمع أطلقت على المستوطنات الزراعية التعاونية الأولى التي أقيمت في فلسطين. يعتمد على الاشتراكية العامة في الإنتاج والاستهلاك، والتعاون المتبادل بين أعضائه، واهم أهدافه الاستيطان في ارض الوطن القومي والعمل الخاص الذاتي. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص 320.

(2) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل الكنيست التاسعة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع 8/7، ص340 نقلاً عن صحيفة (معاريف 18–5–1077م) . شوفاني، الياس: مناحيم من الإرهاب، ص 98.

(3) شاهين، حنة: الأسباب الرئيسية لسقوط الليكود، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 68–69، ص 375. عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 36.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص38.

(5) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام 1981م، ص 49. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص126.

(6) عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص126. السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام 1981م، ص 49

أ- عوامل داخل حزب العمل:

- تزايد الأزمة الاقتصادية في ظل حكومة المعراخ بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)1973م، كذلك تورط عدد من زعمائه البارزين في فضائح مالية عديدة، فزادت مصداقية وشرعية قيادة الليكود لدى الجماهير، الذي أكد في برنامجه الانتخابي أنه قادر على حل الأزمة الاقتصادية.
- عجز المعراخ عن التعامل مع المستجدات السياسية، مما أدى لفقدانه مصداقيته أمام الناخبين، فقد فشل في مشاريع التسويات الجزئية في نظرهم، لتنازله عن الممرات في سيناء عام 1975م، التي اعتبروها مناطق حيوية لأمن "إسرائيل"، كذلك فشل على الجانب الفلسطيني، حيث برزت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.
- فقدان المعراخ قياداته التاريخية القادرة على استقطاب أصوات الناخبين، مثل: بن غوريون وغولدا مائير، وحل مكانها قيادات شابة أمثال إسحاق رابين وشمعون بيرس، إلى جانبه استثنت قائمة الحزب لانتخابات عام 1977م شخصيات بارزة، ولم تضم أكاديميين أو خبراء في القانون والاقتصاد والاجتماع[1]، في المقابل ركز حزب الليكود على استقطاب الشخصيات البارزة عسكرياً وعملياً، مثل: العميد مردخاي تسيبوري، ويوسف روم، وشموئيل كاتس وغيرهم، كذلك تمكن من إبراز قيادات شابة في القائمة الانتخابية للكنيست التاسعة وممثلين عن جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي.
- قيام مجموعات داخل المعراخ من الشباب والمثقفين، طالبت بتغيير زعامة الحزب وبعض الأساليب الداخلية، ورأوا أن الحزب فقد مبادئه المثالية، وتحول إلى وسيلة للسلطة فقط، والى جهاز قائم من أجل ذاته، كذلك تخليه عن أفكاره العمالية، وانتهاج سياسة يمينية متصلبة، ففضل الناخب الاقتراع لحزب الليكود الذي حافظ على مبادئها، ووجهة نظره السياسي[2].
- وجود الصراعات الداخلية في المعراخ نتج عنها تشكيل الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1976م برئاسة إيغال يادين، وحملت شعار التغيير كأساس لدعايتها الانتخابية، وحملت حكومة المعراخ مسؤولية سوء الأوضاع الداخلية في إسرائيل، كما طالبت بتغيير النظام السياسي، فكان لها أثر في تغيير اتجاهات الرأي العام، ونجحت في الحصول على 15 مقعداً على حساب المعراخ[3].

---

(1) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 118. تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 265.

(2) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية، ع 8/7، ض 369، نقلاً عن صحيفة (يديعوت أحرنوت 20-5-1977م) . شاهين، حنة: الأسباب الرئيسية لسقوط الليكود، مجلة الشؤون الفلسطينية عام 1977م، ع 69/68، ص 377. شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، ص 162(عبري) .

(3) جريس، صبري: نتائج الانتخابات الإسرائيلية المأزق والتحدي، مجلة الشؤون الفلسطينية عام 1977م، ع 67، ص229. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم في إسرائيل، ص 229. شاس، طاهر: التطرف الإسرائيلي، ص 94.

ب- أسباب خارج حزب العمل:

- أثبتت حرب 1973م "للناخب الإسرائيلي" أن مسألة الأمن في "إسرائيل" ضعيفة، فبدأ يميل إلى الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة عام 1967م، واعتبر مشاريع التسويات الجزئية في الضفة الغربية التي أقرها المعراخ تراجعاً أحادي الجانب، لذلك اتجه لحزب الليكود الذي أكد على عدم الانسحاب من تلك الأراضي نظراً للحقوق التاريخية والأمنية.
- تزايد المشاكل الاجتماعية في "إسرائيل"، مثل: الارتفاع المستمر للجريمة، وانتشار المخدرات، إلى جانب انعدام المساواة، خاصة فيما يتعلق بأبناء الطوائف الشرقية، التي لم تجد تمثيلها السياسي في المعراخ العمالي، ولجوئها إلى حزب الليكود، الذي عمل على استقطابها من خلال التركيز على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية السعي لحلها.
- لعب الدافع الديني دوراً مهماً في نجاح حزب الليكود ووصوله إلى الحكم، بسبب ارتباطه بفكرة "أرض إسرائيل"، فبدأ حزب المفدال يقوى الاتجاه "القومي" اليهودي عن طريق العودة؛ إلى "أرض إسرائيل" ومنع التنازل أو الانسحاب عنها.

يلاحظ مما سبق أن هزيمة المعراخ في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، كان سببها الأساسي ليس أمنياً، بل عاد لأسباب عدة، أبرزها: تدهور الأوضاع داخل "إسرائيل" بعد حرب 1973م على جميع الأصعدة: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تستطع الحكومة التغلب عليها، كذلك تصويت اليهود الشرقيون بغالبيتهم لصالح حزب الليكود احتجاجاً على المعراخ الذي اعتبروه حزباً أشكنازياً مسئولاً عن سياسة التميز العنصري ضدهم، إلى جانب قيام حركة داش التي أثبت نجاحها في الانتخابات أن الناخب فرض عقوبة على المعراخ، ولم يجد مانعاً من استبداله.

ثالثاً- نتائج انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م:

جرت انتخابات الكنيست العاشرة بتاريخ30 حزيران (يونيو)1981م، وبلغ عدد المؤهلين لحق الانتخاب (2.490.000)، اقترع منهم (1.954.609) بنسبة (79.4%)، ووصلت نسبة الحسم 1%، وبذلك فشلت (21) قائمة انتخابية في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات التي تؤهلها للفوز بمقعد واحد في الكنيست[1].

حاز حزب الليكود على (48) مقعداً، مقابل 45 مقعداً في الكنيست السابق[2]، توزعت بين كتله كالتالي: حيروت (25) مقعداً، الأحرار (18) مقعداً، (5) مقاعد لحركة لعام، وارتفع عدد مقاعد المعراخ

---

(1) Arian, Asher: The elections in Israel (1981) ,p9.

هاني، عبد الله: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ص34.

(2) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرة في مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص 3.

من (32) مقعداً إلى (47) بعد أن استرجع (10) مقاعد من داش[1]، ويتضح سيطرة الليكود والمعراخ على غالبية مقاعد الكنيست فقد بلغت مقاعدهما معاً (95) من أصل (120) مقعداً في الكنيست.

وقد حصل حزب الليكود على (718941) من الأصوات، بنسبة (37.11%)، توزعت كالتالي:

ارتفعت نسبة مصوتي حزب الليكود في الأحياء التي سكنها اليهود الشرقيون في المدن الكبرى حوالي(12%) عما كانت عليه في الإنتخابات التاسعة[2]، وقد حصل على نسبة (60%) من إجمالي أصواتهم في "إسرائيل"؛ أي ما يعادل (70%) من مجموع أصواتهم، بزيادة (5.5%) عما حصل عليه في الانتخابات السابقة، بينما كان (80%) من مقترعي المعراخ أشكناز [3].

وفي حيفا ارتفعت نسبة المعراخ إلى(43%)، وزادت في القدس، لكن حزب الليكود بقى المهيمن، وفي الأحياء الجنوبية الفقيرة في مدينة تل أبيب، فقد انخفضت نسبة الليكود (3%) لتصل إلى (50%)، أما الأحياء الشمالية ميسورة الحال وصلت نسبة المعراخ حوالي (45%)[4].

وارتفعت نسبة مصوتي حزب الليكود في بلدات التطوير التي سكنها اليهود الشرقيون وزاد نسبته (3%) في بلدة نتيفوت لتصل إلى (39.6%)، وانخفضت نسبة الأحزاب الدينية إلى (30.7%) فقط، حيث خسر باقي الأصوات لصالح حركة تامي التي حصلت على نسبة (22%)، وفقد المعراخ العمالي(4%) لصالح الليكود وحصل على(3.7%) من مجموع الأصوات[5].

وارتفعت نسبة حزب الليكود في بلدات الإعمار التي سكنها اليهود الشرقيون، فقد زادت بنسبة (15.5%) في بلدة شلومي لتصل إلى (47.7%)، بينما حافظ المعراخ على نسبته السابقة مع ارتفاع نسبي، وارتفعت نسبة التصويت لليكود في بيسان بنسبة (8.7%) لتصل إلى (54%) وخسر المعراخ (5%) ليحصل على (17.1%)[6]، أما المدن التي سكانها من الأشكناز فقد انخفضت نسبة الحزب فيها،

---

(1) انظر ملحق رقم (31) ، ص (275)

(2) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرة في مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص4.

(3) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 291. شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية عام 1983م، ع 138، ص 49-52.

(4) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 36. تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام1981م، ع 21، ص4.

(5) فايس، شيفح: لماذا اشتد تأييد الجيل الشاب لليكود، ترجمة نشرت في نشرة الدارسات الفلسطينية عام 1981م، ع 7، ص 435-447.

(6) انظر ملحق رقم (29) ، ص (273) .

فكان نصيبه في مدينة سفيون (19.1%)، في المقابل ارتفعت نسبة المعراخ ثلاثة أضعاف ذلك، فوصلت (41.7%)[1].

يتضح من نتائج التصويت أن "المجتمع الإسرائيلي" يعاني من الصراع الطبقي، فقد توجه اليهود الشرقيون لتأييد حزب الليكود بينما توجه الأشكناز للتصويت لصالح حزب المعراخ، لذلك يلاحظ أن الصراع الطبقي كان القوة المحركة في الاختيار الانتخابي وسبب تغيير الحكم في "إسرائيل" لصالح الليكود عام 1977م، واستمراره حتى عام 1981م، كما ساعد العامل الديمغرافي في زيادة نسبة تصويت الطوائف الشرقية للحزب؛ بسبب تزايد حجمها السكاني مقارنة مع العدد الكلي لليهود في إسرائيل، فقد بلغت عام 1981م بنسبة 55% من العدد الكلي.

وزادت نسبة تصويت حزب الليكود على حساب المعراخ في مستوطنات الموشافيم التي سيطر عليها المعراخ، وسكنها اليهود الشرقيون[2]، بينما اختلف الوضع في الكيبوتس حيث زاد التصويت لصالح المعراخ، فقد منحته نسبة 90-95% من أصواتها، وحصل حزب الليكود على نسبة 4% فقط[3].

كانت نسبة تصويت حزب الليكود مرتفعة بين الشباب، فحصل على نسبة (45.8%) من أصواتهم خاصة في الجيش[4]، ويبدو أن ذلك راجع إلى سياسة حزب الليكود الواضحة التي ظهرت في تعبيرات قيادته وبرامجه الانتخابية، التي نجحت في الدخول لوعي الجيل الشاب، وإقناعه بالتصويت للحزب، على العكس من سياسة المعراخ الغامضة والمتناقضة في مجال السياسة الخارجية والأمن بعد حرب 1973م، وربما على خلفية حرب 1973 أثناء حكم المعراخ ونتائجها السلبية على إسرائيل.

ارتفعت نسبة تصويت الأوساط الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948م لحزب الليكود إلى أكثر من الضعف مقارنة مع الانتخابات السابقة، فقد حصل على(10.800) صوت منهم، على الرغم من تزايد الأعمال الإرهابية التي قام بها ضد الفلسطينيين قبل إجراء الانتخابات، لكنه أدرج مرشحاً عربياً من الدروز وهو أمل نصر الدين في المكان (33) على قائمته الانتخابية؛ مما دفع الدروز لانتخاب

---

(1) انظر ملحق رقم (29) ، ص (273) .

(2) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام1981م، ع 21، ص4. فايس، شيفح: انتخابات 1981م ماذا تقول النتائج، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية، ع 7، ص421، نقلاً عن صحيفة (يديعوت أحرنوت 2-7-1981م) .

(3) فايس، شفيح: انتخابات 1981م ماذا تقول النتائج، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية، ع 7، ص420، نقلاً عن صحيفة (يديعوت أحرنوت 2-7-1981م) .

Arian, Asher: The elections in Israel (1981), p11. .

(4) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 36. تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام1981م، ع 21، ص4.

مرشحهم، فمنحوا الحزب نسبة (35%) من أصواتهم، بينما منحه البدو (14%)، وحصل المعراخ على نسبة (29%) من الأوساط الفلسطينية[1]، وكان نصيب حزب راكاح (50%)[2].

يتضح مما سبق أن انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م، أسفرت عن بقاء حزب الليكود الحزب الأول في إسرائيل وحفاظه على السلطة، وكانت أهم العوامل التي أثرت على نتائج الانتخابات:

1- على الصعيد الأمني:

ركز حزب الليكود على النواحي الأمنية، وإبراز قوة الردع العسكرية، وجعلها قضية أساسية في الانتخابات، من خلال: قصف المفاعل النووي في العراق، والجنوب اللبناني ومدينة بيروت عام 1981م.

2- الصعيد الاقتصادي:

لجأ "الناخب الإسرائيلي" للتصويت إلى جانب الليكود في الانتخابات التاسعة، بعد أن وعده بحل الأزمة الاقتصادية لفشل الحكومة العمالية في ذلك، لكنه اكتشف أن الأزمة زادت من حيث الضرائب الكثيرة، والتضخم المالي، وارتفاع الأسعار، مما ألحق الضرر بالجزء الأساسي من قاعدته الانتخابية، أي الطوائف الشرقية وذات الدخل المحدود الذين كانوا سبب وصوله للحكم عام 1977م.

نتيجة ذلك اتخذ بيغن قبل أشهر من الانتخابات سياسة اقتصادية تحت شعار تحسين الأمور مع الناخبين، من خلال دعم أسعار بعض السلع الأساسية، وخفض نسبة ضريبة الدخل على العاملين في القطاع العام، وخفض ضرائب الشراء على مختلف الحاجيات وغيره؛ مما أسهم في وقف تفاقم بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية، وبالتالي صرف الأنظار مؤقتاً عن الوضع السابق، كما هدفت تلك الإجراءات إلى تحقيق أمرين معاً: استرضاء الشرائح الميسورة من التجار وأرباب العمل من جهة، وكسب تأييد الشرائح الفقيرة من جهة أخرى.

3- الناحية الاجتماعية:

ركز الليكود في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م على تحسين أوضاع اليهود الشرقيين، فمنحوه أصواتهم وكان السبب الرئيس في فوزه في الانتخابات ووصوله للحكم، لكنه فشل في تحقيق ذلك، مما أدى إلى تدني شعبية بيغن في تلك الأوساط في السنتين الأوليين من الحكم واتساع المعارضة للحكومة.

---

(1) جفال، مصطفى: الانتخابات الإسرائيلية نتائجها ومؤشراتها (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 162.

(2) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1981م، ص 49. عبد الله، هاني: الأحزاب السياسية، ص126.

وقد عمد الليكود إلى وضع أسماء عدد من أبناء الطوائف الشرقية ضمن قائمته الانتخابية حيث ضمت من بين (45) مرشحاً الأوائل على القائمة تسعة منهم، وأكد على أن المعاناة الحالية لليهود الشرقيين هي نتيجة لسياسات المعراخ، عندما كان في الحكم وأن عودته إلى الحكم مجدداً ستعني مزيداً من المعاناة لهم.

يلاحظ مما سبق:

- أن نتائج انتخابات الكنيست في دوراتها الثلاث (1973-1977-1981م) أكدت أن الأصل الطائفي هو أحد العوامل المؤثرة على سلوك الناخب، فقد كانت نسبة تصويت أبناء الطوائف الشرقية لحزب الليكود مرتفعاً جداً بحيث عاد فوزه بالأساس لتأييد تلك الطوائف.
- اتجاه التحرر من تقليد التصويت على أساس ديني، والانتقال إلى التصويت على أساس طائفي، وتعزز خلال الانتخابات العاشرة في بلدة نتيفوت.
- ساعد في فوز الليكود في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م اتجاهان صرفا النظر عن الفشل الذي حظيت به حكومة الليكود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الاتجاه الأول: اتفاقية السلام مع مصر، والاتجاه الثاني: تمثل في استثمار الحزب اتجاهات التطرف لدى الإسرائيليين، وتوظيفها لصالحه في المعركة الانتخابية.
- أكدت نتائج "الانتخابات الإسرائيلية" العاشرة أن السياسة الخارجية وعوامل الأمن هي الحاسمة بالنسبة للناخب اليهودي في إسرائيل.
- أدرك بيغن أن التصلب في إسرائيل يعد مثابة فضيلة لعبت دوراً حاسماً في قلب موازين القوى لصالح الحزب في الانتخابات.
- يتضح من معاهدة السلام مع السادات واعتراف أكبر دولة عربية بالوجود الشرعي "لإسرائيل"، أن حزب الليكود عزز النهج الأيدلوجي الصهيوني القديم، باعتبار أن سياسة القوة والعصا الغليظة هما الطريق الناجح لتحقيق أهداف الصهيونية، وفرض الاستسلام على الشعوب العربية.

المبحث الثالث

موقف حزب الليكود من الائتلافات الحكومية، وعلاقاته بشركائه في الائتلافات الحكومية ما بين عامي (1973-1983م).

أولاً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1973م.

ثانياً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1977م، وعلاقته مع الأحزاب داخل الائتلاف.

ثالثاً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1981م، وعلاقته مع الأحزاب داخل الائتلاف.

شهدت الحياة السياسية في "إسرائيل" في أعقاب كل دورة انتخابية تشكيل حكومة ائتلافية تجمع بين أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة، وجلّ "الحكومات الإسرائيلية" شارك فيها حزب ديني أو أكثر، نظراً لأهمية موقع الدين في الدولة، وسيتم في هذا المبحث دراسة العلاقات الحزبية خلال الائتلافات الحكومية في الفترة ما بين (1973–1983م) من خلال التعرف على مواقف الكتل والأحزاب من تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الليكود.

أولاً– موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1973م:

قررت غولدا مائير زعيم حزب المعراخ البدء في تشكيل "الحكومة الإسرائيلية"، بعد فوز حزبها في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م، فاقترح عليها حزب الليكود إقامة حكومة وحدة وطنية؛ بسبب تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في "إسرائيل" نتيجة حرب 1973م، مما يتوجب توحيد صفوف الجبهة الداخلية؛ للتخلص من تلك الأزمة، إلى جانب رفع معنويات "الشعب اليهودي"[1].

وأيد اقتراح حزب الليكود كلٌّ من: حزب المفدال، وحزب الأحرار المستقلين، وكتلة رافي داخل حزب العمل، بينما رفضت مائير الاقتراح وتخوفت من أن يستلم الليكود وزارات مهمة في الحكومة، فتصبح لديه خبرة أكبر في إدارة الدولة[2]، كما عارض المعراخ إقامة حكومة وحدة وطنية بمشاركة حزب الليكود، وكان حزب الماباي[3] أشد المعارضين لذلك، حيث قررت لجنته السياسية رفض ضم الحزب إلى الحكومة؛ باعتباره يشكل خطراً على أمن إسرائيل، ويجعلها في حالة حرب مستمرة، كما يعرقل مساعي التسوية مع الدول العربية[4].

شكلت مائير الحكومة بتاريخ 10 آذار (مارس) 1974م، مكونة من (حزب العمل– المابام[5] – الأحرار المستقلين– المفدال)، في ظل احتجاج وانتقاد بعض الأحزاب والقوى "الإسرائيلية" للتجمع العمالي الحاكم والمطالبة بعزله؛ بسبب تقصيره في حرب 1973م، لكن الحكومة قدمت استقالتها بعد شهر من

---

(1) تقرير عن: مواقف الأحزاب والكتل السياسية من تشكيل حكومة حزب وطني، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974، ع 23، ص805، نقلاً عن صحيفة (عال همشمار 24–11–1974م) .

(2) كوهين، أوري وآخرون: حركة حيروت والشرقيون من الشراكة السياسية إلى الشراكة التنافسية، ص 57 (عبري) .

(3) حزب الماباي: حزب عمال "أرض إسرائيل"، حزب عمالي صهيوني، تأسس عام 1930م من اتحاد حزبي أحدوت هعفودا، وهبوعيل هتسعيرا. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: الموسوعة السياسية، مج5، ص 618.

(4) تقرير عن: مواقف الأحزاب والكتل السياسية من تشكيل حكومة حزب وطني، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974، ع 23، ص805، نقلاً عن صحيفة (عال همشمار 24–11–1974م) .

(5) حزب المابام: حزب عمال موحد، حزب صهيوني عمالي تأسس عام 1948م، بعد اندماج حركة الحارس الفتي واتحاد عمال صهيون. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، مج5، ص 619.

تشكيلها في 10 نيسان (ابريل)، نتيجة لما جاء في تقرير لجنة أغرانات التي شُكلت عام 1974م؛ للتحقيق في نتائج الحرب، وتوجيه تهمة التقصير "للحكومة الإسرائيلية"[1].

وتم تشكيل حكومة جديدة في3 حزيران (يونيو)1974م، برئاسة إسحاق رابين، مكونة من المعراخ (حزب العمل – المبام)، الأحرار المستقلون، حركة حقوق المواطن[2]، المفدال، وكان حزب الليكود قد أعاد طرح موضوع تشكيل حكومة وحدة وطنية على رابين، فأيده في ذلك حزب الأحرار المستقلين والمفدال، وأرسل كلٌّ منهما وفداً إلى رابين عام 1974م؛ مطالباً بتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنه رفض ذلك وبقي حزب الليكود في المعارضة[3].

استلم رابين حكومة غير مستقرة، كما بدأت خلافاته مع بيرس الذي ينافسه على رئاسة الحزب والحكومة، ومع حزب الليكود حول الحلول الإقليمية، وزاد الوضع سوءاً مقترح حجب ثقة قدمته الأحزاب الدينية أغودات إسرائيل وبوعلي أغودات إسرائيل؛ بسبب انتهاك حرمة يوم السبت، عندما لم يتمكن عدد من وزراء الحكومة العودة قبل دخول السبب إلى بيوتهم من مراسم استقبال طائرات (ف15) الأولى التي وصلت إلى سلاح الجو، وقد صوت المفدال على حجب الثقة في الحكومة، ثم قدم وزراؤه استقالتهم، وبتلك الاستقالة أصبحت الحكومة لا تتمتع بالأغلبية في الكنيست، فقرر إسحاق رابين في كانون الأول (ديسمبر) 1976م حل الحكومة والكنيست، وتقديم موعد الانتخابات المقرر عقدها في تشرين الأول (أكتوبر) 1977م، إلى17 أيار (مايو) من العام نفسه، وأصبحت الحكومة انتقالية[4].

استغل حزب الليكود سوء الأوضاع الداخلية للحكومة، وسعى لتشكيل حكومة انتقالية من دون المعراخ حتى موعد الانتخابات التاسعة، وتوجه أولاً لحزب المفدال، وحاول إقناع قيادته بالاندماج في

---

(1) مائير، غولدا: اعترافات غولدا، ترجمة: عزيز عزمي، ص 351. ديان، موشيه: ديان يعترف، ترجمة شوقي إبراهيم، ص 355.

Daniel,Gordis: The battle for israels soul(Begin, Menachem) ,p70.

(2) حركة حقوق المواطن (راتس) : أنشأت الحركة عام 1973م، بسبب الصراع بين شولميت ألوني في حزب العمل ورئيس الحكومة غولدا مائير، والمؤسسة الحزبية الذين كانوا مستعدين لتنازلات مع الأحزاب الدينية التي مست رأى ألوني بحقوق المواطن وبالمبادئ الأساسية للصهيونية العلمانية، نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 75.

(3) كوهين، أوري وآخرون: حركة حيروت والشرقيون من الشراكة السياسية إلى الشراكة التنافسية، ص 60 (عبري) . ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل. ص344.

(4) أريان، أشر وآخرون: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 34 (عبري) . كوهين، أوري وآخرون: حركة حيروت والشرقيون، ص 66 (عبري) . شيلغ، يائير: المتدينون الجدد، ترجمة سعيد عياش، ص12.

حزب الليكود، لكنه لم ينجح، وكرر المحاولة مع القيادات الشابة المتطرفة في المفدال؛ بحجة العمل المشترك لدعم الاستيطان والشباب الصهاينة المتدينين في "إسرائيل"، لكنه فشل مرة أخرى[1].

يلاحظ مما سبق:

- رغم فوز حزب الليكود بثمانية مقاعد إضافية في الانتخابات الثامنة عام 1973م، لكنه لم يتمكن من الحصول على عدد كاف من المقاعد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبقي في المعارضة.

- إن معارضي تشكيل حكومة مع حزب الليكود، رأوا أنه سيؤثر سلباً على الوضع الداخلي والخارجي "لإسرائيل"، من حيث: إقامة حكومة حرب تؤدي إلى قطع الصلات "بإسرائيل"، وإلغاء مشاريع التسوية مع العرب، وبالتالي انتصار فكرة الليكود (وحدة أرض إسرائيل الكاملة).

ثانياً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي 1977م وعلاقته مع الأحزاب داخل الائتلاف:

جرت انتخابات الكنيست التاسعة "الإسرائيلية" في 17 أيار (مايو) 1977م، وأسفرت عن انتصار حزب الليكود، الذي أصبح الحزب الأول في "إسرائيل" بعد أن حصل على(43) مقعداً في الكنيست من أصل (120) مقعداً، استعد مناحيم بيغن لتشكيل "الحكومة الإسرائيلية" في 6 تموز(يوليو) 1977م، فقرر التوجه لجميع "الأحزاب الإسرائيلية"؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية[2]، إلى جانب خيارين؛ تشكيل حكومة ذات قاعدة برلمانية موسعة من حزب الليكود وحزبي داش والمفدال، بالإضافة إلى أغودات إسرائيل وشالوم تسيون، وإذا فشل يلجأ إلى الخيار الثاني وهو تشكيل حكومة ذات أكثرية ضئيلة[3].

بدأ مناحيم بيغن بالتوجه إلى "الأحزاب الإسرائيلية" وظهر اتجاهان داخل حزب الليكود بشأن ذلك: طالب الأول بائتلاف موسع بدون حزب المعراخ، وطالب الآخر بحكومة وحدة وطنية بدون الشيوعيين، فضل بيغن الاتجاه الأول إلى جانب التعاون مع موشيه دايان[4]، وقد جاءت مواقف "الأحزاب الإسرائيلية" من الائتلاف الحكومي كالتالي:

---

(1) كوهين، أوري وآخرون: حركة حيروت والشرقيون، ص62. جبور، سعيد: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1976م، ص 18.

(2) جريس، صبري: نتائج الانتخابات الإسرائيلية المأزق والتحدي، مجلة الشؤون الفلسطينية 1977م، ع 67، ص 237.

(3) شوفاني، الياس: مناحيم من الإرهاب إلى السلطة، ص 130

(4) وثيقة الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع 8/7، ص 367. شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب ص 132. ص136.

1- موقف حزب المعراخ:

اتخذت قيادة حزب المعراخ قراراً برفض دعوة حزب الليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لأنها لا تقبل أن يكون المعراخ عنصراً ثانوياً في أي ائتلاف، وفضلت الانتقال إلى المعارضة، وسبق ذلك قرارٌ اتخذه حزب العمل، بمعارضة الاشتراك في حكومة برئاسة الليكود إلا في حالة طوارئ تستدعي ذلك، بسبب اختلاف وجهات النظر بين الطرفين في كافة المجالات[1]، وحاول حزب العمل إقناع حركة داش وأغودات إسرائيل بعدم الانضمام إلى ائتلاف حكومي مع حزب الليكود، وقرر إقامة حكومة أقلية مكونة من (حزبي راكاح وشلي[2] وحركة حقوق المواطن [3].

توجه مناحيم بيغن للتفاوض مع موشيه دايان[4]؛ ليكون وزير خارجية في حكومته، فقبل ذلك في 25 أيار (مايو) وانشق عن المعراخ [5]، بعد أن وافق بيغن على شروطه لقبول المنصب وهي: موافقة الحكومة على الذهاب إلى مؤتمر جنيف، والتفاوض مع العرب بدون شروط مسبقة، بالإضافة إلى عدم تطبيق "القانون الإسرائيلي" على الضفة الغربية مادامت المفاوضات مستمرة[6].

وقد عارض بعض قادة حزب الليكود قرار بيغن بتعيين موشيه ديان وزيراً للخارجية، وفي مقدمتهم أرئيل شارون، ورأوا أن منصبه يجب أن يكون لأحد رجال الليكود، فرد بيغن على منتقديه أن دايان مناسب للمنصب؛ لأنه قادر على مساعدته في مواجهة تدهور أوضاع "إسرائيل"، لكونه الرجل الأول عند يهود العالم، بسبب مؤهلاته الدبلوماسية ومقدرته على تقديم أفكار جيدة في كل مناسبة[7].

---

(1) وثيقة الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع 8/7، ص 367.

(2) حركة شلي: تأسست حركة شيلي عام 1977، وخلطت بداخلها أعضاء مجلس السلام الإسرائيلي الفلسطيني وأعضاء موكيد ، ومجموعات حمائمية من حزب العمل (الاشتراكيين المستقلين ، بقيادة أربيه إلياف) .ومجموعة الفهود السود، ومثقفين عرب، وأعضاء العالم الجديد، نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 75.

(3) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ص 132.

(4) موشي ديان: (1915-1981م) ، ولد في فلسطين، درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، يعتبر عسكري سياسي وعالم آثار، عين رئيساً للأركان العامة في حرب 1965م. موقع الكنيست الإسرائيلي (عبري) .

(5) تقرير عن: المفاوضات الائتلافية وحكومة بيغن الجديدة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977م، ع12/11، ص 468.

(6) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1977، ع 19، ص 20، نقلاً عن صحيفة (عال همشمار 29-5-1977م) .

(7) تقرير عن: حكومة بيغن، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1977،ع 5، ص 32.

2- موقف حركة الديمقراطية للتغير (داش):

بعد رفض المعراخ المشاركة في حكومة يتزعمها الليكود، بدأ بيغن المفاوضات الرسمية مع الكتل المرشحة للمشاركة في الحكومة الموسعة، وفي مقدمتها الحركة الديمقراطية للتغير (داش) في 24 أيار (مايو)؛ لتؤمن له (15) مقعداً، وتحسن من مظهر الحكومة اليميني[1].

وضعت حركة داش شروطاً لاشتراكها في أي ائتلاف حكومي، تمثلت في: تغيير تركيبة الحكومة وطريقة الانتخابات، كذلك إصلاح علاقات العمل، ووضع خطة اجتماعية واقتصادية، إلى جانب خطة سياسة واضحة تتعلق بالأمن والخارجية وبالمفاوضات مع الدول العربية ومصير المناطق المحتلة، وأعلنت أنها لن تدخل في أي ائتلاف يعارض شروطها، لكن بيغن رفض تلك الشروط[2].

وأوقفت داش المفاوضات الائتلافية مع الليكود في اليوم التالي، احتجاجاً على قرار بيغن تعيين موشيه دايان وزيراً للخارجية، لأنها كانت تطمع بتلك الوزارة، واشترطت لاستئنافها من جديد إعلان بيغن كل الأمور المتعلقة بالحكومة بما فيها المناصب الوزارية فوافق على ذلك واستؤنفت المفاوضات من جديد[3].

وطالبت حركة داش بأن تتضمن الخطوط الأساسية للحكومة تقديم تنازلات إقليمية مقابل سلام حقيقي مع الدول العربية، وأن يكون لها حق النقض بالنسبة لعمليات الاستيطان في المناطق المحتلة، كما طالبت بإمكان حل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة خلال سنتين، لكن بيغن رفض الموافقة عليها، ولم يستطع الوصول معها لحل، فانتهت المفاوضات بعدم انضمام حركة داش إلى الائتلاف الحكومي[4].

3- موقف حزب المفدال:

بدأت المفاوضات بين حزب الليكود وحزب المفدال في 25 أيار (مايو) 1977م، فوضعت كتلة الحزب ثلاثة خيارات: حكومة حزب وطني، حكومة موسعة مع داش وأغودات إسرائيل، حكومة مصغرة بدون المعراخ وداش، ثم أكدت أنها لا تمانع اشتراك حركة داش، إذا تراجعت عن شروطها، وحاولت إقناع

---

(1) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1977، ع 19، ص 29، نقلاً عن صحيفة (يديعوت احرنوت 25-5-1977م) .

(2) جريس، صبري: نتائج الانتخابات الإسرائيلية المأزق والتحدي، مجلة الشؤون الفلسطينية 1977م، ع 67، ص 237.شوفاني، الياس: تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، ص 271.

(3) تقرير عن: المفاوضات الائتلافية وحكومة بيغن الجديدة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977م، ع12/11، ص 468.

(4) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب للسلطة، ص 131-137.

المعراخ بالانضمام إلى حكومة وحدة وطنية؛ لتكون قوية وقادرة على مواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها "إسرائيل"، لكنه رفض ذلك[1].

وجرت مفاوضات بين حزب الليكود وحزب المفدال على توزيع الحقائب الوزارية، فطالب بالحصول على ثلاث حقائب وزارية، واشترط ضرورة اشتراكه في تخطيط سياسة الحكومة الجديدة في مختلف المجالات[2]، وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين نص على: أن تبقى قضايا الدين والدولة كما هي، وأن يتم إقامة المستوطنات بناء على قرار صادر من الحكومة فقط، ووفق معايير صهيونية وأمنية، كذلك تقليص وزارات الحكومة، وتغيير طريقة الانتخابات [3].

4- موقف حزب الأحرار المستقلون:

أعلن حزب الأحرار المستقلين أنه سيدرس إمكان الانضمام إلى الائتلاف الحكومي بموجب خطة مسبقة، تتلاءم مع شروطه وهي: إمكان التعايش بين المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحزب وبين مبادئ الحزب الذي سيشكل الحكومة في تلك المجالات[4].

5- موقف معسكر شيلي:

حذر معسكر شيلي من خطر إقامة حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود، مؤكداً على مبادئه المتعلقة بموضوع الائتلاف وهي: الصراع داخل الكنيست من أجل تحقيق أهداف المعسكر، والعمل لمنع إقامة ائتلاف بين المعراخ والليكود، بالإضافة إلى معارضة أي حكومة يشكلها حزب الليكود أو يشترك فيها، كذلك تأييد قيام حكومة غير متصلبة[5].

6- موقف حزب أغودات إسرائيل:

بدأت المفاوضات بين حزب الليكود وأغودات إسرائيل في 31 أيار (مايو)، وقد وضع شروطاً مقابل انضمامه للحكومة، تمثلت في: إلغاء تجنيد الفتيات في الجيش، إحداث تعديلات مختلفة في

---

(1) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع8/7، ص358، نقلاً (يديعوت احرنوت 1977/5/20م) . شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص133.

(2) تقرير عن: أبعاد ونتائج صعود الليكود للحكم، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض عام 1977، ع 20، ص 2.

(3) تقرير عن: المفاوضات الائتلافية وحكومة بيغن الجديدة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977م، ع12/11، ص 468 نقلاً عن (يديعوت احرنوت 25-5-1977م) .

(4) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب ص 133.

(5) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع8/7، ص367، نقلاً (يديعوت احرنوت 1977/5/20م) .

الشؤون الدينية، مثل: إلغاء إعطاء تراخيص عمل يوم السبت، وإلغاء نظام الإجهاض وتشريح الموتى، إلى جانب تعديل قانون من هو اليهودي، وإلغاء القيود على إقامة مدارس دينية نظامية[1].

وافق حزب الليكود على شروط حزب أغودات إسرائيل، ووقع الطرفان اتفاقاً في 19 حزيران (يونيو)، نص على: إعفاء الفتيات من الخدمة في الجيش لأسباب ضميرية ودينية، وإلغاء المادة (5) من قانون الإجهاض الذي يجيز منع الحمل لأسباب اجتماعية، كذلك عدم إجراء تشريح الموتى إلا بموافقة خطية من عائلة المتوفى، واتفقت الأطراف المشتركة في الائتلاف الحكومي على البحث في وقت آخر في موضوع (من هو اليهودي)[2].

اضطر بيغن نتيجة رفض معظم "الأحزاب الإسرائيلية" المشاركة في ائتلاف حكومي مع حزب الليكود، إلى تشكيل حكومة ائتلاف مصغرة، ضمت: (حزب الليكود وحزبي المفدال وأغودات إسرائيل)، وتم التوقيع على الائتلاف الحكومي يوم الأحد 19 حزيران (يونيو) 1977م[3]، ثم مَثُلَتِ الحكومة أمام الكنيست فألقى رئيسها مناحيم بيغن خطاباً قدم فيه البرنامج السياسي الذي تم التوصل إليه مع شريكيه في الائتلاف[4].

وجرى التصويت على الثقة في حزيران (يونيو)1977م، فنالت أكثرية (63) صوتاً مقابل (53)، وتغيب (4) أعضاء، وتم اقتسام المناصب في الحكومة على النحو التالي: حزب الليكود (45) مقعداً، المفدال (12) مقعداً، أغودات إسرائيل(4) مقاعد، وعضو الكنيست موشي دايان[5].

أصبحت الحكومة في نهاية أيلول (سبتمبر) مكونة من (76) عضواً في الكنيست، بعد أن قرر مجلس حركة داش التنازل عن شروطه والانضمام إلى الائتلاف، مقابل حصول الحركة على أربعة مقاعد وزارية هي: نائب رئيس الوزراء ووزارة المواصلات والبريد، ووزارة العمل، ووزارة العدل[6].

---

(1) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص 133.

(2) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977، ع8/7، ص367، نقلاً (يديعوت احرنوت 1977/5/20م) . شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص 133.

(3) وثيقة نص الائتلاف الحكومي لحكومة عام 1977م، ص 1-7، مجلة الأرض عام 1977، شوفاني، الياس: الانتخابات الإسرائيلية التاسعة ترميم أسوار الفيتو، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 70، ص 27-29.

(4) أريان، أشر وآخرون: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 38 (عبري) . سويد، محمد: الصراع على أرض التسوية الإسرائيلية، ص 99.

(5) شوفاني، الياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص 137. أريان، أشر وآخرون: انتقال السلطة في إسرائيل، ص 38 (عبري) .

(6) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص271.

وبرر يادين سبب تغيير رأيه وانضمامه للحكومة؛ هو السعي لإقامة دولة موحدة وجبهة واسعة ترتكز على المبادئ الثلاثة: مبدأ عدم العودة لحدود (1967م)، وعدم إجراء مفاوضات مع (م. ت. ف)، أو إقامة دولة فلسطينية، وتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة لبحث تغيير أسلوب الانتخابات "الإسرائيلية"، وإعطاء حركة داش حرية التصويت في الكنيست بكل ما يتعلق بالشؤون الدينية بغض النظر عن موقف الائتلاف، وحرية الامتناع عن التصويت في القضايا المتعلقة بالأراضي المحتلة عام 1967م والاستيطان[1].

ضمت حكومة الليكود (17) وزيراً، من ضمنهم رئيس الحكومة، تم توزيعهم على الشكل التالي: (9) وزراء لليكود، وهم من الناحية الطائفية على النحو التالي: (7) وزراء من الأشكناز، (2) من اليهود الشرقيين- (4) وزراء لحركة حيروت، (4) لحزب الأحرار، (1) لحركة لعام- وبالإضافة إلى وزراء حزب الليكود كان في الحكومة كل من: (1) موشيه ديان، (3) لحزب المفدال، (4) حركة داش، ولم يشارك حزب أغودات إسرائيل في الحكومة، لكنه أيدها برلمانياً مقابل الاستجابة لشروطه[2].

تم تقسيم الوزارات على الشكل التالي: استلمت حركة حيروت رئاسة الوزراء، ووزارة الدفاع، ووزارة الزراعة، بالإضافة إلى وزارة الاستيعاب، بينما استلم حزب الأحرار وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الطاقة والإنشاء، أيضاً وزارة البناء والإسكان، وكان نصيب حركة لعام وزارة الصحة، واستلم موشيه ديان وزارة الخارجية، واستلم حزب المفدال: وزارة الشرطة والداخلية، ووزارة الأديان، ووزارة التربية والتعليم[3].

وضمت الحكومة (10) نواب للوزراء، (5) منهم يمثلون حزب الليكود، لكنه تنازل عن رئاسة اثنتين منها لصالح أغودات يسرائيل كتعويض عن عدم تمثيله في الحكومة[4]، واحتفظ برئاسة لجنة الخارجية والأمن، ولجنة الكنيست بالإضافة إلى لجنة الهجرة[5].

يتضح من تقسيم الوزارات على أعضاء الائتلاف الحكومي أن حركة حيروت استأثرت بشؤون السياسة والأمن، بينما تولى حزب الأحرار المسؤولية عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين عند تسلم الحزب الحكم، كذلك حاز حزب المفدال على (3) وزارات رغم أن

---

(1) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977م، ع20/19، ص 692.

(2) انظر ملحق (24)، ص 262.

(3) انظر ملحق (24)، ص 262.

(4) عبد الله، هاني: الأحزاب في إسرائيل، ص44.

(5) انظر ملحق (24)، ص 262.

نسبة أعضائه في الكنيست -12 عضواً- لا تؤهله لذلك، ولكن حزب الليكود بحاجة للأحزاب الدينية ليتمكن من تكوين ائتلاف حكومي، فعدد المقاعد التي نالها لا تساعده لتكوين حكومة بمفرده.

كما يتضح أن حزب الليكود لم يحسن الوضع التمثيلي لليهود الشرقيون في "الحكومة الإسرائيلية" رغم الدعم الذي منحوه له خلال انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م، والذي كان الأساس في وصولها للحكم، فقد تمثلوا ب(3) وزراء فقط من أصل (17) وزيراً.

واجهت حكومة بيغن مشاكل عدة، كان **أولها:** القاعدة البرلمانية الضيقة قبل انضمام (داش) إلى الائتلاف، وتم حلها بعد أن انضمت الحركة بأقل شروط لها، مما دعم مركز الحكومة ووسع قاعدتها البرلمانية.

ثانياً: انشقاق عدة كتل من الحكومة، كان الأول انسحاب جماعة التغيير والمبادرة من حركة داش ثم من الحكومة في أب (أغسطس) عام 1978م، مما قلص قاعدتها البرلمانية إلى (69) عضواً، وأدى انسحابها إلى تنازع أحزاب الائتلاف الحكومي على الحقائب الوزارية لحركة داش، فقد بقي لها (7) أعضاء في الحكومة، منهم (3) وزراء، وضغط كل من حركة حيروت وحزب الأحرار والمفدال على بيغن لإجراء تعديل وزراي بحسب ما يملكه كل حزب من أعضاء كنيست، لكن حركة داش وإليعيزر شوستاك رفضوا ذلك[1].

وقد رأت حركة حيروت أن تمثيلها في الحكومة بأربعة وزراء قليل، واعتبرت أن موشيه دايان وأرئيل شارون لا ينتميان للحركة، بل دخلا على حصة أعضائها، وطالب حزب المفدال بزيادة عدد وزرائه بعد تقليص وزراء داش؛ لأنه ليس عدلاً أن يكون لحركة داش التي تملك (7) أعضاء في الكنيست (3) وزراء أي مساوٍ لعدد وزراء حزب المفدال الذي يملك(12)عضواً، ونادى بأن يتسلم حزبه وزارة الرفاهية والعمل التي يشغلها وزير من حركة داش، لكن داش عارضت ذلك، كما أن بيغن لم يرغب بتقليص وزرائها؛ خوفاً من استقالتها، فقرر تعيين نواب وزراء من حزب المفدال لإرضائه[2].

وقد أدت الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" إلى استقالة وزير المالية سيمحا أرليخ من منصبه، وتعيين يغيئل هوروفيتس وزير الصناعة والتجارة بدلاً منه في تشرين الثاني (نوفمبر) 1979م، فطرح بيغن فكرة تسليم وزارة الصناعة والتجارة لوزير الطاقة والإنشاء جدعون بات (الأحرار)، وتسليم وزارة الطاقة والإنشاء

---

(1) بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية، ترجمة دار الجليل، ص 156. عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 21.

(2) تقرير عن: الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1979، ع 10 ص 1، نقلاً عن صحيفة (هارتس 4-12-1978م) .

للوزير موشي نسيم(الأحرار)؛ لأنه وزير بلا وزارة؛ الأمر الذي أدي لانقسام حزب الأحرار بين مؤيد أن يكون جدعون بات وزيراً للصناعة والتجارة، وبين معارض، لكنه بعد مشاورات وافق الحزب على إعطاء وزارة الصناعة لجدعون بات[1]

وعارض معظم أعضاء حركة حيروت إعطاء وزارة الصناعة والتجارة لحزب الأحرار، وطالبوا بتسليمها إلى عضو من حيروت؛ إلى جانب إعطاء الحركة وزارة العمل والرفاهية، لكن مجلس الوزراء الإسرائيلي رفض ذلك، وأقر في جلسته بتاريخ 14 كانون الثاني (يناير) 1979م، على توزيع الحقائب الوزارية كما يلي: إعطاء جدعون بات وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ووزارة الإسكان لدافيد ليفي، وتم تقسيم وزارة الاتصالات والمواصلات بين حاييم لاندو –تولى منصب وزير المواصلات– ويتسحاق موداعي(الأحرار) – تولى منصب وزير الاتصالات– وقد ساءت العلاقات بين الوزراء نتيجة ذلك، وتم تبادل الشتائم في الجلسات الرسمية، وتسريب خلافاتهم لوسائل الإعلام؛ للتشهير ببعضهم، ولم يستطع بيغن وضع حد لهم[2].

وكان الانشقاق الثاني داخل كتلة الليكود نتيجة لاتفاق كامب ديفيد عام 1979م، حيث انقسمت كتلة لعام إلي قسمين، كتلة برئاسة يغال هوروفيتس وانسحبت من الحكومة، إلا أن هوروفيتس عاد وانضم إليها وزيراً للمالية، وكتلة الوزير شوستاك بقيت في الحكومة[3].

ثالثاً: انسحاب عدد من ممثلي الكتل المشاركة في الحكومة، عقب توقيع معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" في آذار (مارس) 1979م، وما نتج عنها من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفشل حكومة بيغن في معالجتها، حيث استقالت: وعضو الكنيست غيئولا كوهين (حركة حيروت)، وتبعها النائب موشيه شامير (المركز الحر) وأسسا كتلة هتحياه "النهضة"[4]، وانسحب النائب يوسف تمير (حزب الأحرار)، وانضم إلى كتلة التغيير والمبادرة، كذلك انسحب النائب مردخاي الغرابلي من حركة داش وشكل كتلة مستقلة باسم عوديد[5].

---

(1) تقرير عن: أزمة الحكم في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1979م، ع 5، ص 6.

(2) تقرير عن: الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1979، ع 10 ص 1، نقلاً عن صحيفة (هارتس 4–12–1978م) . تقرير عن: بوادر أزمة حكومية في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1979م، ع 4، ص 13.

(3) جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشر، مجلة شؤون فلسطينية عام1981م، ع 117، ص24–25.

(4) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 279.

(5) جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشر، مجلة شؤون فلسطينية عام1981م، ع 117، ص24–25.

رابعاً: انسحب من الحكومة بعض الوزراء البارزين مثل: وزير الخارجية موشي دايان في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1979م، ووصف السياسة الخارجية للحكومة بالضعف والتطرف، وتم تعيين يتسحاق شامير رئيس الكنيست وزيراً للخارجية بدلاً منه بتاريخ 11 آذار (مارس) 1980م، وفي اليوم التالي تم انتخاب يتسحاق بيرمان رئيساً للكنيست خلفاً لشامير[1]، كذلك قدم عيزر وايزمن وزير الدفاع استقالته في 25 أيار(مايو)1980م، بسبب التباطؤ في تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد[2]، ثم انسحب وزير المالية يغال هوروفيتس في 11 كانون الثاني (يناير) 1981م، وانسحبت معه كتلته رافي من الائتلاف الحكومي، وتم تعيين يورام اريدور بدلاً عنه[3].

أدت تلك الانشقاقات إلى تقليص القاعدة البرلمانية للحكومة من (76) عضواً في تشرين الأول (أكتوبر) 1977م إلى (58) عضواً في كانون الثاني (يناير) 1981م[4]، وانخفض عدد مقاعد الليكود في الكنيست إلى(38) مقعدًا، كذلك تغيرت موازين القوى بين كتله على صعيد التمثيل البرلماني حيث انخفض عدد مقاعد حركة حيروت إلى (18)مقعداً، ثم ارتفع إلى (19) مقعداًعلى حساب حزب الأحرار الذي انخفضت قوته البرلمانية إلى (13) مقعدًا، أما القائمة الرسمية فخسرت أحد مقاعدها الأربعة ثم انسحبت نهائياً من الليكود، بينما احتفظت بقية الكتل بنسبة تمثيلها البرلماني (4) لعام، ومقعد لكل من ياعد وأحدوت[5].

خامساً: رافق عمليات الانشقاق ضغوط شعبية وحزبية من جانب المعارضة في مقدمتها المعراخ العمالي، من أجل تقديم موعد الانتخابات؛ بسبب سوء أوضاع الحكومة، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإسرائيل بعد اتفاقية السلام مع مصر[6].

وطالب حزب المفدال بحل الكنيست، وتقديم موعد الانتخابات؛ خوفاً من تمكن المعراخ من تشكيل حكومة بدون اشتراكه مما سيدفعه إلى موقع المعارضة لأول مرة منذ الانتخابات الأولى عام

---

(1) دايان، موشي: أنا وكامب ديفيد، ترجمة غازي السعدي، ص345.

Hurwitz, harry: peace in the making the menachem begin–anwar el-sadat personal correspondence,p39.

(2) خليفة، أحمد: نقاشات حول انهيار الحكومة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، ع 2، ص70.

(3) شؤون فلسطينية ع 117، عام 1981م، صبري جريس حول انتخابات الكنيست العاشر، ص24–25. الأرض عام 79/11/7، ع 4، ص2– 3.

(4) جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشر، مجلة شؤون فلسطينية عام 1981م، ع 117، ص24–25. عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 21.

(5) عبد الله، هاني: الأحزاب في إسرائيل، ص 43.

(6) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 280.

1949م، فاستجاب بيغن لطلب المعارضة الذي لقي تأييداً من بعض كتل الائتلاف، واتفق مع المعارضة على التقدم بمشروع قانون لحل الكنيست وتعيين موعد مسبق لانتخابات الكنيست العاشرة[1]، وتم الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة، حدد لها موعد يوم 30 حزيران (يونيو) 1981م، حيث كان مقرر لها أن تعقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1981م[2].

يلاحظ مما سبق:

- أن الخلافات بشأن ما تطلق عليه الأحزاب اليمينية "أرض إسرائيل الكاملة" أقوى من حاجة تلك الأحزاب للبقاء في الحكم أو ترسيخ وجودها في الإدارات المختلفة، وربما رجع ذلك إلى خشيها من فقدان التأييد الجماهيري لها، خاصة على خلفية نتائج حرب 1973م، التي أدت إلى ارتفاع التأييد للحزب وإصراره على التمسك "بأرض إسرائيل" وضرورة الدفاع عنها بكل السبل.
- استلام أشخاص مثل موشيه دايان وأرئيل شارون المناصب الأساسية في حكومة الليكود، دليل واضح على غياب حركة حيروت عن السلطة، وغضب الكثير من كبار شخصيات الحركة تجاه ذلك.
- اتسمت العلاقة بين شركاء الائتلاف الحكومي بالضعف، وقد فشل معظم الوزراء في إدارة وزارتهم، إلى جانب ضعف الارتباط والتنسيق بين الوزارات المختلفة.
- تم تقديم موعد انتخابات الكنيست العاشرة، بسبب زعزعة مكانة حكومة الليكود وفقدانها للأكثرية البرلمانية في أعقاب الاستقالات.

ثالثاً- موقف حزب الليكود من تشكيل الائتلاف الحكومي عام 1981وعلاقته مع الأحزاب داخل الائتلاف:

جرت انتخابات الكنيست العاشرة "الإسرائيلية" في30 حزيران (يونيو)1981م، وأسفرت عن انتصار حزب الليكود، الذي أصبح الحزب الأول في "إسرائيل" بعد أن حصل على(48) مقعداً من أصل(120) مقعداً في الكنيست، وسعى حزب الليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فجاءت مواقف الأحزاب الإسرائيلية من ذلك كالتالي:

1- موقف حزبي المفدال وتامي:

ركزت حزبا (المفدال وتامي) الدينيان مطالبهما حول الحقائب الوزارية، وبعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل: تطبيق أسبوع عمل من خمسة أيام خلال فترة الكنيست العاشرة، وتدعيم

(1) عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 21.

(2) خليفة، أحمد: نقاشات حول انهيار الحكومة، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، ع 2، ص 70.

قانون التعويضات للعمال، ومنح تسهيلات أكثر للعائلات كثيرة الأولاد في مجال السكن والضريبة، إلى جانب إشراك الهيئات الدينية فيما يتعلق بمشاريع ترميم الأحياء الفقيرة، ومنح الأفضلية لبلدات التطوير في مجال الخدمات العامة وضريبة الدخل مع رفع الحد الأدنى للأجور، كذلك تطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني على من هم في سن (3-4) سنوات[1].

وطالب حزب المفدال بإعطائه نفس الحقائب الوزارية التي كانت له في الائتلاف السابق، كذلك عدم إعطاء حقيبة الأديان لرئيس حركة تامي أهرون أبو حتسيرا؛ حتى لا يقوى على حسابه في الأوساط الدينية، في حين أصرت حركة تامي على الاحتفاظ بوزارة الأديان ووزارة الزراعة، واقترح حزب المفدال على بيغن إشراك حركة تيلم وزعيمها موشي ديان في الائتلاف؛ بهدف إبعاد حركة تامي، فوافق ديان مقابل أن يكون مسئولاً عن شؤون مفاوضات الحكم الذاتي في الحكومة بدلاً من يوسف بورغ زعيم المفدال، فرفض ذلك كلٌّ من حزب المفدال ومناحيم بيغن[2].

2- موقف حزب أغودات إسرائيل:

اشترط حزب أغودات إسرائيل للمشاركة في الائتلاف الحكومي إصدار تشريعات دينية أكثر تشدداً مثل: تعديل بقانون العودة، والتشدد في تعريف من هو اليهودي، كذلك منع العمل في المصانع الحكومية وحظر سير المواصلات يوم السبت، وتحريم تسويق لحم الخنزير في إسرائيل، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الحكومية للمدارس الدينية التابعة له، وزيادة حصة المتدينين في المساكن الجديدة التي قامت في مدن التطوير، كما طالب بإعطائه رئاسة لجنة المالية التابعة للكنيست، ومنصب مدير عام وزارة الإسكان، ورفض الحزب المطالبة بحقائب وزارية، استمراراً للتقليد الذي اتبعه في الائتلاف التاسع[3].

3- موقف حركة هتحياه "النهضة":

وضعت حركة هتحياه شروطاً للاشتراك في الائتلاف الحكومي وهي: إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد، مع إلغاء مشروع الحكم الذاتي ووقف الانسحاب من سيناء، وإصدار قانون بضم الجولان لإسرائيل، إلى جانب السماح للحركة متابعة موضوع الاستيطان في المناطق المحتلة عام1967م، ولكن بيغن رفض تلك الشروط[4].

---

(1) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 23، ص 15.

(2) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض، ع 21، ص8، نقلاً عن صحيفة (هارتس 7-7-1981م) .

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت عن مجلة الأرض عام 1981،ع 23، ص 15.

(4) تقرير عن: نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض، ع 21، ص8، نقلاً عن صحيفة (هارتس 7-7-1981م) .

4- موقف حزب المعراخ:

اقترح حزب المفدال مشاركة المعراخ في الائتلاف الحكومي، على أن يكون انتقالياً لمدة عام أو حتى تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1982م، وبعدها يتم إجراء انتخابات جديدة، فوافق بيغن على الاقتراح، بينما رفضه المعراخ العمالي، واتخذ قراراً برفض الاشتراك في حكومة ائتلاف موسعة بقيادة بيغن، كما أعلن أنه سيبقى في المعارضة، ويعمل على إسقاط الحكومة، وإجراء انتخابات جديدة[1].

وجرت محاولات عدة بين الليكود والمعراخ لضم الأخير لحكومة وحدة وطنية، لكنها فشلت، وتبادل الطرفان الاتهامات بإفشالها، وقد وضع المعراخ شروطاً للدخول في الائتلاف، منها: الإقرار بخطورة الوضع السياسي والاقتصادي في إسرائيل، ثم صياغة خطوط جديدة لحكومة الوحدة الوطنية في تلك المجالات، وإجراء انتخابات كنيست جديدة في مدة أقصاها تشرين ثان (نوفمبر) 1982م، مع توزيع الحقائب الوزارية بشكل متساوٍ بين الطرفين، والبدء بتشكيل الحكومة المقترحة خلال شهرين[2].

رفض بيغن تلك الشروط، وصرح أنها تسعى لزعزعة استقرار الحكومة، وأعلن عن استعداده للدخول في مفاوضات رسمية مع المعراخ حول الموضوع بشرط الدخول في تلك المفاوضات بدون شروط مسبقة، وقد هدد كثير من أعضاء المعراخ خاصة من حزب المبام بالانسحاب من المعراخ في حال دخوله مع الليكود في حكومة ائتلاف موسعة[3].

تم تشكيل "الحكومة الإسرائيلية" في 5 أب (أغسطس)1981م، بعد مفاوضات استغرقت خمسة أسابيع بين حزب الليكود والأحزاب الدينية (المفدال وأغودات إسرائيل وتامي) ثم مثلت الحكومة أمام الكنيست فألقى رئيسها مناحيم بيغن خطاباً قدم فيها البرنامج السياسي الذي تم التوصل إليه مع شركائه في الائتلاف، وتكون من (83) بنداً، تعلق (51) منها بمطالب وشروط الأحزاب الدينية التي تميزت بالطابع الاستيطاني التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وجرى التصويت على الثقة فنالت 61 صوتاً، مقابل 58 صوتاً[4].

ضمت الحكومة الجديدة (18) وزيراً، من ضمنهم رئيس الحكومة، تم توزيعهم على الشكل التالي: (15) وزيراً لليكود من بينهم (13) وزيراً للاشكناز و(2) من اليهود الشرقيون- ومن ناحية تنظيمية، كان

---

(1) تقرير عن: الاعتبارات الكامنة وراء تجدد الدعوة لإقامة حكومة ائتلاف وطني في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 7، ص 23، نقلاً عن صحيفة (همشمار 13-11-1981م) .

(2) تقرير عن: الأوضاع الاقتصادية والسياسة في الكيان الصهيوني، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 7، ص22.

(3) تقرير عن: الاعتبارات الكامنة وراء تجدد الدعوة لإقامة حكومة ائتلاف وطني في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 7، ص 23، نقلاً عن صحيفة (همشمار 13-11-1981م) .

(4) حشيشو، نهاد: قراءة في برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 51.

(7) وزراء لحركة حيروت، (6) لحزب الأحرار، (2) لعام، (2) لحزب المفدال، (1) لحركة تامي، ولم يشارك حزب أغودات إسرائيل في الحكومة، لكنه أيدها برلمانياً مقابل الاستجابة لشروطه.

تم نقل بعض الوزراء من وزارتهم السابقة إلى وزارت أخرى، فأصبح سيمحا أرليخ وزير الزراعة إلى جانب احتفاظه بمنصب نائب رئيس الوزراء، وتم تعيين أرئيل شارون وزيرا للدفاع، واحتفظ بمنصبه السابق كلٌ من: وزير الخارجية يتسحاق شامير، وزير المالية يورام أريدور، وزير العدل موشي نسيم، وزير الصناعة والتجارة جدعون بات، وزير التربية زفولون هامر، ووزير الصحة إليعيزر شوستاك، أما يوسف بورغ فقد أصبح وزيراً للأديان إلى جانب احتفاظه بوزارة الشرطة والداخلية.

تم تعيين مردخاي تسيبوري وزيراً للاتصالات، أما أهرون أبو حتسيرا فأصبح وزير العمل والرخاء واستيعاب المهاجرين، ويتسحاق يبرمان وزير الطاقة، واستلم دافيد ليفي وزارة البناء والإسكان، وحاييم كورفو وزارة المواصلات، أما أبراهام شرير فتولى وزارة السياحة، وأصبح يتسحاق موداعي وزير دون حقيبة، كذلك ضمت الحكومة (10) نواب للوزراء، (7) منهم يمثلون الليكود.

يتضح مما سبق أن حزب الليكود تمكن من تشكيل الحكومة الإسرائيلية عام 1981م، بعد أن قدم تنازلات للأحزاب الدينية خاصة في مجال التشريعات الدينية، والتي اصطدمت بمعارضة حزب الأحرار، فقد استغلت الأحزاب الدينية انقسام الكنيست إلى قسمين متعادلين بين حزب الليكود من جهة والمعراخ من جهة أخرى، وبالتالي زاد وزنها وقدرتها على فرض شروطها خلال المفاوضات الحكومية.

ويتضح من توزيع الوزارات بين أعضاء الائتلاف الحكومي، أنه تم وضع الوزراء ونوابهم على أساس الانتماء الحزبي، ومنهم 5 وزراء جدد و13 وزيراً كانوا أعضاء في الحكومة السابقة، ويتضح أنه في الحكومة السابقة استأثر حزب الأحرار بالوزارات الاقتصادية والاجتماعية، لكن وزيرها سيمحا أرليخ لم يستطع معالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد واتبع سياسة زادت الوضع سوءاً؛ لذلك تم في الحكومة العاشرة توزيع الوزارات الاقتصادية والاجتماعية بين حركة حيروت وحزب الأحرار.

كما يلاحظ أن حزب المفدال حاز على وزارتين رغم أن عدد أعضائه في الكنيست –6 أعضاء– لا يؤهله لذلك، واحتفظ بوزارة الداخلية ووزارة المعارف والثقافة، كذلك لم يحسِّن حزب الليكود من الوضع التمثيلي لليهود الشرقيين في الحكومة الإسرائيلية فقد تمثلوا ب 3 وزراء من أصل (18) وزيراً، وزيرين من حزب الليكود.

عانت حكومة الليكود من المشاكل الداخلية والصراعات الشخصية في كل حزب من الأحزاب المشاركة فيه، وتميزت العلاقة بين شركاء الائتلاف الحكومي بالضعيفة بسبب الضغوط التي مارستها الأحزاب الدينية على حزب الليكود أثناء المفاوضات وبعد تشكيل الحكومة، كذلك الصراعات الشخصية بين بعض الشخصيات التي طمعت باحتلال مناصب وزارية معينة.

فقد هدد حزب المفدال وأغودات إسرائيل أكثر من مرة بالانسحاب من حكومة الليكود وإقامة ائتلاف حكومي مع المعراخ العمالي؛ لأن وزير المالية أريدور قرر إنقاص 150 مليون شيكل من مخصصات المؤسسات الدينية؛ نتيجة الأزمة المالية في إسرائيل، ولأن بيغن لم ينفذ أي بند من بنود الاتفاق الحكومي، ولكن أريدور تراجع عن قراره، وتم الاتفاق مع بيغن على تحديد موعد زمني لتنفيذ بنود الاتفاق[1].

رأي بيغن أن حكومته لن تستمر لنهاية المدة القانونية، نتيجة الخلافات بين أطراف الائتلاف، فطرح موضوع تقديم موعد الانتخابات العامة في كانون أول (ديسمبر) 1981م، لكنه تراجع عن قراره بعد رفض حزب أغودات إسرائيل والمفدال القرار، وتهديدهم بحل الائتلاف، وتشكيل ائتلاف جديد مع المعراخ، يضم المفدال واغودات يسرائيل وتامي وتيلم[2].

وقد لجأت حركة حيروت خلال تهديد الأحزاب الدينية إلى ثلاث وسائل: أولاً: التهديد بانتخابات جديدة- فحزب المفدال وتامي غير مستعدين لانتخابات جديدة ممكن أن يخسرا فيها مقاعدهما؛ بسبب المشاكل الداخلية في كلٌّ منهما-، ثانياً: إجراء اتصالات مع حركتي تيلم وهتحياه؛ لتوسيع الائتلاف الحكومي، ثالثاً: الحديث عن حكومة ائتلاف وطني مع حزب العمل، وفي الخيار الثاني والثالث سيتم إعادة توزيع الحقائب الوزارية، وبالتالي تقليل نصيب الأحزاب الدينية في تلك الحقائب[3].

وقد أثرت الحرب "الإسرائيلية" الفلسطينية عام 1982م على أرض لبنان، ومجزرة صبرا وشاتيلا سلباً على العلاقات الحزبية داخل الائتلاف الحكومي خاصة بين حزبي حيروت والأحرار، وأدى رفض الحكومة تشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث، إلى استقالة وزير الطاقة يتسحاق بيرمان (حزب الأحرار)، في المقابل انضمت حركة هتحياة بأعضائها الثلاثة في الكنيست، إلى الائتلاف الحكومي في 6 تموز (يوليو) 1982م، وتم تعيين أحد أعضائها وزيراً للعلوم والتطوير[4].

وكان السبب في تغيير موقف حركة هتحياه وانضمامها إلى الحكومة عاملين، هما: قرار الحكومة بضم هضبة الجولان إلى "إسرائيل" عام 1981م، تلاها حرب لبنان عام 1982م، فرأت الحركة أن حزب

---

(1) تقرير عن: الافضليات السياسية في إسرائيل، ترجمة نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، ع 1، ص 38-39، نقلاً عن صحيفة (هارتس 27-12-1981م) .

(2) تقرير عن: الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني مع نهاية عام 1981م، ترجمة نشرت في مجلة الأرض، ع 9، ص 13، نقلاً عن صحيفة (هارتس 31-12-1981م) .

(3) تقرير عن: الوضع الداخلي في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1982، ع 3، نقلاً عن صحيفة (دافار 24-2-1982م) .

(4) شراب، ناجي: دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، ص 52-53.

الليكود عاد إلى الصواب والمسار السليم الذي تخلى عنه بتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية، فدخلت الحكومة لتكون قوة ضاغطة في دعمها ومساندتها[1].

ولكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب زادت سوءاً في "إسرائيل"، وعجزت حكومة الليكود عن معالجتها، خاصة بعد نشر توصيات لجنة كاهان، التي بحثت في مجازر صبرا وشاتيلا وطالبت بيغن بإقالة وزير الدفاع أرئيل شارون من الحكومة[2].

وتقدمت أحزاب المعارضة في مقدمتها المعراخ بمشروع حل الكنيست العاشر، وإجراء انتخابات مبكرة في 1982م، فحاز على موافقة أغلبية أعضاء الكنيست، وقرر بيغن إجراء الانتخابات للكنيست الحادية عشرة بتاريخ 22 تموز (يوليو) 1984م، وبقي في رئاسة الحكومة حتى قدم استقالته في 15 أيلول (سبتمبر) 1983م، ثم اعتزل العمل السياسي، وحل مكانه إسحاق شامير، الذي اكتفي بتشكيل حكومة أقلية بعد فشله في إقامة حكومة موسعة، في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1983م، وحصلت على ثقة (60) صوتاً[3].

يلاحظ مما سبق:

- مارست الأحزاب الدينية كل أنواع الابتزاز إزاء حزبي العمل والليكود، ووضعت مطالبها كشرط للدخول وإنجاح أي ائتلاف.
- قدم بيغن كثيراً من التنازلات للأحزاب الدينية؛ لضمان مساندتها في الائتلاف الحكومي، فزاد نفوذها وحصلت على العديد من المكاسب، إلى جانب تحقيق قوانين دينية.
- على الرغم من المطالب المتعددة للأحزاب الدينية إلا أنها لم تتقدم في القضايا الأمنية والسياسية بأية طلبات تناقضت مع عقيدة بيغن ومنهجه سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، وبذلك يكون بيغن قد جمع بين طرفي المعادلة الهادفة إلى السيطرة على الحكم من خلال التطرف في الوسطين الديني والسياسي.
- كان حزب المفدال أكثر الأحزاب الدينية نشاطاً على صعيد السياستين الخارجية والأمنية، أما حزبا أغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل فقد ركزا نشاطهما واهتمامهما على الشؤون الدينية من مواقع أكثر تعصباً وتمسكاً بنصوص الديانة اليهودية.

---

(1) بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 178.

(2) Cabinet communique on the massacre at the Sabra and Shatilla camps- 19 September 1982. .Israel ministry of foreign affairs .

(3) تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 295. السعدي، غازي: الأحزاب والحكم ص 300.

الخاتمـة

يعد حزب الليكود من الأحزاب السياسية الرئيسة في "إسرائيل"، شاركت المؤسسات الرسمية في رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي، للحفاظ على الدولة اليهودية واستمرارها، وفي ختام الدراسة ومن العرض السابق لحزب الليكود فترة قيادة مناحيم بيغن في الفترة مابين عامي (1973-1983م)، توصلت الدراسة لنتائج عدة أهمها:

أولاً: النتائج:

- ترجع الجذور الفكرية لحزب الليكود لفلاديمير جابوتنسكي، والذي كانت حركته القومية الليبرالية (بيتار) المعارض الرئيسي لحزب ماباي الاشتراكي بزعامة ديفيد بن غوريون.
- تكوَّن حزب الليكود من تحالف عدة كتل سياسية، اختلفت عن بعضها في أساسها وجذورها، واتفقت في برنامجها الانتخابي، حيث حملت أفكاراً سياسية واحدة، ودخلت الانتخابات في قائمة مشتركة، تم الاتفاق عليها داخلياً فيما بينها.
- كان عدد كتل الليكود يزيد وينقص؛ تبعاً للظروف السياسية في "إسرائيل"، ونتيجة تطور العلاقات الداخلية في كل كتلة، لذلك كان تشكيل الليكود نتاجاً لعملية التوحيد والانشقاق في "الأحزاب الإسرائيلية"، وبقيت كتله محافظة على أطرها التنظيمية المستقلة، وأهمها: حركة حيروت- وحزب الأحرار - وحزب المركز الحر- والقائمة الرسمية "رافي"- وحركة العمل الرسمية "لعام"- كتلة أحدوت- وكتلة ياعد- وحركة سلامة صهيون.
- تعرض حزب الليكود منذ تشكيله لهزات سياسية عنيفة تمحورت حول: خطه السياسي بشكل عام، ومواقفه من مسألة التسوية السياسية، ومستقبل الضفة الغربية بشكل خاص، وتجاوزت تلك الهزات الأطر التنظيمية للحزب، وعكست نفسها داخل الأحزاب والقوى التي تشكل منها، سعياً لتكوين موقف موحد لتلك القوى من القضايا السياسية العامة، التي طرحت نفسها بوضوح على كل قوة سياسية مؤهلة لتسلم الحكم في "إسرائيل".
- طرح حزب الليكود مجموعة مشاريع سياسية لتحديد مستقبل الأراضي المحتلة، أجمعت تلك المشاريع على رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م، ورفض إقامة دولة فلسطينية وعودة اللاجئين وإصرارها على بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية كمدينة موحدة وعاصمة أبدية، كما يتضح رفضها للتفاوض مع (م. ت. ف) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وطرحت فكرة التفاوض مع النظام الأردني كبديل عن المنظمة، وهو ما عرف بالخيار الأردني، وتباينت المواقف داخل الحزب من تلك المشاريع، وكان أهمها مشروع الحكم الذاتي.
- تمثل موقف حزب الليكود بشان الصراع العربي "الإسرائيلي" في "سيادة إسرائيلية" كاملة تضم فلسطين وشرق الأردن، "أرض إسرائيل" "للشعب اليهودي"، والقدس الموحدة عاصمة أبدية لشعب إسرائيل.

- اعتبر حزب الليكود أن حق اليهود في فلسطين مستمد من الله والتاريخ، وأن اعتراف الدول والأمم بهذا الحق لا يزيده شيئاً من الشرعية، وإن كان سعيها لتحصل على تأييد الشعوب والدول، لأنها ترى في ذلك يمدها قوة وليس يكسبها حقاً أو شرعية.
- رفض حزب الليكود سحب السيادة اليهودية عن أي مساحة تم احتلالها عام 1967م، واستعد للتفاوض حول كيفية الإبقاء على "السيادة الإسرائيلية" على الأرض المحتلة، وليس حول كيفية سحبها أو التنازل عنها.
- رغم أن حزب الليكود عارض الانسحاب من أراضي احتلتها إسرائيل خلال حروبها مع الدول العربية، ونادى بإقامة المستوطنات في تلك الأراضي، فقد حدث في عهده أهم الانسحابات "الإسرائيلية" من الأراضي المحتلة، حيث تم الانسحاب من سيناء بموجب اتفاقية كامب ديفيد.
- رفض حزب الليكود إقامة دولة فلسطينية مستقلة بسبب اعتقاده أنها مخالفة لتعاليم التوراة ولاعتبارات عديدة؛ دينية وأمنية واقتصادية إلى جانب الإستراتيجية والديموغرافية.
- أنكر حزب الليكود وجود الشعب الفلسطيني وبالتالي لا يوجد من يمثله، وظهرت تصوراته السياسية لمستقبل القضية الفلسطينية منذ أن تسلم الحكم، في خطة الحكم الذاتي الإداري التي طرحها بيغن في كانون الأول عام 1977م، واتفاقيات كامب ديفيد في مصر عام 1978م، ففي الحالتين رفض مبدأ قومية الشعب الفلسطيني ومسخت هويته إلى مستوى أقلية سكانية ضمن سيادة قومية أخرى.
- تشكل "المجتمع الإسرائيلي" من هجرة اليهود إلى فلسطين وبناء كيان اجتماعي وسياسي لم يقم على تقاليد وثقافة راسخة، بل ارتبط بمؤسسي الدولة الذين كانوا يعدون لبناء مجتمع جديد من تقاليد البلاد التي هاجروا منها.
- وقف حزب الليكود على أرضية اجتماعية مثلت البرجوازية اليهودية الغربية، ذات الطبيعة الرأسمالية.
- حظي حزب الليكود بثقة اليهود الشرقيين بعد فشل حزب العمل الحاكم في ذلك؛ نظراً لاستعلائه وتضخم شعوره برسالة التمدن والحضارة الغربية.
- اعتبرت المشكلة الإثنية التي نشأت في "إسرائيل" بين اليهود الغربيون أو الأشكناز، واليهود الشرقيون، مشكلة بين من يمتلك السلطة ومن لا يمتلكها، أو المشكلة بين الأغنياء والفقراء نظراً لأن "المجتمع الإسرائيلي" الذي استوعب اليهود الشرقيون كان مجتمعاً أشكنازيا ذا ثقافة غربية.
- كانت الحركة الصهيونية بحاجة إلى الدين اليهودي كوسيلة للترويج لأسطورة "الأمة اليهودية"، وكعامل روحي تستغله لأغراضها في تجنيد اليهود والهجرة والاستيطان في فلسطين تحت شعارات خادعة مثل أرض الميعاد والعودة إلى فلسطين.
- رجعت أهمية الأحزاب الدينية باعتبارها أساس الوجود اليهودي في "إسرائيل"، وبعث القومية اليهودية، وظهر دورها في "الكيان الإسرائيلي" في مدى قدرتها على التحكم في السياسات الحكومية الداخلية، مما جعل صانعي القرارات السياسية الداخلية أو الخارجية يستشيرونهم.

- كان لانضمام العميد أرئيل شارون إلى كتلة غاحل عام (1973م) تأثير كبير على نتائج الانتخابات في الفترة مابين عامي (1973-1981م)، حيث عمل على ضم معظم أحزاب اليمين في ائتلاف يميني واسع، ليكون منافساً للائتلاف اليساري المعراخ العمالي.
- شملت قوائم مرشحي حزب الليكود ممثلين عن جميع شرائح "المجتمع الإسرائيلي" من معلمين ومدراء وصناع ومزارعين وغيرهم، كذلك ضمت جميع الفئات العمرية، وإن كان يلاحظ بدء اختفاء الأعضاء كبار السن من القائمة الذين أفسحوا المجال لجيل الشباب للوصول إلى المراكز القيادية في حزب الليكود.
- حاول حزب الليكود التقرب من اليهود الشرقيون؛ طمعاً في كسب أصواتهم، وحاول تحسين تمثيلهم بين الأعضاء المرشحين للانتخابات فيلاحظ وجود من 8-9 أعضاء وإن كانت تلك النسبة قليلة جداً مقارنة مع عدد ممثلي الأشكناز.
- إن نتائج انتخابات الكنيست في دوراتها الثلاث (1973-1977-1983م) أكدت بأن الأصل الطائفي هو أحد العوامل المؤثرة على سلوك الناخب، فقد كانت نسبة تصويت أبناء الطوائف الشرقية لحزب الليكود مرتفعة جداً بحيث عاد فوزه بالأساس لتأييد تلك الطوائف
- على الرغم من المطالب المتعددة للأحزاب الدينية إلا أنها لم تتقدم في القضايا الأمنية والسياسية بأية طلبات تناقضت مع عقيدة بيغن ومنهجه سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، وبذلك يكون بيغن قد جمع بين طرفي المعادلة الهادفة إلى السيطرة على الحكم من خلال التطرف في الوسطين الديني والسياسي.

ثانياً: التوصيات:

- إنشاء قسم لأرشيف الوثائق الفلسطينية والعربية والأجنبية المتعلقة بالشؤون الإسرائيلية في المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية.
- زيادة اهتمام المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية بتوفير المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية التي تناولت الشؤون الإسرائيلية.
- أن تهتم مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية بالشؤون الإسرائيلية.
- أن تقيم الجامعة الإسلامية مركز بحث مستقل خاص بالشؤون الإسرائيلية.
- أن تعمل الجهات المعنية بتوفير أكبر قدر من المصادر والمراجع العبرية والإنجليزية حول الشؤون الإسرائيلية.
- أن تعمل مراكز البحث على ترجمة أهم الكتب الخاصة في الشؤون الإسرائيلية وطباعتها ونشرها.
- العمل على نشر الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة بالشؤون الإسرائيلية وتعميها على الجامعات المحلية والعربية والعالمية ومراكز الدراسات العلمية.

قائمة الملاحق

(ملحق 1)

حزب الليكود

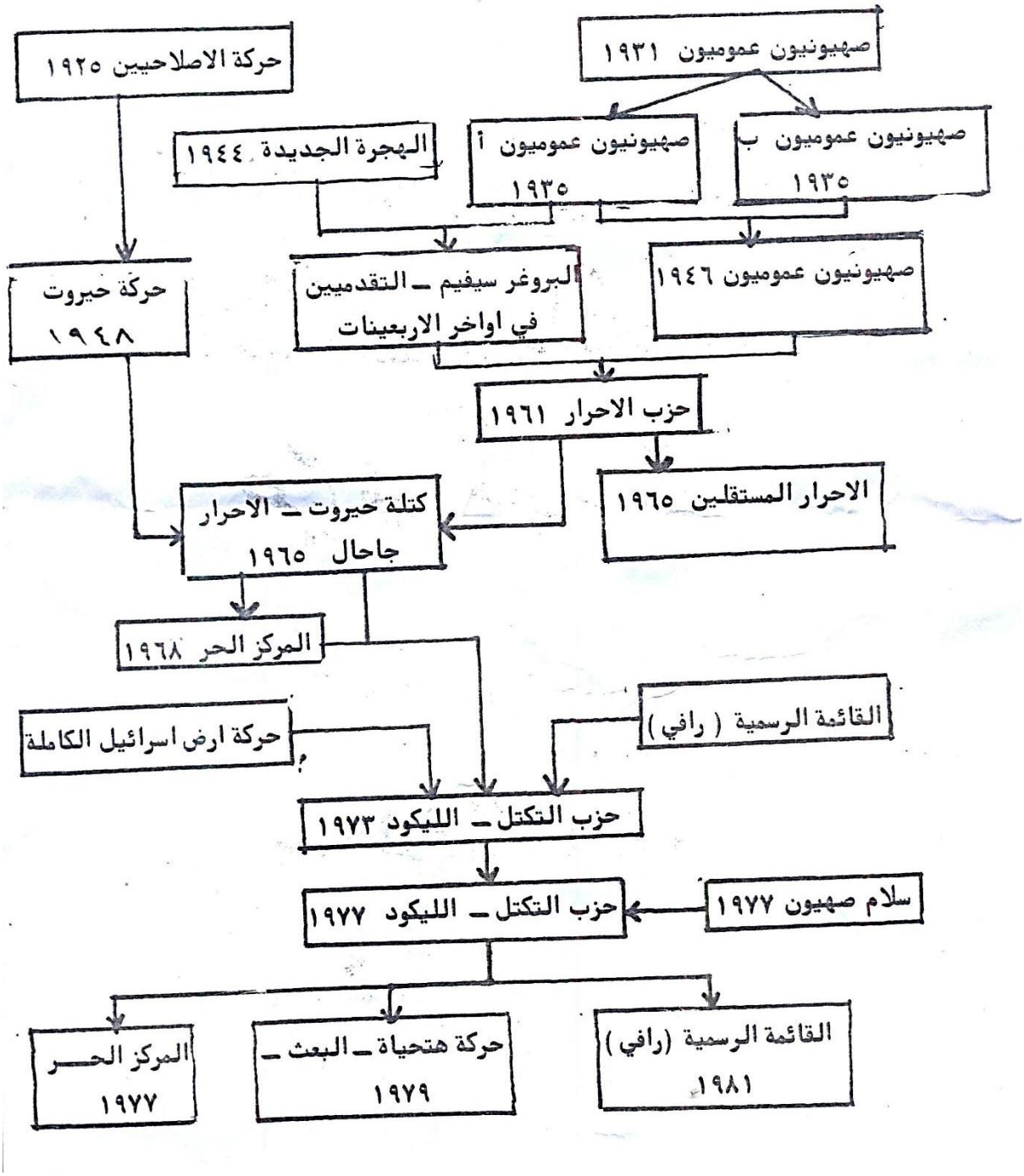

المصدر: بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب في إسرائيل، ص144

(ملحق 2)

موقف أعضاء حزب الليكود في الكنيست من اتفاقيات كامب ديفيد

اسم العضو	الحزب	مع/ ضد
مناحيم بيغن	حيروت	مع
سميحا أرليخ	الأحرار	مع
يغال هوروفيتس	القائمة الرسمية	امتنع
عيزر وايزمن	حيروت	مع
موشي نسيم	الأحرار	مع
يتسحاق شامير	حيروت	امتنع
جدعون بات	الأحرار	مع
موشيه ارنس	حيروت	ضد
يحزقيل فلومين	الأحرار	مع
أليعيزر شوستاك	المركز الحر	مع
دافيد ليفي	حيروت	مع
ابراهام سريد	الأحرار	مع
يورم اريدور	حيروت	امتنع
بيسح جروبير	الأحرار	مع
موشي شامير	حركة أرض إسرائيل الكاملة	امتنع
هيلل زايدل	أحدوت	مع
جيئولا كوهين	حيروت	ضد
يتسحاق مودعي	الأحرار	مع
1- حاييم كورفو	حيروت	مع
ابراهام كاتس	الأحرار	مع
يجال كوهين – اورجاد	حيروت	ضد
ايتان ليفني	حيروت	امتنع
شموئيل راختمان	الأحرار	مع
يجال كوهين	قائمة رسمية	ضد
يتسحاق بيرمن	الأحرار	مع

اسم العضو	الحزب	مع/ ضد
مردخاي تسيبوري	حيروت	مع
دوف شيلانسكي	حيروت	ضد
امنون ليون	القائمة الرسمية	امتنع
يوسف روم	حيروت	ضد
جوستيف بديان	الأحرار	مع
ايهود اولمرت	المركز الحر	ضد
موشي كتساف	حيروت	مع
روني ميلو	حيروت	مع
سارة دورون	الأحرار	مع
ميخال ديكل	حيروت	امتنع
زلمان شوفال	قائمة الرسمية	امتنع
مائير كوهين	حيروت	مع
موشيه مرون	الأحرار	مع
أمل نصر الدين	حيروت	مع
يتسحاق بيرتس	القائمة الرسمية	مع
يوسف تامير	الأحرار	
حاييم كوفمان	حيروت	مع
مناحيم سبيدور	الأحرار	مع
ارائيل شارون	حيروت	مع
يسحاق يتسحاقي	حيروت	مع[1]

(1) وثيقة محاضر الكنيست، مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد، ص155–160. نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، ص 97 (عبري) .

(ملحق 3)

مرشحو حركة حيروت في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م.

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
مناحيم بيغن	الأول	الأول
يوحنان بدر	الثاني	الثالث
بنيامين هيلفي	الثالث	الخامس
حاييم لنداو	الرابع	العاشر
يوسف كارفرمن	الخامس	12
مناحيم يديد	السادس	14
يورم اريدور	السابع	18
حاييم كورفو	الثامن	19
تسيون بن كيشت	التاسع	22
دافيد ليفي	العاشر	24
ايتان ليفني	الحادي عشر	26
مائير كوهين	الثاني عشر	30
موشيه ارنس	الثالث عشر	32
متتيتياهو دروبلس	الرابع عشر	33
جيئولا كوهين	الخامس عشر	35[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 4)

مرشحو حركة حيروت في انتخابات الكنيست التاسعة 1977م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة النسبة للحزب
مناحيم بيغن	الأول	الأول
عيزر وايزمان	الثاني	الرابع
موشي ارنس	الثالث	الثامن
دافيد ليفي	الرابع	الحادي عشر
يورم اريدور	الخامس	13
جيئولا كوهين	السادس	17
حاييم كورفو	السابع	19
يجال كوهين – اورجاد	الثامن	21
ايتان ليفني	التاسع	22
مردخاي تسيبوري	10	26
دوفسيلنسكي	11	27
يوسف ربينوفيتش	12	29
موشي كتساف	13	32
روني ميلو	14	33
ميخال ديكل	15	35
مئير كوهين	16	37
أمل نصر الدين	17	39
حاييم كوفمان	18	42
دافيد شيترن	19	44[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 5)

مرشحو حركة حيروت في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة النسبة للحزب
مناحيم بيغن	الأول	الأول
دافيد ليفي	الثاني	الثالث
يعقوف مريدور	الثالث	الخامس
يورم اريدور	الرابع	العاشر
أرئيل شارون	الخامس	12
موشي ارنس	السادس	14
دوف شيلنسكي	السابع	16
حاييم كورفو	الثامن	19
مردخاي سفوري	التاسع	20
الياهو بن اليعازر	العاشر	22
روني ميلوا	11	24
موشي كتساف	12	25
ميخال ديكل	13	27
حاييم كوفمان	14	29
دافيد مجن	15	30
أمل نصر الدين	16	33
يوسف روم	17	34
مريم جلزر	18	35
يغال كوهين– اورجاد	19	39
مئير كوهين	20	40
مئير شتريت	21	41
ايتان ليفني	22	43
بني شليطا	23	44
ميخالرايسر	24	45
عكيفا نوف	25	48[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 228،290،320،381 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26–28–148–233–234–237–244–251–255–265–268–276–277–281–283–284–285–287–317–320–324–347–362–364–366–377–382–393–457–806–508–521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115– 429–105–125–223–430.

(ملحق 6)

مرشحو حزب الأحرار في انتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
إليميلخ ريملط	الأول	الثاني
سيمحا أرليخ	الثاني	الرابع
اريك شارون	الثالث	السادس
زلمان ابراموف	الرابع	13
جدعون بات	الخامس	17
موشيه نيسم	السادس	19
يتسحاق مودعي	السابع	21
يحزقيل فلومين	الثامن	23
بيسح جروفر	التاسع	25
ابراهام كاتس	العاشر	31
يديديا باري	الحادي عشر	34
ليئون دتسيان	الثاني عشر	39[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 7)

مرشحو حزب الأحرار في انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
سيمحا أرليخ	الأول	الثاني
موشي نسيم	الثاني	الخامس
جدعون بت	الثالث	السابع
يحزقيل فلومين	الرابع	التاسع
ابراهام سريد	الخامس	12
بيسح جروفير	السادس	14
يتسحاق مودعي	السابع	18
ابراهام كاتس	الثامن	20
شموئيل راختمان	التاسع	23
يتسحاق بيرمن	العاشر	25
جوستيف بديان	11	30
سارة دورون	12	34
موشيه مرون	13	38
يوسف تمير	14	41
مناحيم سبيدور	15	43[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 8)

مرشحو حزب الأحرار في انتخابات الكنيست العاشرة 1981م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
سيمحا أرليخ	1	الثاني
موشي نيسم	2	الرابع
يتسحاق مودعي	3	السادس
جدعون بت	4	التاسع
يتسحاق برمان	5	11
بيسح جروفر	6	13
مناحيم سبيدور	7	15
ابراهام سريد	8	17
دافيد شيفمان	9	21
بنحاس جولدشتاين	10	23
دان تيخون	11	28
سارة دورون	12	31
درور زجرمان	13	32
اليعزر كولس	14	36
تسفي رنر	15	38
يهودا بيرح	16	42
بني شليطا	17	44
يتسحاق زيجر	18	46 [1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) **(عبري)**. منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 9)

مرشحو القائمة الرسمية لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
يجال هورفيتش	الأول	7
زلمان شوفال	الثاني	15
أمنون ليفي	الثالث	28
يتسحاق بيرتس	الرابع	37
يغآل كوهين	الخامس	40[1]

(ملحق 10)

مرشحو المركز حر لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
يوسف تامير	الأول	11
اليعيزر شوستاك	الثاني	16
عكيفا نوف	الثالث	29
أيهود اولمرت	الرابع	36[2]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(2) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق11)

مرشحو حركة أرض إسرائيل الكاملة لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسب للحزب
موشي تمير	الأول	8
أبراهام يافا	الثاني	9
يتسحاق شامير	الثالث	27
أبراهام شخترمن	الرابع	38[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp). المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 12)

مرشحو حركة لعام لانتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م:

الاسم	الحزب	مرتبة للحزب	المرتبة للعام	المرتبة للحزب
يغال هوروفيتش	قائمة رسمية	الأول	الأول	الثالث
يتسحاق شمير	ارض إسرائيل	الأول	الثاني	السادس
أليعيزر شوستاك	مركز حر	الأول	الثالث	العاشر
موشي شامير	ارض إسرائيل	الثاني	الرابع	15
يغال كوهين	قائمة رسمية	الثاني	الخامس	24
أمنون ليون	قائمة رسمية	الثالث	السادس	28
أهود اولمرت	مركز حر	الثاني	السابع	31
زلمان شوفال	قائمة رسمية	الرابع	الثامن	36
يتسحاق بيرتس	قائمة رسمية	الخامس	التاسع	40[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 13)

مرشحو حركة لعام لانتخابات الكنيست العاشرة عام 1981م:

الاسم	الحزب	مرتبة للحزب	المرتبة للعام	المرتبة للحزب
يتسحاق شامير	أرض إسرائيل	الأول	الأول	السابع
اليعازر شوستاك	مركز حر	الأول	الثاني	الثامن
يجال كوهين	قائمة رسمية	الأول	الثالث	18
أيهود اولمرت	مركز حر	الثاني	الرابع	26
أمنون لين	قائمة	الثاني	الخامس	37
يتسحاق بيرس	قائمة رسمية	الثالث	السادس	47[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 14)

مرشحو حزب أحدوت لانتخابات الكنيست التاسعة عام 1977م:

الاسم	المرتبة بالنسبة للحزب	المرتبة بالنسبة للحزب
هليل زايدل	الأول	16[1]

(ملحق 15)

التوزيع العمري والطائفي لأعضاء حزب الليكود في الكنيست في انتخابات 1973م:

الاسم	مكان الولادة	تاريخ الولادة	العمر
مناحيم بيغن	روسيا	1913/8/16م	60
شمعون ريملط	غيلستيا	1907/11/1م	66
يوحنان بدر	بولندا	1901/8/19م	72
سميحا أرليخ	بولندا	1915م	58
بنيامين هيلفي	ألمانيا	1910م	63
أرئيل شارون	فلسطين المحتلة	1928/2/26م	46
يغال هوروفيتس	فلسطين المحتلة	1918م	55
موشي شامير	فلسطين المحتلة	1921/9/15م	52
أبراهام يافا	فلسطين المحتلة	1913/10/25م	60
حاييم لنداو	بولندا	1916/9/1م	57
يوسف تامير	أوكرانيا	1915/3/5م	58
يوسف كارفرمن	فلسطين المحتلة	1926م	47
زلمان ابراموف	روسيا	1908/5/6م	65
مناحيم يديد	سوريا	1918/1/15م	56
زلمان شوفال	دانزيغ الحرة	1930/4/28م	43
أليعيزر شوستاك	بولندا	1911/12/16م	62

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) .

الاسم	مكان الولادة	تاريخ الولادة	العمر
جدعون بات	فلسطين المحتلة	1933/2/22م	40
يورم اريدور	فلسطين المحتلة	1933/10/24م	40
موشيه نيسم	فلسطين المحتلة	1935/4/10م	38
2- حاييم كورفو	فلسطين المحتلة	1921/1/6م	52
يتسحاق مودعي	فلسطين المحتلة	1926/1/17م	47
تسيون بن كيشت	المغرب	1937/12/21م	36
سيمحا فلومين	فلسطين المحتلة	1935/8/2م	38
دافيد ليفي	المغرب	1937/12/21م	36
بيسح جروفر	فلسطين المحتلة	1924/8/21م	49
ايتان ليفني	بولندا	1919م	54
يتسحاق شامير	بولندا	1915/10/22م	58
أمنون ليفي	فلسطين المحتلة	1924/3/20م	49
عكيفا نوف	فلسطين المحتلة	1936/12/2	37
مائير كوهين	فلسطين المحتلة	1926/2/18م	47
ابراهام كاتس	فلسطين المحتلة	1931م	42
موشيه ارنس	لتوانيا	1925/12/27م	48
متتيتياهو دروبلس	بولندا	1934/4/20م	39
يديديا باري	ألمانيا	1931/1/30م	42
جيئولا كوهين	فلسطين المحتلة	1925/12/25م	48
أيهود اولمرت	فلسطين المحتلة	1945/9/30م	28
يتسحاق بيرتس	المغرب	1936/6/3م	37
أبراهام شخترمن	روسيا	1910م	63[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري). كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

الاسم	مكان الولادة	تاريخ الولادة	العمر
ليئون دتسيان	بولندا	1911/11/17م	62
يغآل كوهين	فلسطين المحتلة	1928م	45[1]

(ملحق 16)

التوزيع العمري والطائفي لأعضاء الليكود في الكنيست في انتخابات 1977م:

الاسم	مكان الولادة	تاريخ الولادة	العمر
مناحيم بيغن	روسيا	1913/8/16م	64
سميحا أرليخ	بولندا	1915م	62
يغال هوروفيتس	فلسطين المحتلة	1918م	59
عيزر وايزمن	فلسطين المحتلة	1924/6/15م	53
موشي نسيم	فلسطين المحتلة	1935/4/10م	42
يتسحاق شامير	بولندا	1915/10/22م	62
جدعون بات	فلسطين المحتلة	1933/2/22م	44
موشيه ارنس	لتوانيا	1925/12/27م	52
يحزقيل فلومين	فلسطين المحتلة	1935/8/2م	42
أليعيزر شوستاك	بولندا	1911/12/16م	66
دافيد ليفي	المغرب	1937/12/21م	40
ابراهام سريد	فلسطين المحتلة	1932/12/23م	45
يورم اريدور	فلسطين المحتلة	1933/10/24م	44
بيسخ جروبير	فلسطين المحتلة	1924/8/21م	53
موشي شامير	فلسطين المحتلة	1921/9/15م	56
هيلل زايدل	بولندا	1920/10/9م	57

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري). كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

الاسم	مكان الولادة	تاريخ الولادة	العمر
جيئولا كوهين	فلسطين المحتلة	1925/12/25م	52
يتسحاق مودعي	فلسطين المحتلة	1926/1/17م	51
3- حاييم كورفو	فلسطين المحتلة	1921/1/6م	56
ابراهام كاتس	فلسطين المحتلة	1931م	46
يجال كوهين – اورجاد	فلسطين المحتلة	1937/8/30م	40
ايتان ليفني	بولندا	1919م	58
شموئيل راختمان	فلسطين المحتلة	1924م	53
يجال كوهين	فلسطين المحتلة	1928م	50
يتسحاق بيرمن	أوكرانيا	1913/6/3م	64
مردخاي تسيبوري	فلسطين المحتلة	1924/9/15م	53
دوف شيلانسكي	لتوانيا	1924/3/21م	53
امنون ليون	فلسطين المحتلة	1924/3/20م	53
يوسف روم	بولندا	1932/9/2م	45
جوستيف بديان	رومانيا	1925/12/12م	52
ايهود اولمرت	فلسطين المحتلة	1945/9/30م	32
موشي كتساف	إيران	1945/12/5م	32
روني ميلو	فلسطين المحتلة	1949/11/26م	28
سارة دورون	لتوانيا	1922/5/20م	55
ميخال ديكل	بولندا	1920/8/1م	57
زلمان شوفال	دانزيغ الحرة	1930/4/28م	47
مائير كوهين	فلسطين المحتلة	1926/2/18م	51
موشيه مرون	ألمانيا	1926/3/22م	51
أمل نصر الدين	فلسطين المحتلة	1928/7/31م	49
يتسحاق بيرتس	المغرب	1936/6/3م	41
يوسف تامير	أوكرانيا	1915/3/5م	62
حاييم كوفمان	فلسطين المحتلة	1934/12/12م	43
مناحيم سبيدور	روسيا	1917/8/20م	60

الاسم	مكان الولادة	تاريخ الولادة	العمر
دافيد شيترن	بولندا	1910/3/29م	67[1]

(ملحق 17)

التوزيع العمري والطائفي لأعضاء الليكود في الكنيست في انتخابات 1981م:

الاسم	مكان الولادة	الاسم	مكان الولادة
مناحيم بيغن	روسيا	1913/8/16م	68
سميحا أرليخ	بولندا	1915م	66
دافيد ليفي	المغرب	1937/12/21م	44
موشي نسيم	فلسطين المحتلة	1935/4/10م	46
يعقوف مريدور	بولندا	1913/9/29م	68
يتسحاق مودعي	فلسطين المحتلة	1926/1/17م	55
يتسحاق شامير	بولندا	1915/10/22م	66
أليعيزر شوستاك	بولندا	1911/12/16م	70
جدعون بات	فلسطين المحتلة	1933/2/22م	48
يورم اريدور	فلسطين المحتلة	1933/10/24م	48
يتسحاق بيرمن	أوكرانيا	1913/6/3م	68
أرئيل شارون	فلسطين المحتلة	1928/2/26م	53
بيسخ جروبير	فلسطين المحتلة	1924/8/21م	57
موشيه ارنس	لتوانيا	1925/12/27م	56
مناحيم سبيدور	روسيا	1917/8/20م	64

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

الاسم	مكان الولادة	الاسم	مكان الولادة
دوف شيلانسكي	لتوانيا	1924/3/21م	57
ابراهام سريد	فلسطين المحتلة	1932/12/23م	49
يجال كوهين	فلسطين المحتلة	1928م	53
4- حاييم كورفو	فلسطين المحتلة	1921/1/6م	60
مردخاي تسيبوري	فلسطين المحتلة	1924/9/15م	57
دافيد شيفمان	بولندا	1923/4/14م	58
الياهو بن اليعزر	بولندا	1932/8/2م	49
بنحاس جولدشتاين	فلسطين المحتلة	1939/8/26م	42
روني ميلو	فلسطين المحتلة	1949/11/26م	32
موشي كتساف	إيران	1945/12/5م	36
ايهود اولمرت	فلسطين المحتلة	1945/9/30م	36
ميخال ديكسل	بولندا	1920/8/1م	61
دان تيخون	فلسطين المحتلة	1937/1/5م	44
5- حاييم كورفو	فلسطين المحتلة	1921/1/6م	60
دافيد مجن	المغرب	1945/9/4م	36
سارة دورون	لتوانيا	1922/5/20م	59
درور زجرمان	فلسطين المحتلة	1948/5/15م	33
أمل نصر الدين	فلسطين المحتلة	1928/7/31م	53
يوسف روم	بولندا	1932/9/2م	49
ميريام غلازر	اليمن	1929/8/11م	52
اليعزر كولس	روسيا	1944/4/29م	37
امنون ليون	فلسطين المحتلة	1924/3/20م	57
تسفي رنر	بولندا	1910م	71
يجال كوهين- اورجاد	فلسطين المحتلة	1937/8/30م	44
مائير كوهين	فلسطين المحتلة	1926/2/18م	55
مئير شتريت	المغرب	1948/10/10م	33
يهودا بيرح	فلسطين المحتلة	1924/1/11م	57
ايتان ليفني	بولندا	1919م	62
بني شليطا	فلسطين المحتلة	1934/11/13م	47

الاسم	مكان الولادة	الاسم	مكان الولادة
ميخال رايسر	فلسطين المحتلة	1946/4/26م	35
يتسحاق زيجر	فلسطين المحتلة	1936/2/22م	45
يتسحاق بيرتس	المغرب	1936/6/3م	45
عكيفا نوف	فلسطين المحتلة	1936/12/2	45[1]

(ملحق 18)

توزيع مرشحي حزب الليكود حسب المؤهل العلمي لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

الاسم	التعليم
مناحيم بيغن	بكالوريوس حقوق من جامعة وارسو.
شمعون ريملط	بكالوريوس ودكتوراه في الفلسفة من جامعة فينا، وحصل على شهادة ترسيم للحاخامية.
يوحنان بدر	بكالوريوس حقوق من الجامعة الباغالونية في كراكوف، وشهادة الماجستير في المحاماة، والدكتورة في الحقوق.
سميحا أرليخ	تخرج من معهد التجارة في تل أبيب.
بنيامين هيلفي	دكتوراه في الحقوق من جامعة برلين وحصل على شهادة محاماة.
أرئيل شارون	بكالوريوس في الحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
يغال هوروفيتس	درس الثانوية في قرية نهلال العمالية.
موشي شامير	الثانوية (جيمناسيا) "هرتسليا" في تل أبيب.
أبراهام يافا	تعلم في المدرسة الزراعية "مِيكْفِه يِسْرَائِيل".
حاييم لنداو	درس في كلية الهندسة في معهد العلوم التطبيقية (التخنيون) في حيفا.
يوسف تامير	خريج معهد الحقوق والاقتصاد في تل أبيب.

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 228،290،320،381 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 125-105-429-223-430.

يوسف كارفرمن	تعلم في المدرسة الثانوية (جيمناسيا) "هرتسليا" وكذلك تعلم موضوع الحقوق، وتعلم موضوعي إدارة الأعمال والتشجير.
زلمان ابراموف	درس تاريخ وقانون في جامعة ويسترن ريزيرف في كليفلاند في الولايات المتحدة، وحصل على الدكتوراه في الحقوق.
مناحيم يديد	درس في معهد ديني يهودي (مئيبة).
زلمان شوفال	حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة كليفورنيا. حصل على شهادة الماجستير من معهد الدراسات الدولية التابع لجامعة جنيف. حصل على شهادة دكتوراه في موضوع العلاقات الدولية.
أليعيزر شوستين	تعلم في معهد ديني وفي الجامعة العبرية .
جدعون بات	حصل على البكالوريوس في موضوع الاقتصاد من جامعة نيويورك.
يورم اريدور	درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، حصل على شهادة المحاماة.
موشيه نيسم	حمل شهادة الماجستير في الحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
6- حايمكورفو	تعلم في معهد لدراسة التوراة ("تلمود توراه") "ميئا شعاريم" (وهي حارة دينية في القدس) وفي المعهد الديني اليهودي في الخليل.
يتسحاق مودعي	درس في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا. كذلك تعلم موضوع الحقوق في فرع الجامعة العبرية في تل أبيب و موضوعي الاقتصاد والحقوق في معهد الاقتصاد في لندن حصل على شهادة المحاماة.
تسيون بن كيشت	حمل شهادة الثانوية.
سيمحا فلومين	تعلم في معهد التجارة في تل أبيب.
دافيد ليفي	حمل شهادة الثانوية.
بيسح جروفر	حمل شهادة الابتدائية.
ايتان ليفني	تعلم في "تحكموني" وفي مدرسة التجارة "سفرا" في تل أبيب.
يتسحاق شامير	حمل شهادة الثانوية.
امنون ليفي	درس الحقوق في الجامعة العبرية في تل أبيب. حصل على شهادة المحاماة.
عكيفا نوف	درس العلاقات الدولية ، الشرق الأوسط والحقوق في الجامعة العبرية، كذلك تعلم في معهد الدراسات الاجتماعية في هاغ وحصل على شهادة المحاماة.
مائير كوهين	درس في معهد القضاء والاقتصاد في تل أبيب.

	حصل على شهادة المحاماة.
ابراهام كاتس	درس الأدب، الاقتصاد والجغرافيا في الجامعة العبرية. حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير. حصل على شهادة التدريس في المدارس الابتدائية
موشيه ارنس	درس الهندسة في المعهد التكنولوجي لماساتشوسيتس (الولايات المتحدة)، وهندسة الطيران في المعهد التكنولوجي في كليفورنيا
متتيتياهودروبلس	تعلم في المدرسة الثانوية في بوئنس أيرس في الأرجنتين
يديديا باري	تعلم موضوع الحقوق في جامعة تل أبيب. حصل على شهادة المحاماة.
جيئولا كوهين	درست في الكلية لإعداد المعلمين ومروضات الأطفال. كذلك تعلمت مواضيع الدراسات اليهودية والأدبية، الفلسفة، الأدب والتوراة في الجامعة العبرية. حملت شهادة الماجستير.
ايهود اولمرت	حمل شهادة البكالوريوس في مواضيع علم النفس، الفلسفة والحقوق من الجامعة العبرية في القدس
يتسحاق بيرتس	تعلم في المدرسة الزراعية في "ميكفه يسرائيل." دورات تكميلية في جامعة بار إيلان.
ابراهام شخترمن	حمل شهادة البكالوريوس في موضوع الهندسة المدنية. في جامعة غينت في بلجيكا.
ليئون دتسيان	حصل على شهادة المحاماة.
يجال كوهين	تعلم لمدة سنتين في الجامعة العبرية في القدس. [1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW.YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**). منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 19)

توزيع مرشحي الحزب حسب المؤهل العلمي عام 1977م

مناحيم بيغن	بكالوريوس حقوق من جامعة وارسو.
سميحا أرليخ	تخرج من معهد التجارة في تل أبيب.
يغال هوروفيتس	درس الثانوية في قرية نهلال العمالية.
عيزر وايزمن	درس الطيران في بريطانيا
موشي نسيم	حمل شهادة الماجستير في موضوع الحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
يتسحاق شامير	حمل شهادة الثانوية.
جدعون بات	درس البكالوريوس في موضوع الاقتصاد من جامعة نيويورك.
موشي ارنس	درس الهندسة في المعهد التكنولوجي لماساتشوسيتس (الولايات المتحدة)، هندسة الطيران في المعهد التكنولوجي في كليفورنيا.
يحزقيل فلومين	درس الحقوق والاقتصاد في جامعة تل أبيب وفي معهد الحقوق والاقتصاد.
أليعيزر شوستين	تعلم في معهد ديني وفي الجامعة العبرية .
دافيد ليفي	حامل شهادة الثانوية.
ابراهام سريد	درس الحقوق في الجامعة العبرية، حصل على شهادة المحاماة.
يورم اريدور	درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، حصل على شهادة المحاماة.
بيسح جروبير	تعلم في مدرسة ابتدائية.
موشي شمير	درس الثانوية (جيمناسيا) "هرتسليا" في تل أبيب.
هيلل زايدل	تعلم في "الحِيدِر" (وهو شبيه بالكتاب)، في المعهد الديني في فيلنا وفي معهد الاقتصاد هناك
جيئولا كوهين	درست في الكلية لإعداد المعلمين ومروضات الأطفال، كذلك تعلمت مواضيع الدراسات اليهودية والأدبية، الفلسفة، الأدب والتوراة في الجامعة العبرية. حملت شهادة الماجستير.
يتسحاق مودعي	درس في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا. كذلك تعلم موضوع الحقوق في فرع الجامعة العبرية في تل أبيب و موضوعي الاقتصاد والحقوق في معهد الاقتصاد في لندن حصل على شهادة المحاماة.
حايمكورفو	تعلم في معهد لدراسة التوراة ("تلمود توراه") "ميئا شعاريم" (وهي حارة دينية في

	القدس) وفي المعهد الديني اليهودي في الخليل.
ابراهام كاتس	درس الأدب، الاقتصاد والجغرافيا في الجامعة العبرية. حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير. حصل على شهادة التدريس في المدارس الابتدائية.
يجال كوهين – اورجاد	درس الاقتصاد والتربية في الجامعة العبرية.
ايتان ليفني	تعلم في "تحكموني" وفي مدرسة التجارة "سفرا" في تل أبيب.
شموئيلراختمان	حمل شهادة الثانوية.
يجال كوهين	تعلم لمدة سنتين في الجامعة العبرية في القدس.
يتسحاكبيرمن	تعلم في مدرسة المعلمين في القدس وموضوع الحقوق في لندن. حصل على شهادة المحاماة.
مردخاي تسيبوري	تعلم في المدرسة الدينية في مدينة بيتح تيكفا وفي كلية القيادة والركن في جامعة تل أبيب.
دوف شيلانسكي	خريج كلية الحقوق للجامعة العبرية في القدس (فرع تل أبيب).
امنون ليون	درس الحقوق الجامعة العبرية في تل أبيب. حصل على شهادة المحاماة.
يوسف روم	تعلم هندسة الماكنات وهندسة الطيران في المعهد التكنولوجي في إيلينوي (الولايات المتحدة كذلك تعلم في المعهد التكنولوجي في كليفورنيا.
جوستيف بديان	درس في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا، حصل على شهادة مهندس. حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تل أبيب.
أيهود اولمرت	حمل شهادة البكالوريوس في مواضيع علم النفس، الفلسفة والحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
موشي كتساف	حمل شهادة البكالوريوس في موضوعي الاقتصاد والتاريخ من الجامعة العبرية في القدس.
روني ميلو	حمل شهادة البكالوريوس في موضوع الحقوق من جامعة تل أبيب.
سارة دورون	تعلمت في المدرسة الثانوية (جيمناسيا) هرتسليا في تل أبيب.
ميخال ديكل	تعلم في المدرسة اليهودية "تَرْبُوت" (ثقافة بالعبرية)، وفي مدرسة مسائية في إسرائيل كما تعلم مواضيع العلوم السياسية، والاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب.

زلمان شوفال	حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة كليفورنيا.
مئير كوهين	درس في معهد القضاء والاقتصاد في تل أبيب. حصل على شهادة المحاماة.
موشيه مرون	تعلم في كلية الحقوق في القدس. حصل على شهادة المحاماة.
أمل نصر الدين	حمل شهادة الثانوية.
يتسحاق بيرتس	تعلم في المدرسة الزراعية في "ميكفه يسرائيل." ودورات تكميلية في جامعة بار إيلان.
يوسف تمير	خريج معهد الحقوق والاقتصاد في تل أبيب.
حاييم كوفمان	درس الحقوق في معهد الحقوق والاقتصاد في تل أبيب.
مناحيم سبيدور	درس في جامعة فيلنا. وشارك في دورات وفي حلقات دراسية في مواضيع الإدارة، المواصلات والاقتصاد في الجيش البريطاني، في فرنسا وفي الولايات المتحدة.
دافيد شيترن	تعلم الهندسة في معهد العلوم التطبيقية في برين في بلاد التشيك[1].

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp). المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O) **(عبري)** . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

ملحق (20)

توزيع مرشحي الحزب حسب المؤهل العلمي عام 1981م

مناحيم بيغن	بكالوريوس حقوق من جامعة وارسو.
سميحا أرليخ	تخرج من معهد التجارة في تل أبيب.
دافيد ليفي	حمل شهادة الثانوية.
موشي نسيم	حمل شهادة الماجستير في موضوع الحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
يعقوب مريدور	تعلم في المدرسة الثانوية (جيمناسيا) "موريا" في فلوتسلافك.
يتسحاق مودعي	درس في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا. كذلك تعلم موضوع الحقوق في فرع الجامعة العبرية في تل أبيب و موضوعي الاقتصاد والحقوق في معهد الاقتصاد في لندن حصل على شهادة المحاماة.
يتسحاق شامير	حمل شهادة الثانوية.
أليعيزر شوستاك	تعلم في معهد ديني وفي الجامعة العبرية.
جدعون بات	درس البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نيويورك.
يورم اريدور	درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس وحصل على شهادة المحاماة.
يتسحاق بيرمان	تعلم في مدرسة المعلمين في القدس وموضوع الحقوق في لندن وحاصل على شهادة المحاماة.
أرئيل شارون	درس بكالوريوس في الحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
بيسح جروبير	تعلم في مدرسة ابتدائية.
موشي ارنس	درس الهندسة في المعهد التكنولوجي لماساتشوسيتس (الولايات المتحدة)، هندسة الطيران في المعهد التكنولوجي في كليفورنيا
مناحيم سبيدور	درس في جامعة فيلنا, شارك في دورات وفي حلقات دراسية في مواضيع الإدارة، المواصلات والاقتصاد في الجيش البريطاني، في فرنسا وفي الولايات المتحدة.
دوف شيلانسكي	خريج كلية الحقوق للجامعة العبرية في القدس (فرع تل أبيب).
ابراهام سريد	درس الحقوق في الجامعة العبرية حصل على شهادة المحاماة.
يجال كوهين	درس في الجامعة العبرية.
حاييم كورفو	تعلم في معهد لدراسة التوراة ("تلمود توراه") "ميئا شعاريم" (وهي حارة دينية في القدس) وفي المعهد الديني اليهودي في الخليل.

مردخاي تسيبوري	تعلم في المدرسة الدينية في مدينة بيتح تيكفا وفي كلية القيادة والركن في جامعة تل أبيب.
دافيد شيفمان	تعلم في المعهد الديني في كفار حسيديم وفي الدار لإعداد المعلمين في القدس.
الياهو بن اليعزر	حمل شهادة البكالوريوس من معهد العلوم السّياسيّة في جامعة باريس. حمل شهادة الماجستير في موضوع الحقوق من معهد التعليم العالمي الدولي في جامعة باريس. حمل شهادة الدكتوراه من جامعة جنيف.
بنحاس جولدشتاين	تعلم في المدرسة الداخلية العسكرية وموضوع الحقوق في فرع الجامعة العبرية في تل أبيب.
روني ميلو	حمل شهادة البكالوريوس في موضوع الحقوق من جامعة تل أبيب.
موشي كتساف	حمل شهادة البكالوريوس في موضوعي الاقتصاد والتاريخ من الجامعة العبرية في القدس.
ايهود اولمرت	حمل شهادة البكالوريوس في مواضيع علم النفس، الفلسفة والحقوق من الجامعة العبرية في القدس.
ميخال ديكل	تعلم في المدرسة اليهودية "تَرْبُوت" (ثقافة بالعبرية)، وفي مدرسة مسائية في إسرائيل كما تعلم مواضيع العلوم السياسية، والاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب.
دان تيخون	خريج الجامعة العبرية في القدس في موضوعي الاقتصاد والعلاقات الدولية.
حاييم كوفمان	درس الحقوق في معهد الحقوق والاقتصاد في تل أبيب.
دافيد مجن	حمل شهادة الثانوية كما درس في التعليم العالي في إطار الجيش.
سارة دورون	تعلمت في المدرسة الثانوية (جيمناسيا) هرتسليا في تل أبيب.
درور زجرمان	درس التاريخ والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس .
أمل نصر الدين	حمل شهادة الثانوية.
يوسف روم	تعلم هندسة الماكنات وهندسة الطيران في المعهد التكنولوجي في إيلينوي (الولايات المتحدة كذلك تعلم في المعهد التكنولوجي في كاليفورنيا.
ميريام غلازر	حملت شهادة البكالوريوس من الجامعة العبرية في القدس (عام 1973). حملت شهادة الماجستير من دار المعلمين الخاصة بالعلوم الدينية اليهودية في الولايات المتحدة (عام 1975).

اليعزر كولس	درس الاقتصاد الإحصائيات والحقوق في الجامعة العبرية.
امنون ليون	درس الحقوق الجامعة العبرية في تل أبيب. حصل على شهادة المحاماة.
تسفي رنر	تعلم في المعهد الديني اليهودي ("مئيبة").
يجال كوهين	تعلم لمدة سنتين في الجامعة العبرية في القدس.
مئير كوهين	درس في معهد القضاء والاقتصاد في تل أبيب. حصل على شهادة المحاماة.
مئير شتريت	حمل شهادة الماجستير في السياسة العامة من جامعة بار إيلان. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بار إيلان.
يهودا بيرح	درس الأدب والتربية في جامعة تل أبيب. حمل شهادة دكتوراه لفلسفة من جامعة تل أبيب.
ايتان ليفني	تعلم في "تحكموني" وفي مدرسة التجارة "سفرا" في تل أبيب.
بني شليطا	حمل شهادة الثانوية.
ميخال رايسر	درس العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب.
يتسحاق زيجر	درس العلوم السياسية والحقوق في الجامعة العبرية في القدس. حمل شهادة المحاماة .
يتسحاق بيرس	تعلم في المدرسة الزراعية في "ميكفه يسرائيل." دورات تكميلية في جامعة بار إيلان
عكيفا نوف	درس العلاقات الدولية ، الشرق الأوسط والحقوق في الجامعة العبرية. كذلك تعلم في معهد الدراسات الاجتماعية في هاغ. حامل شهادة المحاماة[1].

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، ص 381،320،290،228 (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) **(عبري)** . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 21)

توزيع مرشحي الحزب حسب الوظيفة لانتخابات الكنيست الثامنة عام 1973م:

الاسم	الوظيفة.
مناحيم بيغن	لم يمارس القانون، فكان عضوا في "هَشُومِير هَتْسَعِير" ("الحارس الشاب" – منظمة تأسست سنة 1905 في إسرائيل للحراسة والدفاع عن اليهود في الديار المقدسة) ثم انضم إلى "بِيْتَار".
شمعون ريملط	–مدير مدرسة ابتدائية ومدير المدرسة الثانوية المحلية "أوهيل شيم" في بلدية رمات جان ما بين عامي 1939–1943م، ثم أصبح مدير دائرة التربية في البلدية مدينة ما بين عامي 1943–1952. –عضو في مجلس البلدية، ونائب رئيسها، ما بين عامي 1955–1959. – رئيس نقابة العمال الصهيونيين العموميين ما بين 1952–1965. –رئيس إدارة حزب الأحرار ما بين 1965–1971م، وأصبح رئيس حزب الأحرار ما بين 1971–1975. –رئيس اللجنة البرلمانية لفحص تركيب جهاز التعليم في المدارس الابتدائية وبعد الابتدائية في إسرائيل ما بين عامي 1966–1968.
يوحنان بدر	-- في صباه كان عضوا في الحزب الاشتراكي اليهودي "بوند" وبعد فترة عضوا "هَشُومِير هَتْسَاعِير" (الحارس الشاب. –في عام 1925 انضم إلى منظمة الصهيونيين الإصلاحيين. – محرر المجلة الأسبوعية لأبناء الشبيبة باللغة البولندية "طريبونا نرودوفا في سبتمبر 1939 انتقل إلى شرقي بولندة، تحت حكم الاتحاد السوفييتي– –1943 انضم إلى المنظمة العسكرية القومية (الإيتسل – -- في عام 1945 اعتقلته السلطات البريطانية واحتجزته في معسكر لطرون حتى مايو 1948 –من بين مؤسسي حركة حيروت (أي حرية) ومحرر جريدة "حيروت –" –طوال مدة نشاطاته البرلمانية الطويلة، في السنوات ما بين 1957–1977، كان ناطقا بلسان حركته في المواضيع الاقتصادية –
سميحا أرليخ	–اشتغل كعامل في الزراعة في نس تسيونا. –مدير القوات البشرية في بلدية مدينة رمات جان. –صاحب مصنع لصقل العدس.

	-عضو في مجلس بلدية مدينة تل أبيب ما بين عامي 1955-1969. -نائب رئيس بلدية مدينة تل أبيب ما بين عامي 1961-1965.
بنيامين هيلفي	-قاض في محكمة الصلح في القدس ما بين عامي 1938-1948. -قاض في المحكمة المركزية في القدس ورئيسها في الفترة ما بين 1948-1963. -قاض في المحكمة العليا في الفترة ما بين 1963-1969.
أرئيل شارون	- مزارع -شغل منصب مستشار شؤون الأمن في مكتب رئيس الحكومة ما بين 1975-1976.
يغال هوروفيتس	- عضو في سكرتارية منظمة القرى التعاونية في السنوات ما بين 1961-1965. المدير العام لشركة "يَرِيف." -مدير شركة معامل الألبان الموحدة "طينيه نوغا"، "أندير" و-"تافلين." -مدير شركة القرى التعاونية في جنوبي البلاد في السنوات ما بين 1961-1965.
موشي شامير	- أديب، مؤلف تمثيليات، كاتب قصص للأطفال، كذلك كتب بعض الانتقادات حول مؤلفات أدبية ومقالات في الصحف. -عضو في منظمة "هشومير هتساعير" (الحارس الشاب) وفي قيادتها الرئيسية. -عضو في كيبوتس "ميشمار هعيمك" في السنوات ما بين 1944-1946. -أحد أفراد "البلماح" (كتائب الكوماندو اليهودية). -من بين محرري مجلة "عال هحوما" (أي على السور بالعبرية) في السنوات ما بين 1939-1941. -كتاب "يلقوط هرعيم" (أي مقتطفات في موضوع الأصدقاء بالعبرية) (عام 1944). -محرر الجريدة العسكرية "بماحانيه" في السنوات ما بين 1947-1950. -عضو في هيئة تحرير جريدة "معاريف" ومحرر الزاوية الأدبية فيها. -من بين مؤسسي "الحركة من أجل أرض إسرائيل الكبرى." -من بين رؤساء كتلة "لعام" في الليكود (الحزب). -من بين مؤسسي منظمة "حلف أنصار أرض إسرائيل" والتي عارضت لاتفاقيات "كامب دايفيد" (عام 1978).

	–في أواخر عام 1979 اعتزل من الليكود (الحزب) وكان من بين مؤسسي حركة "هتحييا" (أي النهضة بالعبرية).
أبراهام يافا	– انضم في السادسة عشرة من عمره إلى الهَاجَانَا. –في عام 1936 انضم إلى الحراسة حيث كان قائد فصيلة تحت قيادة تشارلس أورد فينغيت. –تطوع في سلاح المدفعية البريطاني في السنوات ما بين 1940–1944 وأنهى الخدمة برتبة رائد. –قاد كتيبة لسلاح المشاة في غور الأردن. –قاد كتيبة للواء "جولاني" في عام 1948. –حارب في المعركتين على وادي بيسان وعلى الناصرة والتين انتهتا بفتحهما. –ضابط مخابرات في لواء "جولاني" وقائد هذا اللواء (عام 1950). –قائد اللواء التاسع في عملية "كاديش" (عام 1956). –قائد مدرسة الضباط ورئيس دائرة التدريب برتبة جنرال في السنوات ما بين 1957–1958. –جنرال المنطقة الجنوبية في السنوات ما بين 1958–1962. –جنرال المنطقة الشمالية في عام 1962. –إعتزل الخدمة في عام 1964. –قاد فرقة عسكرية خلال حرب الأيام الستة. –مدير سلطة المحميات الطبيعية (عام 1964) وبعد فترة رئيس السلطة.
حاييم لنداو	– نشيط في منظمة "بيتار" (اسم مختصر لميثاق يوسف ترومبلدور) منذ هجرته إلى البلاد. –رئيس الكتلة الوطنية للطلاب في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا في السنوات ما بين 1936–1939. –في عام 1938 تم اعتقاله وبعد وقت قصير أطلق سراحه. –قائد الفرع السري لمنظمة بيتار في حيفا في عام 1940. –نشيط في "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) من عام 1935. –في عام 1944 عين سكرتيرا لقيادة "الإيتسل." –في عام 1945 تم ضمه إلى قيادة منظمة "الإيتسل" رئيسا لها حتى تفككها عام 1948

يوسف تامير	–في الفترة ما بين 1935–1945 – صحافي في الجرائد التالية: "هأرتس"، "فلسطين بوست"،"يديعوت أحرونوت"، "معاريف" و–"هبوكير – ."مراسل عسكري خلال حرب الاستقلال. –في عام 1945 أنتخب كالسكرتير العام لـ"هئحود هإزراحي" ("الاتحاد المدني.(" –شغل منصب السكرتير العام في هستدروت –في السنوات ما بين 1965–1969 كان عضوا في إدارة بلدية مدينة تل أبيب وترأس كتلة الأحرار فيها. –في عام 1968 بادر إلى تأسيس "هموعاتصا ليسرائيل يافا" ("المجلس لإسرائيل جميلة.(" –في عام 1975 أسس منظمة "حاييم وسفيفا" ("الحياة والبيئة") – منظمة عامة لمحبي جودة الحياة والبيئة ويشغل منصب رئيس جلساتها.
يوسف كارفرمن	–أمين صندوق لحركة حيروت (عام 1957.(–رئيس فرع الحركة في تل أبيب. –من أصحاب مصنع الخشب "عِتْس لَفُود".
زلمان ابراموف	–نائب رئيس لجنة الطلاب الصهيونيين في الولايات المتحدة (باسم "أَفُوكَا") في الفترة ما بين 1931–1933. –رئيس جمعية الصداقة إسرائيل–أمريكا ما بين عامي 1950–1964. –عضو في اللجنة التنفيذية الصهيونية ما بين 1956–1959. –عضو في المؤسسات المركزية لجمعية الصهيونيين العموميين ولحزب الأحرار. –رئيس اللجنة الإدارية للمجلس العام من أجل يهود الاتحاد السوفييتي من عام 1970 . –مندوب الكنيست في المجلس الأوروبي في شطراسبورغ ما بين 1963–1972 . –محرر مساعد لـ"الموسوعة الصهيونية وإسرائيل" (عام 1971) (باللغة الإنكليزية)
مناحيم يديد	عضو في الهاجانا. –عضو في الهستدروت القومية، في سكرتاريتها وفي اللجنة التنفيذية الخاصة بها. –اشتغل في بلدية مدينة تل أبيب في الفترة ما بين 1950–1965. –سكرتير لجنة يهود حلب وسوريا.
زلمان شوفال	– اشتغل في وزارة الخارجية في السنوات ما بيت 1955–1957. –بعد اعتزاله من وزارة الخارجية استغل في مجال الأعمال المصرفية والشؤون

	المالية. –شغل مرتين منصب رئيس مجلس نقابة المستخدمين في البنوك. –في عام 1977 أسس "المنصة لتوضيحات سياسية." –في عام 1978 كان المسئول عن الإعلام في وزارة الخارجية.
أليعيزر شوستين	–في عام 1936 أنتخب سكرتيرا الهستدروت (نقابة) العمال القوميين
جدعون بات	– خدم في النَاحَل (الشبيبة الطلائعية المحاربة). –عضو في مركز "هَمَكَابِي" (وهي منظمة شبيبة رياضية هامة) في إسرائيل.
يورم اريدور	–رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال) العامة.
موشيه نيسم	خدم ضابطاً محامياً.
7– حايمكورفو	– اشتغل محاميا. –انضم إلى "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) في عام 1937. –عضو في قيادة هذه المنظمة في القدس. –عضو في مجلس بلدية مدينة القدس في ما بين 1967–1969. –رئيس إدارة الائتلاف في الكنيست التاسعة .
يتسحاق مودعي	–رئيس جمعية خريجي كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) (عام 1961) –عضو في مجلس بلدية مدينة هرتسليا في السنوات ما بين 1960–1973. –رئيس نقابة المشتغلين في الدعاية في السنوات ما بين 1971–1973. –نائب رئيس في الغرفة التجارية إسرائيل–الولايات المتحدة (عام 1969.(– عضو في مجلس الإدارة في شركة رفلون (إسرائيل) ومديرها العام في السنوات ما بين 1961–1977.
تسيون بن كيشت	– عامل بناء –رئيس إدارة كتلة "تخِيلِت لافَان" في الهستدروت (نقابة العمال) العامة –عضو في اللجنة التنفيذية في الهستدروت العامة
يحزقيل فلومين	– إنضم إلى حزب الأحرار في عام 1953. – رئيس الجيل الصاعد في الحزب وعضو في إدارة الحزب. – من بين هيئة المدرسين في جامعة تل أبيب (في السنوات ما بين 1962–1969) وفي الجامعة العبرية في القدس (في السنوات ما بين 1971–1972.(
دافيد ليفي	– عامل بناء – رئيس إدارة كتلة "تخِيلِت لافَان" في الهستدروت (نقابة العمال) العامة

	-عضو في اللجنة التنفيذية في الهستدروت العامة
بيسح جروفر	- عضو في مؤسسات جمعية الكرامين وفي اتحاد الفلاحين. -رئيس المجلس المحلي في عتليت في السنوات ما بين 1959-1962 ومرة أخرى في السنوات ما بين 1969-1971.
ايتان ليفني	- انضم إلى "الإيتسل في عام 1938. -انضم إلى حركة "بِيتَار في عام 1938. -رئيس منظمة سجناء عكا والقدس (عام 1963). -مدير فرع الخشب في اتحاد أرباب الصناعات ما بين عامي 1949-1959. -صاحب مصنع لإنتاج النشاء "أريه" ما بين عامي 1949-1965.
يتسحاق شامير	- مدير شركات - شغل منصبا مهماً في سلك خدمات الدولة في الفترة ما بين 1955-1965. -خدم في منظمة "إيتسل" وفي منظمة "ليحي"
امنون ليفي	- عضو في حركة الشبيبة "هشومير هتساعير" ("الحارس الشاب") في الفترة ما بين 1940-1942. -خدم في البلماح (كتائب الكوماندو اليهودية) في السنوات ما بين 1942-1944. - غادر كيبوتس "ميشمار هعيمك" في عام 1950. - عضو في حزب عمال إسرائيل (مباي) في السنوات ما بين 1951-1969. -مدير الدائرة العربية في حزب عمال إسرائيل (مباي) في الشمال في السنوات ما بين 1951-1955 وفي الفرع القطري لها في السنوات ما بين 1965-1969. -مركز الجمعية العربية اليهودية في الشمال (عام 1966.(-مؤسس الحركة من أجل حيفا والشمال (عام 1977.(
عكيفا نوف	-خدم في "النَاحَل" (الشبيبة الطلائعية المحاربة).
مائير كوهين	-بدأ يشتغل في بلدية مدينة حيفا في عام 1945. -مراقب بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1961-1966. -عضو في مجلس بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1969-1973. -رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال العامة) في السنوات ما بين 1977-1981.
ابراهام كاتس	- عضو في لجنة الطلاب في الجامعة العبرية في السنوات ما بين 1950-1955.

	-عضو في منظمة معلمي المدارس الثانوية كالناطق بلسان المنظمة وكعضو في إدارتها (عام 1960). -رئيس منظمة معلمي التعليم العالي في السنوات ما بين 1962-1969. -عضو في جلسة سلطة الإذاعة بكامل هيئتها في السنوات ما بين 1964-1970. -من بين مؤسسي لجنة تنسيق المنظمات الأكاديمية وعضو في رئاسة هذه اللجنة (عام 1965). -محاضر في موضوع الجغرافيا في جامعة تل أبيب ما بين عامي 1970-1977. -مدير مدرسة الدورات التكميلية ("هشتلومت") للمدرسين الكبار التابع لوزارة المعارف في السنوات ما بين 1968-1969. -عضو في إدارة الوكالة اليهودية وقائم بأعمال رئيسها في السنوات ما بين 1978-1986. -رئيس دائرة أبناء الشبيبة والطلائعيين في الهستدروت (المنظمة) الصهيونية في تلك الفترة.
موشيه ارنس	- مهندس طيران - بروفيسور - خدم في جيش الولايات المتحدة 1944-1946 - عضو المنظمة العسكرية القومية ("الإيتسل") وشغل منصب مندوب إسرائيل في الولايات المتحدة، وفي أفريقيا الشمالية، 1951-1957. - عضو خلية "حاد-نيس"، 1949-1951. - عضو "مِفُوُت بِيْتَار"، 1949-1951. - في السنوات ما بين 1951-1957 أقام في الولايات المتحدة من أجل الدراسة. أستاذ لموضوع هندسة الطيران في "التخنيون" (كلية الهندسة التطبيقية)، 1957-1962. - نائب المدير العام في الصناعة الجوية الإسرائيلية، 1962-1971. - سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، 1982-1983.
متتيتياهودروبلس	- عضو القيادة الرئيسية في منظمة "بِيتَار" (اسم مختصر لميثاق يوسف ترومبلدور) في الأرجنتين. -رئيس قسم التأهيل في "بيتار" ونشيط في حركات الشبيبة الصهيونية في

	الأرجنتين. -من بين مؤسسي مستوطنة "مفوئوت بيتار" وعضو فيها حتى الآن. -ضابط سلطة في "بِيتَار" في السنوات ما بين 1959-1971. -نشيط في قسم الاستيطان في حركة الحيروت. -مسئول من قبل الحركة عن مستوطنات القادمين الجدد إلى إسرائيل في منطقة القدس والجليل (عام 1956). -رئيس دائرة الاستيطان التابعة للقرى الزراعية لحركتي "حيروت" و"بيتار" (عام 1967). -نائب رئيس المجلس الإقليمي في منطقة يهودا في السنوات ما بين 1962-1973. -مسئول من قبل حركة حيروت عن إقامة المستوطنات في رفح وغور الأردن في السنوات ما بين 1974-1977. -عضو في إدارة الوكالة اليهودية وفي الهستدروت (المنظمة) الصهيونية عام (1978). -رئيس وحدة الاستيطان في الوكالة اليهودية في السنوات ما بين 1978-1992.
يديديا باري	-نشيط في حركات "الشبيبة الصهيونية" وفي حركة "بِيْتَار" (منظمة شبيبة رياضية في إسرائيل تحمل اسم يوسيف ترومبلدور. (-رئيس "يسرائيل هتسعيرا" (إسرائيل الفتاة) في السنوات ما بين 1967-1969. -مستشار قضائي لشركة "ملراز" ورئيس إدارتها.
جيئولا كوهين	- انضمت إلى الاتسل في عام 1942م. - بعد عام من ذلك انضمت إلى منظمة ليحي. - مذيعة في محطة الإذاعة التابعة لمنظمة ليحي. - إحدى محرري جريدة الشبيبة التابع لمنظمة ليحي باسم (حزيت هنوعر) (أي جبهة أبناء الشبيبة). - عضوة في هيئة تحرير جريدة سولام، وهي جريدة سياسية ناطقة باسم أعضاء ليحي السابقين في الفترة ما بين 1948- 1960م. - عضوة في هيئة تحرير جريدة معاريف في الفترة ما بين 1961- 1973م.
أيهود اولمرت	محامي

يتسحاق بيرتس	–مدرس في مدرسة "يشورون" في مدينة ريشون لتسيون في السنوات ما بين 1957–1963. –انضم إلى حزب عمال إسرائيل (مباي) في عام 1956. –عضو في مجلس بلدية مدينة ديمونا (عام 1963). –رئيس بلدية مدينة ديمونا في الفترة ما بين 1971–1974. –في عام 1965 انضم إلى قائمة عمال إسرائيل (رافي) –من بين رؤساء القائمة الرسمية (عام 1968) وأحد مؤسسي حركة "لعام" التي انضمت إلى الليكود (الحزب) في عام 1973. –في يناير 1981 اعتزل من كتلة الليكود (الحزب>) –عضو في كتلة قائمة عمال إسرائيل (رافي) – القائمة الرسمية (لعام) –في يونيو 1981 انضم مرة أخرى إلى كتلة الليكود. –في أكتوبر 1982 انضم إلى المعراخ (التجمع) –رئيس الصندوق من أجل تطوير الجليل من قبل الوكالة اليهودية في السنوات ما بين 1979–1982. –عضو في إدارة الاتحاد الاسباني العالمي (عام 1969) –عضو في رئاسة الاتحاد الاسباني العالمي (عام 1970)
أبراهام شخترمن	– انضم إلى حركة "بِيْتَار" في عام 1927 . –خلال دراسته في غينت كان مرشدا لبيتار في أنتورب ورئيس منظمة الطلاب اليهود في غينت. –في السنوات ما بين 1932–1934 كان المسئول عن الاستيطان في كفار يعبتس. –في عام 1936 انضم إلى القسم القريب من "بيتار" في "الهاجانا" (أي اسم عام لمنظمات دفاع يهودية في فترة الانتداب البريطاني) وبعد فترة انضم إلى "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية.(–في عام 1938 عين محررا سياسيا لجريدة "هَمَشْقِيف." –أنتخب لمجلس النواب الموسع. –مدير مصنع البوتاس في البحر الميت في السنوات ما بين 1943–1946. –عمل على تعزيز موضوع الطيران في البلاد وشغل منصب رئيس نادي الطيارين في مدينة تل أبيب في السنوات ما بين 1939–1945.

	-عضو في مجلس بلدية تل أبيب – يافا في السنوات ما بين 1955-1965. -نائب رئيس بلدية تل أبيب – يافا في السنوات ما بين 1957-1959.
ليئوندتسيان	– عضو في اللجنة التنفيذية في الهستدروت.
يجال كوهين	– مركّز لجنة الشبيبة في منظمة القرى التعاونية. -عضو في سكرتارية "هنوعار هعوفيد" (الشبيبة العاملة.(-عضو في سكرتارية الجيل الصاعد في حزب عمال إسرائيل (مباي.(-مرشد في القرى التعاونية للقادمين الجدد في ممر القدس. -مرشد عن وزارة الدفاع في كتائب الشبيبة في أوروبا ، الولايات المتحدة وفي إفريقيا.
حاييم كوفمان	– ضابط في المدفعيين المظليين -.محرر الجريدة الناطقة باسم الليكود وهي "بِإِرِتْس بِسْرَائِيل" (أي في بلاد إسرائيل[1]).

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) **(عبري)** . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 22)

توزيع الأعضاء حسب الوظيفة عام 1977م

مناحيم بيجن	لم يمارس القانون، فكان عضوا في "هَشُومِير هَتْسَعِير" ("الحارس الشاب" – منظمة تأسست سنة 1905 في إسرائيل للحراسة والدفاع عن اليهود في الديار المقدسة) ثم انضم إلى "بِيْتَار".
سيمحا أرليخ	–اشتغل كعامل في الزراعة في نس تسيونا. –مدير القوات البشرية في بلدية مدينة رمات جان. –صاحب مصنع لصقل العدس. –عضو في مجلس بلدية مدينة تل أبيب ما بين عامي 1955–1969. –نائب رئيس بلدية مدينة تل أبيب ما بين عامي 1961–1965.
يجال هوروبيتش	– عضو في سكرتارية منظمة القرى التعاونية في السنوات ما بين 1961–1965. المدير العام لشركة "يَرِيف." –مدير شركة معامل الألبان الموحدة "طينيه نوغا"، "أندير" و–"تافلين." –مدير شركة القرى التعاونية في جنوبي البلاد في السنوات ما بين 1961–1965.
عيزر وايزمان	–رجل عسكري خدم في الحرب العالمية الثانية في سلاح الجو الملكي (البريطاني) في مصر وفي الهند. – كان عضوا في المنظمة العسكرية القومية (الإيتسل) من عام 1946 وحتى 1948 –خدم في السلاح الجوي حتى عام 1966. –شغل منصب رئيس قسم العمليات، ومنصب نائب رئيس الأركان العامة في الفترة ما بين 1966–1969، وقد منعت خلفيته السياسية تعيينه رئيسا للأركان العامة.
موشي نسيم	– خدم ضابطا محاميا.
يتسحاق شمير	– مدير شركات. – شغل منصبا مهماً في سلك خدمات الدولة في الفترة ما بين 1955–1965. –خدم في منظمة "إيتسل" وفي منظمة "ليحي"
جدعون بت	– خدم في النَاحَل (الشبيبة الطلائعية المحاربة). –عضو في مركز "هَمَكَابِي" (وهي منظمة شبيبة رياضية هامة) في إسرائيل.
موشي ارنس	– مهندس طيران – بروفيسور – خدم في جيش الولايات المتحدة 1944–1946 – عضو المنظمة العسكرية القومية ("الإيتسل") وشغل منصب مندوب إسرائيل في

	الولايات المتحدة، وفي أفريقيا الشمالية، 1951–1957. – عضو خلية "حاد–نيس"، 1949–1951. – عضو "مِفُوُت بِيْتَار"، 1949–1951. – في السنوات ما بين 1951–1957 أقام في الولايات المتحدة من أجل الدراسة. أستاذ لموضوع هندسة الطيران في "التخنيون" (كلية الهندسة التطبيقية)، 1957–1962. – نائب المدير العام في الصناعة الجوية الإسرائيلية، 1962–1971. سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، 1982–1983.
يحزقيل فلومين	– عضو في هيئة المدرسين في جامعة تل أبيب (في السنوات ما بين 1962–1969) وفي الجامعة العبرية في القدس (في السنوات ما بين 1971–1972
اليعيزر شوستاك	–في عام 1936 أنتخب سكرتيرا الهستدروت (نقابة) العمال القوميين
دافيد ليفي	– عامل بناء – رئيس إدارة كتلة "تخِيلِت لافَان" في الهستدروت (نقابة العمال) العامة –عضو في اللجنة التنفيذية في الهستدروت العامة
ابراهام سريد	– سكرتير كتلة الصهيونيين العموميين في الكنيست في السنوات ما بين 1954–1964. –مدير الدائرة الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية في الولايات المتحدة في السنوات ما بين 1964–1967. –مدير ديوان التنسيق التابعة للمنظمات الاقتصادية للهيئات المستخدمة في إسرائيل في السنوات ما بين 1967–1970. –قنصل عام لإسرائيل في أتلنتا في الولايات المتحدة في السنوات ما بين 1972–1974. –قنصل اقتصادي في غربي الولايات المتحدة في السنوات ما بين 1974–1977. –رئيس الإدارة القطرية في حزب الأحرار.
يورم اريدور	خدم ضابطا محاميا
بيساخ جروبير	– عضو في مؤسسات جمعية الكرامين وفي اتحاد الفلاحين. –رئيس المجلس المحلي في عتليت في السنوات ما بين 1959–1962 ومرة أخرى في السنوات ما بين 1969–1971.

موشي شمير	أديب، مؤلف تمثيليات، كاتب قصص للأطفال، كذلك كتب بعض الانتقادات حول مؤلفات أدبية ومقالات في الصحف. -عضو في منظمة "هشومير هتساعير" (الحارس الشاب) وفي قيادتها الرئيسية. -عضو في كيبوتس "ميشمار هعيمك" في السنوات ما بين 1944-1946. -أحد أفراد "البلماح" (كتائب الكوماندو اليهودية). -من بين محرري مجلة "عال هحوما" (أي على السور بالعبرية) في السنوات ما بين 1939-1941. -كتاب "يلقوط هرعيم" (أي مقتطفات في موضوع الأصدقاء بالعبرية) (عام 1944). -محرر الجريدة العسكرية "بماحانيه" في السنوات ما بين 1947-1950. -عضو في هيئة تحرير جريدة "معاريف" ومحرر الزاوية الأدبية فيها. -من بين مؤسسي "الحركة من أجل أرض إسرائيل الكبرى." -من بين رؤساء كتلة "لعام" في الليكود (الحزب). -من بين مؤسسي منظمة "حلف أنصار أرض إسرائيل" والتي عارضت لاتفاقيات "كامب دايفيد" (عام 1978). -في أواخر عام 1979 اعتزل من الليكود (الحزب) وكان من بين مؤسسي حركة "هتحييا" (أي النهضة بالعبرية).
هيلل زايدل	-نشيط في حركة الشبيبة "عَقِيفَا" في بولندة. -نشيط في الحركة السرية المناهضة للنازيين في غيتو فيلنا ورئيس الحركة السرية المناهضة للنازيين في معسكر الإبادة كلوغا في أستونيا. -رئيس حركة "الشبيبة الصهيونية -عقيفا" في بولندة في السنوات ما بين 1945-1947. -عضو في مقر قيادة "الهرب" وقائد "الهرب" حتى أواخر عام 1947. -عضو في اللجنة المركزة في الهستدروت (نقابة العمال العامة) ورئيس دائرة النقاعد في السنوات ما بين 1952-1959. -رئيس دائرة استيعاب الهجرة في السنوات ما بين 1959-1973.
جيئولا كوهين	- انضمت إلى الاتسل في عام 1942م. - بعد عام من ذلك انضمت إلى منظمة ليحي. - مذيعة في محطة الإذاعة التابعة لمنظمة ليحي. - إحدى محرري جريدة الشبيبة التابع لمنظمة ليحي باسم (حزيت هنوعر) (أي جبهة

	أبناء الشبيبة). - عضو في هيئة تحرير جريدة سولام، وهي جريدة سياسية ناطقة باسم أعضاء ليحي السابقين في الفترة ما بين 1948- 1960م. عضوة في هيئة تحرير جريدة معاريف في الفترة ما بين 1961- 1973م.
يتسحاق مودعي	-رئيس جمعية خريجي كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) (عام 1961) -عضو في مجلس بلدية مدينة هرتسليا في السنوات ما بين 1960-1973. -رئيس نقابة المشتغلين في الدعاية في السنوات ما بين 1971-1973. -نائب رئيس في الغرفة التجارية إسرائيل-الولايات المتحدة (عام 1969.(- عضو في مجلس الإدارة في شركة رفلون (إسرائيل) ومديرها العام في السنوات ما بين 1961-1977.
حاييم كورفو	اشتغل محاميا. -انضم إلى "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) في عام 1937. -عضو في قيادة هذه المنظمة في القدس. -عضو في مجلس بلدية مدينة القدس في ما بين 1967-1969. -رئيس إدارة الائتلاف في الكنيست التاسعة
ابراهام كاتس	- عضو في لجنة الطلاب في الجامعة العبرية في السنوات ما بين 1950-1955. -عضو في منظمة معلمي المدارس الثانوية كالناطق بلسان المنظمة وكعضو في إدارتها (عام 1960). -رئيس منظمة معلمي التعليم العالي في السنوات ما بين 1962-1969. -عضو في جلسة سلطة الإذاعة بكامل هيئتها في السنوات ما بين 1964-1970. -من بين مؤسسي لجنة تنسيق المنظمات الأكاديمية وعضو في رئاسة هذه اللجنة (عام 1965). -محاضر في موضوع الجغرافيا في جامعة تل أبيب ما بين عامي 1970-1977. -مدير مدرسة الدورات التكميلية ("هشتلومت") للمدرسين الكبار التابع لوزارة المعارف في السنوات ما بين 1968-1969. -عضو في إدارة الوكالة اليهودية وقائم بأعمال رئيسها في السنوات ما بين 1978-1986. -رئيس دائرة أبناء الشبيبة والطلائعيين في الهستدروت (المنظمة) الصهيونية في تلك الفترة.

يجال كوهين – اورجاد	–عضو في حركة الشبيبة "أبناء الإيتسل". –إشتغل في سلطة التخطيط الاقتصادي في وزارة المالية (عام 1962.(–صاحب شركة تخطيط واستشارة للشؤون الاقتصادية. –رئيس مجلس الإدارة في شركة "إيتام." –عضو في حركة الحيروت ثم إعتزل الحركة وانضم إلى "المركز الحري" في عام 1965 وبعد فترة عاد إلى حركة الحيروت. –رئيس المجلس الاقتصادي التابع لحركة الحيروت.
ايتان ليفني	– انضم إلى "الإيتسل في عام 1938. –انضم إلى حركة "بِيتَار في عام 1938. –رئيس منظمة سجناء عكا والقدس (عام 1963). –مدير فرع الخشب في اتحاد أرباب الصناعات ما بين عامي 1949–1959. –صاحب مصنع لإنتاج النشاء "أريه" ما بين عامي 1949–1965.
شموئيل راختمان	–مدير إداري في المدرسة الزراعية "كفار سيلفر." –رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال العامة.(1979. –عضو في مجلس بلدية مدينة رحوفوت في السنوات ما بين 1965–1969. –رئيس بلدية مدينة رحوفوت في السنوات ما بين 1970–1979. –إستقال من الكنيست في عام 1979 في أعقاب إدانته في ارتكاب المخالفات الجنائية. –كان عضو الكنيست الأول الذي حكم عليه بالسجن.
يجال كوهين	– مركّز لجنة الشبيبة في منظمة القرى التعاونية. –عضو في سكرتارية "هنوعار هعوفيد" (الشبيبة العاملة) –عضو في سكرتارية الجيل الصاعد في حزب عمال إسرائيل (مباي) –مرشد في القرى التعاونية للقادمين الجدد في ممر القدس. –مرشد عن وزارة الدفاع في كتائب الشبيبة في أوروبا ، الولايات المتحدة وفي إفريقيا.
يتسحاق بيرمان	–انضم إلى "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) في عام 1939، مارس نشاطاته في نطاق مخابرات المنظمة. –تجند في الجيش البريطاني وخدم في المخابرات في السنوات ما بين 1941–1945.

	–خدم في جيش الدفاع الإسرائيلي في الفترة ما بين 1948–1950م. –أنهى الخدمة العسكرية برتبة رائد. –مسئول عن إجراء الاتصال بالدول الحلفاء. –المستشار القضائي وثم المدير العام في "صناعات كايزر فرايزر" في حيفا، في السنوات ما بين 1950–1954م.
مردخاي تسيبوري	–خدم في جيش الدفاع الإسرائيلي في السنوات ما بين 1948–1976. –في عام 1950 أنهى دورة لضباط في سلاح المشاة. –في عام 1954 أنهى دورة قادة سرايا في سلاح المشاة. –أنهى دراساته في كلية القيادة والركن في عام 1959. –قائد كتيبة في سلاح المدرعات في السنوات ما بين 1962–1965. –قائد وحدة دبابات قد قاتلت في حرب الأيام الستة في الجنوب. –قائد مدرسة الدبابات (عام 1968) –رئيس كلية القيادة والركن (عام 1973) –نائب رئيس قسم العمليات في الأركان العامة (عام 1974) –إعتزل الخدمة العسكرية برتبة عميد. –في عام 1939 انضم إلى "الإيتْسِل" (المنظمة العسكرية القومية) –إعتقلته السلطات البريطانية في عام 1945 وطردته إلى السودان، أريتريا وكنيا. –شارك في الهرب من معسكر الاعتقال في أريتريا. ألقي القبض عليه وأعيد إلى المعسكر قبل عام 1948. –المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني (عام 1986)
دوف شيلانسكي	– (ضابط مقاتل) خدم في جميع الحروب الإسرائيلية (في الاحتياط) منذ عام 1948– حتى عام1970. – ضابط عمليات في الدفاع الجوي منطقة دان (في الاحتياط)، من عام 1974 وحتى 1989 أصبح ضابط تربية (في الاحتياط). –قائد "الإيتْسل" (المنظمة العسكرية المحاربة) في ألمانيا وفي روما. – وظائف أخرى: عضو في لجنة آداب المهنة ("الإتيكا") المركزية في غرفة اللمحامين. –عضو في المنظمة الدولية لمحامين ورجال حقوق يهود. –من عام 1977 كان ممثلا عن الكنيست في لجنة تعيين القضاة وذلك خلال 13

	عاما.
امنون ليون	-محامي عضو في حركة الشبيبة "هشومير هتساعير" ("الحارس الشاب") في السنوات ما بين 1940-1942. -خدم في البلماح (كتائب الكوماندو اليهودية) في السنوات ما بين 1942-1944. -غادر كيبوتس "ميشمار هعيمك" في عام 1950 .
يوسف روم	-زميل في المعهد التكنولوجي في كليفورنيا في السنوات ما بين 1957-1958. -في عام 1957 انضم إلى هيئة المدرسين في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا. -عميد كلية هندسة الطيران في السنوات ما بين 1964-1965 وما بين 1968-1970 ومرة أخرى في 1976. -حاصل على جائزة إسرائيل في موضوعي التكنولوجيا والهندسة (عام 1976)
جوستيف بديان	- نشيط في المنظمة الصهيونية في رومانيا. -عضو رئاسة جمعية الطلاب الجامعيين "حَشْمُونِيَاه." -عضو في قيادة حركة الصهيونيين العموميين "دور حداش" -كان في مخيمات المهاجرين اليهود ("مَحَانُوت هَمَعَبِيلِيم") في السنوات ما بين 1947-1949. -عضو في اللجنة العليا لمخيمات المهاجرين اليهود في قبرص. -السكرتير القطري لنقابة المهندسين في السنوات ما بين 1968-1972 ورئيس هذه النقابة في السنوات ما بين 1977-1980. -عضو في الإدارة القطرية لحزب الأحرار من عام 1964. -عضو في مجلس بلدية مدينة حيفا في السنوات 1965-1969 ومرة أخرى ما بين 1972-1978
أيهود اولمرت	- محامي
موشي كتساف	- خدم في سلاح الاتصال، برتبة عريف -رئيس مجلس كريات ملاخي في السنوات ما بين 1974-1981، وفي سنة 1969. -رئيس "تسِعِيرِي بنِي بريت" (وهي منظة يهودية عالمية تأسست في أمريكا عام 1843) -رئيس لجنة الطلاب لغاحل (كتلة حيروت الأحرار) في الجامعة العبرية

	–رئيس لجنة تحديد الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي –صحافي في جريدة "يِدِيعُوت أَحْرُونُوت" –رئيس المنظمة العامة للقادمين الجدد من الإيران –عضو في هيئة الأمناء لجامعة بن غوريون في النقب –دكتور شرف لجامعة نفراسكا في الولايات المتحدة –كان في الكنيست الرابعة عشرة الوزير المسؤول عن الوسط العربي –سياسي والرئيس الثامن لدولة إسرائيل
روني ميلو	– محامي – خدم في في النيابة العسكرية – ضابط محكمة – محامي دفاع عسكري –رئيس بلدية تل أبيب –رئيس لجنة الطلات العامة في إسرائيل –المحرر الرئيسي للمجلة الأسبوعية "يُومَان هَشَفُوعَ " –رئيس مجلس "دُور هَهِمْشِيخ" (الجيل المكمل) في الهستدروت الصهيونية العالمية –رئيس قسم الإعلام في حركة حيروت
سارة دورون	–نشيطة في حركة "الكشافة المسنة." –عضوة في مجلس بلدية مدينة تل أبيب ورئيسة لجنة المعارف الخاصة بالبلدية. –رئيسة مجلس الإدارة "جاحيلت." –رئيسة منظمة النساء الليبراليات
ميخال ديكل	–إبان الحرب العالمية الثانية خدم في الجيش السوفييتي في السنوات ما بين 1943–1944 وثم في الجيش البولندي في السنوات ما بين 1944–1946. مع نهاية الحرب كان قائد فرع حركة "بِيْتَار" (وهي منظمة شبيبة رياضية تحمل اسم يوسف ترومبلدور) في مخيم نجاة الكارثة النازية المشردين في "هلين" – النمسا. –عضو في قيادة الإيتسل (المنظمة العسكرية القومية) في النمسا.
زلمان شوفال	– اشتغل في وزارة الخارجية في السنوات ما بيت 1955–1957. –بعد اعتزاله من وزارة الخارجية استغل في مجال الأعمال المصرفية والشؤون المالية. –شغل مرتين منصب رئيس مجلس نقابة المستخدمين في البنوك. –في عام 1977 أسس "المنصة لتوضيحات سياسية."

	-في عام 1978 كان المسئول عن الإعلام في وزارة الخارجية.
مئير كوهين	بدأ يشتغل في بلدية مدينة حيفا في عام 1945. -مراقب بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1961-1966. -عضو في مجلس بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1969-1973. -رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال العامة) في السنوات ما بين 1977-1981.
موشيه مرون	-محام في سلاح الجو التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي في السنوات ما بين 1948-1949. -عضو في مجلس بلدية مدينة رمات جان. -القائم بأعمال رئيس البلدية في السنوات ما بين 1969-1977. -منذ اعتزاله من الكنيست يشتغل محاميا. -عضو في مجالس إدارية في شركات كثيرة وفي هيئات إدارية لمؤسسات أبحاث. -القائم بأعمال رئيس بلدية رمات جان (عام 1981
أمل نصر الدين	-رئيس "يَد لَبَنِيم" (وهي هيئة تخليد الأبناء الذين سقطوا في حرب الاستقلال وفي الحروب والمعارك الإسرائيلية) لأبناء الطائفة الدرزية والشركسية والبدوية (عام 1969.(-رئيس قسم الجنود المسرحين في السنوات ما بين 1961-1964. -سكرتير مجلس عمال دلية الكرمل وعسفيا في السنوات ما بين 1964-1971. -عضو في حزب عمال إسرائيل (مباي.(-في عام 1971 انضم إلى حركة الحيروت (حرية بالعبرية.(
يتسحاق بيرتس	-مدرس في مدرسة "يشورون" في مدينة ريشون لتسيون في السنوات ما بين 1957-1963. -انضم إلى حزب عمال إسرائيل (مباي) في عام 1956. -عضو في مجلس بلدية مدينة ديمونا (عام 1963). -رئيس بلدية مدينة ديمونا في الفترة ما بين 1971-1974. -في عام 1965 انضم إلى قائمة عمال إسرائيل (رافي>) -من بين رؤساء القائمة الرسمية (عام 1968) وأحد مؤسسي حركة "لعام" التي انضمت إلى الليكود (الحزب) في عام 1973. -في يناير 1981 اعتزل من كتلة الليكود (الحزب>) -عضو في كتلة قائمة عمال إسرائيل (رافي) - القائمة الرسمية (لعام)

	-في يونيو 1981 انضم مرة أخرى إلى كتلة الليكود. -في أكتوبر 1982 انضم إلى المعراخ (التجمع) -رئيس الصندوق من أجل تطوير الجليل من قبل الوكالة اليهودية في السنوات ما بين 1979-1982. -عضو في إدارة الاتحاد الاسباني العالمي (عام 1969) -عضو في رئاسة الاتحاد الاسباني العالمي (عام 1970)
يوسف تمير	-في الفترة ما بين 1935-1945 - صحافي في الجرائد التالية: "هأرتس"، "فلسطين بوست"،"يديعوت أحرونوت"، "معاريف" و-"هبوكير - ."مراسل عسكري خلال حرب الاستقلال. -في عام 1945 أنتخب كالسكرتير العام لـ"هئحود هإزراحي" ("الاتحاد المدني.(" -شغل منصب السكرتير العام في هستدروت -في السنوات ما بين 1965-1969 كان عضوا في إدارة بلدية مدينة تل أبيب وترأس كتلة الأحرار فيها. -في عام 1968 بادر إلى تأسيس "هموعاتصا ليسرائيل يافا" ("المجلس لإسرائيل جميلة.(" -في عام 1975 أسس منظمة "حاييم وسفيفا" ("الحياة والبيئة") - منظمة عامة لمحبي جودة الحياة والبيئة ويشغل منصب رئيس جلساتها.
حايمكوفمان	ضابط في المدفعيين المظليين -.محرر الجريدة الناطقة باسم الليكود وهي "بِإِرِتْس بِسْرَائِيل" (أي في بلاد إسرائيل.(
مناحيم سبيدور	-خدم في الجيش البريطاني في السنوات ما بين 1941-1946. -تجند في جيش الدفاع الإسرائيلي في عام 1948. -مؤسس المدرسة العسطرية لتنظيم وإدارة ورئيسها الأول. -رئيس فرع الإطاعة والانضباط. -إعتزل الخدمة العسكرية في عام 1953 برتبة كولونيل. -نائب المدير العام في وزارة المواصلات (عام 1953.(-المدير العام في شركة قطار إسرئيل في السنوات ما بين 1954-1964. -المدير العام في "فيرد" وهي الشركة التابعة لشركة الإسكان "راسكو" في السنوات ما بين 1964-1967. -المدير العام لشركة تسويق الحمضيات في السنوات ما بين 1968-1977.

	-رئيس الصندوق لأمن إسرائيل (عام 1987.(-عضو في مجلس تل أبيب - يافا ورئيس كتلة حيروت الأحرار في المجلس في السنوات ما بين 1969-1974. -نائب رئيس المركز لحزب الأحرار ورئيس طاقم التفكير السياسي (عام 1976.(-رئيس اللجنة العامة لإصلاح مرافق الدولة في السنوات ما بين 1985-1986.
دافيد شيترن	-مقاول بناء. -كان عضوا في منظمة "لِيحِي" (المناضلون في سبيل حرية إسرائيل وهي حركة يهودية سرية حاربت سلطات الانتداب البريطاني من أجل تحقيق الاستقلال.(-رئيس مركز حركة الحيروت (أي الحرية بالعبرية.(-رئيس مركز المقاولين. -عضو غرفة التنسيق التابعة للهيئات الاقتصادية. -عضو في مجلس بلدية مدينة تل أبيب (عام 1969)[1].

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) . موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 23)

توزيع الأعضاء حسب الوظيفة عام 1981م

مناحيم بيجن	لم يمارس القانون، فكان عضوا في "هَشُومِير هَتْسَعِير" ("الحارس الشاب" – منظمة تأسست سنة 1905 في إسرائيل للحراسة والدفاع عن اليهود في الديار المقدسة) ثم انضم إلى "بِيْتَار".
سيمحا أرليخ	–اشتغل كعامل في الزراعة في نس تسيونا. –مدير القوات البشرية في بلدية مدينة رمات جان. –صاحب مصنع لصقل العدس. –عضو في مجلس بلدية مدينة تل أبيب ما بين عامي 1955–1969. –نائب رئيس بلدية مدينة تل أبيب ما بين عامي 1961–1965.
دافيد ليفي	– عامل بناء – رئيس إدارة كتلة "تخِيلِت لافَان" في الهستدروت (نقابة العمال) العامة –عضو في اللجنة التنفيذية في الهستدروت العامة
موشي نيسم	خدم ضابطا محاميا.
يعقوف مريدور	– إنضم إلى "بِيْتَار" وفي عام 1933 إلى المنظمة الثانية في "الهَاجَانَا". –سافر إلى دورة لضباط "الإيتسل" في بولندة عام 1939. – أثناء عودته إلى (اسرائيل) عام 1940م، فشارك في عملية تخريبية في حفنيا في العراق. – انتخب قائداً للاتسل بعد قتل قائدها " دافيد رازيئل في المعركة، حتى عام 1944. –مع تعيين مناحيم بيغن قائدا الإيتسل أصبح نائبا له.
يتسحاق مودعي	–رئيس جمعية خريجي كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) (عام 1961) –عضو في مجلس بلدية مدينة هرتسليا في السنوات ما بين 1960–1973. –رئيس نقابة المشتغلين في الدعاية في السنوات ما بين 1971–1973. –نائب رئيس في الغرفة التجارية إسرائيل–الولايات المتحدة (عام 1969.(– عضو في مجلس الإدارة في شركة رفلون (إسرائيل) ومديرها العام في السنوات ما بين 1961–1977.
يتسحاق شمير	– مدير شركات – شغل منصبا مهماً في سلك خدمات الدولة في الفترة ما بين 1955–1965.

	–خدم في منظمة "إيتسل" وفي منظمة "ليحي"
اليعزر شوستك	في عام 1936 أنتخب سكرتيرا الهستدروت (نقابة) العمال القوميين
جدعون بت	– خدم في النَاحَل (الشبيبة الطلائعية المحاربة). –عضو في مركز "هَمَكَابِي" (وهي منظمة شبيبة رياضية هامة) في إسرائيل.
يورم اريدور	–رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال) العامة.
يتسحاق برمان	–انضم إلى "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) في عام 1939، مارس نشاطاته في نطاق مخابرات المنظمة. –تجند في الجيش البريطاني وخدم في المخابرات في السنوات ما بين 1941–1945. –خدم في جيش الدفاع الإسرائيلي في الفترة ما بين 1948–1950م. –أنهى الخدمة العسكرية برتبة رائد. –مسئول عن إجراء الاتصال بالدول الحلفاء. –المستشار القضائي وثم المدير العام في "صناعات كايزر فرايزر" في حيفا، في السنوات ما بين 1950–1954م.
أرئيل شارون	– مزارع –شغل منصب مستشار شؤون الأمن في مكتب رئيس الحكومة ما بين 1975–1976.
بيسح جروفر	– عضو في مؤسسات جمعية الكرامين وفي اتحاد الفلاحين. –رئيس المجلس المحلي في عتليت في السنوات ما بين 1959–1962 ومرة أخرى في السنوات ما بين 1969–1971.
موشي ارنس	– مهندس طيران – بروفيسور – خدم في جيش الولايات المتحدة 1944–1946 – عضو المنظمة العسكرية القومية ("الإيتسل") وشغل منصب مندوب إسرائيل في الولايات المتحدة، وفي أفريقيا الشمالية، 1951–1957. – عضو خلية "حاد–نيس"، 1949–1951. – عضو "مِفُوُت بِيْتَار"، 1949–1951. – في السنوات ما بين 1951–1957 أقام في الولايات المتحدة من أجل الدراسة. أستاذ لموضوع هندسة الطيران في "التخنيون" (كلية الهندسة التطبيقية)، 1957–1962.

	– نائب المدير العام في الصناعة الجوية الإسرائيلية، 1962–1971. سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، 1982–1983.
مناحيم سبيدور	–خدم في الجيش البريطاني في السنوات ما بين 1941–1946. –تجند في جيش الدفاع الإسرائيلي في عام 1948. –مؤسس المدرسة العسطرية لتنظيم وإدارة ورئيسها الأول. –رئيس فرع الإطاعة والانضباط. –إعتزل الخدمة العسكرية في عام 1953 برتبة كولونيل. –نائب المدير العام في وزارة المواصلات (عام 1953) –المدير العام في شركة قطار إسرئيل في السنوات ما بين 1954–1964. –المدير العام في "فيرد" وهي الشركة التابعة لشركة الإسكان "راسكو" في السنوات ما بين 1964–1967. –المدير العام لشركة تسويق الحمضيات في السنوات ما بين 1968–1977. –رئيس الصندوق لأمن إسرائيل (عام 1987) –عضو في مجلس تل أبيب – يافا ورئيس كتلة حيروت الأحرار في المجلس في السنوات ما بين 1969–1974. –نائب رئيس المركز لحزب الأحرار ورئيس طاقم التفكير السياسي (عام 1976) –رئيس اللجنة العامة لإصلاح مرافق الدولة في السنوات ما بين 1985–1986.
دوفشيلنسكي	– (ضابط مقاتل) خدم في جميع الحروب الإسرائيلية (في الاحتياط) منذ عام 1948– حتى عام1970. – ضابط عمليات في الدفاع الجوي منطقة دان (في الاحتياط)، من عام 1974 وحتى 1989 أصبح ضابط تربية (في الاحتياط). –قائد "الإيتْسل" (المنظمة العسكرية المحاربة) في ألمانيا وفي روما. – وظائف أخرى: عضو في لجنة آداب المهنة ("الإتيكا") المركزية في غرفة المحامين. –عضو في المنظمة الدولية لمحامين ورجال حقوق يهود. –من عام 1977 كان ممثلا عن الكنيست في لجنة تعيين القضاة وذلك خلال 13 عاما.
ابراهام سريد	– سكرتير كتلة الصهيونيين العموميين في الكنيست في السنوات ما بين 1954–1964.

	–مدير الدائرة الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية في الولايات المتحدة في السنوات ما بين 1964–1967. –مدير ديوان التنسيق التابعة للمنظمات الاقتصادية للهيئات المستخدمة في إسرائيل في السنوات ما بين 1967–1970. –قنصل عام لإسرائيل في أتلنتا في الولايات المتحدة في السنوات ما بين 1972–1974. –قنصل اقتصادي في غربي الولايات المتحدة في السنوات ما بين 1974–1977. –رئيس الإدارة القطرية في حزب الأحرار.
يجال كوهين	– مركّز لجنة الشبيبة في منظمة القرى التعاونية. –عضو في سكرتارية "هنوعار هعوفيد" (الشبيبة العاملة.(–عضو في سكرتارية الجيل الصاعد في حزب عمال إسرائيل (مباي.(–مرشد في القرى التعاونية للقادمين الجدد في ممر القدس. –مرشد عن وزارة الدفاع في كتائب الشبيبة في أوروبا ، الولايات المتحدة وفي إفريقيا.
حاييم كورفو	اشتغل محاميا. –انضم إلى "الإيتسل" (المنظمة العسكرية القومية) في عام 1937. –عضو في قيادة هذه المنظمة في القدس. –عضو في مجلس بلدية مدينة القدس في ما بين 1967–1969. –رئيس إدارة الائتلاف في الكنيست التاسعة
مردخاي سفوري	–خدم في جيش الدفاع الإسرائيلي في السنوات ما بين 1948–1976. –في عام 1950 أنهى دورة لضباط في سلاح المشاة. –في عام 1954 أنهى دورة قادة سرايا في سلاح المشاة. –أنهى دراساته في كلية القيادة والركن في عام 1959. –قائد كتيبة في سلاح المدرعات في السنوات ما بين 1962–1965. –قائد وحدة دبابات قد قاتلت في حرب الأيام الستة في الجنوب. –قائد مدرسة الدبابات (عام 1968) –رئيس كلية القيادة والركن (عام 1973) –نائب رئيس قسم العمليات في الأركان العامة (عام 1974)

	-إعتزل الخدمة العسكرية برتبة عميد. -في عام 1939 انضم إلى "الإيتْسِل" (المنظمة العسكرية القومية) -إعتقلته السلطات البريطانية في عام 1945 وطردته إلى السودان، أريتريا وكنيا. -شارك في الهرب من معسكر الاعتقال في أريتريا. ألقي القبض عليه وأعيد إلى المعسكر قبل عام 1948. المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني (عام 1986).
دافيد شيفمان	- خدم في جيش الدفاع الاسرائيلي، واعتزل الخدمة برتبة رائد. - عضو في حركة الشبيبة بني عقيفا. - أسس المعهد الديني في كفار هروئيه. - سكرتير عام في نقابة التجار في اسرائيل في الفترة مابين 1957-1972م. - مدير شركة تموين لاحتياجات الفنادق في الفترة 1968-1974م. - عضو في مجلس بلدية مدينة تل أبيب في الفترة 1965-1981م. - نائب رئيس بلدية تل أبيب- يافا. - رئيس قسم المواصلات ورءيس قسم ادارة الهندسة ي الفترة 1974-1981م. - رئيس مجلس ادارة شركة الكهرباء، ورئيس شركة نتيفي أيلون.
الياهو بن اليسار	-خدمة في جهاز الأمن (حتى عام 1965. - رئيس قسم الإعلام وناطق باسم حركة حيروت، وكتلة غاجل، والليكود (ما بين 1971-1977. - نائب في المؤتمرات الصهيونية في السنوات: 1972. -رئيس أول وفد إسرائيلي إلى مؤتمر القاهرة (عام 1977 -المدير العام في مكتب رئيس الحكومة (ما بين 1977-1980 -سفير إسرائيل الأول إلى مصر (1980-1981
بنحاس جولدشتاين	-عضو في مجلس الإدارة في شركة الكهرباء في الفترة ما بين 1978-1987 . -عضو في رئاسة اللجنة التنفيذية الصهيونية في الفترة ما بين 1978-1982.
روني ميلوا	- محامي - خدم في في النيابة العسكرية - ضابط محكمة - محامي دفاع عسكري -رئيس بلدية تل أبيب

	–رئيس لجنة الطلات العامة في إسرائيل –المحرر الرئيسي للمجلة الأسبوعية "يُومَان هَشَفُوعَ " –رئيس مجلس "دُور هَهِمْشِيخ" (الجيل المكمل) في الهستدروت الصهيونية العالمية –رئيس قسم الإعلام في حركة حيروت
موشي كتساف	– خدم في سلاح الاتصال، برتبة عريف –رئيس مجلس كريات ملاخي في السنوات ما بين 1974–1981، وفي سنة 1969. –رئيس "تسِعِيرِي بنِي بريت" (وهي منظة يهودية عالمية تأسست في أمريكا عام 1843(–رئيس لجنة الطلاب لغاحل (كتلة حيروت الأحرار) في الجامعة العبرية –رئيس لجنة تحديد الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي –صحافي في جريدة "يِدِيعُوت أَحْرُونُوت" –رئيس المنظمة العامة للقادمين الجدد من الإيران –عضو في هيئة الأمناء لجامعة بن غوريون في النقب –دكتور شرف لجامعة نفراسكا في الولايات المتحدة –كان في الكنيست الرابعة عشرة الوزير المسؤول عن الوسط العربي –سياسي والرئيس الثامن لدولة إسرائيل
اهود اولمرت	– محامي.
ميخالديكل	–إبان الحرب العالمية الثانية خدم في الجيش السوفييتي في السنوات ما بين 1943–1944 وثم في الجيش البولندي في السنوات ما بين 1944–1946. مع نهاية الحرب كان قائد فرع حركة "بِيْتَار" (وهي منظمة شبيبة رياضية تحمل اسم يوسف ترومبلدور) في مخيم نجاة الكارثة النازية المشردين في "هلين" – النمسا. –عضو في قيادة الإيتسل (المنظمة العسكرية القومية) في النمسا.
دان تيخون	– خدم في لواء "جولاني" –رئيس مجلس الإدارة في شركة "شِيكُون وَبِيتُونَح" –المدير العام في شركة "شِيكُون وَبِيتُونَج"
حايمكوفمان	ضابط في المدفعيين المظليين –.محرر الجريدة الناطقة باسم الليكود وهي "بِإِرِتْس يِسْرَائِيل" (أي في بلاد إسرائيل.(
دافيد مجن	– رتبة رائد 1972م.

	-رئيس بلدية كريات جات (1976-1986).
سارة دورون	-نشيطة في حركة "الكشافة المسنة." -عضوة في مجلس بلدية مدينة تل أبيب ورئيسة لجنة المعارف الخاصة بالبلدية. -رئيسة مجلس الإدارة "جاحيلت." -رئيسة منظمة النساء الليبراليات
درور زجرمان	- رئيس جمعية طلاب الجامعة في الجامعة العبرية في القدس. -سكرتير فرع حزب الأحرار في القدس . -رئيس قسم الطلاب الجامعيين في الهستدروت (المنظمة) الصهيونية في السنوات ما بين 1977-1981
أمل نصر الدين	-رئيس "يَد لَبَنِيم" (وهي هيئة تخليد الأبناء الذين سقطوا في حرب الاستقلال وفي الحروب والمعارك الإسرائيلية) لأبناء الطائفة الدرزية والشركسية والبدوية (عام 1969) -رئيس قسم الجنود المسرحين في السنوات ما بين 1961-1964. -سكرتير مجلس عمال دلية الكرمل وعسفيا في السنوات ما بين 1964-1971. -عضو في حزب عمال إسرائيل (مباي) -في عام 1971 انضم إلى حركة الحيروت (حرية بالعبرية)
يوسف روم	-زميل في المعهد التكنولوجي في كليفورنيا في السنوات ما بين 1957-1958. -في عام 1957 انضم إلى هيئة المدرسين في كلية الهندسة التطبيقية (التخنيون) في حيفا. -عميد كلية هندسة الطيران في السنوات ما بين 1964-1965 وما بين 1968-1970 ومرة أخرى في 1976. -حاصل على جائزة إسرائيل في موضوعي التكنولوجيا والهندسة (عام 1976)
ميريام غلازر	- خدمت في جيش الدفاع الإسرائيلي في عام 1955 - عضوة في "الإيتْسِل" (المنظمة العسكرية القومية) في السنوات ما بين 1945-1948 وقائدة في هذه المنظمة . -عضوة في مندوبية حركة "بِيْتَار" (وهي اسم منظمة شبيبة رياضية تحمل اسم يوسف ترومبلدور) في أرض إسرائيل في السنوات ما بين 1950-1955 ; -مديرة المدسة الثانوية على اسم يوهانا جابوتينسكي في السنوات ما بين 1951-

	1980. -محاضرة في الكلية على اسم لفينسكي في السنوات ما بين 1978-1980;
اليعزر كولس	- محام -مساعد رئيسي لوزير البناء والإسكان. -مدير ديوان الوزير في السنوات ما بين 1977-1978. -مستشار وزير التجارة، الصناعة والسياحة في السنوات ما بين 1978-1980. -مسؤول عن التجارة بالمفرق وعن المعامل الصغيرة في السنوات ما بين 1980-1981. -عضو في اللجنة المعينة في بلدية مدينة أشدود.
أمنون لين	- محامي - عضو في حركة الشبيبة "هشومير هتساعير" ("الحارس الشاب") في السنوات ما بين 1940-1942. -خدم في البلماح (كتائب الكوماندو اليهودية) في السنوات ما بين 1942-1944. -غادر كيبوتس "ميشمار هعيمك" في عام 1950.
تسفي رنر	- عضو في كيبوتس "أحافا" بالقرب من رحوفوت والذي كان عضوا في حركة الصهيونيين العموميين. -عمل في البناء وفي بلدية مدينة تل أبيب. -في عام 1969 أنتخب عضوا في مجلس بلدية تل أبيب - يافا. -عضو في إدارة البلدية ورئيس قسم النظام الخاص بها.
يجال كوهين	- مركّز لجنة الشبيبة في منظمة القرى التعاونية. -عضو في سكرتارية "هنوعار هعوفيد" (الشبيبة العاملة) -عضو في سكرتارية الجيل الصاعد في حزب عمال إسرائيل (مباي) -مرشد في القرى التعاونية للقادمين الجدد في ممر القدس. -مرشد عن وزارة الدفاع في كتائب الشبيبة في أوروبا ، الولايات المتحدة وفي إفريقيا.
مئير كوهين	- بدأ يشتغل في بلدية مدينة حيفا في عام 1945. -مراقب بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1961-1966. -عضو في مجلس بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1969-1973.

	–رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال العامة) في السنوات ما بين 1977–1981.
مئير شتريت	– خدم في الجيش برتبة نقيب –رئيس بلدية يفنيه في السنوات ما بين 1974–1987 –أمين صندوق الوكالة والمنظمة الصهيونية في السنوات ما بين 1988–1992 –عضو في هيئة أمناء جامعة بن غوريون والجامعة المفتوحة –عضو في الهيئة الإدارية في جامعة بار إيلان
يهودا بيرح	–مفتش لواء المركز في وزارة المعارف في السنوات ما بين 1976–1982. –رئيس مركز التكنولوجيا للتربية ومحاضر أول في جامعة تل أبيب في السنوات ما بين 1976–1982. –المدير العام في معهد السياحة المركزي عام (1985)
ايتان ليفني	– بدأ يشتغل في بلدية مدينة حيفا في عام 1945. –مراقب بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1961–1966. –عضو في مجلس بلدية مدينة حيفا في السنوات ما بين 1969–1973. –رئيس كتلة الليكود (الحزب) في الهستدروت (نقابة العمال العامة) في السنوات ما بين 1977–1981.
بني شليطا	– رئيس المجلس المحلي في مناحميا عام (1956) –عضو في إدارة "مركز السلطة المحلية" عام (1970) –عضو في مجلس الجليل عام (1975) –عضو في إدارة بلدات التطوير عام (1975)
ميخال رايسر	–رئيس جمعية طلاب الجامعة في جامعة تل أبيب (عام 1970) –رئيس سكرتارية أبناء الشبيبة في "حيروت" في السنوات ما بين 1971–1977. –مستشار وزيري الاستيعاب والإسكان في السنوات ما بين 1978–1979. –نائب المدير العام في وزارة الإسكان. –عضو مجلس الإدارة في شركة "أتا" في السنوات ما بين 1981–1984. –رئيس قسم المنظمة في سكرتارية حركة حيروت ما بين 1979–1980. –رئيس إدارة شركة "هَبِيكِف" عام (1981) –مدير "مركز البناء الإسرائيلي" في السنوات ما بين 1979–1981.
يتسحاق زيجر	–إنضم إلى حزب الأحرار في عام 1969.

	-رئيس المجلس الاقتصادي الخاص بحزب الأحرار . -عضو في مركز وإدارة الحزب . -عضو في اللجنة التنفيذية في جمعية الفلاحين.
يتسحاق بيرس	-مدرس في مدرسة "يشورون" في مدينة ريشون لتسيون في السنوات ما بين 1957-1963. -انضم إلى حزب عمال إسرائيل (مباي) في عام 1956. -عضو في مجلس بلدية مدينة ديمونا (عام 1963). -رئيس بلدية مدينة ديمونا في الفترة ما بين 1971-1974. -في عام 1965 انضم إلى قائمة عمال إسرائيل (رافي>) -من بين رؤساء القائمة الرسمية (عام 1968) وأحد مؤسسي حركة "لعام" التي انضمت إلى الليكود (الحزب) في عام 1973. -في يناير 1981 اعتزل من كتلة الليكود (الحزب>) -عضو في كتلة قائمة عمال إسرائيل (رافي) - القائمة الرسمية (لعام) -في يونيو 1981 انضم مرة أخرى إلى كتلة الليكود. -في أكتوبر 1982 انضم إلى المعراخ (التجمع) -رئيس الصندوق من أجل تطوير الجليل من قبل الوكالة اليهودية في السنوات ما بين 1979-1982. -عضو في إدارة الاتحاد الاسباني العالمي (عام 1969) -عضو في رئاسة الاتحاد الاسباني العالمي (عام 1970)
عكيفا نوف	-خدم في "النَاحَل" (الشبيبة الطلائعية المحاربة [1].

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mkmain-arb.asp) . المركز الإسرائيلي للديمقراطية (عبري) .موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (WWW>YNENT.COM/1/AN/O/) (**عبري**) . منصور، جوني: معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية والاسرائيلية، ص26-28-148-233-234-237-244-251-255-265-268-276-277-281-283-284-285-287-317-320-324-347-362-364-366-377-382-393-457-806-508-521. المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ص115- 429-105-125-223-430.

(ملحق 24)

وزراء الحكومة الإسرائيلية التاسعة عام 1977م:

	الاسم	الحقيبة	الانتماء الحزبي
1	مناحيم بيغن	رئيس الوزراء	الحزب / حيروت
2	عيزر وايزمن	الدفاع	الحزب/ حيروت
3	موشيه دايان	الخارجية	حزب العمل
4	أرئيل شارون	الزراعة	الحزب/ حيروت
5	سيمحا أرليخ	المالية	الحزب/ الأحرار
6	يغيئل هوروفيتس	الصناعة والتجارة والسياحة	الحزب/ الأحرار
7	جدعون بات	الطاقة والإنشاء	الحزب / الأحرار
8	أليعيزر شوستاك	الصحة	الحزب/ لعام/ مركز حر
9	دافيد ليفي	الاستيعاب	الحزب /حيروت
10	يتسحاق موداعي	البناء والإسكان	الحزب/ الأحرار
11	يوسف بورغ	الداخلية والشرطة	المفدال
12	زفولون همر	المعارف والثقافة	المفدال
13	اهرون أبو حتسيرا	الأديان	المفدال
14	يغيئل يدين	نائب رئيس الوزراء	الحركة الديمقراطية للتغير (داش)
15	شموئيل تمير	وزير العدل	الحركة الديمقراطية للتغير (داش)
16	مئير عميت	وزير المواصلات والبرق والبريد والهاتف	الحركة الديمقراطية للتغير (داش)
17	إسرائيل كاتس	وزير العمل والرفاهية	الحركة الديمقراطية للتغير(داش) [1]

(1) وثيقة نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات لفلسطينية عام 1977م، ع8/7، ص 391-400.
وثيقة محاضر الكنيست التاسعة، ص(1-11) . سويد، محمد: الصراع على أرض التسوية، ص 99.

(ملحق 25)

وزراء الحكومة الإسرائيلية العاشرة عام 1981م:

الرقم	الاسم	الحقيبة	الانتماء الحزبي
1	مناحيم بيغن	رئيس الوزراء	الحزب / حيروت
2	سيمحا أرليخ	الزراعة	الحزب/ أحرار
3	دافيد ليفي	البناء والإسكان– المغرب شرقي	الحزب/ حيروت
4	اهرون أبو حصيرة	العمل والرفاه الاجتماعي والاستيعاب	تامي
5	يورم اريدور	المالية	الحزب/حيروت
6	يوسف بورغ	الداخلية والشؤون الدينية	الحزب الوطني الديني
7	إسحاق برمان	الطاقة والإنشاء	الحزب /أحرار
8	زفولون هامر	المعارف والثقافة	الحزب الوطني الديني
9	إسحاق موداعي	وزير دولة	الحزب /أحرار
10	يعقوب مريدور	الاقتصاد والتنسيق	الحزب/حيروت
11	موشيه نسيم	العدل	الحزب/أحرار
12	جدعون بات	الصناعة والتجارة	الحزب/ أحرار
13	مردخاي تسيبوري	الاتصالات	الحزب/حيروت
14	حاييم كورفو	المواصلات	الحزب/حيروت
15	أليعيزر شوستاك	الصحة	الحزب/لعام/مركز حر
16	إسحاق شامير	الخارجية	الحزب/لعام/حركة أرض إسرائيل
17	أرئيل شارون	الدفاع، استقال من منصبه في 11 مارس 1983م، اثر نتائج لجنة التحقيق، وعين بدلاً منه موشيه ارنس.	الحزب/حيروت
18	ابرهام شرير	السياحة	الحزب/أحرار
19	يوفال نأمان	وزير العلوم والتطوير	هتحيا[1]

(1) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام1981م، ص 18. نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص7. تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 295– 293.

(ملحق 26)

نواب الحكومة الإسرائيلية العاشرة عام 1981م:

الرقم	الاسم	الحقيبة	الانتماء الحزبي
1	دوف شيلانسكي	نائب وزير الشؤون البرلمانية. (غربي)	الحزب/ حيروت
2	موشيه كتساف	نائب وزير البناء والإسكان. (إيران شرقي)	الحزب /حيروت
3	يهودا بن مائير	نائب وزير الخارجية	الحزب الوطني الديني
4	مريم غلازر	نائب وزير المعارف والثقافة. (يمن شرقي)	الحزب/حيروت
5	ميخائيل ديكسل	نائب وزير الزراعة. (غربي)	الحزب/حيروت
6	بيسح غروفر	نائب وزير الزراعة.	الحزب/ أحرار
7	اهرون أوزان	نائب وزير الاستيعاب	تامي
8	حاييم دروكمان	نائب وزير الشؤون الدينية	الحزب الوطني الديني
9	دافيد شفيمان	نائب وزير المواصلات. (بولندا غربي)	الحزب/أحرار
10	بن تصيون روبين	نائب وزير العمل والرفاه الاجتماعي	تامي[1]

(1) السعدي، غازي: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام1981م، ص 18. نتائج الانتخابات الإسرائيلية، ترجمة نشرت في مجلة الأرض عام 1981م، ع 21، ص7. تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 295– 293.

(ملحق 27)

لجان الحكومة الإسرائيلية العاشرة عام 1981م.

الرقم	الاسم	اللجنة	الانتماء الحزبي
1	آيتان ليفني	رئيس لجنة الكنيست	الحزب/ حيروت
2	الياهو بن اليسار	رئيس لجنة الخارجية والأمن	الحزب/ حيروت
3	شلومو لورنتس	رئيس لجنة المالية	أغودات يسرائيل
4	جاد يعقوبي	رئيس اللجنة الاقتصادية	حزب العمل
5	أربيلي الموز ولينو	رئيس لجنة الداخلية والبيئة	حزب العمل
6	اليعازر كولس	رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية	الحزب/ أحرار
7	عوزي بارعام	رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب	حزب العمل
8	اورا نمير	رئيس لجنة التربية والتعليم	حزب العمل
9	مناحيم بوروش	رئيس لجنة العمل والرفاه	اغودات يسرائيل
10	أبراهام كاتسر عوز	رئيس لجنة مراقبة دولية	حزب العمل

(ملحق 28)

نسبة التصويت لقائمة الليكود في المدن الرئيسة الثلاث (القدس – تل أبيب– حيفا) في الدورات الانتخابية (1977/1973م)

	الليكود	1973م	1977م	المعراخ	1973	1977
القدس		(%41)	(%40)		(%28)	(%16)
الأحياء أوروبية ميسورة الحال		(%34)	(%29)		(%32)	(%19)
الأحياء المختلطة من الطبقة المتوسطة		(%40)	(%39)		(%34)	(%20)
الأحياء الفقيرة من الطوائف الشرقية		(%48)	(%52)		(%28)	(%16)
تل أبيب		(%38)	(%40)		(%39)	(%25)
الأحياء أوروبية ميسورة الحال		(%36)	(%32)		(%41)	(%27)
الأحياء المختلطة من الطبقة المتوسطة		(%36)	(%45)		(%42)	(%26)
الأحياء الفقيرة من الطوائف الشرقية		(%47)	(%53)		(%28)	(%17)
حيفا		(%31)	(%29)		(%45)	(%28)
الأحياء أوروبية ميسورة الحال		(%33)	(%26)		(%43)	(%27)
الأحياء المختلطة من الطبقة المتوسطة		(%27)	(%31)		(%48)	(%30)
الأحياء الفقيرة من الطوائف الشرقية		(%35)	(%41)		(%32)	(%19)[1]

(1) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة دراسات فلسطينية 1977، ع 8/7، ص348. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص 98.تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية، ص 268.

(ملحق 29)

نسبة التصويت لليكود في المدن ذات الأكثرية من اليهود الشرقيين في الدورات الانتخابية (1977/1973م):

	الليكود	1973م	1977م	المعراخ	1973	1977
المدن التي ضمت أكثرية كبيرة من المقترعين اليهود الشرقيين		(%31)	(%42)		(%37)	(%20)
وفي المدن الأكثر اختلاطاً وفيها أكثرية من اليهود الشرقيين		(%32)	(%39)		(%41)	(%24)
أما المدن المختلطة بأكثرية يهود الاشكناز		(%34)	(%37)		(%42)	(%26)
المدن ذات الأكثرية الكبرى من الاشكناز		(%33)	(%32)		(%40)	(%24)[1]
بلدات التطوير التي سكنها اليهود الشرقيين: مثل (نتيفون)		(%20.8)	(%36.6)		(%9.4)	(%7.4)[2]

(1) وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل، ترجمة نشرت في نشرة دراسات فلسطينية 1977، ع 8/7، ص346. شوفاني، إلياس: مناحيم بيغن من الإرهاب، ص 98.

(2) فايس، شيفح: انتخابات عام 1981م، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، ع 7، ص 435-447.

(ملحق 30)

نسبة الليكود في بلدان الإعمار في الدورات الانتخابية (1973/1977/1981م):

	عام 1973م	عام 1977م	عام 1981م
مدينة شلومي			
الليكود	19	32.9	47.7
المعراخ	47	27.1	27.3
مدينة بيسان			
الليكود	29.8	45.3	54
المعراخ	41.8	22.1	17.1
مدينة سفيون			
الليكود	49.8	33.1	19.1
المعراخ	24.4	10.1	41.7[1]

(1) فايس، شيفح: انتخابات 1981م، ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية 1981م، ع 7، ص 435-447. عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية) ، ص 41/40.

(ملحق 31)

أعضاء الكنيست حسب القوائم الأساسية (1969-1981م):

اسم القائمة	انتخابات 1969م	انتخابات 1973م	انتخابات 1977م	انتخابات 1981م
كتلة الليكود	-	39	43	48
كتلة المعراخ (المعراخ العمالي)	56	51	32	47
الحزب الديني القومي (المفدال)	12	10	12	6
الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)	-	-	15	-
اغودات يسرائيل	4	5	4	4
بوعلي اغودات يسرائيل	2	4	1	-
راكح	3	3	5	-
حركة حقوق المواطن		3	1	
القوائم العربية المرتبطة بالمعراخ	4	1	1	1
حركة السلام والمساواة (شلي)	-	-	2	4
حركة شلومتسيون	-	-	2	-
قائمة بلاطو شارون		4	2[1]	-
(غاحل حيروت-الأحرار)	26	-	-	-
المركز الحر	2	-	-	-
الأحرار المستقلون	4	4	-	-
القائمة الرسمية	4	-	-	-
الجبهة الدينية التوراتية	-	-	-	-
حركة تراث إسرائيل (تامي)	-	-	-	3

(1) شاهين، حنة: الانتخابات الإسرائيلية: انتصار اليمين، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 67، ص 235. وثيقة النتائج الرسمية لانتخابات الكنيست الثامن. ترجمة نشرت في نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع 2، ص 56.

اسم القائمة	انتخابات 1969م	انتخابات 1973م	انتخابات 1977م	انتخابات 1981م
هتحياه (البعث)	–	–	–	3
حركة التجديد الرسمي (تيلم)	–	–	–	2
شينوي	–	–	–	2[1]

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي (http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal-res-arb.htm) . نتائج انتخابات الكنيست التاسعة، اللجنة المركزية للإحصاء، **ص 3–9 (عبري)** . كوهين، أوري: مركز حيروت والشرقيون، ص52(عبري) . بدر، كاميليا: نظرة إلى الأحزاب، ص 299 وثيقة تحليل نتائج انتخابات الكنيست الثامن، ترجمة نشرت عن نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، ع1، ص 54، نقلاً عن صحيفة (هارتس 9–1–1977م) . تيم، سعيد: تطور الحياة البرلمانية ص 23(1) غازي السعدي: الأحزاب والحكم، ص 297 شاهين، حنة: القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية حنة شاهين، مجلة الشؤون الفلسطينية عام1981م، ع 116، ص 22. جريس، صبري: نتائج الانتخابات الإسرائيلية المأزق والتحدي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 67 ، ص 8. and Peretz, Don: The Government and Politics of Israel,p80. Doron, Gideon.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية:

1- (الوثيقة الأولى) إطار للسلام في الشرق الأوسط اتفق عليه في كامب ديفيد (1978/9/17م)، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1978م.

2- (الوثيقة الثانية) إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد 1978/9/17م)، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1978م.

3- وثائق اتفاقيات كامب ديفيد، شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 84، مركز الأبحاث، بيروت عام 1978م.

4- وثيقة الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، مجلة الأرض، نقلاً عن صحيفة دافار (1975/9/2م)، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1975م.

5- وثيقة النتائج الرسمية لانتخابات الكنيست الثامن، ع 2، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1974م، مركز أبحاث م.د.ف 1974م.

6- وثيقة انتخابات الكنيست الثامن (الاتجاهات العامة- البرامج- التوقعات)، ع 1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.د.ف 1974م.

7- وثيقة تحليل النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الثامن، ع1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.د.ف 1974م.

8- وثيقة خطاب مناحيم بيغن في وضع الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة والاتفاق الائتلافي، ع 7-8، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.د.ف 1977م.

9- وثيقة محاضر الكنيست الإسرائيلي، مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد، الدار الفلسطينية للإعلام والنشر، القاهرة.

10- وثيقة مشروع بيغن للسلام، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1978، ع1، مركز أبحاث م.د.ف 1978م.

11- وثيقة نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل (الكنيست التاسعة)، نشرة الدراسات الفلسطينية عام 1977م، ع 8/7، مركز أبحاث م.د.ف 1977م.

12- وثيقة نص مشروع إقامة دولتين في فلسطين، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.د.ف 1979م.

13- وثيقة نص معاهدة السلام مع مصر، ع 14، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.د.ف 1978م.

ثانياً: الموسوعات العلمية والعربية:

14- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م.

15- المسيري، عبد الوهاب: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية في الأهرام، 1975.

16- المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج7، دار الشروق القاهرة 1999م.

17- منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار، رام الله، ط1، 2009م.

ثالثاً: المصادر العربية:

18- أبو النمل، حسين وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1975م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975م.

19- أبو مرشد، وليد وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1968م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت1968م.

20- الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1969م.

21- الأشقر، رياض وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1972م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1972م.

22- جبور، سعيد وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1976م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1976م.

23- رياض، الأشقر وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1973م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت1973م.

24- رياض، الأشقر وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1974م.

25- زهيري، كامل: مزاعم بيغن والرد عليها بالوثائق، دار الموفق العربي 1978م.

26- سعد الدين، إبراهيم: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1970م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1970م.

27- السعدي، غازي وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1981م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981م.

28- السعدي، غازي وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1982م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت1983م.
29- شارون أرئيل: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1978م.
30- غنطوس، إلياس: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت1965م.
31- محمد، دياب وآخرون: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1971م، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت1971م.
32- منصور، كميل: إسرائيل دليل عام 2004م، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2004م.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

33- أنور، سحر محمد: دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لإسرائيل، جامعة الزقازيق 2008م(رسالة ماجستير غير منشورة).
34- شادي، عبد العزيز محمود: دور الأحزاب الدينية في النظام الإسرائيلي في الفترة ما بين عامي (1969-1988م)، جامعة القاهرة 1992م(رسالة ماجستير).
35- غوانمة، نرمين: حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية،(1977-1992م)، ط1، 2002م(رسالة دكتوراه).

خامساً: المراجع العربية:

36- أبو جابر، كامل: نظام دولة إسرائيل في إطار القرار السياسي، طباعة معهد البحوث عام 1973م.
37- أبو شومر، توفيق:الصراع في إسرائيل، دراسة في المجتمع الإسرائيلي وفسيفسائه الدينية والحزبية والعرقية والطبقية، ط1، دار فلسطين للطباعة، غزة 2006م.
38- أبو عودة، يحيى سليم حسن: العلاقة بين الدين والسياسة وأثرها على اتجاهات التسوية، ط1، مركز رام الله 2012م.
39- أبو عودة، يحيى سليم: جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية، ط1، مركز رام الله 2012م.
40- أبو غزالة، بسام:الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، مركز الأبحاث، بيروت 1966م.
41- اسكندر، أمين: النظام السياسي الإسرائيلي (إسرائيل من الداخل)، ط3، دار البيرق، رام الله 2009م.

42- الأسمر، حلمي: شارون ملك الإرهاب، ج2، ط1، دار البيرق، عمان 1978م.
43- الأسمر، حلمي: شامير، ط1، دار البيرق، عمان 1987م.
44- بدر، كاميليا: نظرة على الأحزاب والحركات السياسة الإسرائيلية، ط2، جمعية الدراسات العربية، القدس.
45- بركات، نظام: النخبة الحاكمة في إسرائيل، ط1، دار الكرمل، بيروت 1982م.
46- بركات، نظام: مراكز القوى في إسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، دار الجليل، عمان، ط1، 1983م.
47- بشارة، عزمي:من يهودية الدولة حتى شارون، المؤسسة الفلسطينية، ب.ط، ب.ب.
48- بكري، محمد مصطفى: بيغن وقضايا العنف والسلام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ب.ب.
49- تمراز، سعيد: مشاريع التسوية للصراع العربي الصهيوني، دراسات في القضية الفلسطينية، ط1، دار الأرقم، غزة 2014م.
50- تيم، سعيد:النظام السياسي الإسرائيلي، ط1، دار الجليل، بيروت، 1989م.
51- تيم، فوزي أحمد: تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل (انتخابات مجالس الكنيست 1949-1996م)، دار زهران، عمان 1997م.
52- جريس، حسام، وآخرون: دولة رفاه المستوطنين(الاقتصاد السياسي للمستوطنات)، مؤسسة الأيام، رام الله 2013م.
53- جريس، صبري: اليمين الصهيوني (نشأة وعقيدة وسياسة) مركز الأبحاث، بيروت 1978م.
54- الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ب.ط، ب.ب.
55- جفال، مصطفى: حكومة بيغن الثانية وعملية السلام (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)، ب،ط. مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 1981م.
56- حبش، جورج:إسرائيل من الداخل، الآن ومنذ نصف قرن، ط3، دار البيرق، فلسطين 2009م.
57- حسن، محمد خليفة: البعد الديني للصراع العربي الإسرائيلي، ط2، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة 2005م.
58- حسن، محمد خليفة: الشخصية الإسرائيلية دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، ب.ب.
59- حشيشو، نهاد: قراءة في برنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة، (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)، ب،.ط، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 1981م.
60- السعدي، غازي:الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر، ط1، بيروت 1989م.
61- السويد، محمود:الصراع على أرض التسوية الإسرائيلية (1973-1978م)، ط1، دار الطبيعة، بيروت 1978م.

62- السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد (1967-1979م)، ط1، دار عطوة للطباعة، مصر 1987م.
63- شاس، طاهر :التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، ط1، دار الشروق، القاهرة 1997م.
64- الشامي، رشاد: إشكالية اليهود في إسرائيل، ب.ط، عالم المعرفة، 1997م.
65- الشامي، رشاد:القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، ب.ط، عالم المعرفة، عدد 186م، الكويت 1997م.
66- شمالي، نصر: إفلاس النظرية الصهيونية، ط1، مطابع الكرمل، بيروت 1981م.
67- شوفاني، إلياس: طريق بيغن إلى القاهرة من التسوية إلى الحلف، ب.ط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ب.ب.
68- شوفاني، إلياس:مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة، ب.ط، مؤسسة الدراسات، بيروت، ب.ب.
69- صالح، محسن: حزب العمل الإسرائيلي، ب.ط، مركز الزيتونة، بيروت، ب.ب.
70- صلاح، محمد: الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، ط1، مطابع الكرمل، لبنان 1981م.
71- طايل، فوزي محمد: النظام السياسي في إسرائيل، ط2، دار الوفاء، المنصورة 1992م.
72- العابد، إبراهيم: الماباي الحزب الحاكم في إسرائيل، منظمة التحرير ومركز الأبحاث.
73- عابد، خالد:الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال حكم الليكود (1977-1984م)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت عام 1986م.
74- عبد الحميد، متولي: نظام الحكم في إسرائيل، ط2، دار المعارف، مصر 1979م.
75- عبد الرحمن، أسعد وآخرون: الفكر السياسي الإسرائيلي، قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة.
76- عبد الله، هاني: انتخابات الكنيست العاشرة في إسرائيل، خلفيات ونتائج،(إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 1981م.
77- عبد الله، هاني:الأحزاب السياسية في إسرائيل، ب.ط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981م.
78- العلوجي، عبد الكريم:الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة 2010م. المؤسسة العربية، بيروت 1999م.
79- عناب، محمد: القدس في مشاريع التسوية السياسية، ط1، رام الله ب.ب.
80- غنايم، محمد: طريق شارون، ب.ط، مدار، مؤسسة الأيام، رام الله 2001م.
81- غنيم، عبد الرحمن:الدولة الفلسطينية في الإستراتيجية الصهيونية، ب.ط، دار فلسطين العربية، دمشق 1974م.
82- كيمجي، دافيد: الخيار الأخير (1967-1991م)، ط1، مكتبة بيسان، بيروت1992م.

83- اللداوي، مصطفى: الإرهاب الصهيوني عقيدة مجتمع تاريخ دولة، ط1، دار الهادي، لبنان 2007م.
84- ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، ط1، منشورات مدبولي، القاهرة 1999م.
85- متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في إسرائيل، ط2، دار المعارف، الإسكندرية 1979م.
86- مزاحم، هيثم أحمد: حزب العمل الإسرائيلي(1968- 1999م)، ط1، مركز الإمارات للدراسات 2001م.
87- المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف، ط2، دار الشروق، مصر 2002م.
88- المصري، زهير: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني من الكفاح المسلح والتسوية، ط1، مكتبة اليازجي، غزة 2008م.
89- منصور، جوني:إسرائيل والاستيطان، ط1، مدار، رام الله 2014م.
90- مهنا، محمد نصر: الحكم والإدارة في إسرائيل، ب.ط، دار غريب، القاهرة، ب.ب.
91- النيرب، محمد:أي حكم ذاتي، وإلى أين، ب.ط، غزة ب.ب.
92- هلسة، تهاني: دفيد بن غوريون، ط1، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت 1968م.
93- يونس، كريم: الواقع السياسي في إسرائيل، ط1، جمعية أنصار السجين 1990م.

سادساً: المراجع الأجنبية المترجمة:

94- بيرنر، ليني: حركة التصحيح الصهيونية من عهد جابوتنسكي إلى عهد شارون، ترجمة دار الجليل، د.ط، ب.ب.
95- بيغن، مناحيم: الثورة، ترجمة معين أحمد محمود (الإرهاب ومناحيم بيغن)، ط2، دار المسيرة، بيروت 1988م.
96- بيغن، مناحيم: يوميات الإرهابي مناحيم بيغن: ترجمة معين محمود، ط2، دار المسيرة، بيروت 1983م.
97- تلمي، أفرايم، ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة: أحمد العجرمي، دار الجليل، ط1، عمان 1988م.
98- جاوردي، روجيه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة محمد هشام، ط4، دار الشروق، القاهرة 2002م.
99- دايان، موشيه: الاختراق (سيرة ذاتية للمفاوضات المصرية الاسرائيلية)، ترجمة رضوان أبو عياش، وكالة أبو غزالة، القدس 1981م.
100- دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان ط1، 1987م.

101- دايان، موشيه: ديان يعترف، ترجمة شوقي ابراهيم، مركز الدراسات الصحفية ودار التعاون، ب.ب.
102- دايان، موشيه: مذكرات موشيه دايان، 1915-1981م، ترجمة معدي، الحسيني، ط1، دار الخلود للتوزيع، 2011م.
103- راتييه، ايمونيل: إرهابيو إسرائيل، بحث حول المليشيات الصهيونية(1883-1995م)، ترجمة حياة الحويك عطية، جمعية عمال المطابع التعاونية، ط1، الأردن 2001م.
104- سيلفر، رايك: بيغن سيرة حياته مذكرات مناحيم بيغن(1913-1992م)، ترجمة معدي الحسيني، ط1، دار الخلود للتراث، 2011م.
105- شارون، أرئيل: أرئيل شارون سجل خدمة، وعمليات انتقامية، ترجمة دار الجليل، ط1، دار الجليل، عمان 2001م.
106- شارون، أرئيل: شارون هذا الرجل وحياته، ترجمة محجوب عمر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1984م.
107- شارون، أرئيل: مذكرات أرئيل شارون، ترجمة انطوان عبيد، ط2، مكتبة بيسان، بيروت 1992م.
108- شطريت، سامي شالوم: النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرير (1948-2003) ترجمة سعيد عياش، ط1، مؤسسة الأيام، رام الله 2005.
109- شندلر، كولن: إسرائيل، والليكود والحلم الصهيوني، ط1، دار الأهلية، عمان 1997م.
110- شيلغ، يائير: المتدينون الجدد، ترجمة: سعيد عياش، مؤسسة الأيام، رام الله 2002م.
111- عيلام، يغآل: ألف يهودي في التاريخ التاريخ، ترجمة عدنان أبو عامر، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق 2006م.
112- كوانت، وليم: مذكرات زعماء صهيون قراءة في أوراق ناحوم جولدمان، ب.ط، مكتبة رجب، القاهرة 1994م.
113- كييفال، جيرشون: السياسات الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة، ترجمة مصطفى الرز، مكتبة مدبولي، ب.ط. ب.ب.
114- مالكا، فيكتور: مناحيم بيغن، التوراة والبندقية، ب.ط، مكتبة الإسكندرية، ب.ب.
115- مائير، غولدا: اعترافات غولدا مائير، ترجمة: عزيز عزمي، مؤسسة التعاون.
116- مئير، يهودا: صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، ط1، دار الجليل، عمان 1989م.
117- هركابي، يهوشفاط: قرارات إسرائيل المصيرية، ترجمة منية سمارة، محمد الظاهر، ط1، دار الكرمل، عمان 1990م.
118- وغنر، ابراهام: القرار الإسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، ط1، دار القدس 1978م.

سابعاً: الدوريات العربية:

119- أبعاد ونتائج صعود الليكود للحكم في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1977م، ع 21/20، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1977م.

120- أبو النمل، حسين: مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج، شؤون فلسطينية 1979م، ع 85، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.

121- الأحزاب والقوى السياسية في إسرائيل، ع 22، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1974م.

122- أزمة حكومة بيغن، مجلة الأرض (1979/9/21م)، ع 1، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1979م.

123- أزمة حكومة بيغن، مجلة الأرض عام 1979م، ع 1، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1979م.

124- الإستراتيجية الصهيونية تجاه الجولان، مجلة الأرض عام 1979م، ع 6، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1979م.

125- انتخابات الكنيست الثامن: الاتجاهات العامة، البرامج، التوقعات. ع 1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1974م.

126- انتخابات الكنيست الثامنة، مجلة الأرض عام 1974م، ع 21، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1974م.

127- انعكاسات معاهدة السلام على الوضعين الحكومي والحزبي في إسرائيل، ع5، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1977م.

128- الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض عام 1979م، ع 10، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1979م.

129- الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض عام 1981م، ع 22، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1981م.

130- أوضاع متأزمة وحكومة ضعيفة فاشلة، مجلة الأرض عام 1979م، ع 6، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1979م.

131- برزيلاي، أمنون: الوضع الداخلي في إسرائيل (التهديد بالانتخابات كمناورة سياسية)، ع 1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1982م.

132- بوادر أزمة حكومية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض عام 1979م، ع 4، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1979م.

133- جريس، سمير: الوضع الحزبي في إسرائيل عام 1978م، ع 1، ع 2 نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1979م.
134- جريس، صبري: القوانين الإسرائيلية لضم القدس، مجلة الشؤون فلسطينية عام 1980م، ع 106، مركز أبحاث م. ت. ف 1980م.
135- جريس، صبري: الوضع الحكومي والحزبي في إسرائيل عام 1978م، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1979م، ع 2، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
136- جريس، صبري: الوضع الداخلي في إسرائيل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1979/1/1م) ع 1، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
137- جريس، صبري: حول انتخابات الكنيست العاشرة، شؤون فلسطينية 1981، ع 117، مركز أبحاث م. ت. ف 1981م.
138- جريس، صبري: نتائج الانتخابات الإسرائيلية المأزق والتحدي، مجلة الشؤون الفلسطينية 1977م، ع 67، مركز أبحاث م. ت. ف 1977م.
139- حاتم، نبيل: البيان السوفيتي الأمريكي المشترك، شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 73، مركز أبحاث م. ت. ف 1977م.
140- الحافي، عمر: الأحزاب السياسية في إسرائيل، مجلة دراسات شرق أوسطية 2001، ع 17، مركز دراسات الشرق الأوسط.
141- حكومة بيغن وإمكانية استمرارها، مجلة الأرض عام 1978م، ع 23، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978م.
142- حكومة بيغن وإمكانية استمرارها، مجلة الأرض عام 1987م، ع 23، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978م.
143- الحلاج، محمد: إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني، شؤون فلسطينية عام 1980م، ع 108، مركز أبحاث م. ت. ف 1980م.
144- حيدر، عزيز: إسرائيل، الفرد، والمجتمع والنظام السياسي والاتفاقيات مع الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج5، مؤسسة الدراسات 1994م.
145- خطيب، إيناس: تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، مجلة مدى الكرمل، (برنامج دراسات إسرائيل) 2015م.
146- خليفة، أحمد: الانتخابات الإسرائيلية 1981م، ع 3، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1981م.
147- خليفة، أحمد: نقاشات حول انهيار الحكومة، ترجمة نشرت في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1981م، مركز أبحاث م. ت. ف 1981م.

148- الدجاني، هشام: المطامع الصهيونية في الجولان، مجلة شؤون فلسطينية عام 1982م، ع 124، مركز أبحاث م. ت. ف 1982م.
149- ديمة: يهود المغرب العربي في إسرائيل، شؤون فلسطينية عام 1981، ع 120، مركز أبحاث م. ت. ف 1981م.
150- سويد، محمود: إستراتيجية التسوية، شؤون فلسطينية ع 73 عام 1977م، مركز أبحاث م. ت. ف 1977م.
151- السيد، يونس: الليكود تنظيماً وممارسة، شؤون فلسطينية، ع 208، 1990م، مركز أبحاث م. ت. ف 1990م.
152- شاهين، حنة: الأسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل، مجلة الشؤون الفلسطينية 1977م، ع 69/68، مركز أبحاث م. ت. ف 1977م.
153- شاهين، حنة: الاقتصاد الإسرائيلي، شؤون فلسطينية عام 1979م، ع 85، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
154- شاهين، حنة: القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية، شؤون فلسطينية 1981م، ع 116، مركز أبحاث م. ت. ف 1981م.
155- شاهين، حنة: المخططات الاقتصادية الجديدة وعلاقة الهستدروت بالحكومة، شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 71، مركز أبحاث م. ت. ف1977م.
156- شاهين، حنة: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية عام 1979م، ع 91، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
157- شاهين، حنة: الموقف الإسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية، مجلة الشؤون الفلسطينية 1980م، ع 98، مركز أبحاث م. ت. ف 1980م.
158- شاهين، حنة: الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، شؤون فلسطينية 1983م، ع 138، مركز أبحاث م. ت. ف 1983م.
159- شاهين، حنة: ردود الفعل الأولية في إسرائيل على اتفاق كامب ديفيد، شؤون فلسطينية 1978م، ع 83، مركز أبحاث م. ت. ف 1978م.
160- شاهين، حنة: ردود الفعل الحزبية على اتفاقيات كامب ديفيد، مجلة شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 84، مركز أبحاث م. ت. ف 1978م.
161- شاهين، حنة: فشل مؤتمر فاس، مجلة شؤون فلسطينية 1982م، ع 123/122، مركز أبحاث م. ت. ف 1982م.
162- شاهين، حنة: مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 82/81، مركز أبحاث م. ت. ف 1978م.

163- شراب، ناجي صادق: دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، ع 9، مؤسسة الأيام، رام الله.
164- شوفاني، الياس: الانتخابات الإسرائيلية التاسعة ترميم أسوار الفيتو، مجلة شؤون فلسطينية عام 1977م، ع 70، مركز أبحاث م. ت. ف 1977م.
165- شوفاني، إلياس: الانتخابات الإسرائيلية التاسعة، مجلة الشؤون الفلسطينية 1977م، ع 70، مركز أبحاث م. ت. ف 1977م.
166- شوفاني، إلياس: السلام الإسرائيلي، مجلة الشؤون الفلسطينية 1979م، ع88/87، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
167- عباس، محمود: لماذا جاء الليكود إلى الحكم، ولماذا سيذهب، مجلة الشؤون الفلسطينية 1980م، ع 106، مركز أبحاث م. ت. ف 1980م.
168- عبد الله، صلاح: السياسات الاقتصادية لحكومات الليكود، شؤون فلسطينية عام 1984م، ع 139/138، مركز أبحاث م. ت. ف 198م.
169- عبد الله، هاني: الانتخابات العامة في إسرائيل، شؤون فلسطينية عام 1974م، ع 29، مركز أبحاث م. ت. ف 1974م.
170- عبد الله، هاني: الوضع السياسي في إسرائيل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1979م، ع 3، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
171- العرب في إسرائيل وانتخابات الكنيست الثامنة، مجلة الأرض عام 1974م، ع 15، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1974م.
172- فايس، شيفح: انتخابات 1981م ماذا تقول النتائج؟ ع 7، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1981م.
173- فايس، شيفح: لماذا اشتد تأييد الجيل الشاب لليكود، ع 7، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1981م.
174- الليكود في مواجهة معضلات لا حلول لها، مجلة الأرض عام 1977م، ع 22، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1977م.
175- محارب، عبد الحفيظ: استقالة وايزمن أسبابها ونتائجها، مجلة الشؤون الفلسطينية 1980م، ع 104، مركز أبحاث م. ت. ف 1980م.
176- محارب، عبد الحفيظ: الموقف من التسوية بين ليكود والمعراخ العمالي، شؤون فلسطينية عام 1978م، ع 80، مركز أبحاث م. ت. ف 1978م.
177- محارب، عبد الحفيظ: موقف إسرائيل من مشروع روجزر، مجلة الشؤون الفلسطينية ع 2، بيروت 1971م، مركز أبحاث م. ت. ف 1971م.

178- مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع بيغن للسلام، ع 1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1978م.
179- مواقف الأحزاب والكتل من تشكيل حكومة حزب وطني، ع 23، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1974م.
180- مواقف الكتل والأحزاب السياسية في إسرائيل من التسوية المرحلية في سيناء، ع 17، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1975م.
181- مواقف الكتل والأحزاب السياسية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ع 3، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1979م.
182- المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت، تبني مبادرة بيغن للسلام، ع 3، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1975م.
183- المؤتمر الثاني عشر لحركة حيروت، ع 3، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1975م.
184- المؤتمر الرابع عشر لحركة حيروت يكرس زعامة بيغن، ع 7، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1979م.
185- مؤتمر حيروت انتصار الزعامة التاريخية للحركة بقيادة مناحيم بيغن، ع 1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م. ت. ف 1973م.
186- مؤتمر حيروت، انتصار الزعامة التاريخية للحركة بقيادة مناحيم بيغن، ع 1، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1973م.
187- الموزلينو، نتان: الشباب الذي لا يتعلم ولا يعمل، مجلة الأرض (28/8/ 1978م)، ع 3، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978م.
188- موقف الأحزاب من اتفاقية فصل القوات مع سوريا، مجلة الأرض عام 1974، ع 19، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1974م.
189- ميزانية حكومة الليكود لعام 1978م والواقع الإسرائيلي، مجلة الأرض (1978/10/7م) ع 2، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978م.
190- نكديمون، شلومو: شخصيات من الليكود غير راضية عن ثقة بيغن بدايان، مجلة الأرض(1977/11/21م)، ع 5، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1977م.
191- الوضع الحزبي والحكومي في إسرائيل، مجلة الأرض عام 1987م، ع 10، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978م.
192- الوضع الحكومي في إسرائيل، مجلة الأرض (21/4/ 1982م)، ع 15، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1982م.

193- الوضع الداخلي في إسرائيل، مناقشات السياسيين حول اتفاق فصل القوات، ع 3، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1974م.
194- الوضع الداخلي، المفاوضات الائتلافية وحكومة بيغن الجديدة، ع 12/11، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1977م.
195- الوضع السياسي، مفاوضات التسوية الإسرائيلية المصرية تراوح مكانها،ع 3، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1979م.
196- وهب، عبد الوهاب: المؤتمر الرابع عشر لحركة حيروت بزعامة بيغن، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1979م، ع 7، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
197- وهب، عبد الوهاب: المؤتمر الرابع عشر لحيروت، ع 7، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1979م.
198- وهب، عبد الوهاب: مواقف الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ع 4، ع 5 نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز أبحاث م.ت.ف 1979م.
199- وهب، عبد الوهاب: مواقف الأحزاب والكتل السياسية في إسرائيل من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1979م، ع 4، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.
200- وهب، عبد الوهاب: مؤتمر حيروت الرابع عشر، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1979م، ع7، مركز أبحاث م. ت. ف 1979م.

ثامناً: المصادر والمراجع الأجنبية:

أ-الوثائق الأجنبية

201- Israel ministry of foreign affairs) http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Pages/Yearbook-of-Official-Documents-2005.aspx
202- Agreement on disengagement of forces between Israel and Syria- 13 may 1974.
203- Treaty of Peace between Israel and Egypt Memorandum of Agreement between Israel and the US- Addresses of Presidents Carter and Sadat- Prime Minister Begin- 26 March 1979.
204- Israel government reaction to joint US-Soviet statement on the Middle East- 2 October 1977.
205- Basic guidelines of the government- 20 June 1977.

206- Cabinet communique on the massacre at the Sabra and Shatilla camps-9 September 1982.
207- The Golan Heights Law-5742-1981- 14 December 1981.
208- Report of the Commission of Inquiry into the events at the refugee camps in Beirut- 8 February 1983
209- Security Council Resolution 338- 22 October 1973, Israel ministry of foreign affairs
210- Security Council Resolution 242- 22 November 1967, Israel ministry of foreign affairs.
211- Address to the Congress of the United States by President Carter- 18 September 1978 .Israel ministry of foreign affairs.
212- Likud- platform, http:/www.knesset.gov.il/elections/ Knesset 15/elikud-m.htm.
213- Likud Herut UK. A statement of beliefs and principles.

ب- المراجع الأجنبية:

214- ——————————: Authoritarian management style in the likud party under the leadership of Benjamin Netanyahu, (ijls)international journal of leadership studies, kinneret College on the sea of galilee and zefat academic college Israel.
215- ——————————: Fragmenting Palestine, formulas for partition since the british mandate, Passia.
216- ——————————: Platforms of Israeli political parties on the two- state solutusn and apeace agreement, Palestine liberation organizatisn,negotiatish affairs department,2013.
217- Abadi, Jacob: Israel's leadership from vtopia to crisis, London 1993.
218- Arian, Asher: The elections in Israel (1981), Ramot publishing Tiel Aviv University 1983.
219- Daniel, Gordis: The battle for Israels soul (Begin, Menachem), Congress cataloging, of New York, 2014.
220- Doron, Gideon and Peretz, Don: The Government and Politics of Israel, Westview press.
221- Gazi, Shlomo: Trapped fools (Thirty years of Isreal policy in the Territories), Frank cass publishers 2003.
222- Geene, Joseph and Saunders, Harold: The path to Pease (report of astudy mission to the middle east) October 1981.
223- Grosbard Ph.D, Ofer: Menachem Begin The Absent Leader.
224- Hurwitz, harry: peace in the making the menachem begin–anwar el-sadat personal correspondence, published by gefen publishing house.
225- Kimmerling, Baruch: The Israel state and society (boundaries and frontiers), state university of New York bress 1989.

226- Roberts.Samuel J: Party and policy in esrael (the battle between hawks and doves), San Francisco and London.
227- Rutherford, Evan: Palestinians and Israelis on peace (Israel military control Arab self-rule).
228- Schiff, Gary: Tradidtion and Politics (the religions parties in Isreal). 1977.
229- Sella, Amnon and Yishal, Yael: Israel the peaceful belligerent 1967-1979.
230- Slater, Robert: Warrior statesman (The life of moshe Dayan), st.martins press, New York. 1991.
231- Stein, Kenneth: Heroic Diplomacy: (Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and Quest for Arab- Israel peacs) New York- London.

تاسعاً: المراجع العبرية:

أ- الوثائق العبرية:

200- اتفاق ائتلافي للكنيست التاسعة عام 1977م.
201- اتفاق ائتلافي للكنيست العاشرة عام 1981م.
202- المبادئ الأساسية لبرامج الليكود، موقع الليكود.
203- برنامج الانتخابان للكنيست التاسعة لحزب الليكود لسنة 1977م.
204- برنامج الانتخابان للكنيست الثامنة لحزب الليكود لسنة 1973م.
205- برنامج الانتخابان للكنيست العاشرة لحزب الليكود لسنة 1981م.
206- خطابات بيغن في الكنيست (1966/5/18م) العلاقات مع ألمانيا، موقع مناحيم بيغن.
207- خطابات بيغن في الكنيست (1952/1/7) حول مسألة التعويضات مع ألمانيا 1952م، موقع مناحيم بيغن.
208- خطابات بيغن في الكنيست حول موضوع الدين والقومية، موقع مناحيم بيغن.
209- دستور الليكود، موقع الليكود.
210- غابرة، نوريت وآخرون: مجموعة وثائق تاريخية من عمر الدولة الإسرائيلية(1897-1979م)، إصدار بتصريح من زارة الدفاع، القدس، 1981م.
211- نتائج انتخابات الكنيست التاسعة، اللجنة المركزية للإحصاء، إصدارات القدس، القدس1978م.

ب- مذكرات شخصية:

212- شارون ، أرئيل: شارون لا يقف في الضوء الأحمر، إصدارات ادم، 1985م.

ت-موسوعات عبرية

213- درون، اليعزر: قاموس الصهيونية وإسرائيل، إصدارات رئفون، القدس 1983م.
214- موسوعة الشخصيات الالكترونية، موقع ينت (ynent.com/1/an/o/.www)

ث- المصادر العبرية:

215- أريان، أشر وآخرون: انتقال السلطة في إسرائيل، إصدارات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس 2000م.

216- أفيف، يوني: الطاهرون ضد النجسون، وعي الكارثة لدى مناحيم بيغن وتأثيرها على طريقه السياسي، جامعة بار ايلان، إسرائيل 2003م.

217- ساعر، جدعون: شخصيات وقادة (أقوال رئيس وزراء إسرائيل السادس مناحيم بيغن في جلسات الحكومة)، إصدارات وزارة التعليم والمركز الإعلامي، القدس 2002م.

218- شاعل، موشيه فوكسمان: خطابات وأقوال مناحيم بيغن عن القدس، إصدارات مركز ارث بيغن، إسرائيل 2007م.

219- شبيرا، يونتان: للسلطة انتخبونا، طريق حركة حيروت، إصدارات عام عوفيد، تل أبيب 1989م.

220- كوتلر، يائير: المنتخب القومي، ج1، إصدارات ياردن 1988م.

221- كوهين، أوري وآخرون: حركة حيروت والشرقيون من الشراكة السياسية إلى الشراكة التنافسية(1965-1977م)، إصدارات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس 2011م.

222- مكوث، هرتسل: بيغن الرجل، القيادة، الخلاف، إصدارات مركز إرث مناحيم بيغن، القدس 1999.

223- معوز، موشيه: القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (1948-1984م)، إصدارات شرفيم، تل أبيب 1985م.

224- فاييس، يحيا عام: من الاتسل إلى جاحل، وصف لحركة حيروت (1948- 1965م)، إسرائيل.

225- نئور، آريه: تحديد السياسات كمعضلة أيدلوجية، سياسات مناحيم بيغن، إصدارات جامعة بن غوريون، النقب 1990م.

226- نيوبورغر، بنيامين: الأحزاب في إسرائيل، مطبقة الجامعة المفتوحة، رامات أفيف 1997م.

227- يوسف، درور بار: السياسات الخارجية لمناحيم بيغن، مركز ارث بيغن، إسرائيل 2013م.

ج- الدوريات العبرية:

228- أيزكون، ميرون: بيغن، إصدارات يديعوت احرنوت.

229- جولدشتاين، أمير: مناحيم بيغن، حركة حيروت والاحتجاج الشرقي بين وادي صليب والنمور السود، مقالات 2007.

230- شاعل، موشيه فوكسمان: مقال مناحيم بيغن والبديل الليبرالي.

ح- المواقع العبرية الالكترونية:

231- المركز الإسرائيلي للديمقراطية.

232- موقع الكنيست الرسمي. http://www.knesset.gov.il/main/arb/home.asp

Abstract

There are several political parties in Israeli society, They reflect its reality with all its social and religious antinomies, as well as its political and doctrine, The researchers and scholars cared about these parties from its beginning, because of the importance of recognizing the Israeli parties.

The period of agglomeration of Israeli Likud, under the leadership of Menachem Begin, is considered the most important periods that Israeli state lived in from the military, social, economic and political challenges, Morover Likud accession for the first time in 1977 after the Israeli "labour Barty" had backed its power.

The aims of study include giving clear vision to the reader and to Arab Palestinian decision maker about the idea of agglomeration of Likud in Israel in the period between (1973-1983), It also aims to explain the political idea of Likud agglomeration and its attitude towards the Israeli Arab conflict in that period, and also recognizing its social and political idea and its attitude towards the relation between state and religion.

The study depend on the curriculum of historical research and the group of Hebrew, foregin, Arab resources and references, The study is divided into introductory chapter and three chapters, The introductory chapter is titled with the agglomeration of Likud in the period between (1948-1973), The first term includes the political situations of Likud agglomeration between (1973-1983), The title of the second chapter is the social and economic ideology of the period between (1973-1983), However, the third chapter show Likud agglomeration representation in the cabinet in the period between (1973-1983) .

The most important point in this study that Likud agglomeration is considered one of the main powers that played signification role in Israeli policy, It consisted of a lot of political parties which differed from each other in their roots. However, they agreed in electoral programme, since they have the same thoughts in the economic and political areas, as well as, religious and social sides.

They entered the elections as a joint list which is a greed internally between them, The number of these parties was decreasing or increasing according to political conditions in Israel, and as a result of the development of the internal relations in each party, So the form of Likud was the outcome of the process of the separation and gathering in the Israeli parties.

Therefore, the official authorities should provide big deal of Arabic, Hebrew and English resources and references which are specialized in this subject, Also the research center should translate, print and publish the main book which are specialized in Israeli affairs, In addition publish the studies and scientific researches which are concerned to Israeli affair, as well as, generalizing them in universities and centers of scientific studies.

In the Name of Allah, Most Gracious, and Most Merciful

The Islamic University. Gaza

Past- graduate studies deanship faculty of Arts

Department of history and archeology.

Israeli Likud Party Under the Leadership of Menachem Begin (1973-1983)

By:
Asmaa Gazzi Nassar

Supervisor:
Dr. Nihad Sheikh Khalil

The dissertation had been submitted in partial fulfillment of the requirements for a mastersdegree in history in the department of history and archeology of the Islamic university of Gaza –Palestine

1437-2016.